

الروض الباسم  
**في الذب عن سنة أبي القاسم** □  
(وعليه حواشٍ لجماعة من العلماء منهم الأمير  
الصنعاني)

تصنيف  
**الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير**  
(775-840)  
رحمه الله

تقديم  
فضيلة الشيخ  
**بكر بن عبد الله أبو زيد**

إعتنى به  
**علي بن محمد العمران**

الجزء الأول

**دار عالم الفوائد**  
للنشر والتوزيع

تقديم  
فضيلة الشيخ العلامة

## بكر بن عبد الله أبو زيد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وصحبه، ومن اهتدى بهديه.

أما بعد: فهذا صوت من صنعاء اليمن، ينصر السنة، ويدافع عن حملتها، ويذِّبُّ عنهم وعنهما، يدونه يراع العلامة ابن الوزير اليماني المُحَلِّي عند عامة من ترجمه بالإمام المجتهد: محمد بن إبراهيم بن علي القاسمي الصنعاني مدفناً. المتوفى سنة (840) - رحمه الله تعالى - يرقم سطورَه في مُ جالدةٍ مع شيخه العلامة ابن أبي القاسم اليماني، المنعوت عند علماء الزيدية بمجتهد المذهب في زمانه: علي ابن محمد الهادي. المتوفى سنة (837) - رحمه الله تعالى - إذ كتب ابن أبي القاسم إلى تلميذه ابن الوزير رسالة ينصحه فيها عن ميله إلى التخلي عن مذهب الزيدية من خلال نصرته للسنة وأهلها.

وقد حوت هذه الرسالة إرجافاً في الخصام، بنفثاتٍ اعتزالية، ومحاجات عقلية، وتعسفات وعصبية، وقدحاً في الرجوع إلى الآيات القرآنية، والمرويات الأثرية، والقواعد الشرعية، في سَدِّوْرَةِ انفعالٍ إذ بهت برجلٍ من قطره، ومن بني جلدته، وقد تتلمذ على يده، فما هي إلا لحظات، وعينه تنفتح على تلميذه وهو يباذره في مشربه، معتصماً بالله، ديدنه الوحيان الشريفان، جاعلاً مقالات الرجال دبر أذنيه، فاستوحش الشيخ من التلميذ، وتحامق عليه، واستعلى برسالته هذه، فتسلمها التلميذ ابن الوزير، وهش لها وبش، وكزّ وفرّ، وأقبل عليها إقبال الدهر، وأبداها صرخة حق في ضجة باطل، حتى قبضها الله، ونفض التلميذ ما حثاه شيخه عليه من التحامق، ونقضها هذا التلميذ بكتاب مطول أسماه: ((العواصم والقواصم)) وهو مطبوع، ثم اعتصره مع زيادة إفادات، وإضافة مهمات في هذا الكتاب الذي بين يديك باسم

((الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)) -  
عنوان يلفت الأنظار, ويجذب القلوب, كيف وقد طابق  
اسمه مسماه لما احتواه من الذب عن السنة, والذود  
عنها وعن حملتها, وكشف الشبه عنها, سنداً ومنتناً, في  
أبحاث حديثة مسهية, يبين فيها وجه الصواب, ويرد  
الشبه والاعتراض في مسائل طالما كثر فيها الجدل  
وطال, ومنها:

عدالة الراوي والرد على دعوى تعسر أو تعذر  
معرفتها, وإبطال تقديم طرق الاحتجاج العقلي على  
النقل المعصوم. ومبحث اتصال الراوية بكتب الجرح  
والتعديل, والمبحث الممتع إقامة حجج الله القاهرة على  
عدالة من عدّ لهم الله - سبحانه - ورسوله -  
صحابته - رضي الله عنهم - ونثر الحصرم في وجوه  
المشككة. ومبحث في التنديد بمن حصر الصحيح في  
الصحيحين. وآخر في النقض على من ادعى صحة ما في  
الكتب الستة. وتحرير طرق التصحيح والتضعيف,  
ومعرفة الناسخ والمنسوخ, والبحث موعباً في معترك  
الأقران, حول مسألة الاجتهاد والتقليد, والذب عن الأمة  
الأربعة وأهل الحديث, وتقرير شرفهم, وفضيحة من  
تخطأ عليهم.

والتعريح على مباحث عقدية في قضايا: الجبر,  
والتجسيم, والتأويل... وتأصيل القول في الاعتقاد على  
رسم الشرع المطهر لاغير, ومناذرة علم الكلام ونصيحة  
أهل الإسلام بالاهتمام بالقرآن, والنهي عن الابتداع.  
إلى غير ذلك من أبحاث فائقة, يتخللها من  
النكات, والفوائد, الخير الكثير, والروض النмир, في  
فنون شتى.

وإلى هذا المشمول العجائب, ترجع أهمية هذا  
الكتاب, وإلى أن محاوره مؤلفه ليست نظرية, وإنما  
هي ميدانية في مواجهة مذهب عرفه, وارتوى منه ثم

نزع إلى السنة، ثم ثاقفه المتعصبة، فأبرزت لنا هذه المنازلة: هذا الكتاب ((الروض الباسم)) وأصله: ((العواصم والقواصم)) والظاهر أن جلّ مؤلفات هذا الحبر هي في هذا الميدان، مثل: ((إيثار الحق على الخلق)) - وهو مطبوع - وغيره.

لا جرم إذاً أن يسارع المصلحون إلى طبعه، وقد كان فضل السبق للشيخ محمد منير الدمشقي المتوفى سنة (1367) - رحمه الله تعالى - إذ طبعه عام (13321)، فحصلت الاستفادة منه، ورجوع أهل العلم إليه، ونقلهم منه، على مدى ما يقرب من مائة عام من تاريخ طبعه، ثم تتابعت طبعاته بعد - فجزا الله الجميع خير الجزاء وأوفاه -.

هذه إضافات عن هذا الكتاب، وعن مؤلفه، وعن نزوعه إلى السنة، وعن تعويل العلماء على كتابه.

وإن كتاباً بهذه المثابة لا بد أن يكون أمام اهتمامات البصراء من أهل العلم وطلابه، لمتابعة طباعته وإخراجه.

وقد سمت همة الشيخ الفاضل / علي بن محمد عمران، إلى الإمساك بناصيته، والاعتناء بإخراجه على مجموعة نسخ خطية، فلما أحضره إليّ - تقبل الله منا ومنه - مطبوعاً في تجربته الأخيرة في نحو: (600) صفحة، ومقدمة التحقيق في نحو: (100) صفحة، وكشافاته في نحو: (150) صفحة، الجميع نحو: (850) صفحة، قرأت مقدمة التحقيق، وجملة من التعاليق، وفي مواضع من المتن، وفي فهارسه الكاشفة عن مخبأته، فتذكرت قول من مضى: ((دلّ على عاقل حسن اختياره)) وأضيف إليه: ((ودلّ على عاقل حسن عمله وإتقانه)) فقد جمع هذا الفاضل بين الحسنيين، وحاز الدلائل، إذ قد مشى في تحقيقه على أصول علمية نيرة، يعرف التزامه بها من كان له فضل عناية بالتحقيق،

ولا أريد أن أطيل, فالعمل أمام فَوْقَةَ القراء, ومنصفيهم.  
وقد عافاه الله من حشر الحواشي الطوال بلا  
طائل-تلك الظاهرة التي تمكن غير المختصين من  
استباحة حمى العلوم الشرعية-.

وله -أثابه الله- لفتات نفيسة في المقدمة,  
والحواشي, وقد أحسن كل الإحسان في كشافات  
الكتاب المصنفة على مجموعتين: ((الفهارس النظرية))  
التي في وسع كل أحد عملها, و ((الفهارس العلمية))  
التي لا يستطيع عملها بصفة دقيقة موعبة إلا طالب  
علم متمكن, ولا أحسب المحقق إلا ذلك.

وكم لإخواننا في الله علماء اليمن وطلابه من أياد  
بيضاء على العلم وأهله أحيوا فيها مآثر الأجداد, ووطؤا  
منهم على الأعقاب, فاتصل الأحفاد بالآباء والأجداد.

غفر الله لابن الوزير, ونفع الله بكتابه المسلمين,  
وجزى الله أخانا الشيخ علي بن محمد عمران خيراً  
على هذا العمل المبارك.

والحمد لله رب العالمين.

بكر بن عبد الله أبو زيد

في مصيف عام 1419

الطائف

## مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، من يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ  
تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل  
عمران:102]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي  
خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا  
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً  
وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ  
اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:1]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا  
سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ  
وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾  
[الأحزاب:70-71]

أما بعد ﴿ فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن  
الهدى هدى محمد ﴿، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكلُّ محدثة  
بدعة، وكلُّ بدعةٍ ضلالة، وكلُّ ضلالةٍ في النار.

فلا زال حراس الشريعة، وأمناء الملة في جلال  
وجدال دائبين، مع كل ظالم لنفسه ومعتد على غيره،  
من مبتدع ضالٍّ مستدرِك على الدين، أو جائر باغٍ  
معطل لأحكام الشرع القويم، تارة بالحجة والبرهان،  
وأخرى بالقوة والسلطان، بحسب وجود المقتضي  
وزوال المانع، فكم لهم في هذا السبيل من فضائل  
منشورة ومواقف مشهورة!!.

وهذا من حفظ الدين وتبليغه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((المرصدون للعلم، عليهم للأمة حفظ الدين وتبليغه، فإذا لم يبلغوهم علم الدين، أو ضيعوا حفظه كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين، ولهذا قال تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ** [البقرة: 159]، فإن ضرر كتمانهم تعدى إلى البهائم وغيرها، فلعنهم اللاعنون حتى البهائم))<sup>(1)</sup> اهـ.

وكتابتنا هذا كتاب ((الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)) أحد ثمرات تلك المهمة الجهادية، فقد تصدى المؤلف -رحمه الله تعالى- لتلك الهجمة الشرسة التي شنتها أعداء السنن، وأنصار البدع، ودعاة التقليد، اللذين فضلوا منطلق اليونان على آيات القرآن، وذموا صحابة الرسول الفضلاء، ومن بعدهم من أكابر العلماء.

فتصدى ابن الوزير لذلك كله فرفع السنن، ونصر الحديث وأهله، ودعا إلى الاجتهاد، وحث على طلب العلوم الشرعية ورغب فيها وجعل عمادها الكتاب، والسنة النبوية، والآثار الصحابية، وذم عن هداة الأنام، وليوث الصدام: صحابة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام، ومن بعدهم من علماء الإسلام.

وجهاد المؤلف -رحمه الله- هو من أفضل الجهاد، لأن من أفضله قول الحق مع شدة المعارض، كالذي يتكلم عند من يخاف سطوته وأذاه<sup>(2)</sup>، وهكذا كان المؤلف -رحمه الله- في تلك البلاد وفي ذلك الزمان متفرداً بالدعوة إلى الطريقة السنيّة، فخالف أهله

<sup>1</sup> () ((الفتاوى)) بواسطة ((الردود)): (ص/8) للشيخ بكر أبو زيد.

<sup>2</sup> () ((زاد المعاد)): (3/65). ط، الثامنة.

وأهل بلده ومذهبه<sup>(1)</sup>، فتناولته الألسنة البذيئة من أعداء السنة النبوية، ورموه عن قوس واحدة، فصاولهم وصاولوه، وجالدهم وجالدوه، إلا أنه احتسب ذلك كله جهاداً في الله، ((فلم تفزعه فيه ظلل الوشيع، ولم يجزعه فيه ارتفاع النشيع)) مواقف حروب باشرها، وطوائف ضروب عاشرها، وأصناف خصوم لدد اقتحم معها الغمرات، وواكلها مختلف الثمرات، وقطع جدالها قوي لسانه، وجلادها شبا سنانه، قام بها وصابرها، بلي بأصاغرها، وقايسا أكابرها، وأهل بدع قام في دفاعها، وجاهد في حط يفاعها، ومخالفة ملل بين لها خطأ التأويل، وسقم التعليل، وأسكت طنين المذباب في خياشم رؤوسهم بالأضاليل حتى ناموا في مراقد الخضوع، وقاموا وأرجلهم تتساقط للوقوع، بأدلة أقطع من السيوف، وأجمع من السجوف، وأجلى من فلق الصباح، وأجلب من فلق الرماح:

إذا وثبت في وجه خطب تمرقت

على كتفيه الدرر وانتثر السرد))

(2).

وقد كان المؤلف ابتداءً جوابه بكتابه الموسوعي العظيم ((العواصم والقواصم))، ثم اختصره واعتصره في هذا الكتاب، فرتب وهذب، وقدم وأخر، وأتى من الحجج بأقواها، ومن اللوازم بما يلزم، ومن الاعتراض بما يفحم، وزاد مع ذلك كله فوائد وقواعد وفرائد لا وجود لها في ((الأصل)) فأضحى كتاباً برأسه<sup>(3)</sup>.

1 ( «فتح الخالق»): (ق/111) للصنعاني، نسخة الجرافي.

2 ( ) اقتباس من كلام العلامة المنشيء أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (749هـ) في الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية -رحم الله الجميع- في كتابه ((مسالك الأبصار) (مخطوط).

3 ( ) انظر (ص/75 - فما بعدها) من المقدمة.



وقد سبق لهذا الكتاب أن طبع طبعات عدة - يأتي التعريف بها- وقد مضى على طبعته الأولى قرابة المئة عام, غير أن تلك الطبعات قد امتلأت بالتحريفات والسقط, مع عدم الوفاء بما تتطلبه مهمة التحقيق من أمور علمية وفنية, فانعقد العزم على تحقيق هذا الكتاب والعناية به, والله أسأل أن يكتب لي أجره إنه خير مسئول.

وقدّمت أموراً قبل تحقيقه هي:

1- **ترجمة المؤلف:** ((لحفيد أخيه: محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة ( 897هـ))) .

وصدّرت هذه الترجمة بمقدمة المحت فيها إلى أهمية دراسة شخصية ابن الوزير دراسة موعبة, وما حصل من تقصير في ترجمته من المتقدمين والمتأخرين والمحدثين. ثم عرّفت بالمؤلف «صاحب ترجمة ابن الوزير») وبكتابه.

## 2- دراسة الكتاب, وفيها:

- اسم الكتاب.
- إثبات نسبته للمؤلف.
- تاريخ تأليفه.
- سبب تأليفه.
- موارده.
- الثناء على الكتاب, وعكسه.
- علاقة المختصر بالأصل, وأوجه المغايرة والامتياز بينهما.
- غرضه منه, ومنهجه فيه.
- تنبيهات على أمور لها تعلق بالمنهج.

- طبغات الكتاب.
  - مخطوطات الكتاب, ونماذج منها.
  - عملي في الكتاب.
- ثم ألحقت الكتاب بفهارس نظرية وعلمية, وهي:
- 1- كشف الآيات القرآنية.
  - 2- كشف الأحاديث والآثار.
  - 3- كشف الشعر.
  - 4- كشف الكتب الواردة في المتن.
  - 5- كشف الأعلام.
  - 6- كشف موضوعات الكتاب على الفنون.
  - 7- كشف الفوائد واللطائف.
  - 8- كشف المصادر والمراجع.
  - 9- كشف الموضوعات.

كتب/ عليّ بن محمد العمران

19/3/1419

في مكة المكرمة -

حرسها الله-

## أولاً: ترجمة المؤلف

### تمهيد

إن علماً كإبن الوزير -رحمه الله- لم يستوف حقه من الدراسة الواعية الشاملة لجوانب حياته وأثاره!! تلك الدراسة القائمة على السبر والاستقصاء والتتبع. هذا رغم مال هذا الإمام من أهمية عظمى في التغيرات الفكرية والعقدية في اليمن، فإنه وقف بقوة وصلابة أمام الامتداد الزيدي المعتزلي، ناقضاً لمبانيه، داحضاً لشبهاته ومباغيه.

وتكمن أهمية دراسة هذه الشخصية في جانبين:

**أولهما:** في تلك الثروة العلمية التي خلفها، حيث جمع بين العلوم النقلية، والعلوم العقلية -وقلما يجتمعان-!!

**أما العلوم النقلية** فهذا الفن هو الذي أعجز الخصوم، إذ لا عناية بهم به، بل هم من أبعد الفرق عن الاعتناء بعلوم الحديث تديساً وتصنيفاً<sup>(1)</sup>، وقد اعترفوا له بذلك. فقد ((حكى عن السيد العلامة شمس الدين أحمد بن محمد الأزرقى أنه قال: لا يبلغ أحد في زماننا هذا من الاجتهاد ما بلغ إليه السيد عز الدين محمد بن إبراهيم، وقد أحسن كل شيء إلا ما بلغ إليه، فلم نقدر عليه، لتمكّنه من معرفة الحديث ورجاله، وتبحّره في السمعيات))<sup>(2)</sup>.

وهو كما قال، فقد وصفه بالحفظ جماعة من

<sup>1</sup> ( ) انظر ((الروض)): (ص/61, 175, 178) وهذا الجهل في عموم فرق الشيعة -والزيدية منهم- كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، انظر ((منهاج السنة)) (1/59)، (5/163)، (6/379)، (7/413). ((القواعد الحديثية من منهاج)) (ص/37, 58) للمحقق.

<sup>2</sup> ( ) ((تاريخ بني الوزير)) (ق/36ب) نسخة المكتبة الغربية.

العلماء واعترفوا له بذلك كالفيلسوف العلوي (شيخه)، والهادي الوزير، والصنعاني، والشوكاني. والناظر في كتبه<sup>(1)</sup> يجده واسع الحفظ<sup>(2)</sup>، غزير الإطلاع، فهو يسرد في المسألة الواحدة أزيد من مئتي حديث مستحضراً لتراجم الرواة، وما قيل فيهم، وله اختيارات وترجيحات وعبارات تدل على تمكنه من هذا الفن، وله كلام على دقائق علوم الاصطلاح، والجرح والتعديل<sup>(3)</sup>، وهو بكتب الحافظ الذهبي أشد عناية، بل يكاد يستظهرها خصوصاً ((النبلاء)) و ((الميزان))<sup>(4)</sup>.

**أما العلوم العقلية<sup>(5)</sup>** فقد بلغ منها الذروة العليا، بل هو جديلاً المحكك، وعذيقها المرجب، ((شهد له بذلك جميع أهل الزمان، من الأقارب والأباعد، والمخالف له في الاعتقاد والمساعد))<sup>(6)</sup>.

ولا عجب -أيضاً- لأن هذه الفنون هي التي أفنى فيها ابن الوزير عنفوان شبابه، وزهرة أيامه، إلا أنه لم يقف منها موقف العاجز المسلم، بل فحص وحقق، وبحث ودقق، حتى اتضحت له مناهج الصواب فسلكها، وانكشفت له سبل الباطل فزيّفها وردّها<sup>(7)</sup>، وذلك بعد رجوعه إلى الكتاب والسنة، فقد وجد فيهما الشفاء كله: دقه وجله.

<sup>1</sup> ( ) قال الشوكاني في ((البدر الطالع)): (2/90) «ومن رام أن يعرف حاله ومقدار علمه فعليه بمطالعة مصنفاته، فإنها شاهد عدل على علو طبقتة، فإنه يسرد في المسألة الواحدة من الوجوه ما يبهر لبّ مطالعه ويعرّفه بقصر باعه» اهـ.

<sup>2</sup> ( ) دللنا على كون المؤلف يكتب من حفظه، انظر المقدمة (ص/84).

<sup>3</sup> ( ) انظر الفهارس الموضوعية.

<sup>4</sup> ( ) انظر موارد المؤلف.

<sup>5</sup> ( ) كالأصول، والنحو، والمنطق وغيرها.

<sup>6</sup> ( ) ((تاريخ بني الوزير)): (ق/35ب).

<sup>7</sup> ( ) انظر ((ترجمة ابن الوزير)): (ق/5-16أ).

قال ابن الوزير<sup>(1)</sup> - رحمه الله -: ((فإني ما زلت مشغولاً بدرك الحقائق، مشغولاً بطلب المعارف، مؤثراً للطلب لملازمة الأكابر، ومطالعة الدفاتر، والبحث عن حقائق مذاهب المخالفين، والتفتيش عن تلخيص أعداء الغالطين، محسناً في ذلك للنبي، متحرراً فيه لطريق السوية، متضرعاً إلى الله تضرع مضطر محتار، غريق في بحار الأنظار، طريح في مهاوي الأفكار، قد وهبت أيام شبابي ولداتي، وزمان اكتسابي ونشاطي، لكدورة علم الكلام والجدال، والنظر في مقالات أهل الضلال، حتى عرفت صحة قول من قال:

لقد طفت في تلك المعالم كلها  
وسيرت طرفي بين تلك المعالم  
فلم أر إلا واضعاً كفّ حائر  
على ذقن أو قارعاً سنّ نادم<sup>(2)</sup>

وسبب<sup>(3)</sup> إثاري لذلك، وسلوكي تلك المسالك: أن أول ما قرع سمعي، ورسخ في طبعي: وجوب النظر، والقول بأن من قلد في الاعتقاد فقد كفر، فاستغرقت في ذلك حدة نظري، وباكورة عمري، وما زلت أرى كل فرقة من المتكلمين تداوي أقوالاً مريضة، وتقوي أجحة مهیضة، فلم أحصل على طائل، وتمثلت بقول القائل:

كلُّ يداوي سقيماً من مقالته  
فمن لنا بصحيح ما به سقم

فرجعت إلى كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وقلت: لا بد أن يكون فيها براهين وردود على مخالفين الإسلام، وتعليم

<sup>1</sup> ( (العواصم)):(202-1/201).

<sup>2</sup> ( عارض الإمام الصنعاني هذين البيتين بقوله:

لعلك أهملت الطواف بمعهد الرسول ﷺ ومن والاه  
من كل عالم

فمار حار من يهدي بهدي محمد ولست تراه قارعاً  
سنّ نادم

<sup>3</sup> ( ) في (العواصم): «وبسبب» وهو خطأ.

وإرشاد لمن اتبع الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام.  
فتدبرّت ذلك, فوجدت الشفاء كلّهُ, دقّه وجلّه,  
وإنشرح صدري, وصلاح أمري, وزال ما كنت به مبتلى,  
وأنشدت متمثلاً:

فألقت عصاها واستقرّ بها النوى  
كما قرّ عيناً بالإياب المسافر)) ا

هـ.

**وثانيهما:** تلك المدرسة الممتدّة للفكر الإصلاحي  
الذي اختطه ابن الوزير -رحمه الله- في تلك المنطقة,  
متمثلاً ذلك المنهج في نخبة من العلماء, لهم مواقف  
مسطورة, على تفاوت بينهم, فمن مقلٍّ ومسدّ تكثّر,  
ومنهم:

-القاضي محمد بن محمد بن داود النهمي, رفيق  
ابن الوزير في الطلب.

-الحسن بن أحمد بن محمد بن علي بن صلاح  
الجلال (1084هـ).

-محمد بن علي بن قيس<sup>(1)</sup> (1096هـ).

-يحيى بن الحسين بن القاسم (1100هـ).

-صالح بن مهدي المقبل (1108هـ).

-محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (1182هـ),  
وهو وارث علوم ابن الوزير, وشارح كتبه<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> () وقد نسخ كتاب ((العواصم)), وأوقف نسخة من  
«الروض الباسم», انظر مخطوطات الكتاب.

<sup>2</sup> () فثناؤه على ابن الوزير منقطع النظير, وقد شرح عدداً  
من كتبه:

- فشرح «تنقيح الأنظار» بـ «توضيح الأفكار».  
- وشرح الديوان المسمّى بـ ((مجمع الحقائق والرقائق  
في مباح ربّ الخلائق)) بـ ((فتح الخالق...)).

-محمد بن علي الشوكاني (1250هـ).  
-محمد بن عبد الملك الأنسي (1316هـ).  
-أحمد بن عبد الله الجنداري (1337هـ).  
-عبد الله بن محمد العيزري (1364هـ).  
-حسين بن أحمد بن قاسم الخوثي (1386هـ).  
«وإذا كان الإصلاح (الذي اختطه الرائد) يسير  
ببطء، فما هو المتسبب، وإنما ذلك لطبيعة الزمان  
والمكان، وضعف المقتضيات، وقوة الموانع، وحسبه  
أن حرك الخامد، وزعزع الجامد، وأجال اليد  
المصلحة»<sup>(1)</sup>

ومن نافلة القول أن هذه الدراسات الوصفية لهذه  
المدارس الفكرية، لن تؤتي أكلها، ولن تقوم على  
سوقها، إلا بدراسة مسبقة شاملة عن رائد تلك  
المدرسة، ولما يحصل ذلك -فيما أعلم-.

**وبعد** فلم يحض ابن الوزير -رحمه الله-  
بالترجمة لا من معاصريه، ولا من بعدهم. أما معاصريه  
فلم يترجم له أحد منهم في كتبهم المشهورة  
كالمقريزي (845هـ) في «درر العقود الفريدة»، فقد  
ترجم فيه لمعاصريه، ولا الحافظ ابن حجر (852هـ)  
في «إنباء الغمر»، وهو على شرطه<sup>(2)</sup>، ولا العيني في  
«عقد الجمان»، ولا الفاسي (832هـ) في «العقد

- وشرح عبارة لابن الوزير في «الروض» برسالة  
مستقلة وهي: «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد».
- وله حاشية على «إيثار الحق» سماها: «الأنوار على  
كتاب الإيثار».
- وله حواشي على «الروض» أثبتناها في أماكنها من هذه  
الطبعة.

<sup>1</sup> () من كلام الشيخ البشير الإبراهيمي بتصرف، انظر:  
«أثاره»: (3/550).

<sup>2</sup> () وأورده عرضاً في ترجمة أخيه الهادي.

الثمين))<sup>(1)</sup>، ولا ابن تغري بردي (874هـ) في ((المنهل الصافي)).

إلا ابن فهد (871هـ) فقد ترجمه ترجمة موجزة في ((معجمه)) نقل السخاوي في ((الضوء اللامع)): (6/272) جلّ ما فيها.

ثم ترجم له السخاوي ترجمة موجزة في ((الضوء))، جلّها من ((معجم ابن فهد))، وهذا يدل على عدم معرفته به، خاصّة أنه وهم فيها عدة أوهام!!.

ولذلك قال الشوكاني: ((وكذلك السخاوي لو وقف على (العواصم والقواصم) لرأى فيها ما يملأ عينيه وقلبه، ولطال عنان قلمه في ترجمته، ولكن لعله بلغه الاسم دون المسمّى)).

ثم قال: ((ولا ريب أن علماء الطوائف لا يكثرون العناية بأهل هذه الديار لاعتقادهم في الزيدية مالا مقتضى له، إلا مجرد التقليد لمن لم يطلع على الأحوال، فإن في الديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عدداً يجاوز الوصف يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية... ولا يرفعون إلى التقليد رأساً، لا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها، بل هم على نمط السلف الصالح...))<sup>(2)</sup> هـ.

أما أهل بلده فقد انتصبوا لعداوته، والطعن فيه، والترسّل عليه، لا لشيء!! إلا لأنه ((ذبّ عن السنة ودفع عن أعراض أكابر العلماء وأفاضل الأمة، وناضل أهل البدع، ونشر علم الحديث، وسائر العلوم الشرعية في أرض لم يألّف أهلها ذلك، لا سيما في

<sup>1</sup> ( ) ووهم الشوكاني في «البدع»: (2/92) فادّعى أن الفاسي ترجم له!! ولا وجود لذلك.

<sup>2</sup> ( ) ((البدع)): (2/83).



تلك الأيام))<sup>(1)</sup> .

وكان قائد تلك الحملة: شيخه جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم (837هـ) وهو المردود عليه في هذا الكتاب - كما سيأتي مشروحاً - .

قلت: بل بُلي بمن يطعن فيه من أهل بيته<sup>(2)</sup> !!  
ويقول: إنه ممن أضله الله على علم!! وهذا كما قيل:  
وظلم ذوي القربى أشدّ مضاضةً

على النفس من وقع الحسام

المهتد<sup>(3)</sup> .

ومن أبشع ما وقفت عليه في الكلام على المؤلف -رحمه الله- والتعصب عليه، ما فاه به يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى المرتضى (965هـ)، فقد ساق القاضي الأكوع في ((هجر العلم))<sup>(4)</sup> نقلاً عن هذا الرجل كلاماً شنيعاً مُقذعاً في حق الإمام ابن الوزير -رحمه الله- .

والشأن ما قاله الشوكاني: ((إن هذه قاعدة مطردة في كلِّ عالم يتبحر في المعارف العلمية، ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لا بدّ أن يستنكره المقصرون، ويقع له معهم محنة بعد محنة، ثم يكون أمره الأعلى، وقوله الأولى، ويصير له بتك الزلازل لسان صدق في الآخرين، ويكون لعلمه حظ لا يكون لغيره....))<sup>(5)</sup> اهـ.

أمّا من ترجم له من أهل بلده فهم:

- 1 ( ) قال الشوكاني: (2/92).
- 2 ( ) انظر ((هجر العلم)): (1/194-195).
- 3 ( ) البيت لطرفة بن العبد ((ديوانه)): (ص/113) ضمن معلقته.
- 4 ( ) (3/1321-1325).
- 5 ( ) ((البدر الطالع)): (1/65)، ونحوه في ((الفضل المبين)) / (ص/328) لجمال الدين القاسمي.

1- تلميذه محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم الوزير (897هـ) في ترجمة مستقلة، وهي التي نشرتها هنا في مقدمة هذا الكتاب.

2- أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الوزير (985هـ). في ((تاريخ بني الوزير)) (ق/35ب-41ب).

3- أحمد بن صالح بن محمد بن علي بن أبي الرجال (1092هـ) في ((مطلع البدور ومجمع البحور)) (مخطوط).

4- يحيى بن الحسين بن القاسم (1100هـ) في ((طبقات الزيدية الصغرى)) (مخطوط).

5- إبراهيم بن القاسم بن المؤيد (1153هـ) في ((طبقات الزيدية الكبرى)) (مخطوط).

6- الوجيه العطاء في ((تاريخه))<sup>(1)</sup>.

7- الشوكاني (1250هـ) في ((البدر الطالع)) (93-2/81). وقال: إن ترجمته تحتل مجلداً.

وقد ترجم له ترجمة هائلة، ونعته بعبارات ضخمة، لم يطلقها ولا مثلها على أحد ممن ترجم له في كتابه أجمع.

وغير هؤلاء.....

أما المحدثين فقد قدّم حوله عدد من الدراسات العلمية هي:

- ((ابن الوزير اليمني ومنهجه الكلامي)) لمرزق الحجر، طبع سنة (1404هـ).

- ((إيثار الحق على الخلق)) لابن الوزير، دراسة وتحقيق، الجزء الأول، لأحمد مصطفى حسين صالح، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود عام ( )

<sup>1</sup> ( ) نقل منه صاحب ترجمة ابن الوزير، وصاحب تاريخ آل الوزير والشوكاني.

1403هـ), وطبعت سنة (1405هـ).

-الجزء الثاني من ((الإيثار)), رسالة ماجستير بالجامعة نفسها, لمحمد بن زيد العسكر, عام (1408هـ), ولمّا تطبع.

-((ابن الوزير وآراؤه الاعتقادية)), رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى, لعلي بن علي الحربي سنة (1406هـ), وطبعت سنة (1417هـ) في مجلدين.

-((منهج ابن الوزير في الحديث)), رسالة دكتوراه, بالمغرب, لأخي العزيز محمد بن عبد الله باجعمان, ولمّا تناقش بعد.

-كما أفرده أحمد العليمي بباب كامل في رسالته للماجستير ((الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار)): (ص/ 109-138), لم يقدم فيها جديداً!!.

-الإمام ابن الوزير وكتابه العواصم, للقاضي إسماعيل بن علي الأكوغ.

ولمّا لم أورد تكرار الجهد, واجترار المعلومات رأيت أن أسهم هنا بنشر ((ترجمة ابن الوزير)) لحفيد أخيه محمد بن عبد الله بن الهادي (897هـ).

**وهذه ترجمته:** من كتاب ((هجر العلم ومعاقله في اليمن)): (451-1/450).

**هو:** ((محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الوزير<sup>(1)</sup>). عالم مبرز في كثير من العلوم, نسّابة شاعر أديب, وكان له خط جميل.

وقرأ على عمّ أبيه الإمام المجتهد محمد بن إبراهيم الوزير. طُلب منه أن يدعو إلى نفسه بالإمامة فوافق في بداية الأمر, ثم أعرض عنها. ذكره البريهي في تاريخه المطوّل, فقال: ((إنه التزم بمذهب الزيدية, وكان وزيراً للإمام الناصر, ثم عزله, وقال: إنه أطلع على

<sup>1</sup> () وانظر: ((الضوء)): (8/120), و((ملحق البدر الطالع)): (ص/202).

قصيدة للفقير إبراهيم الإخفاقي ينتقد فيها مذهب الزيدية، مطلعها:

مذهبكم يا أيها الزيدية      مذهب حق جاء للعدلية  
قال: ذلك تهكماً، فأجاب عليه محمد بن عبد الله الوزير بقوله:  
قصيدة فريدة رِيَّة      رائعة في الوزن والرويَّة  
وهي (92) بيتاً تعرّض فيها للمذهب الشافعي،  
فردّ عليه علي بن أبي بكر السّحولي بقصيدة  
سماها ((الشهب الثاقبة الدامغة للفرقة القدرية  
الزائغة)) وهي في (260) بيتاً مطلعها:  
\* ما بالكم يا معشر الزيدية \*

ثم قال البريهي: ((وله يد باقعة في علم النحو  
والأدب والشعر)). توفي بحده ليلة السبت المسفرة  
عن (15 شعبان 897هـ)، وذكر إبراهيم بن القاسم  
في ((طبقاته)) أنه توفي بصنعاء وقبر في جربة  
الروض. وكان مولده بصعدة سنة (810هـ) انتهى.

**أما النسخة الخطية**<sup>(1)</sup>: فتقع في (7) ورقات  
في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، بخط لطف  
بن سعد السّميني<sup>(2)</sup>.

وهي نسخة جيدة ومقابلة، فرغ من نسخها في  
ذي القعدة سنة (1336هـ)، وفي نهايتها فائدة عن  
ابن الوزير لما سافر إلى الحج.

وقد التزمت الاقتصار في التعليق على الكتاب، إلا  
في الكتب، فقد ذكرت كل ما فات المؤلف من كتب  
المترجم له، مع ذكر أماكن وجودها إن وقعت لي.

ولا يفوتني أن أنبه إلى أني قد حذف جميع ما  
يتعلق بالتعريف بكتاب ((العواصم)) من هذه الترجمة،

<sup>1</sup> () انظر نماذج النسخة (ص/101- فما بعدها).

<sup>2</sup> () انظر (ص/95) من المقدمة، في الكلام على نسخة  
(ي).

إذ لا تعلّق له بالترجمة, ولأن الكتاب مطبوع متداول,  
ولأن القاضي الأكوع قد فرّغ هذا التعريف في تقدمته  
للعواصم, فأغنى ذلك عن الإعادة, مع طول هذا  
التعريف فهو من (ق/1ب-4ب), والله -سبحانه-  
أستعين, وبه أستهدي.



**ترجمة ابن الوزير - رحمه الله -  
تأليف  
محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم  
الوزير  
ت (897هـ)**

بسم الله الرحمن الرحيم  
رَبِّ عَوْنِكَ

الحمد لله الذي أمرنا بحمده، وزادنا من فضله  
ورفده، وصلاته وسلامه على رسوله وعبده، وعلى آله  
وصحبه من بعده.

**أما بعد** فإنه سألتني من لاج لي صدقه، وعظم  
عليّ حقّه من الإخوان المتّقين، ذوي الفضل والإخلاص  
واليقين: أن أجمع ترجمة مباركة لحيّ الوالد السيّد  
الإمام عزّ الدين، محيي سنة سيّد المرسلين: محمد  
بن إبراهيم -رحمه الله تعالى- وأضمّنها كلاماً وسيطاً،  
لا مختصراً ولا بسيطاً<sup>(1)</sup>، وعلى أساليب تراجم  
المحدثين، دون أساليب المبتدعين المحدثين؛ فأجبتّه  
إلى ذلك بقدر طاقتي وإمكانني، وحسب قدرتي  
وإحساني<sup>(2)</sup>، مستعيناً بالله -سبحانه وتعالى- فأقول:

هو شيخنا وإمامنا وبركتنا وقدوتنا: السيّد السنّد،  
الإمام العلامة الرّحلة<sup>(3)</sup> الحجّة، السّيّ الصّوفي،  
فريد العصر، ونادرة المدّهر، وخاتمة التّقاد، وحامل  
لواء الإسناد، وبقية أهل الاجتهاد بلا خلاف ولا عناد.

كشّاف أصداف الفرائد، قطّاف أزهار الفوائد،  
فاتح أقفال اللطائف، مانح أثقال الظرائف<sup>(4)</sup>، مصيب  
شواكل المشكلات بنواقذ أنظاره، مطبق مفاصل  
المعضلات بصوارم أفكاره، مضحك كمائم التّكت من

1 ( ) أي: مبسوطاً واسعاً.

2 ( ) غير واضحة بالأصل، ولعلها ما أثبتته.

3 ( ) بضم الراء المشددة، وهو من يُرحل إليه، انظر:  
(أساس البلاغة): (ص/158) للزمخشري.

4 ( ) في هامش النسخة: ((في المقابل عليها: أنفال  
الظرائف)) اهـ.



نواده، مفتح نواظر الطرف من (1) موارده ومصادره:  
عز الدين، محيي سنة سيد المرسلين، أبو عبد  
الله محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن  
المفضل الحسني القاسمي الهادي، نسباً على  
السماك عالياً، ومذهباً إلى الصواب هادياً.

كان رأساً في المعقول والمنقول، وإماماً في  
علمي الأصول (2)، وله رد على صاحب ((النهاية)) (3)  
و((المحصل)) (4) في إنكار التحسين والتقيح  
العقلي، لم يسبق إلى مثله، وكذلك الردود على  
غيره من غلاة المعتزلة في كثير من المسائل التي  
عادوا فيها السمع من نصوص كتاب الله تعالى وسنة  
رسوله ﷺ، وهي مبسوطة في كتابه الجامع الكبير  
الموسوم بـ ((العواصم)) فمن أراد الوقوف عليها  
فليطالعه موقفاً.

### [مولده]

مولده - ﷻ ورحمه - في شهر رجب الأصب، من  
شهور سنة خمس وسبعين وسبع مئة بهجرة  
الظهاوين (5) من شطب، وهو: جبل عال باليمن. هكذا

1 ( ) في نسخة: ((في)) كذا في هامش النسخة.

2 ( ) أصول الدين وأصول الفقه.

3 ( ) ((نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول))،  
مخطوط.

4 ( ) ((المحصل في علم الأصول)) كلاهما لمحمد بن عمر  
الرازي الأشعري الملقب بـ «فخر الدين» (606) طبع  
محققاً في جامعة الإمام.

5 ( ) في هامش الأصل ما نصه: ((هجرة الظهاوين هي اليوم  
خربة في رأس «جبل شطب»))، المطل على ((سودة  
شطب)) من بلاد همدان في الشمال الغربي من صنعاء،  
على مرحلتين للمجدد، والطريق إليها من عمران؛ فجبل  
عيال يزيد)) اهـ.

نقلته من خطّه - [ ] - وحفظته من غيره من الأهل (1) .

### [مؤلفاته, وبعض شعره]

وله - [ ] - مصنّفات عديدة, ومجموعات مفيدة, منها: كتاب ((العواصم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم [ ])), أربعة أجزاء مجلّدة (2), اشتمل من الفوائد على ما لم يشتمل عليه كتاب, وها أنا أذكر ما تضمّنه كل جزء منها لإرشاد الطالب لذلك, وتنبية الرّاعب إليه, أرشدنا الله تعالى لما يحبّ ويرضى (3) ...

ثمّ إنه - رحمه الله تعالى - ختم كتابه (4) بهذه الأبيات:

1 ( ) وعليه؛ فما قاله السخاوي في ((الضوء اللامع)): ( 6/272 ) من أنه ولد تقريباً سنة خمس وستين وسبع مئة, ليس بصحيح!!.

2 ( ) طبع في تسع مجلدات عن مؤسسة الرسالة, إلا أنه بحاجة إلى فهرس علمية, أرجو أن ينشط بهض الباحثين النابهين لعمل ذلك.

3 ( ) ثمّ ذكر محتوى مجلّداته الأربع من (ق/1-ب-4ب), وقد تقدّم الاعتذار عن عدم إثباتها.

4 ( ) هذه الأبيات ليست في مطبوعة ((العواصم)) ولا ((الروض)) فلعلها في نسخة أخرى.

من الله فالمرجو منه قريب	جمعت كتابتي راجياً لقبوله
تكفر لي يوم الحساب ذنوب	رجوت بنصر المصطفى وحديثه
إلى الله في أمرٍ فليس يخيب	ومن يتشفع بالحبیب محمد
إلى الله فالرب الكريم يجيب	فياحافظي علم الحديث لي اشفعوا
لكم بالدعاء للعبد حين يغيب	لعلّ كتابي أن يكون مذكراً
يبلّ غليل أو يكفر حوب	ولا سيما بعد الممات عسى به
وإن بليت منّي العظام قشيب	ولا تغفلوا في أن بليت فودّكم
فسترأً وغفراً فالقصور معيب	ومهما رأيتم في كتابي قصوره
من الخلق أخطي تارة وأصيب	ولكنّ عذري واضح وهو أنّني
وينكسر المرّان وهو صليب	وقد ينثني الصّمصام وهو مجرد
حلا منه ورد بالأجاج مشوب	ولكنني أرجوه إن حلّ داركم
إليكم تلقى طيبكم فطيب	يكون أجاجاً دونكم فإذا انتهى

وقال في المدّعاء إلى السنّة بعد هذه الأبيات  
المذكورة<sup>(1)</sup>:

<sup>1</sup> ( ) هذه الأبيات وما بعدها، ليست في مطبوعة  
(العواصم)، وهي في خاتمة ((الروض)): (2/595).

عليك بأصحاب الحديث  
الأفاضل  
تجد عندهم كل الهدى  
والفواضل  
إلى آخرها، وهي معروفة، تركتها اختصاراً.  
**ومنها:**

فلا تقتدوا إلا بهم  
وتيمموا  
ألم تر أن المصطفى يوم  
جاءه الـ  
لهم منهجاً كالقذح ليس  
بزائل<sup>(1)</sup>  
— وليد بقول الأحوزي  
المجادل

وفي هذا البيت إشارة إلى كلام الوليد بن  
المغيرة، أو عتبة بن ربيعة<sup>(2)</sup> لرسول الله ^، حين  
عرض عليه المال والرياسة، ويترك دعوى النبوة، فلم  
يجب عليه رسول الله ^ إلا بتلاوة سورة السجدة<sup>(3)</sup>،  
وعلى هذا كان أصحابه -رضي الله عنهم-، ومنها:

<sup>1</sup> ( ) في نسخة: ((بمائل)).

<sup>2</sup> ( ) هو عتبة بن ربيعة، كما أخرجه ابن أبي شيبة، وعبد بن  
حميد، وأبو يعلى والحاكم -وصححه- وابن مردويه، وأبو  
نعيم والبيهقي -كلاهما في ((الدلائل)) - وابن عساكر عن  
جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- وساق القصة في  
ذلك. وجاء من رواية ابن عمر، ومحمد بن كعب القرظي،  
وفي سياقها اختلاف. انظر: ((تفسير ابن كثير)): (4/98-  
99)، و ((الدر المنثور)): (5/672/674).

<sup>3</sup> ( ) والسورة التي تلاها النبي ﷺ هي: سورة فصلت، من  
قوله تعالى: **﴿حَمَّ إِلَىٰ ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ  
أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَتَمُودَ﴾**  
[فصلت:1-13].

من السجدة الآيات ذات الفواصل	تنكّب منهاج المرا وتلّاه
إذا لم تقدمه دروس الأوائل	ولا م يجعل القرآن غير مصدّق
لأصْحنة <sup>(1)</sup> بين الخصوم المقاول <sup>(2)</sup>	كذا فعل الطيّار يوم خطابه
بها بشهادات الدّموع الهواطل	تلا لهم آي الكتاب فأيقنوا
وعادوا إليها بعد بُعد المراحل	إلى جمل الإسلام صار أولو النهى
الإمام الجويني الذي لم يمائل	أبو حامد <sup>(3)</sup> وابن الخطيب <sup>(4)</sup> وهكذا
غدا وهو معقول كبعض العقائل	كذا ابن عقيل <sup>(5)</sup> وهو أبرع عاقل

### ومنها:

من الرّيح إني لست عنه بعادل	عليكم بقول المصطفى فهو عصمة
كما شقيت بالصّدّ عنه عواذلي	سعدت بذبّي عن حماه وحبّه

فلما وقف صنوه السيد العلامة الهادي بن إبراهيم  
-رحمه الله- على هذا الكتاب، وعلى هذه الآيات،

1 ( ) ((اسم النجاشي، وهو بمعنى عطية في الحبشية))  
تمت. من هامش النسخة.

2 ( ) في نسخة ((المحاول)).

3 ( ) هو: الغزالي (505هـ).

4 ( ) هو: الفخر الرازي (606هـ).

5 ( ) أبو الوفاء الحنبلي صاحب ((الفنون)). (513هـ).

تلّقى ذلك بالقبول, وقال مجيباً لأخيه, وما أحسن ما  
يقول!!

ترقُّ له شوقاً قلوب الأفاضل	وقفت على سمط من الدَّر فاضل
وحامي حمى أقواله غير ناكل	لمتبع منهاج أحمد جده
وثيق المباني في فنون المسائل	بديع المعاني في بديع نظامه
سجدن له طوعاً جباه المناضل	إذا لزمته يمناه نصل يراعه
بجوهره عنق الرقاب العواطل	وإن خاض في بحر الكلام تزيّنت
وإن لججوا في علمهم في جداول	تبارى وقوم في الجدال فأصبحوا
فأنشدت بيت الأبطحي (1) المواصل	أسمت عيون الفكر في روض قوله
علينا بشكٍّ أو ملحٍ بباطل	أعوذ برَبِّ النَّاسِ من كلِّ طاعن
بقول فصيح نابيه القول فاضل	وثبتت لِمَا أن تصفحت نظمه
وأين الثريا من يد المتناول (2)	/يروم أناس يلحقوا <span style="border: 1px solid black; padding: 0 2px;">أ/5</span> بشأوه
لدرّة عقد المفردات الكوامل	وثلثت بالبيت الشهير وإثمه
بغوض إلى كلِّ امريء غير طائل	وقد زادني حباً لنفسي أنني
لأمرٌ جليُّ ظاهرٌ غير خامل	علام افتراق الناس في الدين إثمه
عليه, ودع ما شئت من قول قائل	عليك بما كان النبيّ محمّد
عليه مضى خير القرون	هو المسلك المرضي

1 ( ) يعني: أبا طالب. كذا في هامش النسخة.

2 ( ) في نسخة: ((المتناول)).

الأوائل	والمذهب الذي
من الدّين واترك غيرهم في بلبل	فدن بالذي دان النبيّ وصحبه
وهم بهجة الدّنيا ونور القبائل	هم الشّامة الغرّا وهم سادة الوري
على الخلق أدنى مالههم من فواضل	وأرفع ما تدلي به من فضائل
وتمسك من أقوالهم بالوصائل	إذا أنت لم تسلك مسالك رشدهم
إلى الحق في نهج السّيل بواصل	فقد فاتك الحطّ السنّي ولم تكن
وأصحابه أهل التّهي والفواضل	رضيت بدين المصطفى ووصيّه <sup>(1)</sup>
إلى مشرع الحق الرّوي <sup>(2)</sup> السلاسل	هم قادة القادات بعد نبيهم
عليها مثار التّقع من كلّ	إلى السنة البيضاء

<sup>1</sup> ( ) يعني عليّاً - .

أقول: ولم يثبت أن النبي ﷺ أوصى لعلي بشيء البتة مما يتعلق به الشيعة، فقد ثبت في ((صحيح البخاري)) (الفتح): (1/246)، عن أبي جحيفة السوائي قال: قلت لعلي بن أبي طالب - .: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطية رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة.

قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر. وقد سأله - أيضاً - نحو هذه المسألة: قيس بن عباد - بضم المهملة وتخفيف الموحدة - والأشتر النخعي، كما ثبت في ((سنن النسائي)): (8-19).  
<sup>2</sup> ( ) في نسخة ((السري)).



صائل	والملة التي
وقامت ببرهان من الحق فاصل	ولكنها عزّت بدعوة أحمد
مشيّدَة في أمرها بعواسل	مؤيّدَة في حربها بملائك
يحفّ بها في خيلها في قنابل <sup>(3)</sup>	عصابة جبريل الأمين جنودها
من الجيش إلا أنّها لم تقاتل	أقامت مع الرّايات حتّى كأنّها
عن الحرب بل شاد الهدى بجحافل	ولم يعجز الصّدّيق بعد وفاته
وسار بهم في الحق سيرة عادل	وتابعه الفاروق فاشتدّ ركنه
وعم جميع المسلمين بنائل	وتتمّ ذو التّورين سعياً مباركاً
عليّ فأمسى الدّين راسي الكلاكل	وقام بأعباء الخلافة بعدهم
وتغلو بهم في الفوز أعلى المنازل	عليك بهدي القوم تنج من الرّدى

وقال بعد هذه الأبيات ما لفظه: كتب هذه الأسطر  
الفقير إلى رحمة الله ورضوانه: الهادي بن إبراهيم بن  
علي بن المرتضى، أرضاه الله يعفوه حامداً لله،  
ومصلياً على نبيه، ومسلماً ومرضياً على آله وأصحابه.  
ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا  
تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربّنا إنّك رؤوف رحيم.

<sup>3</sup> () قال في ((القاموس)): (ص/1357) - ((القنبل  
والقنبلة: الطائفة من الناس ومن الخيل)) اهـ.

فهذا الكلام انسحب عليّ من ذكر ((العواصم))، وأردت تقييد هاتين القصيدتين في هذا الموضوع، لأنّهما غرّتان في القصائد، ودوّرتان في منظومات القلائد، ولنرجع إلى تعداد ما عرفت من تصانيفه -رحمه الله- فمنها:

\* ((ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان))<sup>(1)</sup> . كتاب مفيد، انتهى من البلاغة والغرابة إلى شأو بعيد، وما أحسن قوله فيه<sup>(2)</sup> :

---

<sup>1</sup> ( ) طبع، وهذه تسمية المؤلف له في بعض كتبه انظر ((الإيثار)): (ص/91)، وهذا ما ذكره من ترجم لابن الوزير.

وسماه ابن الوزير في ((العواصم)): (1/214): «ترجيح دلائل القرآن على دلائل اليونان». وللكتاب أربع نسخ، انظر ((فهرس الغربية)): (ص/770)، و((فهرس مكتبة الأوقاف)): (2/569)، و((فهرس المكتبات الخاصة)): (ص/72 → 193). وقد أثنى عليه غير واحد، قال الشوكاني في ((البدر الطالع)): (1/91): ((وهو كتاب في غاية الإفادة والإجادة، على أسلوب مخترع لا يقدر على مثله إلا مثله)) اهـ.

أقول: وله تكملة انظر: (ص/36).

<sup>2</sup> ( ) هذه الأبيات ليست في المطبوعة، وهي في خاتمة ((الروض الباسم)): (2/594) من هذه الطبعة، مع اختلاف بينهما.

منطق الأولياء	منطق الأولياء
والقرآن	والأديان
منطق الأذكىاء	ولأهل اللجاج عند
واليونان	التمادي
فكن مائلاً مع	فإذا ما جمعت علم
الفرقان (م)	الفريقين (
كان علم المحدث	وإذا ما اكتفيت يوماً
الرباني	بعلم
ورثوا هدي ناسخ	إنَّ عَلم الحديث علم
الأديان	رجال
بعيون القلوب رأى	فحصوا عن حديثه
العيان	ورأوه

ورأوا بعده صحيح	جمعوا طرق ما تواتر
المباني	عنه
ووهَّوا ما دون شرط	ورووا بعده حسان
الحسان (م)	الأحاديث (
وكتاب «التكميل» <sup>(1)</sup>	فانظروا في مصنف ابن عدي <sup>(2)</sup>
	و«الميزان» <sup>(3)</sup>
وصحوا من علة	تعرفوا أنَّهم قد ابتغوا
الإدهان	الحقَّ

**ومنها:**

**\*كتاب «البرهان القاطع في معرفة**

<sup>1</sup> ( ) ((الكامل في ضعفاء الرجال)) لأبي أحمد بن عدي الجرجاني.

<sup>2</sup> ( ) ((التكميل في الجرح والتعديل، ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل)) لابن كثير الدمشقي، له نسخة في دار الكتب المصرية، عنها صورة في مكتبة الحرم المكي، إلا أنها ناقصة.

<sup>3</sup> ( ) ((ميزان الاعتدال في نقد الرجال)) للإمام الذهبي.

**الصّانِع وَجَمِيع مَا جَاءَتْ بِهِ الشُّرَائِع**<sup>(1)</sup>، صَنَّفَهُ  
فِي سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَانِ مِئَةٍ.

**ومنها:**

\* **((تنقيح الأنظار في علوم الآثار))**<sup>(2)</sup> وهو  
كتاب جليل القدر، جمع فيه علوم الحديث، وزاد ما  
يحتاج إليه طالب الحديث من علم أصول الفقه، وأفاد  
فيه التعريف لمذهب الزيدية، وهو يغني عن كتاب  
**((العلوم))**<sup>(3)</sup> للحاكم، صَنَّفَهُ فِي آخِرِ سَنَةِ ثَلَاثِ عَشْرَةِ  
وَثَمَانِ مِئَةٍ.

**ومنها:**

\* **كتاب ((التأديب الملكوتي))** وهو مختصر وفيه  
عجائب وغرائب.

**ومنها:**

\* **كتاب ((الأمر بالعزلة في آخر الزمان))**<sup>(4)</sup>.

**ومنها:**

\* **كتاب ((قبول البشري في تيسير اليسرى))**

(5)

**ومنها:**

---

1 ( ) طبع.  
2 ( ) لم يطبع مفرداً، وطبع مع شرحه ((توضيح الأفكار))  
للإمام الصنعاني (1182هـ). وللكتاب نسخ كثيرة في  
اليمن، حصلت على ثلاث منها - وهي أجودها - وشرعت  
في تحقيقه، يسّر الله إتمامه.  
3 ( ) يعني: ((معرفة علوم الحديث)) للحاكم النيسابوري ( )  
405هـ)، والصحيح أنه لا يغني عن كتاب الحاكم، ولا  
أدري لم خصّ كتاب الحاكم بالذكر! هل لأنه متشيع؟!  
4 ( ) طبع عام (1412هـ)، تحقيق إبراهيم باجس.  
5 ( ) منه نسختان في مكتبة الجامع، أقدمهما كتبت سنة ( )  
1158هـ)، انظر ((الفهرس)): (ص/764-770).

\*كتاب ((نصر الأعيان على شر العميان)).

قال فيه ما لفظه:

5/5

((وقد ولع بعض أهل الجهل والغرّة بإنشاد الأبيات المنسوبة/ إلى ضرير المعرّة, وهي أحقر من أن تسطر, وأهون من أن تذكر, ولم يشعر هذا المسكين أنّ قائلها أراد بها القدح في الإسلام من الرّأس, وهدم الفروع بهدم الأساس. وليس فيها إثارة من علم فيستفاد بيانها, ولا إشارة إلى شبهة فيوضح بطلانها, وإنما سلك قائلها فيها مسلك سفهاء الفاسقين, والزنادقة المارقين, وما لا يعجز عن مثله الأراذل من ذم الأفاضل, بتقبيح مالهم من الحسنات وتسميتها بالأسماء المستقبحات, تارة ببعض الشبهات, وتارة بمجرد التهويل في العبارات, كما فعل صاحب الأبيات.

وصدّر الكتاب المذكور بهذه الأبيات:

والخوض في متشابه الأحكام	ما شأن من لم يدر بالإسلام
عوراء <sup>(1)</sup> فوك ولا صمت صمام	لو كنت تدري ما دروا مافاه بال
وعمومة فجمعت كل ظلام	لكن جمعت إلى عماك تعامياً
القول فيها ما تقول حذام	فاخساً فما لك بالعلوم دراية
ما أذكر الأنعام للأعلام	ما أذكر العميان للأعيان بل
أن هزّ كلب في بدور تمام	وإذا سخرت بهم فليس بضائر
لم يدر قدر أئمة الإسلام	من لم يكن للأنبياء معظماً
أم بلت تحت الموج وهي طوامي	لم تدر تغلب وائل أهجوتها

وقد أحببت ذكر هذه الأبيات لما فيها من الذّبّ عن  
أئمة الإسلام -رضي الله عنهم-

ولنرجع إلى تعداد مصنفاته:

### ومنها:

\* كتاب ((إيثار الحق على الخلق))<sup>(2)</sup> , صنّفه  
سنة سبع وثلاثين وثمان مئة, في معرفة الله, ومعرفة  
صفاته على مناهج الرّسل والسّلف.

<sup>1</sup> () العوراء: الكلمة القبيحة. ومنه قول كعب بن سعد  
الغنوي:

إذا ما تراءاه الرّجال تحقّظوا فلم تنطق العوراء وهو  
قريب انظر: ((الأصمعيات)): (ص/100).

<sup>2</sup> () مطبوع قديماً, ثم حقق رسائل علمية في جامعة  
الإمام, وطبع القسم الأول منها.

رأى - رحمه الله تعالى - بعد فراغه من تسويده:  
قوله تعالى: ﴿فَسَأَلْتُ أُوْدِيَةَ بِقَدْرِهَا﴾ [الراء د:  
17].

وقوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ  
عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّهَدَاءِ  
وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: 69].

ورأى بعد الفراغ من تبييضه: سورة النصر  
بكمالها، ومن سورة الضحى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ  
فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: 11].

ومن سورة يس: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا  
لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: 26].

ورأى أنه أعطي فواتح كثيرة من فواتح السور.  
وأما الرسائل والردود علي المبتدعة من طائفتي  
المعتزلة والأشعرية؛ فلا يأتي عليها العد<sup>(1)</sup>، ولا  
يستطاع على ما تضمّنته الردّ!!.

<sup>1</sup> ( ) قال الشوكاني في ((البدر)): (2/91) - بعد أن ذكر  
جملة من كتبه - : ((وله مؤلفات غير هذه، ومسائل أفردها  
بالتصنيف، وهو إذا تكلم في مسألة لا يحتاج الناظر إلى  
النظر في غيره من أي علم كانت. وقد وقفت من  
مسائله التي أفردها بالتصنيف على عدد كثير تكون في  
مجلد، وما لم أقف عليه أكثر مما وقفت عليه)) اهـ.

أقول: وبقية كتبه التي لم يذكرها المؤلف هي كالتالي:  
\* **آيات الأحكام الشرعية** حصر آيات الأحكام.  
مخطوط بالمكتبة الغربية (مجموع رقم 119/ ق 85-  
91)، وأخرى مكتوبة سنة (957هـ) في مكتبة الأوقاف  
((الفهرس)): (1/102). وعندني نسخة منه.

\* **الآيات المبينات لقوله تعالى:**  
﴿يضل من يشاء ويهدي من يشاء﴾. مخطوط بمكتبة  
الأوقاف ((الفهرس)): (2/515) في (7ق) وعندني نسخة  
منه.

\* **الإجادة في الإرادة**

## ذكر شيوخه ورحلته في طلب العلم ورسوخه:

**أما علم الأدب:** فصنوه السيد جمال الدين الهادي، والقاضي العلامة جمال الدين محمد بن حمزة بن مظفر، وكان المشار إليه في علوم العربية واللغة والتفسير في تلك المدة.

منظومة أكثر من ألف ومئتي بيت. قال ابن الوزير في ((الإيثار)): (ص/204) - ((قلتها أيام النشاط إلى البحث، استعظماً لخوف الوقوع في الخطأ أو الخطر في هذه المسألة العظمى)) - يعني في مسألة القدر والحكمة التعليل - وقد ذكرها المؤلف في ((العواصم)): (6/134, 342), و ((الإيثار)): (ص/201-204) وساق منها أكثر من خمسين بيتاً.

### \* بحث حول قوله تعالى:

﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾. منه نسخة في مكتبة الأوقاف في (5ق) كتبت سنة (957هـ)، انظر ((الفهرس)): (2/551).

### \* تحرير الكلام في مسألة الرؤية وتجويده، وذكر ما دار بين المعتزلة والأشعرية.

مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء في (3ق)، انظر ((الفهرس)): (ص/770).

أقول: لعله منتزَع من كتابه ((العواصم)).

### \* التحفة الصافية شرح الأبيات الصوفية.

الأبيات لأخيه الهادي بن إبراهيم الوزير (822هـ)، مطلعها  
تقدّم وعدكم فمتى الوفاء وطال بعدادكم فمتى  
اللقاء

للكتاب عدة نسخ خطية في مكتبة الجامع، انظر المجاميع: (28, 96, 119) وعندى نسخة منه.

### \* تخصيص آية الجمعة.

منه نسخة في المكتبة الغربية، انظر ((الفهرس)): (ص/805)، وأخرى في مكتبة الأوقاف، انظر ((الفهرس)): (1/104).



**وأما علم الأصول:** فالقاضي العلامة، ملك العلماء وقاموس الحكماء، عبد الله بن حسن بن عطية بن محمد بن المؤيد الدوّاري، والفقيه العلامة العلم جمال الإسلام والمسلمين علي بن عبد الله بن أبي الخير، وكان المشار إليه، والمتصدر للتدريس بصنعاء اليمن في علمي الأصول.

قرأ عليه ((شرح الأصول)) وهو معتمد الزيدية

### \*التفسير النبوي.

ذكره في ((الإيثار)): (ص/152) فقال: ((وجمعت منه الذي في «جامع الأصول») و ((مجمع الزوائد)) و ((مستدرك الحاكم أبي عبد الله)) اهـ. وضمّ إلى ((التفسير النبوي)) ماله حكم الرفع من تفاسير الصحابة -رضي الله عنهم- انظر ((الإيثار)): (ص/154)، وقال صلاح الوزير: لم يوجد هذا الكتاب. انظر مقدمة ((العواصم)): (1/74).

### \*تكملة ترجيح أساليب القرآن على أساليب

#### اليونان.

ذكره في مواضع من ((الإيثار)): (ص/53, 97, 100).

### \*جواب محمد بن إبراهيم الوزير على فقهاء

#### أبيات حسين في تقدير الدرهم والأوقية.

مخطوط في الجامع الكبير (4 مجاميع) كذا ذكره الحبشي في ((مصادر الفكر)): (ص/221)، ولم أجده في ((الفهرس))!.

### \*الحسام المشهور في الذبّ عن الإمام المنصور.

له نسختان في الجامع الكبير، انظر ((الفهرس)): (ص/764, 771).

### \*ديوان ابن الوزير مجمع الحقائق والرقائق.

\*رسالة جليلة في ثلاث مسائل؛ في أن الفطرة من البر، وفي حمى الأراك، وفي نكاح اليتيمة.

أشار الحبشي إلى أنها في المكتبة الغربية (32 مجاميع)، ولم أجدها في ((الفهرس))!!.

\*رسالة في زكاة الفطر.

في البلاد اليمنية, و ((الخلاصة)) و ((الغياصة))  
و ((تذكرة الشيخ المتكلم ابن مٓويه)) وغيرها في  
علم اللطيف. وسمع عليه ((مختصر المنتهى))  
للفقيه النحوي المالكي ابن الحاجب, وطالع كتب  
آبائه الكرام في هذا الفن ك ((المجزي)) للسيد  
الإمام الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين  
الهاروني, و ((صفوة الاختيار)) للإمام المنصور بالله

في المكتبة الغربية (مجاميع 184) في (ق8)  
(الفهرس): (ص/795).

**\*رسالة في مسائل الاجتهاد.**

ذكرها في ((العواصم)): (1/279).

**\*رسالة في القول بتجزؤ الاجتهاد.**

ذكرها في ((العواصم)): (1/298).

**\*رسالة في تفسير:**

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ  
آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ  
مُنْتَشِبَاتٌ﴾ [آل عمران:7]. ذكرها في ((العواصم)): (6/359).

**\*رسالة في شرح وتفسير قول النبي ﷺ: ((إِنَّ**

**اللَّهُ لَا يَنَامُ وَلَا يَنبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ...)).**

مخطوط في المكتبة الغربية, انظر ((الفهرس)) (ص/  
771) في (ق3).

**\*رسالة في بيان جواز إقامة الجمعة من غير**

**إمام.**

مخطوط في ((مكتبة الأوقاف)) في (ق11) ((الفهرس)): (3/1177).

**\*الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم**  
ﷺ.

وهو كتابنا هذا, وسيأتي الحديث عنه.

**\*شرح أبيات في التصوف.**

مخطوط في ((مكتبة الأوقاف)) في (ق16) بتاريخ (957هـ)  
انظر ((الفهرس)): (3/1352).

**\*العزلة = الأمر بالعزلة....**

**\*القواعد.**

عبد الله بن حمزة بن سليمان الحبشي, وغيرهما.  
وكذلك مؤلفات جدّه السيّد العلامة يحيى بن  
منصور بن العفيف بن المفضل, ومصنفات السيّد  
العلامة حميدان بن يحيى القاسمي, ومثل كتاب  
(الجامع الكافي), للسيّد الإمام [أبي] عبد الله محمد  
بن علي بن عبد الرحمن الحسني, وكتاب ((الجملة

---

مخطوط بالجامع الكبير (مجاميع 96), (ق 62-100),  
وأخرى بالتيمورية, وثالثة في مكتبة الحبشي. انظر  
(مصادر الفكر): (ص/176).

#### \*كتاب المبتدأ.

ذكره المؤلف في ((العواصم)).

#### \*كتراس في لعن يزيد, وهل الأخبار بخلاف ذلك.

ذكره في ((الروض)): (ص/400).

#### \*مثير الأحزان في وداع رمضان.

مخطوط بمكتبة الأوقاف في (4ق) مكتوبة في حياة  
المؤلف سنة (807هـ), انظر ((الفهرس)): (3/1385-1386).

#### \*مجمع الحقائق والرقائق في مباح ربّ الخلائق.

منه عدة نسخ في مكتبة الجامع, (مجموع 11 ق/85-91),  
(مجموع 130 ق/1-63), وعندني نسخة منه.  
وطبع منه منتقى في المدائح الإلهية عام (1381هـ).  
وشرحه الأمير الصنعاني في ((فتح الخالق بشرح مجمع  
الحقائق والرقائق في مباح ربّ الخلائق)).  
اطلعت على خمس نسخ خطية منه, ويعمل الآن على  
تحقيقه الأخ العزيز أبو عبد الرحمن أحمد أبو فارع رسالة  
ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بسّر الله  
له. وهو شرح كبير, فيه فوائد, مشحون بالنقول عن ثلاثة  
من الأئمة: ابن تيمية, وابن قيم الجوزية, وابن الوزير.

#### \*مختصر في علم الحديث.

له عدة نسخ في ((الجامع الكبير)) (مجموع 271 ق/  
160-165), و (مجموع 119 ق/133-136), و (مجموع  
73 ق/308-312). ولعله ما نقل عنه الصنعاني في

والألفة)) للفقهاء الإمام العلامة [ (1) علماء الزيدية  
وقدماء الشيعة: محمد بن منصور المرادي المتفق  
على علمه، وفضله (2). وعرف ما وقع فيه الخلاف  
بينهم وبين المعتزلة، وجمع في ذلك مختصرات  
مفيدة، ومقالات فريدة.

وكان زميله ورفيقه في طلب هذين العلمين:  
القاضي محمد بن داود النهمي نفع الله به، فإنه لزمه  
وصحبه واقتفا آثاره، واستصوب أنظاره، وأخذ يراجعه  
في مسائل الكلام وتضعيف ما جاء به المتكلمون، مثل

((توضيح الأفكار)): (1/127)، فقال: ((وقال المصنف في  
مختصره....)).

**\*مسائل شافيات وبالمطالب وافيات فيما يتعلق  
بآيات كريمة قرآنية تدلّ على الله المعبود،  
وصدق أنبيائه المبلغين عنه.**

له نسخة في مكتبة الجامع، (مجموع 119 ق/92-114)،  
وأخرى في مكتبة الأوقاف، ((الفهرس)): (2/577).

**\*مسألة الحكمة في العذاب الأخروي.**

ذكره في ((الإيثار)): (ص/96)، فقال: ((وصفّ ابن تيمية  
في بيان الحكمة في العذاب الأخروي، وتبعه تلميذه ابن  
قيم الجوزية، وبسط ذلك في كتابه «حادي الأرواح إلى  
ديار الأفراح»؛ فافردت ذلك في جزء لطيف، وزدت  
عليه)) اهـ.

**\*مسألة النهي عن الزهانية، والحث على  
الحنيفية السمحة.**

ذكره في ((العواصم))

هذا ما استطعت حصره من كتب المؤلف -رحمه الله-  
في هذه العجالة، ولعلّ مناسبة تتيح البسط فيها، وقد  
وقع لكل من ترجم لابن الوزير من الدارسين المعاصرين  
أخطاء وأوهام كثيرة في تعداد مؤلفاته، لا يتسع المقام  
لذكرها.

1 ( ) كلمة لم أتبينها، ولعلها: ((زمام)).

2 ( ) كأن في الكلام شيء؛ إذ لا صلة لهذا الكلام بما بعده!!.

قولهم: إثم من لم يعرف الله بأدلتهم المبنية على المقدمات المنطقية من عامة المسلمين, فهو كافر!! ومثل ما نصّ عليه شيخهم أبو هاشم وتبعه عليه أصحابه البهاشمة من غير مناكرة ولا مبالاة من قولهم: ما يعلم الله من نفسه إلا/ ما يعلمونه, وهو ردّ لقوله تعالى في سورة طه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: 110], بل يقال لهم: ليس الواحد منكم يعلم من نفسه ما يعلم الله منه حتى قيلت فيهم الأشعار, وسارت بالتشنيع عليهم الركبان في الأقطار, فمن ذلك قول بعضهم:

يا ضلّة الضالين حيث توهّموا	ما لا يفوه به التقي المسلم
قالوا إله العرش ليس بعالم	من ذاته والوصف مالم يعلموا
هذي مقالة من هوى في متلف	وعليه ديجور الغواية مظلم

وربما تأوّل بعضهم قول شيخهم: بأنه لا يعلم سبحانه من نفسه إلا بما يعلمونه, بأنه سبحانه يعلم أنه قادر, وأنا نعلم أنه قادر, وكذلك سائر الصّفات الواجبة له سبحانه وتعالى.

ممن ذكر هذا التأويل: القاضي العلامة فخر الدين في كتابه الموسوم بـ ((شريدة القنّاص في شرح خلاصة الرّصاص)), وهو تأويل ضعيف يمّجّه السّمع, ولا يسوغ سماعه عند المحققين من أهل النظر والسمع!!.

ولو صحّ مثله؛ لصحت تأويلات المبطلين لبواطلهم, وكم لهم من هذا وأمثاله! ما لو ذكرناه لأحوجنا إلى التطويل, وأخرجنا عن المقصود.  
فلمّا عرّف القاضي المذكور تضعيف هذه

المسائل وأمثالها؛ اعترف بفضلته ونبله، واعترف من  
نمير وبله وطله.

وقرأ السيد المذكور كتاب ((مختصر المنتهى))  
(1) على السيد العلامة جمال الإسلام وواسطة عقد  
النظام في السّلاة (2) الكرام: علي بن محمد بن أبي  
القاسم الهادي، وكان في تلك المدة هو المشار  
إليه في فنون العلم جميعها، ولما سمع عليه هذا  
((المختصر)) بهره ما رآه من صفاء ذهنه، وحسن  
نظره، وألمعيته وبلاغته، وفطنته، وبراعته. وكان  
يطنب في الثناء عليه، ويرشد طلبة العلم إليه، حتى  
ترسل السيد جمال الدين إلي السيد عزّ الدين  
الرّسالة المعروفة (3)، التي نسب إليها القول  
بالرؤية، وبقدم القرآن، بمخافة أهل البيت -عليهم  
السلام-، وبنائها على مجرّد التوهّمات الواهية،  
والتخيلات الباردة، ولم يوجب الكلام عليه في ذلك  
إلاّ العمل بمقتضى مذهب أهل البيت -عليهم  
السلام- ولا فعل شيئاً إلاّ وفيه خلاف بينهم -عليهم  
السلام- ولكنه كان يرى أنّهم إذا اختلفوا، وكان مع

1 ( ) لابن الحاجب.

2 ( ) كذا في الأصل، ولعلّها: ((السلاة)).

3 ( ) ترسل عليه جمال الدين المذكور برسالتين:

الأولى: في الرد على قصيدته الطويلة في بيان اعتقاده

ومحبته للسنة واتباعها، والتي يقول مطلعها:

ظلت عواذله تروح وتغتدي وتعيد تعنيف المحبّ

وتبتدي

وقد أجاب عما في رسالة جمال الدين هذه من الخطأ

والتعنّت. السيد جمال الدين الهادي بن إبراهيم الوزير،

أخو المؤلّف بكتاب سمّاه ((الجواب الناطق بالحق اليقين

الشافى لصدور المتقين)). وهو مخطوط، وعندي نسخة

منه، مكتوبة سنة (810هـ) أي في حياة المؤلّف.

والرسالة الثانية: هي التي ذكرها المترجم هنا، وقد أجاب

عنها ابن الوزير بكتابه العظيم ((العواصم والقواصم))،

ومختصره ((الروض الباسم)).

أحد الفريقين منهم نصّ نبوي وكان الفريق الآخر محتج بالرأي مصرّحين به أو محتجين بحديث ضعيف عنده؛ رجّح العمل بقول مع عضده النصّ النبوي، ولا أقلّ لرسول الله من أن يكون كلامه مرجحاً فقط، وإنكار هذا من عود الدين غريباً.

وقال -رحمه الله- في شأن المتكلمين في ذلك<sup>(1)</sup>

:

---

<sup>1</sup> ( ) ذكر المؤلف بعض هذه القصيدة في ((الروض)): (1/12).

منى فما الذنب إلا من مصنّفه	إن كان حبي حديث المصطفى زلاً <sup>(1)</sup>
فذاك ديمي وهمي في تعرفه	وإن يكن حبه ديناً لمعترف
تحوّل الحال إلا من تشوّفه	ومذهبي مذهب الحق اليقين فما
نصّوا بتصويب كلّ في تصرّفه	وذاك مذهب أهل البيت إنهم
لوم الذي لام إلا من تعسّفه	نصّوا بتصويب كلّ في الفروع فما
ولا تلوت سوى آيات مصحفه	فما قفوت سوى أعلام منهجه
لا يتغي القلب حيفاً عن تحنّفه	أمّا الأصول فقولي فيه قولهم
وفي المحارات أبقى وسط موقفه	ففي المجازات أمضي نحو معلمه
وإن وقفت ففي وادي معرّفه	وإن سعيت فسعيي حول كعبته
يغنييني الطبع فيه عن تكلفه	وحق حبي له أني به كلف
تعجّب القلب إلا من معنّفه	هذا الذي كثر العذال فيه فما
كالماء ما الأجن إلا من توقّفه	ما الذنب إلا وقوفي بين أظهرهم

1 ( ) في نسخة: «خللاً».



والمندل الرّطب في      واستقر صرف الليالي  
أوطانه حطب      في تصرّفه  
يستأهل القلب ما يلقاه      له علاقة تديع  
ما بقيت<sup>(1)</sup>      بمألفه

ولم يزل -رحمه الله- متمسكاً بأهل البيت سرّاً  
وجهرّاً، معتنياً في إظهار عقيدته في ذلك نظاماً  
ونثراً<sup>(2)</sup>، ومن شعره -رحمه الله- يعرض بالسيد  
المذكور في اختلاف أقواله فيه، وهي من أطف  
العتاب وأحسن ما يدور بين الأصحاب<sup>(3)</sup> :

عرفت قدري ثم      فما عدا بالله ممّا  
أنكرته      بدا  
في كلّ يوم لك بي      أسرفت بالقول بسوء  
موقف      البدا  
أمس الثنا واليوم سوء      يا ليت شعري كيف  
الأذى      تضحي غداً  
يا شبية العترة في      ومنصب التعليم  
وقته      والاعتدا<sup>(4)</sup>  
قد خلع العلم رداء      عليك والشيب رداء  
الهوى      الردى  
فصن ردائيك      من دنس الإسراف  
وطهرهما      والاعتدا

/ثم إنّه بعد ذلك انتصب لنشر هذه العلوم، وتصدّر  
برهة من الزّمان، وأهرع إليه الطلبة من كلّ مكان،

ب/6

<sup>1</sup> ( ) في نسخة: ((من تعب)).  
<sup>2</sup> ( ) انظر في نقاش هذا ودفعه: ((الزيدية)): (ص/50-51)  
للقاضي الأكوغ.  
<sup>3</sup> ( ) الأبيات في ((تاريخ بين الوزير)): (38ب-39أ)، في  
ترجمة ابن الوزير.  
<sup>4</sup> ( ) في «تاريخ بني الوزير»: ((الاهتدا)) وكذا في ((البدر  
الطالع)): (2/93).

فاستناروا بمعارفه, واقتبسوا من فوائده, فظهر أمره  
وبعد صيته, فلما رأى أن في هذا طرفاً من الدنيا  
والرياسة, قرّع نفسه وقمعها, ومنعها مما تشوفت  
إليه وردعها, ثم أقبل على الله بكلية فلزم العبادة  
والأذكار, وقيام الليل وصيام النهار, وتأديب النفس  
وإذلالها للملك الجبار فألجمها بلجام الزهد, وجرّها  
بعنان القوى, وأجراها في ميدان والورع, وساقها  
بسوط الصبر, وأدخلها اصطبل الخلوة, وربطها إلى  
جدار التوكل, وعلفها الجوع, وسقاها الدموع,  
وألبسها سراويل الدّل والخضوع, وتوجّها بتاج التبتّل  
والخشوع, ولم يبق نوع من أنواع الرياضة, ولا طريق  
من طرق السلوك إلا سلك بها مسلكه, وشرع بها في  
جناحه, وكلّفها بحمل أعبائه.

ولقد كان يخصف نعله, ويتكسب لأهله, وربما  
تظاهر بأنواع التصرفات والحرف, كحرف الفدادين  
والجفاة, ويلبس الصوف الخشن, ويفطر على قرص  
الشعير بلا إدام, ويقصد بذلك رياضة<sup>(1)</sup> نفسه وتحقيرها  
وتصغيرها, وردعها وتعريفها بمنزلتها عنده.

وهذه أبيات له - - إلى السيد الإمام المهدي أحمد  
بن يحيى بن المرتضى, وقد أنفذ إليه بمسائل<sup>(2)</sup> في  
الإمامة وغيرها, وكان يومئذ مقيماً بـ «تُلاً»<sup>(3)</sup> فلم يجب  
عليه, فكتب في ذلك إليه.

أعالمنا هل للسؤال جواب

وهل يروي العطشان<sup>(4)</sup> منك عباب

1 ( ) في نسخة: ((إذلال)).

2 ( ) في ((تاريخ بني الوزير)): (ق/37ب) ((سأله عن  
خمسة وعشرين سؤالاً)).

3 ( ) بالضم مقصور, من حصون اليمن. انظر ((معجم  
البلدان)): (2/82).

4 ( ) في ((تاريخ بني الوزير)): ((الظمان)).

إلى آخرها تركتها اختصاراً.

ومن رقائق شعره في بعده من الناس  
وانقطاعه، أبيات كان كتب بها إلى السيد الإمام  
المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى الهادي  
المفضلي - رحمه الله تعالى - عقيب دعوته:

أعاذل دعني أرى أزوف الرحيل ولبس  
مهجتي الكفن  
وأدفن نفسي قبل في البيت أو في كهوف  
الممات القنن

إلى آخرها تركتها اختصاراً.

وله - - في ذكر أهل البيت - عليهم السلام -:

أولئك آباي على رغم لكوني على منهاجهم في  
منكر مذاهبي  
وحسبي بهم إن رام شجاً في حلوق الحاسدين  
نقصي معاند النواصب

ومن أبيات كتبها إلى السيد جمال الدين علي بن  
المؤيد الهادي:

ولو بثنت أبكيت العيون وألهبت نيران القلوب  
معاتباً رقائقاً

إلى آخرها تركتها اختصاراً.

\* \* \*

## فصل

في ذكر ما سنع من أشعار منه وإليه

فمن ذلك أبيات كتبها إليه حيّ صنوه السيد الإمام  
العلامة جمال الدين الهادي بن إبراهيم, وقد شفي من  
مرض شديد:

وحدثها وحلالها وحرامها	بشرى بعافية العلوم كلامها
وبديعها وغريبها ونظامها	وأصولها وفروعها وبيانها
وبه شفاء الداء من أسقامها	لمحمد شفيت وزال سقامها
منه إلى الأرواح في أجسامها	لما ألمّ بجسمه ألم سرى
فشفى علوم الدين من آلامها	وشفاه من آلامه ربّ السما
وحباك من تحف الهدى بسلامها	حمداً لمن أولاك برد سلامة
هامت وحق لها عظيم هيامها	الله أحمد قد شفى لي مهجة
قد حلّ في العلياء فوق سنامها	لمحمد عز الهدى وهو الذي
أحيا التلاوة فهو بدر ظلامها	هذا الذي أحيا العلوم وذا الذي
عظمى ينوء الشكر تحت مصامها	الله قلدني بذلك نعمة

بيان منطقتها وحسن كلامها	لو إنَّ عدناناً حبتني كلها
لو كانت الأشجار من أقلامها.	ما كنت أبلغ شكرها من نعمة
ويزيدنا حمداً على إتمامها	فالله يوزعنا جميعاً شكرها
عمراً ببطحا مكة وإكامها	إني أقول مقالة قد قالها
ورضاه عني بالطيب ختامها	مع حسن خاتمة أفضَّ ختامها

**قلت:** وقد ترجم له الفقيه الأديب البارع وجيه الدين عبد الرحمن بن أبي بكر العطار<sup>(1)</sup> في تاريخه الذي سمّاه: [ ]<sup>(2)</sup>؛ فقال ما لفظه: ((الإمام الحافظ أبو عبد الله، شيخ العلوم وإمامها، ومن في يديه زمامها، قلّد فيها وما قلّد، وألفى جيد الزمان عاطلاً فطوّقه بالمحاسن وقلّد.

/صنّف في سائر فنونها، وألّف كتباً تقدم فيها وما تخلّف، وله في حديث النبي ﷺ الباع المديد، والشاؤ البعيد، الذي ما عليه من مزيد، وله شعر تحسده زهر النجوم، وتود لو أنّها في سلكه المنظوم)). ثم أورد له القصيدة التي قالها، وقد سأله بعض الطلبة أن يقرأ عليه في المنطق بكمالها، التي أوّلها:

يا طالب العلم والتحقيق      والبحث عن كلِّ مكنون  
في الدين                              ومخزون

ثم أورد له أبياتاً بعدها ذكرتها لغرابتها وعدم

<sup>1</sup> ( ) كذا بالأصل! والذي في ((تاريخ بني الوزير)): (ق/ 137)، و ((مطلع البدور)) مخطوط، و ((البدر الطالع)): (2/92)، و ((مصادر الفكرة)): (ص/472) - ((العطاب)) بالباء.

<sup>2</sup> ( ) بياض في الأصل، وليس في المصادر تسمية تاريخه.

وجودها:

شجنتي الدّيار الدّراسات  
البلاقع  
أعارت عيوني دمعها كل  
مزنة  
أيا دمنة ما بين رامة  
والنقى  
وإن قلّ دمعني زدت  
أمطرت من دمي  
سيته التي كالشمس  
وجهاً ودونه  
فقلت لها: رديّة طوعاً  
وأحسني  
وإلا استبينها على رغم  
معشر  
لأنا أناس لا تطلّ  
دماؤنا  
لنا الذروة العليا لنا المجد  
والعلى  
ورثنا رسول الله مجداً  
ومفخرأ  
وجزنا بأسباب السّماء  
نزقها  
رضعنا من العليا لباناً  
وحرّمت  
فما سامنا فيما فعلناه  
ماجد

بنجدٍ وبكتّها الحمام  
السّواجع  
لتروى بها تلك الرّبا  
والمراتع  
سقتك دموعي  
والسّحاب الهوامع  
عليها كما قلبي هنالك  
ضائع  
غواش عليها رصدت  
وأضالع  
إليّ فإني مغرم القلب  
والع  
أطارتهم من خوف قومي  
الفجائع  
ومن رامنا خسفاً فلسنا  
نطاوع  
لنا الشرف الأقصى فأين  
المراجع  
وعلمناً وفضلاً كل ذلك  
واقع  
إلى حيث لم يبلغه دانٍ  
وشاسع  
على كلّ خلق الله تلك  
المراضع  
ولا رامنا فيما ارتقيناه  
طامع

قال: وله القصيدة المشهورة في ذكر العقيدة التي كان عليها، ومحبهه للسنة النبوية، وذكر فيها النبي

□, أنشأها سنة ثمانٍ وثمان مئة:

ضلّت عواذله تروح وتغتدي  
وتعيد تعنيف المحبّ وتبتدي

إلى آخرها تركتها اختصاراً.

فأجابه عنها صنوه السيد الإمام جمال الدين الهادي بن إبراهيم - رحمه الله - فقال:

عجلت عواذله ولم تتأيدّه  
وجنت عليه جناية المتعمّد

ومنها:

ومحبّبر وافي إليّ نظامه  
كالدرّ في عنق الغزال الأغيد

أربى عليّ بلاغة وبراعة  
وأكلّ مذوده المنوّه مذودي

وهي قصيدتان فريدتان شرحهما السيد الإمام جمال الدين, واستوفى ما يحتاج الشرح والبيان, وهما موجودتان في كتابي مجلد.

قال الوجيه العطار<sup>(1)</sup>: له - □ ورحمه - في التورية, وهي نوع من علم البديع:

يروى حديث وداد عمر وإرساله يغنيك عن  
ومدمع إسناده

**ذكر رحلته وطلبه لعلم الحديث النبوي  
صلوات الله على صاحبه, وإجازة مشايخ أهل  
هذا الفن الشريف له بالفاظها.**

أما حديث أهل البيت - عليهم السلام -؛ فإجازته فيها من السيّد الإمام العلامة جمال الدين الناصر بن أحمد بن أمير المؤمنين, تركتها وغيرها من عدّة إجازات عديدة بسيطة لطولها.

والله يعيد من بركته, ويوفق إلى أوسع رحمته ورضاه

<sup>1</sup> ( ) كذا بالأصل, وانظر ما تقدّم من التعليق (ص/48).

وتقواه بحق لا إله إلا الله، وبجاهه<sup>(1)</sup> سيدنا محمد ﷺ، وجميع  
رسله آمين آمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.  
كان فراغ رقمه نهار الجمعة، لعله (21) من شهر  
شعبان الكريم سنة (1139هـ) وحسبنا الله وكفى.

### ذكر وفاته رحمه الله:

كانت في اليوم السابع والعشرين من شهر المحرم  
عرة سنة أربعين وثمان مئة، وهو العام الذي وقع فيه  
الطاعون، وهلك فيه الناس أجمعون، فأبنا لله وإنا إليه  
راجعون! وما أحقه - رحمه الله - بقول الزمخشري في  
الإمام ابن سميان<sup>(2)</sup>:

---

1 ( ) هذا من التوسل الممنوع!  
2 ( ) هو: الإمام أبو المظفر منصور بن محمد التميمي  
السمعي، الشافعي صاحب ((الاصطلام)) و((القواطع))  
(ت 489هـ).  
انظر: ((طبقات الشافعية)): (335/5 - 345)، و((السير)): ( )  
19/114/119.



عين البصيرة إذ ضئت بأدمعها ولا استفادت بمرآها ومسمعها ببعضه هذه الدنيا بأجمعها فهو ابن إدريسه وهو ابن أصمعا من للبلاغة عيت بعد مصقعها بعد ابن سمعان مملها ومسمعها ككف داود في تسريد أدرعها على اتفاق وأسخاها وأورعها	مات الإمام ابن سمعان فلا نظرت وأى حوباً ما صمّت (1) ولا عميت أين الذي لو شريناه لما أخذت أين الذي الفقه والآداب إن ذكرت من للإمامة ضاعت بعد قيّمها من للأحاديث يميلها وبسمعها سرد الأسانيد كانت فيه لهجته /خلّى الأئمة حيرا فقد أعلمها إلى آخر الأبيات.
---	---

وفي هذا اليوم الذي مات فيه، كان وقوع الداهية  
الدهيئة، والحادثة الجلّي، وذلك وفاة الإمام الأعظم،  
أمير المؤمنين، المنصور بالله رب العالمين: علي بن  
محمد بن علي بن محمد بن علي بن منصور بن يحيى  
بن منصور بن المفضل بن الهادي إلى الحق -[.] .

ولو أشرنا إلى الأحداث من بعده، وما اتفق على  
من بقي من ولده، وأهل وده، لكنت الأقدام وامتلات  
المهارق بالكلام، وقل أن يأتي في مجلد مفرد، والحمد  
لله على كل حال، وصلى الله وسلم على سيدنا  
محمد، والحمد لله الذي بعزه وجلاله وبنعمته تتم  
الصلوات.

1 ( ) كذا !!.

\* \* \*

اللهم صلِّ وسلم على سيدنا محمد وعلى آله  
وأصحابه وأزواجه وذريته، وأهل بيته، وأنصاره،  
وأشباعه، ومحبيه وأمته، وعلينا معهم أجمعين آمين،  
وإغفر لي ولمالك ولجميع المؤمنين يا ربِّ العالمين  
أمين.

حُرِّر [في] ذي القعدة سنة (1336هـ) ختمت  
بخير إن شاء الله<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> () كتب في آخر النسخة: ((بلغ مقابلة هذه الترجمة،  
والحمد لله وحده)).

## ثانياً: التعريف بالكتاب

وفيه:

- اسم الكتاب.
- إثبات نسبته إلى المؤلف.
- تاريخ تأليفه.
- موارد.
- الثناء على الكتاب وعكسه.
- علاقة المختصر بالأصل, وأوجه المغايرة والامتياز بينهما.
- غرضه منه, ومنهجه فيه.
- تنبيهات على أمور لها تعلق بالمنهج.
- طبعات الكتاب.
- مخطوطات الكتاب, ونماذج منها.
- عملي في الكتاب.

اسم الكتاب

سمّاه المؤلف -رحمه الله- في فاتحة<sup>(1)</sup> كتابه، فقال: ((وسمّيته الروض الباسم في الدّبّ عن سنّة أبي القاسم)).

وقد اقتصر ابن الوزير على تسميته بـ ((الروض الباسم)) ي عدد من كتبه اختصاراً، كما وقع في ((العواصم)): (1/225)، و ((تنقيح الأنظار)): (ق/70) وكذا اختصر التسمية كل من ترجم له، أو نقل من كتابه؛ كابن فهد في ((معجمه))، وعنه السخاوي في ((الضوء اللامع)): (6/272)، والمقبلي في ((العلم الشامخ)): (ص/255)، والشوكاني في ((البدر الطالع)): (2/92)، والصنعاني في مواضع منها: ((توضيح الأفكار)): (2/453)، و ((إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد)): (ص/83)، (ق/6أ) مخطوط، و ((إجابة السائل شرح بغية الأمل)): (ص/127).

وهذا الاسم هو الثابت على طرر النسخ الخطية للكتاب، إلا في نسخة (ي) -التي سيأتي وصفها- فإنه وقع فيها: ((الروض الباسم مختصر العواصم والقواصم في الدّبّ عن سنّة أبي القاسم)).

وهذا من تصرّف الناسخ في الاسم، وأخبار عن واقع الأمر، وإلا فالتسمية ثابتة في مقدمة المؤلف.

### إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلّفه

الكتاب مقطوع بنسبته إلى المؤلف، ويتبين ذلك بأمور:

1- قال المؤلف في كتابه ((العواصم والقواصم)): (1/225) -وهو أصل هذا الكتاب-: ((ثمّ إنّني قد

<sup>1</sup> () ((الروض)) (1/19) من هذه الطبعة.

اختصرت هذا الكتاب في كتاب لطيف سمّيته:  
(الروض الباسم)....)) اهـ.

2- أشار المؤلف في مقدمة ((الروض)) لى كتاب  
(العواصم)) وأنه أصل هذا المختصر, كما أحال المؤلف  
على كتابه ((العواصم)) باسمه أو بقوله: ((الأصل)) في  
مواضع بلغت أربعة وعشرين موضعاً ((انظر فهرس  
الكتب)).

3- الاتفاق بين الكتابين ((الأصل)) و((المختصر)) في  
مباحث الكتاب وأصل وضعه, بل في عبارات كثيرة  
هي في الكتابين بنصّها.

4- أشار المؤلف إلى كتابه هذا في كتابه ((تنقيح  
الأنظار)): (ق/70 ب) فقال: ((وقد استقصيت أحاديثهم  
وشواهدا في كتاب ((الروض الباسم)).)) اهـ.

وقال: ((وقد ذكرت منها جملة شافية في  
(العواصم والقواصم)), وفي المختصر منه: ((الروض  
الباسم...)) اهـ.

5- نقل العلماء عنه, فقد نقل الإمام الصنعاني عنه في  
(توضيح الأفكار): (2/453-465) نصّاً طويلاً في  
تعداد أحاديث معاوية, وعمرو بن العاص, والمغيرة بن  
شعبة -رضي الله عنهم-.

وما نقله الصنعاني هو في ((الروض)): (2/524-  
569) كما أشار إليه في ((التوضيح)) في مواضع هي: ( )  
1/300 (2/194, 199), وذكره في رسالته ((إرشاد  
النقاد))<sup>(1)</sup>: (ص/74-83), وذكره في ((إجابة  
السائل)): (ص/127) في الكلام على فسّاق التأويل,  
وذكره في ((فتح الخالق في شرح مجمع الحقائق  
والرقائق)): (ق/111) نسخة الجرافي.

<sup>1</sup> ( ) وهذا الكتاب جواب عن سؤال أورده بعضهم على  
عبارة في ((الروض الباسم)).

6- ذكر هذا الكتاب له كلُّ من السخاوي في ((الضوء)): (6/272) نقلاً عن ابن فهد في ((معجمه)), والشوكاني في ((البدر)): (2/92), والقنوجي في ((التاج)): (ص/191). وغيرهم.

7- ما جاء على النسخ الخطية من نسبه للإمام ابن الوزير -رحمه الله-.

وبعض ما تقدم يكفي في ثبوت النسبة.

\* \* \*

## تاريخ تأليفه

أنهى المؤلف كتابه في يوم الأربعاء, الثالث من شهر شعبان الكريم من شهور سنة سبع عشرة وثمان مئة.

هذا ما جاء عن المؤلف في آخر النسخة التي بخطه, كما جاء في خاتمة الطبعتين المنيرية والسلفية, حيث اعتمدوا على نسخة منقولة عن نسخة

نقلت عن نسخة بخط المؤلف<sup>(1)</sup> .

ولو لم يكن ذلك أيضاً نصّاً لاقتربنا من تحديده استنباطاً، ذلك أن المؤلف قد انتهى من ((الأصل)) سنة (808هـ)<sup>(2)</sup> فهو قد ألف المختصر بعد هذا التاريخ جزماً.

ويقول المؤلف في ((الروض)): (1/213): ((وذكر شيخنا ابن ظهيرة - أمتع الله المستفيدين ببقائه-...))، وشيخ المؤلف محمد بن عبد الله بن ظهيرة توفي ليلة الجمعة سادس عشر رمضان سنة سبع عشرة وثمان مئة بمكة<sup>(3)</sup>، فيكون وقت تأليف الكتاب قبل موت ابن ظهيرة.

وهناك ثمة نصوص أخرى لها علاقة بتاريخ تأليف الكتاب؛ لكن لا قيمة لها مع ما سبق من تحديد دقيق<sup>(4)</sup>

ومما لا شك فيه أن المؤلف لا زال يعتبر كتابه ((العواصم)) ويزيد فيه إلى قبيل وفاته، فمما وجد صريحاً في ذلك قوله في ((العواصم)): (9/355): ((وبذلك كملت الأحاديث أربع مئة في عدّتي، وأظنها أكثر؛ لأنني قد زدت فيها بعد فراغي من التسويد لحقاً بعد كمال الأربع مئة حديث في الرجاء أحاديث كثيرة في ذلك...)) ثم عدّها فبلغت الزيادة أربعة وسبعين حديثاً.

ومن معالم تلك الإضافات أنه نقل من كتب الحافظ ابن حجر - عصره - التي ألفت بعد إكماله كتاب العواصم فهو ينقل عن ((التلخيص الحبير))<sup>(5)</sup>،

1 ( ) انظر (ص/89).

2 ( ) ((ابن الوزير)): (1/97).

3 ( ) كما في ((الضوء اللامع)): (8/95).

4 ( ) انظر: ((الروض)) (1/311)، (2/592).

5 ( ) (9/279).



وهو لم يتم إلا بعد (808هـ) وينقل من ((مقدمة فتح الباري))<sup>(1)</sup>، ولم تتم إلا بعد (813هـ)، ومن ((شرح النخبة))<sup>(2)</sup> ولم يتم إلا بعد (818هـ)، ويسميه ((علوم الحديث)).

بل يحيل على كتابه: ((إيثار الحق على الخلق)) وهو آخر مؤلفاته، تم في سنة (837هـ)<sup>(3)</sup>. ولعل هذه الزيادات والتنقيحات قد وقعت في نسخة المؤلف التي بخطه في أربع مجلدات<sup>(4)</sup>، ومن ثم تفرّعت بقية النسخ فثبتت فيها هذه الزيادات. بخلاف ما وقع في ((الروض)) فالظاهر أنه انتسخ عقب فراغ المؤلف منه؛ فبقيت بعض البياضات ونحوها على حالها، انظر ((الروض)): (1/276)، (2/522، 537) وانظر (ص/84-85) من المقدمة.

\* \* \*

### سبب تأليفه

سبق<sup>(5)</sup> أن ذكرنا أن شيخ المصنّف علي بن محمد بن أبي القاسم (837هـ) قد ترسّل على المؤلف برسالتين؛ إحداهما في الرد على قصيدته في التمسك بالسنة، والرسالة الأخرى هي المردود عليها ((بالعواصم)) و((الروض)) والتي وصفها ابن الوزير بقوله: ((إلا أنه لما اتسع الكلام وطال، واتسع مجال القيل والقال، جاءتني رسالة محرّرة، واعتراضات محرّرة، مشتملة على الزّواجر والعظات، والتنبيه بالكلم الموقظات، زعم صاحبها أنه من الناصحين

1 () (8/341)، (9/128، 258، 302، 244).

2 () (9/127، 260).

3 () (8/383).

4 () انظر خبر هذه النسخة في ((هجر العلم)) (ص/177 ح).

5 () (ص/42) حاشية رقم (3).

المحبين, وأنه أدى ما عليه لي من حق الأقربين...)) وأسهب في وصفها, ثم قال: ((ثم إنني تأملت فصولها وتدبّرت أصولها؛ فوجدتها مشتملة على القدح تارة فيما نقل عني من الكلام, وتارة في كثير من قواعد العلماء الأعلام, وتارة في سنة رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام, فرأيت ما يخصني غير جدير بصرف العناية إليه.. وأما ما يختص بالسنن النبوية والقواعد الإسلامية, مثل قدحه في صحة الرجوع إلى الآيات القرآنية, والأخبار النبوية والآثار الصحابية... فتعرضت لجواب ما اشتملت عليه من نقض تلك القواعد الكبار, التي قال بها الجلة من العلماء الأخيار))<sup>(1)</sup>.

وقد اتفقوا أن المعترض لم ينصف في رسالته تلك, ولا استعمل أساليب أهل العلم في الاعتراض والرد, بل اعتسف وحاد واستعمل أساليب أهل اللجاج والعناد. وانظر ((تاريخ بني الوزير)): (ق/37ب- 38أ), و ((ترجمة ابن الوزير)): (ق/6ب), و ((فتح الخالق)): (ق/111), و ((البدر الطالع)): (1/485).

قال الصنعاني في ((فتح الخالق)): ((..... وترسل عليه شيخه السيد علي بن محمد بن أبي القاسم برسالة بديعة, درات في مواقف الأعيان, وشغف بها كل إنسان, واحتاج الناظم -رحمه الله- أن يشمر ساعد الجد والاجتهاد, ويجلب الأدلة من الأغوار والأنجاد....)) اهـ. وقال الشوكاني: ((وترسل عليه -أي ابن أبي القاسم- برسالة تدل على عدم انصافه ومزيد تعصبه -سامحه الله-) اهـ.

فكان ثمرة هذه الرسالة الكتاب العظيم المشهور: ((العواصم والقواصم)) الذي لم يؤلف في الديار اليمنية مثله -كما عبّر الشوكاني-

ثم إن هذا الجواب لما تم اشتمل على علوم كثير؛

<sup>1</sup> () ((الروض)) (15-1/14).

أثرية ونظرية، ودقيقة وجليّة، وحجج متكاثرة للمسائل التي نصرها، وإشكالات قد تبلغ المئين على المسائل التي ينقضها، فدعاه ذلك لاختصاره حيث قال: ((ثم إنني تأملت الكتاب -بعد ذلك- فوجدت ما فيه من التطويل والتدقيق؛ يصرف الأكثرين عن التأمل له والتحقيق، لا سيما والباعث لداعيه النشاط إلى معرفة مثل هذا إنما هو وجود من يعارض أهل السنة، ويورد على ضعفائهم الشبه الدقيقة، ومن عوفي من هذا ربما نفر عن مطالعة هذه الكتب نفرة الصحيح عن شرب الأدوية النافعة، وألم المكاوي الموجهة؛ فاختصرت منه هذا الكتاب))<sup>(1)</sup> اهـ.

## موارده

لقد تنوعت موارد ابن الوزير -رحمه الله- في كتابه هذا، إذ استفاد من جميع العلوم الإسلامية المتمثلة في مصنفات علماء الإسلام الحافلة، من تفسير وحديث، وفقه وأصول، ولغة وعقائد.

وقد ضرب المؤلف -رحمه الله- للدارسين مثلاً أعلى، وهمة تحتذى، لا تعرف الكلل ولا السأم، فلقد كان حريصاً كل الحرص على الإفادة والإقتباس من كل ما طالته يده من مصنفات أهل السنة لنقل أقوالهم منها، مع بعد عن ديارهم وعن مصنفاتهم الحافلة، كما صرح بذلك في مواضع<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> () ((الروض)) (19-1/18).

<sup>2</sup> () (ص/233)، ومع بعد المؤلف عن ديار أهل السنة وعن مصنفاتهم، فقد جمع إلى ذلك اعتزاله عن الناس حيث أنشأ الجواب وهو في ((بواد خوالي، وجبال عوالي: أشم منيفٍ بالغمام مؤزُّرُحينا بطودٍ تمطرُ الشُّحْبُ دونهحشا قلم تُمسي به الطير تصفُّرُوحيناً بشعبٍ بطنٍ وادٍ كأنهاهـ.)) ((الروض)) (1/16).

كما حرص في الوقت نفسه على النقل من كتب أصحاب المعترض من الزيدية والمعتزلة، ولم يشك من نصحها وعدم توفرها؛ إذ الأرض أرضهم والدولة لهم، مع استظهاره لكثير منها<sup>(1)</sup>.

كما أبان المؤلف عن سعة اطلاع كبيرة، فبلغ به الاستيعاب في النقل إلى أن كاد يستوعب معاصريه وشيوخهم، فهو ينقل عن ابن تيمية (728هـ)، والمزني (742هـ)، والذهبي (748هـ)، وابن القيم (751هـ)، وابن كثير (774هـ)، وابن الملكن (804هـ)، والعراقي (806هـ)، وشيخه النفيس العلوي (825هـ)، بل تعدى ذلك كله فنقل عن الحافظ ابن حجر (852هـ) الذي مات بعده باثني عشر عاماً<sup>(2)</sup>.

ولقد كان للمصنفات الحديثية القدر المعلى في ترتيب موارده، وتليها الكتب الأصولية، وهذا ذكر أهم الكتب التي اعتمدها المؤلف، ومن أراد الاستيعاب فليكشف ((كشاف الكتب)) الواردة في الكتاب.

### \*أهم كتب الحديث<sup>(3)</sup> :

1- ((الاستيعاب)) لابن عبد البر.  
(98, 113, 137, 138, 141, 246, 250, 252, 254, 268, 269, 273).

2- ((إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه)) لابن كثير.

(35, 68, 104, 111, 209, 471).

3- ((أسد الغابة)) لابن الأثير.

<sup>1</sup> ( ) إلا في مرة فإنه قال: ((ولكن لم يحضرنى تأليفه - أي يحيى بن حمزة - فأنقل ألفاظه في ذلك)) اهـ «الروض» (1/98)، وذلك لاعتزاله في تلك الجبال.

<sup>2</sup> ( ) بل وصفه بحافظ العصر، ((الروض)) (1/169).

<sup>3</sup> ( ) ويدخل فيها كتب الرجال والتاريخ.

- (138 ,42).
- 4-((الأربعون)) للنفيس العلوي.  
(453 ,183).
- 5-((البدر المنير)) لابن الملحق.  
(288 ,287 ,107 ,101 ,40).
- 6-((التمهيد)) لابن عبد البر.  
(320 ,319 ,294 ,254 ,31).
- 7-((التبصرة)) للعراقي.  
(165 ,67 ,42 ,40).
- 8-((تذكرة الحفاظ)) للذهبي.  
(505 ,319 ,172 ,169 ,107 ,102).
- 9-((جامع الأصول)) لابن الأثير.  
(536 ,469 ,444 ,144 ,34).
- 10-((جوامع السيرة)) لابن حزم.  
(389 ,122).
- 11-((جامع الترمذي = سنن الترمذي = الجامع الكبير))  
انظر فهرس الكتب.  
12-((سير أعلام النبلاء)) للذهبي.  
(289 ,272 ,271 ,268 ,248 ,232 ,57)  
(387).
- 13-((السنن)) لأبي داود.  
(566 ,538 ,532 ,470 ,260 ,152 ,151).
- 14-((شرح مسلم)) للنووي.  
(302 ,252 ,164 ,160 ,155 ,143 ,100)  
(469 ,451 ,450 ,368 ,343).
- 15-((شفاء الأوام)) للأمير الحسين.  
(569 ,314 ,200 ,151).
- 16-((صحيح البخاري))

- في مواضع كثيرة انظر: كشف الأعلام والكتب.  
17-((صحيح مسلم)).
- في مواضع كثيرة انظر: كشف الأعلام والكتب.  
18-((علوم الحديث)) للعراقي.  
(236 ,36).
- 19-((علوم الحديث)) لابن الصلاح.  
(274 ,136 ,145 ,67).
- 20-((العلل)) للدارقطني.  
(236 ,175).
- 21-((ميزان الاعتدال)) للذهبي.  
(264 ,239 ,236 ,170 ,169 ,166 ,36)  
,414 ,388 ,380 ,365 ,325 ,323 ,297 ,271  
(521 ,488 ,461 ,428).
- 22-((الموطأ)) للإمام مالك.  
(543 ,534 ,532 ,529 ,526 ,321 ,151)  
(566 ,558 ,547 ,546 ,544).
- 23-((مسند أحمد))  
(398 ,374 ,297).
- \*كتب الفقه والأصول.**
- 1-((الانتصار)) ليحيى بن حمزة.  
(483 ,482 ,98).
- 2-((البرهان)) للجويني.  
(469 ,368 ,367 ,178).
- 3-((تعليق الخلاصة)) للدواري.  
(522 ,462 ,184 ,152).
- 4-((جوهرة الأصول)).  
(482 ,192).
- 5-((الخلاصة)) للرصاص.  
(107 ,101).
- 6-((الدرر المنظومة)) للمنصور.

- (37, 56, 71, 161, 207, 482, 483).
- 7- ((روضه الطالبين)) للنووي.  
(55, 232, 233, 378, 380, 401, 402, 406, 407).
- 8- ((الزيادات)).  
(207, 345, 403).
- 9- ((شرح العيون)) للحاكم الجشمي.  
(70, 96, 105, 192, 306, 461, 482, 522).
- 10- ((شرح مختصر المنتهى)) للشيرازي.  
(72, 119, 207, 216).
- 11- ((المجموع شرح المهدب)).  
(208, 209).
- 12- ((صفوة الاختيار)) للمنصور.  
(31, 37, 69, 70, 119, 149, 161, 172, 180, 207, 209, 481).
- 13- ((عمدة الأمة في إجماع الأئمة)) للريمي.  
(383, 548).
- 14- ((قواعد الأحكام في مصالح الأنام)) للعز بن عبد السلام.  
(209, 411, 503).
- 15- ((اللمع)).  
(33, 483, 522).
- 16- ((المجزيء)) لأبي طالب.  
(30, 37, 172, 192, 783).
- 17- ((المعتمد)) لأبي الحسين البصري.  
(56, 70, 96, 99, 105, 173, 223, 310, 482).
- 18- ((مختصر المنتهى)) لابن الحاجب.  
(73, 114, 207, 222, 232, 368, 486).

- 19-((المحصول)) للرازي.  
(200, 231, 233, 246, 484, 485, 489).
- 20-((نهاية المجتهد)) لابن رشد.  
(285, 568).
- \*علوم متفرقة:**
- 1-((أسباب النزول)) للواحدي.  
(249).
- 2-((الإحياء)) للغزالي.  
(343, 344).
- 3-((الأذكار)) للنووي.  
(400).
- 4-((تفسير القرطبي)).  
(249, 495).
- 5-((حادي الأرواح)) لابن القيم.  
(183).
- 6-((رياض الصالحين)) للنووي.  
(378).
- 7-((الشفاه)) للقاضي عياض.  
(230, 233, 422).
- 8-الصحاح.  
(443).
- 9-((ضياء العلوم مختصر شمس العلوم))  
للحميري.  
(234, 304).
- 10-((عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من  
القرآن))  
(96, 205).
- 11-((العلم المشهور في فضائل الأيام  
والشهور)) لابن دحية الكلبي.  
(391, 398).



12- ((الكشّاف)) للزمخشري.  
(51, 75, 81, 151, 435, 436, 372).

13- ((المدّهش)) لابن الجوزي.  
(300).

14- ((النهاية)) لابن الأثير.  
(50, 72, 313, 384, 385, 431).

15- ((نهاية العقول)) للرازي.  
(356, 377).

16- ((الوسيط)) للواحدي.  
(249).

وغيرها كثير، وزادت جملتها على المئة وخمسين  
مصدراً، هذا فيما صرّح باسمه، ومن أراد الاستقصاء  
فليرجع إلى ((كشاف الكتب))، و((كشاف الأعلام))  
فيمن لم يصرح باسم كتابه.

\* \* \*

## الثناء على الكتاب وعكسه

وقع كتاب ((الروض الباسم)) موقعه من علماء السنة، فأثنوا عليه واغتبطوا به، وكان بعكس ذلك على من غلظ حجابيه عن الفضائل، ولم يرفع رأساً لواضحات الدلائل؛ واتبع هواه فأضله الله!.

فممن أثنى على ((الروض)) الإمام العلامة المبدع شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقرئ الشافعي<sup>(1)</sup> المتوفى (837هـ) حيث كتب إلى مؤلفه ما يلي: ((ولقد وقف المملوك على «الروض الباسم» فما هو إلا الحسام القاصم، ولقد وقع من القلوب موقع الماء من الصادي والتَّجج من الغادي، والراحة من المخمور، و [الصلة] من المهجور، ولقد نصرت الحديث على الكلام، والحلال على الحرام، وأوضحت الصراط المستقيم، وأشرت إلى النهج السليم، ولم تترك شبهة إلا فضحتها، ولا حجة إلا أوضحتها، ولا زائغاً إلا قوّمته، ولا جاهلاً إلا علمته، ولا ركناً للباطل إلا خفضته، ولا عقداً لمبتدع إلا نقضته، ولقد صدقت الله في الرغبة إليه، ووهبت نفسك لله وتوكلت عليه، فالحمد لله الذي أقر عين السنة بمكانه، وأدالها على البدع وأهلها ببرهانه، ولقد أظهر من الحق ما ودّ كثير من الناس أن يكتمه، وأيدّ دين الأمة الأمية بما علمه الله وألهمه، فعض على الجذل، وسيجعل الله بعد عسر يسراً، وإنا لا ندري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، وإذا أراد الله أمراً هبّياً أسبابه، وفتح لمن أراد الدخول بابه.

<sup>1</sup> ( ) انظر ترجمته في ((أنباء الغمر)) (8/309)، و((الضوء الامع)) (2/292-295)، و((البدر الطالع)) (1/142-145).

\*إذا الله سئى حلَّ عقدٍ تيسراً\*

ومن وقف على ما أفحمت به ذلك المعتدي، [من الحق] الذي استحلبت<sup>(1)</sup> فيه بالإعجاز والتحدي؛ علم أن بينه وبين النفثات النبوية أنسياً شريفة لا تحل عقودها، ولا تضاع حقوقها، ورحماً بلها ببالها، وبادر إلى صلتها ووصالها، لقد أبقى نوراً في وجه الزمان، وسروراً في قلوب أهل الإيمان، وقلدت جيد السنة منة وأي منة، وأصبح شخصك ملموحاً بعيون البصائر، ودرك ملتقطاً بأسماع الضمائر، والمئة في ذلك للمصنف على عامة أهل الملة وخاصّة على أعيان هذه النخلة، فحقّ على الكل أن يعرفوا حقّه إن كانت لهم أفهام تقدر قدره، وأن يستضيئوا بنوره إن كانت لهم أبصار تثبت للنور فجره.

وأرى لهم أن يكتبوا      إن كانت الأنفاس مما  
أنفاسه      يكتب

سمع الدعاء إلى الفلاح فوثب، وقلّب الله قلبه إلى الحق فانقلب؛ من غير ترهيب استغفزه، ولا ترغيب هزه، ولا مناظرة غيّرته، ولا محاسدة اعترته، بل توفيق من الله إلهي، وإلهام سماوي، سهّل عليه مفارقة العادة وما نشأ عليه بدءاً وإعادة، وإن أمراً هذا أوله؛ فعواقبه عن النجاح مسفرة، وقصداً هذا مبتدؤه، فغوارسه مثمرة.

وإني لأرجو الله حتى      أرى بجميل الظنّ ما الله  
كانني      صانع

ثم أجاب ابن الوزير على هذا التقريض بقوله:

1 ( ) كذا، وفي نسخة: ((استحلقت)).

توهمني في العلم سامي  
المراتب  
ذكرت لأني من جبال  
المغارب  
فطبت بذكرى موت كل  
الأطاب  
بمسبتعد تشبيهنا  
بالنواعب  
جميلاً أطاب الشكر من  
آل طالب  
روافض صحب المصطفى  
والنواصب  
من العلم يشفي الصدر  
من كل طالب  
أذبّ بجهدى عن صحاح  
مذاهبي  
فإنك ما جربت كل  
التجارب  
دجا الليل وامتدت ذيول  
الغياهب  
رأيت التي تدعى بنار  
الحجاب  
ولا كل برق في الثقال  
الهواضب  
بنصحي فما أرضى خِداً  
لصاحب

ومن عجب لم أقضه  
منه أنه  
أغرك أني قد ذكرت  
وإنما  
وقد عدمت فيه البصائر  
والنهي  
ولو عدمت ورق الحمائم  
لم يكن  
وألست تأليفي  
(العواصم) بالثنا  
وما فيه من حسن سوى  
أنه شجا  
وما كان تأليفي له عن  
تضلع  
ولكنني والحمد لله  
منصف  
فلا تتوهمني بعلم  
محققاً  
توهمت يا ذا<sup>(1)</sup> بالتخيل  
حينما  
رويداً خليلي لا يغرك  
إنما  
وما كل نار موسى  
لمهتد  
نصحتك لا أني تواضعت  
فانتفع

1 ( ) في نسخة ((نارة))

ولا زلت يا خير الأفاضل رضيع لبان للعلا  
باقياً والمناقب<sup>(1)</sup>

وأثنى عليه العلامة إسحاق بن يوسف بن  
المتوكل<sup>(2)</sup>، فقال في آخر ((الروض الباسم)) من  
نسخته: ((انتهى ما أردت من مطالعة هذا السفر  
الجليل، الذي هو برؤ العليل وشفاء الغليل، فرحم الله  
مؤلفه رحمة واسعة، وحشره في زمرة حبيبه  
الشفيع...))<sup>(3)</sup> اهـ.

وأثنى عليه الصنعاني في ((فتح الخالق))<sup>(4)</sup> فقال  
بعد أن ذكر رسالة المعترض:- ((واحتاج الناظم -رحمه  
الله- أن يشمر ساعد الجد والاجتهاد، ويجلب الأدلة من  
الأغوار والأنجاد، وأتى بما لم يأت به الأولون، وبما  
يعجز عنه المتأخرون، وألف ((العواصم والقواصم في  
الذّبّ عن سنة أبي القاسم)) واختصره بكتابه ((الروض  
الباسم)).

فكان رسالة شيخه إنما أثارت كنوزاً من  
المعارف، وعمرت كعبة لكل طائف، من المحققين  
المصنّفين وعاكف)) اهـ.

وأثنى عليه العلامة القنوجي (1307هـ) في ((أبجد  
العلوم)): (1/358)، فقال: ((وللسيد الإمام المجتهد  
محمد بن إبراهيم الوزير اليماني -رحمه الله- كتب  
ورسائل مستقلة في هذا الباب (أي في النهي عن  
الاشتغال بعلم الكلام، منها كتابه المسمّى بـ ((الروض  
الباسم في الذّبّ عن سنة أبي القاسم، فإن شئت

1 ( ) هذا النقل برمته موجود في آخر نسخة (ي) من  
((الروض)) بقلم الناسخ نفسه (ق/88ب-89أ).

2 ( ) ترجمته في ((البدر الطالع)) (1/135)، و((هجر العلم))  
(ص/1426).

3 ( ) من آخر نسخة (ي) من ((الروض)).

4 ( ) (ق/111) نسخة الجرافي.

الزيادة فعليك بها)) اهـ.

وبالجملة؛ فكل ثناء قيل في ((العواصم)) فهو منطلق إلى ((الروض)) حري به، مع مافي ((الروض)) من فوائد ليست في أصله.

-أما من ردّ عليه من الزيدية:

1-أحمد بن حسن بن يحيى القاسمي، في كتابه ((العلم الواصم في الرد على هفوات الروض الباسم)). ولا يدري من أمر هذا الكتاب شيء<sup>(1)</sup>.

2-((العَصْب الصَّارم في الرد على صاحب الروض الباسم))، لمجهول، منه نسختان في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء<sup>(2)</sup>.

\* \* \*

---

<sup>1</sup> () ((هجر العلم)) (ص/1204).

<sup>2</sup> () ((مصادر الفكر الإسلامي في اليمن)) (ص/131).

## علاقة المختصر بالأصل، وأوجه المغايرة وامتيازات المختصر

قد علمنا فيما مضى أنّ ((الروض)) مختصر من ((العواصم))؛ فإنّ ((الأصل)) لما تمّ فأينعت ثماره، وازدانت أزهاره، أجال عليه مؤلفه يد القطاف، فالتقط من ثماره أنضجها، ومن أزهار أطيبها، ثمّ أعمل يده أخرى فقدّم وأخر وهذّب وشذب، وأصلح ورثّب؛ حتى صار -بحقّ- ((روضاً باسماء))...

وقد كان سبب الاختصار ما أشار إليه المؤلف في المقدمة فقال: ((فلأنّ التوسيع يملّ الكاتب والمكتوب إليه، والمتطلع إلى رؤية الجواب والوقوف عليه، مع أنّ القليل يكفي المنصف، والكثير لا يكفي المتعسّف<sup>(1)</sup>)).

وقال أيضاً: ((ثمّ إنني تأملت الكتاب -بعد ذلك- (أي الأصل) فوجدت ما فيه من التطويل والتدقيق، يصرف الأكثرين عن التأمل له والتحقيق، لا سيّما والباعث لداعية النشاط إلى معرفة مثل هذا إنما هو وجود من يعارض أهل السنة، ويورد على ضعفائهم الشبه الدقيقة، ومن عوفي من هذا ربما نفر عن مطالعة هذه الكتب نفرة الصحيح عن شرب الأدوية النّافعة، وألم المكاوي الموجهة، فاختصرت منه هذا الكتاب، على أنّي لم أطنب في الأصل كل الإطناب...))<sup>(2)</sup> اهـ.

### أما جوانب المغايرة بين الأصل ومختصره ففي أمور:

1- سار المؤلف في ((الأصل)) على حسب إيرادات المعترض دون تصرّف في تقديم أو تأخير، بخلاف ((المختصر)) فإنه يجمع الكلام على المسائل

<sup>1</sup> () ((الروض)) (1/15)، ومع أنّ هذا الكلام أراد به المؤلف ((الأصل))، إلا أنه يصلح في المختصر أيضاً.

<sup>2</sup> () ((الروض)) (1/19)، وانظر (ص/60) من المقدمة.

المتشابهة في مكان واحد، فيقدم يوخر بحسب المقتضي.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك: ((الكلام على كفار التأويل وفُسَّاقه))، وبينما هي في ((الأصل)) في أوائل الكتاب (2/130-3/223)، كانت في ((المختصر)) في آخر الكتاب: (2/481-569). ثم هي في ((المختصر)) أكثر ترتيباً.

ومن الأمثلة أيضاً: ذبَّ المؤلف عن أئمة الإسلام الأربعة، وبينما أورده في ((الأصل)) بحسب إيراد المعترض له، فالكلام على أبي حنيفة في (2/81)، والكلام على مالك (3/453)، والكلام على الشافعي في (5/5)، والكلام على أحمد (3/300). إلا أنه قد ساقه في ((المختصر)) مساقاً واحداً، حرصاً منه على جمع الذبِّ عن الأئمة في مكان واحد. ((الروض)) (ص/ 295-343)، والأمثلة كثيرة، انظر: ((الروض)): (1/230).

2- من جوانب المغايرة اختصار ما لا تعلق له بنقض كلام المعترض من الفوائد والاستطرادات العلمية فقال في (ص/154-155) - ((وهذا الموضوع يحتمل ذكر فوائد ذكرتها في ((الأصل))، منها ما ذكره النووي في «شرح مسلم»))، ومنها ما لم يذكره، ثم اختصرتها لأنها لا تعلق بنقض كلام المعترض))<sup>(1)</sup> اهـ.

بل إنه يختصر بعض الأوهام التي وهمها المعترض مما ليس تحتها إلا مجرد الاعتراض، وبيان الوهم، فقال في (ص/230): ((وقد رأيت أن أقتصر على ذكر أوهام وهمها في هذا الفصل من الأوهام التي لا يفيد ذكرها ولا يهتم أمرها؛ فإنَّ مجرد التعرض للاعتراض من غير فائدة مما ليس تحته طائل، ولا يستكثر من ذكره فاضل)) اهـ.

<sup>1</sup> () وانظر (1/27).



3- أن ((الأصل)) ومختصره مبنيان على إلزام الخصم على أصوله, ولم يتعرض المؤلف لبيان المختار عنده أحياناً, وذلك لأجل التقيّة من ذوي الجهل والعصبية. ثم قال المؤلف عن المختصر: ((ثم إنني قد اختصرت هذا الكتاب في كتاب لطيف سميته: ((الروض الباسم)), وهو أقل تقيّة من هذا ولن يخلو, فالله المستعان))<sup>(2)</sup> اهـ.

فيستفاد من هذا فائدة جليّة, وهي معرفة اختياراته في المسائل العلمية حيث صرّح بها في ((المختصر)), ولم يتعرض لذلك في ((الأصل)).

4- ومن جوانب المغايرة والامتياز في ((المختصر)), ما فيه من زيادات على ((الأصل)), سواء كانت في الاستدلال أو التمثيل أو التحقيق, فمن تلك المواضع:

\* (1/9-13) بعض الأشعار في مدح أهل الحديث.

\* (1/133) شعر للمؤلف في العشرة المبشرين بالجنة.

\* (1/166) فائدة للمؤلف عن يخرّج لهم البخاري استشهداً.

\* (1/170-171) كلام الذهبي في حديث: ((ما تقرّب إليّ عبدي)) ورد الحافظ ابن حجر عليه.

\* (1/246-248) الكلام على الوليد بن عقبة.

\* (2/464-476) بعض الكلام والتحقيق في حديث: ((فحجّ آدم موسى))

\* (2/543-569) أحاديث عمرو بن العاص, والمغيرة بن شعبة في الأحكام مع ذكر شواهدها والكلام عليها. فهذه (26) صحيفة ليست في

---

<sup>2</sup> () ((العواصم)), (1/225).

((الأصل)).

\* (596-590/2) خاتمة المؤلف وفيها نصيحة  
وعظة وعبرة، وقصيدة في التمسك بالسنة.

\* \* \*

### غرضه منه، ومنهجه فيه

**أما غرضه منه:** فقد أبانه بقوله في فاتحة الكتاب وهو يصف رسالة المعترض وما تعرّضت له من القدح فيه وفي السنة وفي القواعد: ((فرأيت ما يخصني غير جدير بصرف العناية إليه، ولا كبير يستحق الإقبال بالجواب عليه، وأما ما يختص بالسنن النبوية والقواعد الإسلامية؛ مثل قدحه في صحة الرجوع إلى الآيات القرآنية، والأخبار النبوية والآثار الصحابية، ونحو ذلك من القواعد الأصولية، فإني رأيت القدح فيها ليس أمراً هيناً، والذبّ عنها لازماً متعيناً، فتعرضت لجواب ما اشتملت عليه من نقض تلك القواعد الكبار، التي قال بها الجلّة من العلماء الأخيار))<sup>(1)</sup> اهـ.

كما أبانه غاية البيان فقال: ((وقد اقتضت في هذا ((المختصر)) على نصرة السنن النبوية، والذبّ عنها وعن أهلها من حملة الأخبار المصطفوية، سالكاً من ذلك في محجّة جليّة، غير عويصة ولا خفيّة...))<sup>(2)</sup> اهـ.

وقال: ((... والقصد بهذا كله المذب عن السنن

<sup>1</sup> () ((الروض)) (1/15).

<sup>2</sup> () ((الروض)) (1/19).

ورواتها))<sup>(1)</sup> .

وقال: ((وقد تركت إيراد كلام متكلمي الأشعرية في التحسين والتقبيح؛ لأن كتابي هذا كتاب نصره للحديث وأهله، الواقفين على ما كان عليه السلف، من ترك الخوض في عويص الكلام، ودقيق الجدال))<sup>(2)</sup> اهـ.

وقال: ((وقد اجتهدت في هذا الكتاب في نصره الحديث الصحيح...))<sup>(3)</sup> .

فلا أصرح من هذه العبارات الدالة على المقصود من هذا التأليف، فلم تدع قولاً لمتقوّل، ولا تخميناً لمتخرّص!!.

### **أما ما يتعلق بمنهجه، فيمكن التماسه في النقاط الآتية:**

1- سلك المؤلف في نقضه على المعترض مسالك الجدليين فيما يلزم الخصم على أصوله، فقال: ((وقد سلكت -في هذا الجواب- مسالك الجدليين، فيما يلزم الخصم على أصوله، ولم أتعرض في بعضه لبيان المختار عندي، وذلك لأجل التقيّة من ذوي الجهل والعصبية، فليتنبّه الواقف عليه على ذلك، فلا يجعل ما أجبته به الخصم مذهباً لي، ثم إنني اختصرت هذا الكتاب (العواصم) في كتاب لطيف سميته ((الروض الباسم)) وهو أقلّ تقيّة من هذا ولن يخلو، فالله تعالى المستعان))<sup>(4)</sup> اهـ.

وقال أيضاً: ((... إذا المقصود إلزام الخصم ما يلزمه على مقتضى مذهبه))<sup>(5)</sup> اهـ.

1 ( (الروض)) (1/60).

2 ( (الروض)) (2/377).

3 ( (الروض)) (2/523)، وانظر (2/580).

4 ( (العواصم)) (1/225).

5 ( (الروض)) (1/27).

وقال: ((وصحّت أحاديثهم -أي معاوية وعمرو  
والمغيرة- هذه على وجهٍ لا شبهة فيه على قواعد  
الخصوم))<sup>(1)</sup> اهـ.

2- حرص أن ينصر ما يرجحه بالطرق التي يتفق  
عليها الفريقان<sup>(2)</sup> فقال: ((وقد اجتهدت في هذا الكتاب  
في نصره الحديث الصحيح بالطرق التي يتفق  
الفريقان على صحتها أو يتفقون على قواعد تستلزم  
صحتها، كما يعرف ذلك من تأمل هذا الكتاب كله))<sup>(3)</sup>  
اهـ.

3- يورد المؤلف كلام المعترض المتعلق بمسألة  
واحدة ثم ينقضه، فيبين له أولاً مخالفته لأصحابه من  
الزيدية والمعتزلة، وأنهم قائلون بما أنكره أو أكثرهم،  
وأن ما يلزم أهل السنة من إلزامات المعترض؛ فهو  
لازم لأصحاب المعترض، فما كان جوابه عن أصحابه  
كان جوابنا عن أهل السنة.

والمعترض على أحسن الأحوال قد جهل تلك  
الأقوال، ومثل هذا المعترض كما قال شيخ الإسلام:  
((... حتى أن كثيراً من هؤلاء يعظم أئمة، ويذم أقوالاً،  
قد يلعن قائلها أو يكفره، وقد قالها أولئك الأئمة الذين  
يعظمهم، ولو علم أنهم قالوها لما لعن القائل، وكثير  
منها يكون قد قاله النبي ﷺ، وهو لا يعرف ذلك!))<sup>(4)</sup> اهـ.

والمؤلف مثبت في نقله، فهو ينقل مذاهب  
الزيدية والمعتزلة من كتبهم المعتبرة<sup>(5)</sup>، من طرق  
مختلفة ووجوه متغايرة فيها مقنع للمنصف

1 ( ) ((الروض)) (2/569).

2 ( ) السنة والشيعه.

3 ( ) ((الروض)) (2/523).

4 ( ) ((مهاج السنة)) (5/281).

5 ( ) وكثيراً ما يشير إلى ذلك بقوله: ((وهذا في «مَدْرَس»  
الزيدية....

والمتعسف!

ثم إن ساق المعترض دليلاً على قوله؛ نقضه ببيان ضعفه، أو ضعف الاستدلال به، أو قلب دليله دليلاً عليه.

ثم إن نسب المعترض لأهل السنة قولاً لم يقولوا به؛ بين خطأه في ذلك بنقل قولهم من كتبهم - مع بعده عن ديارهم، وقلة مصنفااتهم الحافلة - والاستدلال لها من الأصليين، حتى إذا لم يبق بين يديه دليل ولا شبهة دليل؛ إنهال عليه بوابل من الإشكالات، وسيل من الإلزامات، من جنس ما يورده هو على أهل السنة، وهذه من أحسن طرق المناظرة، فتجعله يتملص من قوله لكثرة الواردات عليه!

قال شيخ الإسلام: ((ومن الطرق الحسنة في مناظرة هذا (أي الحلبي) أن يورد عليه من جنس ما يورد على أهل الحق وما هو أغلظ منه، فإن العارضة نافعة، وحينئذ فإن فهم الجواب الصحيح علم الجواب عما يورده على الحق، وإن وقع في الحيرة والعجز عن الجواب؛ اندفع شره بذلك، وقيل له: جوابك عن هذا هو جوابنا عن هذا))<sup>(1)</sup> اهـ.

وقد اعتذر المؤلف - رحمه الله - عن التحقيق في بعض المسائل، واكتفى فيها بإيراد المعارضات، وذكر الجواب الجملي: ((أما التحقيق؛ فلا مكانه ولا زمانه، ولا فرسانه ولا ميدانه))<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> () ((منهاج السنة)) (8/283).

<sup>2</sup> () ((الروض)) (2/446). ويفسر كلام المؤلف هنا قول الصنعاني في ((فتح الخالق)) (ق/110-111): ((وقد علم من أحوال الناظم (أي ابن الوزير) - رحمه الله - أنه انفرد في عصره بطريقة خالف فيها أهله وأهل مذهبه من الزيدية، واتبع السنة النبوية، وسيرة السلف المرضية، فعاداه الناس كلهم إلا شذوذاً منهم....)) اهـ.

وينبغي التنبيه هنا على أن هذه المعارضات والأسئلة لا تلزم المورد لها، بل يورد السؤال والمعارضة وإن كان ضعيفاً عند المورد بل باطلاً، وذلك لأمرين:

(أ-) ليدفع المورد عن نفسه ما يرد عليه من ذلك القبيل، فيدفع الباطل بالباطل، ويكتفي بالشر من غير خروج من حق، ولا دخول في باطل.

ب- تعريف الخصم بضعف قوله الذي استلزم تلك الأشياء الضعيفة، فإنَّ القوي لا يستلزم الضعيف<sup>(1)</sup> اهـ.

حتى أن المؤلف من شدة انتصاره على خصمه ودفاعه عن الحديث الذي هو من رواية المرجئة الثقات قال -تنبيهاً للقاريء من وهم قد يقع فيه-؛ ((وقد اكثر من الانتصار لظن صدقهم وقبول روايتهم، حتى ربما توهم بعض الضعفاء أنني أميل إلى رأيهم، ومعاذ الله تعالى من ذلك! فعقيدة أهل السنة أصح مباني وأوضح معاني، وحسبك أنها جامعة لمحاسن العقائد...))<sup>(2)</sup> اهـ.

4- لم يتعرّض المؤلف لجميع المسائل العقدية أو الأصولية التي يمكن أن تورد، لأنَّ المعارض قد أعرض عن ذكرها فأعرض المؤلف عن إيرادها؛ لأنه مجيب لا مبتدي، وقد نبّه علي ذلك جني لا يتوهم من يقف على كلامه أنه ينصر قولاً مبتدعاً، أو يسوّي بين أهل السنة وأهل البدعة فيما لم يذكره من القضايا<sup>(3)</sup>.

### وهنا ينبّه على أمور لها علاقة بالمنهج:

\***أولها:** يمكن الجزم بأن المؤلف -رحمه الله- قد أنشأ هذا الجواب من حفظه، ويدل على ذلك أمور:

1 ( ) ((العواصم)) (328/8-329).

2 ( ) ((الروض)) (2/522).

3 ( ) ((الروض)) (2/365)، وانظر ((العواصم)) (1/235).

1- أنه أنشأ الجواب في عزلته بعيداً عن نفائس الأسفار, فقال: ((ومن أين يتأتى ذلك أو يتهياً لي (أي: مطالعة نفائس الأسفار) وأنا في بوادٍ خوالي وجبال عوالي))<sup>(1)</sup>.

وقال -لما ذكر روايات مروان بن الحكم عن الصحابة-: ((إلا عبد الرحمن بن الأسود؛ فلم أظفر بروايته عنه وقت تعليق هذا الكتاب؛ لبعدي عن أهل الحديث, وعدم وجود مصنفاتهم الحافلة))<sup>(2)</sup> اهـ, ولهذا النص دلالة أخرى سأذكرها.

وقال أيضاً -لما ذكر إيواء عثمان للحكم-: ((وقد خاض الناس في ذلك خوفاً كثيراً قديماً وحديثاً, ولم يحضرني وقت كتابة هذا الجواب شيء من هذه الكتب المذكور ذلك فيها فأنقل ما قال العلماء في ذلك, ولا حفظت في ذلك ما يُقنع... , وأما الجواب المقنع عند النقاد؛ فهو ما ألقاه الله تعالى على خاطري في ذلك...))<sup>(3)</sup>.

2- بعض المواضع في ((الروض)) تؤيد أن أصله ((العواصم)) لم يكن بين يدي المؤلف حال تأليف مختصره, بل كان يكتب من حفظه.

فمن ذلك أنه لما تكلم عن روايات مروان بن الحكم عن الصحابة, وأنه لم يظفر بروايته عن عبد الرحمن بن الأسود وقت تعليق هذا الجواب, وأنه سوف يلحق ذلك, فإن عاق الموت؛ فالمنة لمن أفاد ذلك<sup>(4)</sup>.

فإذا ما رجعنا إلى ((الأصل))<sup>(5)</sup> وجدناه قد ذكر هذه

1 ( ) ((الروض)) (1/15).

2 ( ) ((الروض)) (1/276).

3 ( ) ((الروض)) (1/278).

4 ( ) ((الروض)) (1/276).

5 ( ) (3/250-251).

الرواية، وتكلم عليها، وذكر شواهدا...

فهذا إما أن يدل على أن ((العواصم)) لم يكن بين يديه وقت الاختصار، أو أنه بيّض لهذا الحديث في الكتابين، ثم ألحقه بـ ((الأصل)) فنقل ذلك للحق، ولم يلحقه بـ ((المختصر)) ذهولاً أو نسياناً، أو ألحقه بـ ((المختصر)) إلا أن الاستنساخ وقع قبل إضافة للحق، فبقي كذلك في جميع النسخ الفرعية.

ومن ذلك أنه لما سرد أحاديث معاوية<sup>(1)</sup> - في الأحكام لم يقع في جميع النسخ (الحديث السادس والعشرون)، بينما نجد جميع أحاديث معاوية مستوفاة في ((الأصل)) لا خرم فيها<sup>(2)</sup>.

3- صرّح المؤلف - رحمه الله - بأنه لم يقف على كتب بعينها، ثم هو مع ذلك ينقل منها إما نصّاً أو بالمعنى أو يشير إلى وجود المبحث فيها معذراً عن نقله بنصّه لعدم توفر الكتاب بين يديه، وذلك مثل:

- ((روضة الطالبين)) للنووي، انظر (1/55، 232).

- بعض كتب يحيى بن حمزة مثل ((التحقيق والشامل والانتصار)). انظر (1/98)

- ((شرح مسلم)) للنووي، انظر (2/451)، نقل من قرابة الصفحة، ثم قال: ولم يحضرنى ((شرح مسلم)).

- ((سير أعلام النبلاء)) للذهبي، انظر (1/269).

وعلى كل حال؛ فمن ادّعى أن ((الأصل)) قد كتبه من حفظه<sup>(3)</sup>؛ فادعاء مثل ذلك في ((المختصر)) أولى وأحرى.

**\*ثانياً: ينبغي التنبيه لمواقع إطلاقات المؤلف -**

<sup>1</sup> ( (الروض) ) (2/537).

<sup>2</sup> ( ) مع الاختلاف في تقسيمها وترتيبها.

<sup>3</sup> ( ) انظر: ((ابن الوزير وأراؤه الاعتقادية)): (1/152-153).



رحمه الله- عند ذكره لأهل السنة والبدعة, فإنه قد قال في ((إيثار الحق))<sup>(1)</sup>: ((واعلم أني قد أذكر المبتدعة وأهل السنة كثيراً في كلامي؛ فأما المبتدعة فإنما أعني بهم أهل البدع الكبرى الغلاة ممن كانوا, فأما البدع الصغرى فلا تسلم منها طائفة غالباً.

وأما أهل السنة؛ فقد أريد بهم أهلها على الحقيقة, وقد أريد بهم من تسمّى بها وانتسب إليها. فتأمل مواقع ذلك)) اهـ.

ومن ذلك ما قد يطلقه المؤلف ويريد به اصطلاحاً خاصاً, مثل إطلاقه أهل السنة في مقابلة الشيعة والرافضة, فيدخل في (أهل السنة) حينئذ من خالف الشيعة في مسائل الإمامة والصحابة...

ويدلّ على هذا تفريقه بين طوائف أهل الكلام من الأشعرية والمعتزلة والشيعة, وبين أهل الحديث؛ فقد قال في معنى حديث (الرؤية): ((فأما أهل الحديث؛ فيؤمنون به كما ورد, على الوجه الذي أراده رسول الله ﷺ. وأما المتكلمون من الأشعرية والمعتزلة والشيعة؛ فيجتمعون على أنه تعالى لا يرى في جهة متحيزاً كما يرى القمر, ثم يفترقون في تفسير معناه...))<sup>(2)</sup> اهـ.

**\*ثالثاً: الاعتذار للمؤلف لخوضه في (علم الكلام).**

لم يفتأ المؤلف -رحمه الله- يحذر من الدخول في علم الكلام أو تعلمه أو استعماله في مواضع كثيرة, لو أفردت لكانت كتاباً مستقلاً<sup>(3)</sup>. إلا أنه اضطر أحياناً للولوج فيه لنقض كلام المعترض, ومع ذلك فهو يعتذر

<sup>1</sup> () (ص/84).

<sup>2</sup> () ((الروض)) (2/459).

<sup>3</sup> () منها في ((الروض)) (ص/8, 328, 332, 334, 570, 589). وانظر: ((أبجد العلوم)): (1/358) للفتوّجي.

عن الخوض فيه<sup>(1)</sup> .

وقد اعتذر الإمام الصنعاني<sup>(2)</sup> للمؤلف وغيره ممن اضطر للدخول مع المبتدعة في مباحثهم وعلومهم، فقال: ((إلا أنّ عذر الناظم (ابن الوزير) -رحمه الله- أنه بلي بالمبتدعة ويلسع عقاربهم، فاحتاج أن يدافع عن نفسه ودينه وعقيدته بالخوض معهم في ابتداعهم، دفعاً لشركهم، ومداواة لعللهم، فهو معذور بل مأجور مشكور، وجزاه الله خيراً، وهذا عذره وعذر كل من ألجأه الحال إلى الخوض في الابتداع ضرورة مع أهل الجدل)) اهـ.

وبعد؛ فرغم تحري المؤلف -رحمه الله- للحق، واجتهاده في ذلك بكل ما أمكنه، إلا أن الجواد قد يكتبو:  
وأَيُّ حَسَامٍ لَمْ تَصِبْهُ وَأَيُّ جَوَادٍ لَمْ تَخْنَهُ  
كَلَالَةٌ حَوَافِرٌ؟!

فمن الذي عصم، ومن الذي ما وُصم!!.

ويكفي في عذر المؤلف -رحمه الله- ما قاله هو في خاتمة كتابه ((الإيثار)): (ص/418)، قال: ((ثم إنني أختم هذا المختصر المبارك بأني أستغفر الله وأسأله التجاوز عني، والمسامحة في كل ما أخطأت فيه من هذا ((المختصر)) وغيره، فأني محلّ الخطأ والغلط والجهل وأهله، وهو سبحانه وتعالى أهل المغفرة والسعة والمسامحة، والغني الأعظم، والكريم الأكرم...)) اهـ.

وقال شيخ الإسلام في ((المنهاج)) (5/250): ((والمؤمن بالله ورسوله باطناً وظاهراً، الذي قصد اتباع الحق وما جاء به الرسول، إذا أخطأ ولم يعرف الحق، كان أولى أن يعذره الله في الآخرة من المعتمد

<sup>1</sup> ( ) ((العواصم)) (3/449).

<sup>2</sup> ( ) ((فتح الخالق)) (ق/16) نسخة الجرافي.

العالم بالذنب, فإن هذا عاص مستحق للعذاب بلا ريب, وأما ذلك فليس متعمداً للذنب, بل هو مخطيء, والله قد تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان)) اهـ.

**أقول:** وقد علّقت على ما رأيت من ذلك في حواشي الكتاب بعبارة وجيزة, وإشارة لطيفة.

\* \* \*

## طبقات الكتاب

طبع الكتاب عدة مرات:

**1- بالمطبعة المنيرية**, لصاحبها الشيخ محمد منير الدمشقي (1367هـ) -رحمه الله-، سنة (1321هـ)<sup>(1)</sup>، وقد كان الاعتماد فيها على نسخة جاء في آخرها<sup>(2)</sup>: ((انتهى تحصيل هذا الكتاب الجليل من نسخة قال فيها: نقلت هذا الكتاب من نسخة بخط المؤلف، ذكر في آخرها: تم الكتاب بحمد الله ومثله وحسن توفيقه يوم الأربعاء، الثالث من شهر شعبان الكريم من شهر سنة سبع عشرة وثمان مئة. وتاريخ أم هذه النسخة المباركة، خامس شهر رجب من سنة ألف ومئة واحد وعشرون ختمها الله بالحسنى)) اهـ. ولم يذكر تاريخ نساخته لها!.

وقد صوّرت في دار المعرفة سنة (1399هـ).

وهذه الطبعة، قد وقع فيها ما يقع في الكتب المنشورة عن نسخة واحدة متأخرة، أو غير متقنة، من عدم تبيين بعض الكلمات، أو السقط في النسخة الناتج عن انتقال نظر الناسخ، خاصة إذا لم تكن معارضة بالأصل المنسوخ منه.

كما وقع فيها سقط في مواضع عديدة، يبلغ مجموع الأسطر الساقطة صفحات. أما التحريفات الطباعية فكثيرة!. إلا أنّ لهذه الطبعة فضل إحياء هذا الكتاب ونشره.

## 2- طبعة المطبعة السلفية:

بعناية قصي بن محبّ الدين الخطيب، سنة ( )

<sup>1</sup> ( (ذخائر التراث)) (1/278) لعبد الجبار عبد الرحمن.

<sup>2</sup> ( (الروض)) (2/147) المنيرية.

1385هـ) الطبعة الأولى. وقد اعتمد على النسخة نفسها التي اعتمدت في الطبعة المنيرية، كما جاء في خاتمها<sup>(1)</sup>، ويُقال في هذه الطبعة ما قد قيل في سابقتها؛ إلا أن وهنا عدة أمور:

أ- تمتاز هذه الطبعة بتلافي كثير من الأخطاء الطباعية، وتمتاز -أيضاً- بالاعتناء بعلامات الترقيم وعزو الآيات القرآنية، بينما ينعلم هذان الأمران في الطبعة المنيرية.

ب- أقحم الناشر قلمه في عدد من صفحات الكتاب معلقاً على كلام المؤلف، ومُتعباً له، ومتوعداً له بالردِّ، إلا أنه اعتذر عن ذلك بأن هذا ليس مكانه؟!.

وفي كل تلك المواضع ينتصر الناشر لبني أمية، وقَتَلَة الحسين -!!- مُحِيلاً في ذلك على تعليقات أبيه: الشيخ محبِّ الدين الخطيب على ((المنتقى)) للذهبي، و ((العواصم من القواصم)) لابن العربي!.

وكأنه لا يساعد له في قوله إلا تلك التعليقات!! حتى وصل به الحد إلى إنكار بعض الروايات الثابتة، بأسلوب تهكميٍّ جريء.

وقد كنت أعددت جدولاً بالأخطاء والسقط في هذه الطبعة، ثم بدا لي الاستغناء عن ذلك بما أثبتته في حواشي هذه المطبوعة، مما فيه دلالة على وقوع تحريف أو سقط في (س).

**3- طبعة المكتبة اليمنية للنشر والتوزيع بصنعاء:** سنة (1405هـ)، وقد أعاد الناشر تنضيد الكتاب اعتماداً على الطبعات السابقة.

**4-** وقد أشار العلامة الأكوغ في كتابه الموسوعي: ((هجرُ العلم ومعاقله في اليمن)) (3/1741)، إلى طبعة لكتاب ((الروض))، طبعت قبل سنة ( )

<sup>1</sup> ( (الروض)) (ص/292) السلفية.

1350هـ) بدعم من الأمير محمد بن الإمام يحيى حميد الدين، ولم أقف على هذه الطبعة.  
وقد تُرجم هذا الكتاب إلى اللغة (التاميلية)<sup>(1)</sup>،  
ذكره الأكوغ في «هجر العلم» (3/1375).

\* \* \*

---

<sup>1</sup> () إحدى لغات شبه القارة الهندية.

## مخطوطات الكتاب

لا يزال الحصول على المخطوطات من الخزائن في الدول العربية (خاصةً!!) عقبة كؤوداً في طريق الباحثين، فقد يمضي الباحث مدة مديدة في سبيل الحصول على مخطوطة ما دون جدوى، وفي أحسن الأحوال يحصل على بعض طَلَبَتِهِ!!.

وهذا ما حصل لي في هذا الكتاب؛ فقد انتظرت قرابة السنة رجاء الحصول على مخطوطات الكتاب من مكتبات اليمن، حتى أوشكت على الإياس من ذلك، إلى أن يسّر الله تعالى الحصول على بعضها - كما سيأتي- بمساعدة من أخي الكريم أحمد أبو فارغ وفقه الله لكل خير.

وكنت قبل هذا قد حصلت على نسخة للكتاب من مكتبة عارف حكمت<sup>(1)</sup> بالمدينة النبوية -حرسها الله- وقابلت الكتاب عليها؛ ثم ظهر أنها عديمة الجدوى كما سيأتي.

وقد حصلت على ثلاث نسخ خطية للكتاب، وهذا وصفها:

1- نسخة خطية في (114) ورقة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم (70/علم كلام)، مسطرتها: 21×32 سم، وعدد الأسطر: 31 سطرًا، خطها نسخي متوسط.

كتبت سنة (1179هـ) في شهر ذي القعدة في ليلة الاثنين كما جاء في آخرها. وناسخها هو العلامة لطف الباري بن أحمد بن عبد القادر بن الورد<sup>(2)</sup>.

---

<sup>1</sup> () هي الآن ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية.

وهي نسخة تامّة جيدة صحيحة قليلة الأخطاء،  
مقابلة على الأصل المنسوخة منه فقد جاء في آخرها:  
(بلغ مقابلة على أصله (عناية) حسب الإمكان، وذلك  
يوم الأحد لعله سابع شهر محرم الحرام سنة [1180]  
(1) ، وكتب الفقير إلى رحمة ربه: لطف الباري بن  
أحمد، عفى الله عنه وغفر له ولوالديه ولمسامحه  
ولجميع المؤمنين آمين)) اهـ.

وعلى هوامش النسخة تعليقات كثيرة ومتنوعة  
لجماعة من العلماء، منها ما هو بخط ناسخها، ومنها ما  
هو بخط المطالعين، وقد ظهرت أغلب هذه  
التهميشات إلا القليل منها فقد أصابه بعض الطمس،  
أما العلماء أصحاب التعليقات فهم:

1- الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (1182هـ)  
وتعليقاته متنوعة ومفيدة، وهي كثيرة في  
أوائل الكتاب وتقل تدريجياً حتى تندر في أواخره؛ وقد  
أثبت جميع تعليقاته.

(2) ترجم له الشوكاني في ((البدر الطالع)) (2/59-60)،  
فقال: ((خطيب صنعاء وأحد مشاهير علمائها... برع في جميع  
العلوم لا سيما علم الحديث والتفسير فإنه فيهما من  
المبرزين...)) وأثنى على دينه وخلقه وشمائله، ثم قال:  
(والحاصل أنه من محاسن الدهر، ولم يخلف بعده مثله في  
مجموعة، وله أتم عناية وأكمل رغبة بالعمل بما جاءت به  
السنة، والمشى على نمط السلف الصالح وعدم التقليد  
بالرأي)) اهـ. توفي سنة (1211هـ)، ومولده بثلاث سنوات (1154هـ)،  
وا نظر ((هجر العلم)) (1/280-281).

(1) وقع في المخطوط (1108هـ) وهو خطأ ولا ريب؛ لأن  
الناسخ قد فرغ من النسخة سنة (1179هـ) في ذي القعدة  
منه، فكيف يقابل هذا المنسوخ سنة (1108هـ)!! والصواب  
أنه (1180هـ) فزل القلم وانتقل النظر فقدم رقماً على آخر،  
فيكون قد قابله في ما يزيد على الشهرين، حيث انتهى من  
الكتاب في ذي القعدة سنة (1179هـ) وانتهى من مقابلته في  
سابع محرم سنة (1180هـ). والله أعلم.



2-القاضي محمد بن عبد الملك الأنسي<sup>(1)</sup> (131هـ) قال زبارة: ((القاضي الحافظ الناقد الضابط البارع التقى)) اهـ. وكان أديباً شاعراً علامة في عدد من الفنون، ولد سنة (1273هـ)، وتوفي سنة (1316هـ) وعمره (43) سنة.

3-أحمد بن عبد الله الجنداري<sup>(2)</sup> (1337هـ). وهو عالم مبرز في علوم كثيرة، كان زدياً متعصباً ثم انقطع إلى علوم السنة، وترك التعويل على آراء الرجال، وانتهت إليه في أواخر أيامه الرياسة في علوم السنة ومعرفة الحديث والرجال ومتعلقاتها، وانتفع به خلق كثير وجم غفير على هذه الطريقة، منهم الإمام يحيى بن محمد حميد الدين<sup>(3)</sup>، وإن لم يجاهر بذلك حرصاً على منصب الإمامة!.

وقد أثبت في الهامش جل تعليقات هذين العالمين، إلا ما لم يظهر تاماً في المصورة أو ما لم أر في إثباته نفعاً، وكان قبيل المجادلات الكلامية، أو ذكر مذاهب بعض الزيدية.

4-العلامة هاشم بن يحيى بن محمد الشامي<sup>(4)</sup> (158هـ).

5-العلامة محمد بن حسين العمري<sup>(5)</sup> (1330هـ).

6-كاتب النسخة وقد تقدمت ترجمته.

وتعليقات هؤلاء العلماء قليلة جداً في الكتاب ولم

<sup>(1)</sup> انظر ((أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر)) (ص/502-508) و ((هجر العلم)) (ص/2044).

<sup>(2)</sup> ((هجر العلم)) (ص/1476-1482).

<sup>(3)</sup> وعندني نسخة خطية من كتاب ((تنقيح الأنظار)) للإمام ابن الوزير، وعليها خط الإمام يحيى، يثبت فيها قراءته للكتاب على العلامة الجنداري في سنة (1318هـ) بجبل الأهنوم.

<sup>(4)</sup> ((البدر الطالع)) (2/321)، و ((هجر العلم)) (1/316).

<sup>(5)</sup> ((هجر العلم)): (ص/1460).

ألتزم بإثباتها جميعاً.

وقد اتخذت هذه النسخة أصلاً، ورمزت لها بـ ((الأصل)) أو (أ).

2- نسخة خطية تقع في (79) ورقة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم (69/ علم كلام)، مسطرتها: 24×35 سم، عدد الأسطر: 32 سطراً، خطها: نسخي جيد حديث.

كتبت سنة (1336هـ) في شهر ذي القعدة في يوم الجمعة. كما جاء في آخرها. وناسخها هو لطف بن سعد السميني<sup>(1)</sup>، كما جاء في آخر المجموع الذي بخطه الذي بدأ بـ ((ترجمة ابن الوزير)) ثم بـ ((الروض)) ثم بـ ((العلم الشامخ)) للمقبلي (ق/219أ).

وهذه النسخة كسابقتها تامّة جيدة نادرة الخطأ، مقابلة بعناية، فقد جاء في آخرها: ((بلغ بحمد الله تعالى مقابلة هذه النسخة ليلة (3) رمضان الكريم سنة (1340هـ)، والحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى)) اهـ.

وقد كان الشروع في مقابلتها في (13) ذي الحجة الحرام سنة (1339هـ) كما جاء على طرّة النسخة.

ويبدو أن أصل هذه النسخة نسخة بخط القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الأنسي، فقد جاء في خاتمتها ما صورته: ((قال القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الأنسي -رحمه الله- في آخر النسخة التي بقلمه التي قابلنا هذه النسخة عليها: [وجد] بخط سيدي العلامة إسحاق بن يوسف -رحمه الله- في آخر نسخته من هذا التأليف ما لفظه: انتهى ما أردت من

<sup>(1)</sup> وقد ترجم له القاضي الأكوغ في ((هجر العلم)) (ص/1739) ووصفه بالعلم، والمعرفة الجيدة بعلم الحديث، ووفاته سنة (1362هـ).

مطالعة هذا السفر الجليل الذي هو برؤ العليل وشفاء الغليل، فرحم الله مؤلفه رحمة واسعة وحشرة في زمرة حبيبه الشفيق، وحرّر في رمضان سنة (1137هـ) انتهى)) اهـ.

وعلى هوامش النسخة تعليقات كثيرة لجماعة من العلماء تتفق في معظمها مع ما في نسخة (الأصل) وقد تزيد عليها أحياناً. ويظهر من هوامش النسخة أن كثيراً من تعليقاتها منقولة من هوامش نسخة العلامة الجنداري<sup>(1)</sup>، أو من نسخة مقروءة عليه.

والقول في إثبات هذه التعليقات كالقول في نسخة الأصل. وقد جعلتها نسخة مساعدة في قراءة كلمة أو إثبات ما هو أولى. ورمزت لها بـ (ي).

3- نسخة خطية (102) ورقة، في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية، مجموعة الشيخ عارف حكمت برقم (702).

مسطرتها: 30×12.5سم، عدد الأسطر: 31 سطرًا، خطها: نسخي معتاد مضطربة النقط، كتبت سنة (1179هـ) في آخر شهر ذي الحجة الحرام، كما جاء في آخرها، ولم يكتب الناسخ اسمه.

وهي نسخة سقيمة، كثيرة التحريف والسقط الناتج عن انتقال النظر، إضافة إلى النقط العشوائي، وهناك سقط كبير وهو (الوهم الثالث عشر) برّمته<sup>(2)</sup> من (354-366) من هذه الطبعة!!.

وكنت قد قابلت جميع هذه النسخة وأثبت ما وقع فيها من سقط وتحريف، ثم عدلت عن ذلك؛ إذ لا جدوى من وراءه، وقد استفدت منها في مواضع لا تزيد على العشرة.

<sup>(1)</sup> تقدم التعريف به.

<sup>(2)</sup> وأثبت بدلاً منه كلاماً ليس هو في ((الروض))! ولعله من ((العواصم)).

وعلى هوامش النسخة بعض العناوين لموضوعات الكتاب, بقلم كبير.

وهناك نسخ للكتاب إلا أنني لم أقف عليها وهي:

-نسخة في مكتبة الأوقاف بصنعاء في (132) ورقة. مسطرتها: 21×15سم عدد الأسطر: 23 سطرًا, ناسخها: إبراهيم بن أبي القاسم بن مطير, خطها: نسخي معتاد, في يوم الخميس من ذي الحجة سنة (956هـ). من وقف محمد بن علي قيس<sup>(1)</sup>. انظر ((الفهرس)) (2/638).

-نسخة في دار المخطوطات اليمنية بصنعاء, صوّرها معهد المخطوطات العربية بمصر, وتقع في (358) ورقة!! منسوخة في سنة (1068هـ).

-نسخة في دار الكتب المصرية في (61) ورقة برقم (323). مسطرتها: 31×22سم, عدد الأسطر: 40 سطرًا, بقلم: عبد الله بن علي بن محمد ابن مهدي بن أحمد الجيوري<sup>(2)</sup>, سنة (1319هـ). انظر: ((فهرس دار الكتب)) (1/مصطلح/231).

\* \* \*

---

<sup>(1)</sup> كان من العلماء, وقد استنسخ كتاب ((العواصم والقواصم)) توفي سنة (1096هـ), انظر ((ملحق البدر الطالع)) (ص/205), و((هجر العلم)) (ص/268-269).

<sup>(2)</sup> كان من العلماء, ولد سنة (1260هـ) وتوفي سنة (1323هـ), انظر ((هجر العلم)) (ص/407).

## خطة العمل في الكتاب

- 1- قدمت بمقدمة، أبتث فيها عن مشروعية الرد على المخالف، وأنه باب جهادي.
  - 2- نشرت ترجمة المؤلف لمحمد بن عبد الله بن الهادي الوزير (897هـ)، حفيد أخي المؤلف، وتلميذه.
  - 3- عرّفت بالكتاب، وذلك في نقاط عديدة.
  - 4- قابلت ما وقع لي من نسخ الكتاب الخطية، معتمداً في ذلك على نسخة (الأصل) المشار إليها بـ (أ)، وسبق سبب اعتمادها أصلاً، وجعلت نسخة (ي) أصلاً آخر يعتمد عليه، وقد يترجح ما فيه إذا قوي حظه من النظر، ولم أجمد على ما في نسخة (أ). وكذلك استفدت من الطبعة السلفية، ورمزت لها بـ (س)، كما استفدت -أيضاً- من (الأصل) وهو ((العواصم)) في مواضع، وكذلك من نسخة (ت). فما كان من بقية النسخ أو زيادة من عندي لصالح النص، وضعتها بين معكوفتين هكذا [ ].
  - 5- خدمت نصّ الكتاب على ما هو متعارف عليه عند محققي التراث والمعتنين به، على ما أسعفني به الوقت والمراجع.
  - 6- لم أسهب في تخريج الأحاديث، ولا في التعليق على بعض القضايا، بل حرصت على الاقتصاد ما استطعت إليه سبيلاً، إذ التطويل في ذلك يخرج الكتاب عن المقصود.
  - 7- ثم صنعت فهرس نظرية؛ للآيات والأحاديث والأشعار والأعلام والكتب.
- وفهارس علمية؛ للموضوعات على الفنون،

وللفوائد المنشورة، ولموضوعات الكتاب على  
تسلسلها.

وأرجو بهذا أن أكون قد وفّقت لخدمة هذا السّفر  
النفيس مع اعترافي بالعجز والتقصير، وصلى الله  
على نبيّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

\* \* \* \*  
\* \*  
\*

# النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الذي أرسل محمداً ﷺ بشيراً ونديراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً. بعثه الله تعالى رحمة للعالمين، ومعلماً للأُميين بلسان عربي مبين، وقال وهو أصدق القائلين: **هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** [الجمعة:2].

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير. وأشهد أنه كما وصف ذاته الكريمة في كتابه المنير: **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** [الشورى:11]. وأنه مُنَزَّه عن إجبار العباد، وأنه لا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد، وأنه لا يظلم العبيد، وأنه لا يخلف الوعد ولا الوعيد، وأنه المختص بصفات الكمال، ونعوت الجلال، وأنه مُنَزَّه عن الأشكال والأمثال.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالكتاب الكريم، المنعوت بالخلق العظيم. الموءود يوم القيامة مقاماً محموداً، وحوضاً موروداً، وشرفاً مشهوداً، وأصلي وأسلم صلاة دائمة التمام، تملأ الأرض والسماوات وما بينهما، عليه وعلى آله الكرماء، الثقل المذكور مع القرآن<sup>(1)</sup> أئمة الإسلام، وأركان الإيمان المتوجين بتاج: **قُلْ لَا**

<sup>(1)</sup> جاء ذلك في حديث عند مسلم برقم (2408) من حديث زيد بن أرقم -رضي الله عنه- وفيه: قال رسول الله ﷺ: ((وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله...)) ثم قال: ((وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي...)).

وأخرجه أحمد: (3/59)، والترمذي: (5/621)، وغيرهما بلفظ: ((عترتي، أهل بيتي)) وهو حديث لا يصح. انظر ((العلل المتناهية)): (1/266) لابن الجوزي.

والثقل: يطلق على كل خطير نفيس. انظر: ((النهاية)): (1/126) لابن الأثير.

**أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ** [الشاهد بمناقبتهم كتاب: ((ذخائر العقبي))<sup>(1)</sup>، وعلى أصحابه حماة الإسلام، وليوث الصّدام، وهداة الأنام، وأهل المشاهد العظام، أهل مكة والهجرتين، وطيبة والعقبين، الذين أغناهم نصّ القرآن على فضلهم عن أخبار الأحاد والقياس، حيث قال تعالى [في خطابهم] **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** [آل عمران:110].

**أما بعد:** فإنّ الله لما اختار محمداً رسولاً أميناً، ومعلماً مبيناً، واختار له ديناً قويمًا، وهداه صراطاً مستقيماً، ارتضاه لجميع البشر إماماً، وجعله للشرائع النبوية ختاماً، وأقسم في كتابه الكريم تبجيلاً [له]<sup>(3)</sup> وتعظيماً، فقال عزّ قائلًا كريماً: **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** [النساء:65] ثم إنه عز وجل أثار أشواق العارفين إلى الاقتداء برسوله؛ بكثرة الثناء عليهم في تنزيله، مثل قوله في التعظيم لهم والتبجيل: **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ** [الأعراف:157]. إلى غير ذلك من الآيات الكريمة، الشاهدة لمتبعيه بالطريقة القويمة.

فلمّا وعت هذه الآيات آذان العارفين، وتأمّلتها قلوب الصّادقين، حرصوا على الاقتداء

<sup>(1)</sup> ( ) كتاب ((ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى)) لمحب الدين أحمد بن عبد الله الطبري المتوفى سنة (694هـ) طبع في مجلدين، وانظر ثناء المؤلف عليه في ((الإشارات)): (ص/416).

<sup>(2)</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

<sup>(3)</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

به في أفعاله، والاستماع منه في أقواله، فكانوا له أتبع من الظلم، وأطوع من التعل: فعلمهم أركان الإسلام وشرائعه وفرائضه ونوافله، وكان بهم رءوفاً رحيماً، وعلى تعليمهم حريصاً أميناً، كما وصفه رب العالمين، حيث قال في كتابه المبين: **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ** [التوبة:128].

فلم يزل عليه الصلاة والسلام يرشدهم إلى أفضل الأعمال، ويهديهم إلى أحسن الأخلاق، ويلزمهم ما فيه النجاة والفوز في الآخرة، والسلامة والغبطة في الدنيا، من لزوم الواجب [والمسنون، ومجانبة المكروه، وترك الفضول، فلم يترك خيراً قط إلا أمرهم به<sup>(1)</sup> ففعلوه، ودعاهم إليه فأجابوه، حتّى لم يكن شيء في زمانه من أعمال البرّ متروكاً، ولا منهجاً من مناهج الخير إلا مسلوكاً، فلمّا تمّ ما أراده الله تعالى برسوله من هداية أهل الإسلام، وبلغ إلى الأنام جميع ما عنده من الأحكام؛ من العقائد والآداب والحلال والحرام، أنزل الله في ذلك تنصيماً وتبييناً: **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً** [المائدة:3]. فأكمل الدين في ذلك الزمان، ووضحت الحجّة والبرهان، ودحضت وساوس المشبّهين؛ وانحسرت مواد المبطلين، إذ لا حجّة على الله بعد الرّسل لأحد من العالمين، بنصّ كتابه المبين.

هذا؛ وإني لما رتبت<sup>(2)</sup> رتوب الكعب في مجالسة

حديث المؤلف  
عن نفسه،  
ودفاعه عن  
السنة، وبيان  
مكائدها

<sup>(1)</sup> ( ) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).  
<sup>(2)</sup> ( ) رتب الشيء: ثبت ودام، يقال: رتب فلان رتوب الكعب، في المقام الصعب. انظر ((أساس البلاغة)): (ص/153).

العلماء السادة، وثبتت ثبوت القطب في مجالس العلم والإفادة، ولم أزل منذ عرفت شمالي من يميني مشمراً في طلب معرفة ديني، أنتقل في رتبة الشيوخ من قدوة إلى قدوة، وأتوقّل<sup>(1)</sup> في مدارس العلم من ربوة إلى ربوة، ولم يزل يراعي بلطائف الفوائد تَوَاطِفٍ، وبناني للطف المعارف قَوَاطِفٍ: لم يكن حتماً أن يرجع طرف نظري عن المعارف خاسئاً حسيراً، ولم يجب قطعاً أن يعود جناح طلبي للفوائد مَهِيضاً كسيراً، ولم يكن بدعاً أن تنسّمت من أعطارها روائح، وتبصّرت من أنوارها لوائح، أشربت قلبي محبة الحديث النبوي، والعلم المصطفوي، وكنت ممن يرى الحظ الأسنى في خدمة علومه، وتمهيد ما تعقّى من رسومه.

ورأيت أولى ما اشتغلت به: ما تعيّن فرض كفايته بعد الارتفاع، وتضييق وقت القيام به بعد الاتساع، من الذبّ عنه، والمحاماة عليه، والحثّ على اتّباعه والدّعاء إليه.

فإنه علم الصّدر الأوّل، والذي عليه بعد القرآن المعوّل.

وهو لعلوم الإسلام أصل وأساس.

وهو المفسّر للقرآن بشهادة: **﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾** [النحل:44].

وهو الذي قال الله فيه تصريحاً: **﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾** [النجم:4].

وهو الذي وصفه الصّادق الأمين، بمماثلة القرآن المبين؛ حيث قال في التوبيخ لكل مترف

<sup>1</sup> ( ) أي: أصعد، والتوقّل: الصعود. انظر: ((اللسان)): (11/733).

إمّعة: ((إني أوتيت بالقرآن ومثله معه))<sup>(1)</sup>.  
وهو العلم الذي لم يشارك القرآن سواه, في  
الإجماع على كفر جاحد المعلوم من لفظه ومعناه.

وهو العلم الذي إذا تجاثت الخصوم للركب,  
وتفاوتت العلوم في الرتب, أصمّت ميزان<sup>(2)</sup> نوافله كل  
مناضل, وأصمّت برهان معارفه كل فاضل.

أ/2

وهو العلم/ الذي ورّثه المصطفى المختار,  
والصحابة الأبرار, والتابعون الأخيار.

وهو العلم الفائضة بركاته على جميع أقاليم  
الإسلام, الباقية حسناته في أمّة الرّسول -عليه الصلاة  
والسلام-.

وهو العلم الذي صانه الله عن عبارات الفلاسفة,  
وتقيّدت عن سلوك مناهجه فهي راسفة<sup>(3)</sup> في  
[الأغلال]<sup>(4)</sup> أسفة.

وهو العلم الذي جلي للإسلام به في ميدان الحجّة  
وصلى, وتجمّل بديباج ملابسه من صام لله وصلى.

وهو العلم الفاصل حين تلجلج الألسنة بالخطاب,  
الشاهد له بالفضل رجوع عمر بن الخطاب<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> ( ) أخرجه أحمد: (4/131), وأبو داود: (5/10), ومن طريقه  
ابن عبد البر في ((التمهيد)): (1/150) وغيرهم.  
كلهم من طريق حريز بن عثمان, عن عبد الرحمن بن أبي  
عوف, عن المقدم بن معد يكرب, عن النبي ﷺ. وإسناده  
صحيح.

<sup>2</sup> ( ) المرنان: القوس. ((القاموس)): (ص/1595).

<sup>3</sup> ( ) أي: مقيّدة.

<sup>4</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((الفلا)) والمثبت من (س).

<sup>5</sup> ( ) أي رجوعه إلى السنة عندما بلغته, في قصص كثيرة,  
منها: حديث أبي موسى في الاستئذان, وحديث عبد الرحمن  
بن عوف في الطاعون, وحديثه في أخذ الجزية من المجوس,  
ودية الأصابع.

وهو العلم الذي تفجرت منه بحار العلوم الفقهية،  
والأحكام الشرعية، وتزيّنت بجواهره التفاسير  
القرآنية، والشواهد التحوية، والدقائق الوعظية.  
وهو العلم الذي يميز الله به الخبيث من الطيب،  
ولا يرغم إلا المبتدع المتريب.

وهو العلم الذي يسلك بصاحبه نهج السلامة،  
ويوصله إلى دار الكرامة، والشارب<sup>(1)</sup> في رياض  
حدائقه، الشارب من حياض حقائقه، عالم بالسنة،  
ولا يس من كل خوف جنة، وسالك منهاج الحق إلى  
الجنة.

وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي، وإن برز في  
علمه، والفقيه وإن برز في ذكائه وفهمه، والتحوي وإن  
برز في تجويد لفظه، واللغوي وإن اتسع في حفظه،  
والواعظ المبصر، والصوفي والمفسر، كلهم إليه  
راجعون، ولرياضه منتجعون.

**ولنورد نبذة لطيفة ونكتة شريفة مما قيل فيه  
من أشعار الحكمة، وكلمات أخبار هذه الأمة، ارتياحاً  
إلى ذكر مآدحه، والتذاذاً بسطر فضائله.**

فمن ذلك ما قال الحافظ الصوري<sup>(2)</sup>:

قل لمن عاند الحديث وأضحى أبعلم تقول هـ ذا أب ن لي أيعاب الذين هم حفظوا الدين وإلى قولهم وما قد	عائباً أهله ومن يدعيه أم بجهل فالجهل خلق السفيه من الترهات والتّمويه راجع كل عالم
--	---

<sup>(1)</sup> ( ) بالسین المهملة، أي الذاهب.

<sup>(2)</sup> ( ) هو: محمد بن علي بن عبد الله الشامي السّاحلي الصوري، أبو  
عبد الله ت (441هـ).

انظر: (تاريخ بغداد): (3/103)، و(السير): (17/627).

بعض  
الأشعار في  
الثناء على

رووه

وفقيهه<sup>(1)</sup>

ومن ذلك قول الحافظ الحُمَيْدِي<sup>(2)</sup> :

وما صحّت به الآثار ديني وعوداً فهو من حقّ يقين <sup>(3)</sup> تكن منها على عين اليقين <sup>(4)</sup>	كتاب الله عزّ وجلّ قولي وما اتفق الجميع عليه بدءاً فدع ما صدّ عن هذا وخذها
---	---

ومن ذلك قول أبي محمد هبة الله بن الحسن  
الشَّيرازي<sup>(5)</sup> :

على منهج ما زال بالدين معلماً إذا ما دجى الليل البهيم وأظلماً وأغوى البرايا من إلى البدع اتتمى وهل يترك الآثار من كان مسلماً	عليك بأصحاب الحديث فإنهم وإن نور إلا في الحديث وأهله فأعلى البرايا من إلى السُّنن اعتزى ومن يترك الآثار ظل بسعيه <sup>(6)</sup>
---	--

ومن ذلك قول العلامة مجد الدين محمد بن أحمد بن

<sup>1</sup> ( ) الأبيات في ((شرف أصحاب الحديث)): (ص/77)، و((الإلماع)): (ص/39).

<sup>2</sup> ( ) هو: محمد بن أبي نصر فتوح، الأزدي، الحميدي، الأندلسي ت (488هـ) انظر: ((الصلة)): (2/560) لابن بشكوال، و((السير)): (19/120).

<sup>3</sup> ( ) في ((معجم الأدباء)) و((السير)): (مبين) بدلاً من (يقين).

<sup>4</sup> ( ) الأبيات في ((معجم الأدباء)): (18/285)، و((نفح الطيب)): (2/115)، و((السير)): (19/120).

<sup>5</sup> ( ) لم أجد له ترجمة! والأبيات ذكرها القنوجي في ((الحطّة)): (ص/43).

<sup>6</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي): ((ضللّ سعيه)) في نسخة.

[الظهير]<sup>(1)</sup> الإربلي<sup>(2)</sup> :

إذا شئت أن تتوحي  
ألهدى  
فدع كل قول ومن  
قاله  
فلم تنج من محادثات  
الأمور

وأن تأتي الحق من  
بابه  
لقول النبي وأصحابه  
بغير الحديث وأربابه

ومن ذلك قول الحافظ أبي محمد علي بن أحمد الفارسي:

عليك كتاب الله لا  
تتعدّه  
وما سنّه النبي محمد/  
فخير الأمور السالفات  
على الهدى

ففيه هدى للزيغ ماح  
وقامع  
فقد خاب عاصيه وفاز  
المتاع  
وشرّ الأمور المحدثات  
البدائع

ومن ذلك قول الحافظ أبي عبد الله الذهبي:

العلم قال الله قال  
رسوله  
وحذار من نصب الخلاف  
جهالة

إن صحّ والإجماع فاجهد  
فيه  
بين النبي وبين رأي  
فقيه<sup>(3)</sup>

ومن ذلك قول بعضهم<sup>(4)</sup> :

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ب): ((ابن أبي الطَّهر)) وهو خطأ، والتصويب من مصادر الترجمة.  
<sup>2</sup> ( ) أديب، علامة، حنفي، توفي سنة (667هـ). انظر: ((معجم شيوخ الذهبي)): (2/152)، و((العبر)): (3/336).  
والأبيات ذكرها القنوجي في((الحطّة)): (ص/46).  
<sup>3</sup> ( ) نسبه له جماعة. انظر:((الرد الوافر)): (ص/67).  
<sup>4</sup> ( ) البيتان في((شرف أصحاب الحديث)): (ص/76)، و((جامع بيان العلم وفضله)): (2/35)، و((الإلماع)): (ص/38)، وفي كل مصدر نسبت إلى قائل.



نعم المطيئة للفتى  
الأخبار  
فالرأي ليل والحديث  
نهار

في النص، والعلماء هم  
ورائهم  
ورائهم فكثرت ما ميراثهم  
فينار، وذاك متاعه  
وأثاته  
ولكلُّ مُحَدِّثٍ بدعةٍ  
إحدائه

ومما قلت في الردِّ على من كره تمسكي  
بالسنة<sup>(2)</sup> :

قول النبي فهمي في  
تعرفه  
ولا تلوثُ سوى آياتِ  
مُصحِّفه  
وفي المحاراة أبقى  
وسط موقِّفه  
وإن وقفت ففي وادي  
معرِّفه  
يغنيني الطبع فيه عن

دين النبي محمد آثار  
لا ترغبنَّ عن الحديث  
وأهله

ومما قلت في ذلك:

العلم ميراث النبي كذا  
أتى  
فإذا أردت حقيقة تدري  
بمن<sup>(1)</sup>  
ما ورث المختار غير  
حديثه  
فلنا الحديث وراثته  
نبوته

يا لائمى كُفَّ عن لومي  
ومعتقدي  
فما قفوت سوى آثار<sup>(3)</sup>  
منهجه  
ففي المجازات أمضي  
نحو مَعْلَمه  
وإذا سعيت فسعي نحو  
كعبته  
وحقَّ حبِّي له أنِّي به

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((لمن)).

<sup>2</sup> ( ) والقصيدة أطول مما هنا.

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((آيات))!.

تكلفه	كلفُ
تعجب القلب إلا من مُعْتَقِه	هذا الذي كثر العَدَال فيه فما يستأهل القلب ما يلقاه إن بقيت
ومما قلت في ذلك: القصيدة الطويلة <sup>(4)</sup> التي أولها:	
وُعيِدُ تعنيف المحبِّ وتبدي	ظَلَّت عواذله تروح وتغتدي
من منكما في حبِّ أحمد مُسْعِدِي	يا صاحبي على الصَّابِرة والهوى
شرفاً ببردته الجميلة أرتدي	حسبي بأني قد شُهرتُ بحبه
زِمَمُ عِظَامٍ قد شَدَدت بها يدي	لي باسمه وبحبه وبقره
فليبلغن بي الأمانى في عَدِي	ومحمد أوفى الخلائق ذمّة
ثقي باللقاء, وبالوفاء فكان قَدِي	يا قلبُ لا تستبعدنَّ لقاءه
بين الخلائق في المقام الأحمدِ	يا حَبِّذا يوم القيامة شُهرتي
فيها عَصِيْتُ مَعْتَقِي	بمحبتي سنن الشُّفيع

<sup>4</sup> ( ) وقد أنشأها المصنف في سنة (808هـ) وعدد أبياتها مئة وثلاثة أبيات.

ولما رآها شيخه المردود عليه علي بن محمد بن أبي القاسم، انتقد ما فيها بتشنيع وتحامل، فردَّ عليه أخو المصنف الهادي بن إبراهيم الوزير بمصنّف سماه ((الجواب الناطق بالحق اليقين الشافي لصدور المتقين)) مخطوط بالجامع الكبير بصنعاء في (136ق). وعندني نسخة منه.

وأَنِّي	ومفئدي
وتركتُ فيها جيرتي	ومكان أترابي وموضع مولدي
وعشيرتي	
فلأشكونَّ عليه شكوى	متظلم متجرم
موجع	مُستنجد
وأقولُ: أتجد صادقاً في	من يُجد المظلوم إن لم
حبه	تجد
إني أحبُّ محمداً فوق	وبه كما فعل الأوائل
الورى	أقتدي
فقد انقضت خير القرون	فيهم بغير محمدٍ من
ولم يكن	يَهتدي <sup>(1)</sup>

معادة  
المؤلف  
لتمسكه

هذا؛ وإني لما تمسكت بعروة السنن الوثيقة، وسلكت سنن الطريقة العتيقة؛ تناولتني الألسنة البذيئة من أعداء السنة النبوية، ونسبوني إلى دعوى في العلم كبيرة، وأمور غير ذلك كثيرة. حرصاً على ألا يتبع ما دعوت إليه من العمل بسنة سيد المرسلين، والخلفاء الراشدين، والسلف الصالحين، فصبرت على الأذى، وعلمت أن الناس ما زالوا هكذا.

أ/3

ما سَلِمَ الله من برئته ولا نبيُّ الهدى، فكيفَ أنا!<sup>(2)</sup>

الرسالة  
المردود

إلا أنه لما اتسع الكلام وطال، واتسع مجال القيل والقال، جاءتني رسالة محبرة<sup>(3)</sup>، واعتراضات محررة، مشتملة على الزواجر والعظات، والتنبيه بالكلم

<sup>1</sup> ( ) في (ي): ((يقتدي)) وكتب في هامشها: في نسخة: ((يهتدي)).

<sup>2</sup> ( ) في هامش ((الأصل)) و (ي): ((قبله):

وليس يخلو الزمان من شغل فيه ولا من خيانةٍ وحنًا))

<sup>3</sup> ( ) وصاحبها هو: جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم، أحد شيوخ ابن الوزير ت (837هـ).

الموقظات, زعم صاحبها أنه من النَّاصِحِينَ المَجْبِينِ, وأَنَّ أَدَى بِهِ مَا عَلَيْهِ لِي مِنْ حَقِّ الْأَقْرَبِينَ, وَأَهْلًا بِمَنْ أَهْدَى إِلَيَّ<sup>(1)</sup> النَّصِيحَةَ, فَقَدْ جَاءَ التَّرْغِيبُ إِلَى ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ, وَلَيْسَ بَضَائِرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا يَعْزُضُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْجِدَالِ, مَهْمَا وَزَنَ بِمِيزَانِ الْعَدَالِ, لِأَنَّهُ جِينُذُ<sup>(2)</sup> يَدْخُلُ فِي السُّنَنِ, وَيَتَنَاوَلُهُ أَمْرٌ: ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125]

وقد أجاد من قال وأحسن:

وَجِدَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ مَا بَيْنَ عَالِبِهِمْ إِلَى بَضَائِرِ الْمَغْلُوبِ

بِيدِ أَتْنَهَا لَمْ تَضَعْ تَاجَ الْمَرْحِ وَالِاخْتِيَالِ, وَتَسْتَعْمَلُ مِيزَانَ الْعَدْلِ فِي الْاِسْتِدْلَالِ, بَلْ خَلَطَهَا مِنْ سِيْمَا الْمُخْتَالِينَ بِشُوبِ<sup>(3)</sup>, وَمَالَتْ مِنَ التُّعْنَتِ فِي الْحِجَاجِ إِلَى صُوبِ, فَجَاءَتْني تَمْشِي الْخَطْرَاءِ, وَتَمِيسُ فِي مَحَافِلِ الْخَطْرَاءِ, مَفْضُوضَةٌ لَمْ تَخْتَمِ, مَشْهُورَةٌ لَمْ تَكْتَمِ. مَتَبَرِّجَةٌ قَدْ كَشَفَتْ حِجَابَهَا, وَطَرَحَتْ نِقَابَهَا, وَطَافَتْ عَلَى الْأَكَابِرِ, وَطَاشَتْ إِلَى الْأَصَاغِرِ, حَتَّى مَصَّتْ أَيْدِي الْاِبْتِدَالِ تُضَارَتَهَا, وَافْتَصَّتْ أَفْكَارَ الرَّجَالِ بِكَارَتَهَا, وَإِنَّ خَيْرَ النَّصَائِحِ الْخَفِيِّ, وَخَيْرَ النَّصَاحِ الْحَفِيِّ, وَخَيْرَ الْكُتَابِ الْمَخْتُومِ, وَخَيْرَ الْعِتَابِ الْمَكْتُومِ.

ثم إنني تأملت فصولها وتدبرتها أصولها, فوجدتها مشتملة على القدر تارة فيما نقل عني من الكلام, وتارة في كثير من قواعد العلماء الأعلام, وتارة في

رد المؤلف  
على الرسالة,  
وطريقته

قال الشوكاني في وصف رسالته هذه: ((... وترسل عليه برسالة تدل على عدم إنصافه, ومزيد تعصبه, سامحه الله)) اهـ. ((البدر الطالع)): (1/485).

<sup>1</sup> ( ) في (ي): ((لي)), وفي (س): ((ممن أبدى النصيحة)).  
<sup>2</sup> ( ) في ((الأصل)) و (ي) حرف: ح, اختصاراً لكلمة (جينذ) وهذا الاختصار مستعمل عند متأخري النساخ, انظر مثلاً في: ((مجموع رسائل الملا علي القاري)) نسخة عارف حكمت, ونسخة ((ترتيب العلوم)) لساجلي زاده.  
<sup>3</sup> ( ) في (ي): ((شوب)).

سنة رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام، فرأيت ما يخصني غير جدير بصرف العناية إليه، ولا كبير يستحق الإقبال بالجواب عليه، وأما ما يختص بالسنن النبوية والقواعد الإسلامية، مثل قدحه في صحة الرجوع إلى الآيات القرآنية، والأخبار النبوية، والآثار الصحابية، ونحو ذلك من القواعد الأصولية، فإني رأيت القدر فيها ليس أمراً هيناً، والدب عنها لازماً متعيناً، فتعرضت لجواب ما اشتملت عليه من نقض القواعد الكبار، التي قال بها الجلة من العلماء الأخيار، وجعلت الجواب متوسطاً بين الإطناب والاختصار، وصدني عن التوسيع والتكثير، خشية التنفير والتأخير:

أمّا التنفير: فلأن التوسيع [يُمل] (1) الكاتب والمكتوب إليه، والمتطلع إلى رؤية الجواب والوقوف عليه، مع أن القليل يكفي المنصف، والكثير لا يكفي المتعسف، وضوء البرق المنير، يدل على التوء الغزير. وأمّا التأخير: فلأن التوسيع يحتاج إلى تمهيد عرائس الأفكار، حتى تستكمل الزينة، ومطالعة نفايس الأسفار، الحافلة بالآثار المتينة، والأنظار الرصينة.

فهذا البحر وهو الرّحار، يحتاج من السّحب إلى مدد (2)، واليد وهو التّوار، يفتقر من الشّمس إلى يد. ومن أين يتأى ذلك أو يتهيأ لي، وأنا في بوايد خوالي، وجبال عوالي! (3)

1 ( ) في (الأصل): ((على))، والتصويب من (ي) و (س).

2 ( ) كذا في الأصول.

ثم كتب في هامشها: ((إلى مدد، كذا المحفوظ، وهو المناسب للسجع، وهو بمعنى المدد. أفاده العلامة محمد بن الحسين العمري)) اهـ. وفي (س): ((مد)).

3 ( ) ذكر القاضي الأكويع في مقدمة ((العواصم)): ((1/67) أن ابن الوزير قال هذه الأبيات لما كان في رأس قلة بني مسلم (جبل سحمر)).

فحيناً بطودٍ تُمطر  
السحب دونه  
أشَمَّ مُنِيفٍ بِالْغَمَامِ  
مُؤَرَّرٍ

وَجِيناً بِشَعْبِ بَطْنِ وَاِدٍ  
كَأَنَّهُ  
حَشَا قَلَمٍ تُمَسِي بِهِ  
الطَيْرُ تَصْفِرُ

إِذَا تَفَتَّ السَّارِي بِهِ  
نَحْوَ قَلْبَةٍ  
تَوَهَّمَهَا مِنْ طَوْلِهَا  
تَأَخَّرَ

أَجَاوِرُ فِي أَرْجَائِهِ الْبَابُ (3/ب)  
وَالْقَطَا  
فَجِيرَتَهَا لِلْمَرْءِ أُولِي  
وَأَجْدُرُ/

هَنَالِكَ يَصْفُو لِي مِنْ  
الْعَيْشِ وَرِدِهِ  
وَالْأُفُورِدِ الْعَيْشِ رَنْقٍ (1)  
مَكْتَرٍ

فَإِنْ يَبْسُتْ تَمَّ الْمَرَاءِي  
وَأَجْدَبَتْ  
فَرَوْضُ الْعُلَا وَالْعِلْمِ وَاللَّيْنِ  
أَخْضَرَ

وَلَا عَارَ أَنْ يَنْجُو كَرِيمٌ  
بِنَفْسِهِ  
وَلَكِنَّ عَاراً عَجْزُهُ حَيْنِ  
يُنْصَرُ

فَقَدْ هَاجَرَ الْمُخْتَارُ قَبْلِي  
وَصَحْبُهُ  
وَفَرَّ إِلَى أَرْضِ النَّجَاشِيِّ  
جَعْفَرُ

ولما أنشأت هذا الجواب من هذه الجبال العالية،  
والبوادي الخالية، قصر باعي، وضاق رباعي،  
فتمصصت من بلل ما عندي برضا (2)، وما أفى ذلك  
وأرضى، إذا كان ذلك طيباً محضاً!

سَامِحاً بِالْقَلِيلِ مِنْ غَيْرِ  
عَذْرٍ  
رَبِمَا أَقْنَعُ الْقَلِيلُ  
وَأَرْضِي

وَلَكِنْ هِيَاهُ لَذَلِكَ! لَا مَحِيصَ لِي عَنْ أَوْفَرِ نَصِيبِ  
مِنْ طَفٍّ (3) الصَّاعِ، وَلَا بَدْلِي مِنَ الْإِنْخِدَاعِ بَدَاعِيَةِ  
الطَّبَاعِ. وَقَدْ قَصَدْتُ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الدَّبِّ عَنْ

(1) ( ) بالراء المهملة المفتوحة، ونون ساكنة.

(2) ( ) أي: قليلاً. (القاموس): (ص/821).

السنن النبوية والقواعد الدينية, وليس يضرنني وقوف أهل المعرفة على مالي من التقصير, ومعرفتهم أنّ باعي في هذا الميدان قصير, لاعترافي بأنني لست من نقاد هذا الشأن, لا من فرسان هذا الميدان. لكنني لم أجد من الأصحاب من تصدّي لجواب هذه الرسالة, لما يجزّ إليه [ذلك]<sup>(1)</sup> من سوء القالة, فتصدت لذلك من غير إحسان ولا إعجاب, ومن عدم الماء تيمّم بالتراب, عالماً بأنني وإن<sup>(2)</sup> كنت باري قوسها ونبالها, وعنتره فوارسها ونزالها, فلن يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد, ولا يصفو جوابي من الكدر عند التّقاد.

فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو: كلام الله الحكيم, وكلام من شهد بعصمته القرآن الكريم. وكلّ كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب, وقشر ولباب. ولو أنّ العلماء رضي الله عنهم تركوا الدّبّ عن الحقّ خوفاً من كلام الخلق: لكانوا قد أضاعوا كثيراً, وخافوا حقيراً.

**وأكثر ما يخاف الخائض في ذلك أن يكل حسامه في معترك المناظرة وينبو, ويعثر جواده في مجال المحاجة ويكبور, فالأمر في ذلك قريب: إن أخطأ فمن الذي عُصم, وإن خُطئ فمن الذي ما وُصِم؟.**

والقاصد لوجه الله تعالى لا يخاف أن يُنقد عليه خلل في كلامه, ولا يهاب أن يُدل على بطلان قوله, بل يحبّ الحقّ من حيث أتاه, ويقبل الهدى ممن أهداه, بل المُخاشنة بالحقّ والتّصيحة, أحبّ إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة, وصديقك من [صدّقك]<sup>(3)</sup> لا من

<sup>3</sup> ( ) أي: محاولة ملأه. ((الأساس)): (ص/281). وهذه الكلمة من الأضداد.

<sup>1</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) إشارة في هامش (الأصل) و (ي) إلى أنه في نسخة: ((ولو)).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((صدق)) والمثبت من (ي) و (س).

صدِّقك.

وفي نوابغ الحكمة: عليك بمن ينذر الإيسال  
والإبلاس، وإيَّاك من يقول: لا بأس ولا تأس.

ثم إن الجواب<sup>(1)</sup> لما تمَّ -بحمد الله تعالى- اشتمل  
على علوم كثيرة، وفوائد غزيرة، أثرية ونظرية،  
ودقيقة وجميلة، وجدليَّة وأدبية، وكلها رياض للعارفين  
نضرة، وفراديس عند المحققين مزهرة، لكثي وضعته  
وأنا قويُّ النَّشاط، متوقِّر الدَّاعي، ثائر الغيرة،  
فاستكثرت من الاحتجاج رغبة في قطع اللجاج.

أصل  
هذا

فربما كانت المسألة في كتب العلماء -رضي  
الله عنهم- مذكورة غير محتج عليها بأكثر من  
حجة واحدة، فأحتج عليها/ بعشر حجج، وتارة  
بعشرين حجة، وتارة بثلاثين حجة، وكذلك قد  
يتعنَّت صاحب الرسالة، ويُظهر العجب بما قاله،  
فأحبُّ أن يُظهر له ضعف اختياره، وعظيم  
اغتراره، فاستكثرت من إيراد الإشكالات عليه،  
حتَّى يتضح له خروج الحقِّ من يديه، فربما  
أوردت عليه في بعض المسائل أكثر من مئتي  
إشكال، على مقدار نصف ورقة من كتابه.

أ/4

سبب  
الاختصار

ثم إنِّي تأملت الكتاب -بعد ذلك- فوجدت ما فيه  
من التطويل والتدقيق، يصرف الأكثرين عن التأمل له  
والتحقيق، لا سيَّما والباعث لداعية النشاط إلى معرفة  
مثل هذا إنما هو وجود من يعارض أهل السنَّة، ويورد  
على ضعفائهم الشُّبه الدَّقيقة، ومن عوفي من هذا  
ربما نفر عن مطالعة هذه الكتب نفرة الصَّحيح عن  
شرب الأدوية النَّافعة، وألم المكاوي الموجهة.  
فاختصرت منه هذا الكتاب، على أني لم أطنب  
في ((الأصل)) كلَّ الإطناب لما قدِّمت من العذر عن

<sup>(1)</sup> ( ) يقصد (الأصل) واسمه ((العواصم والقواصم في الدِّبِّ عن  
سنة أبي القاسم ))، طبع في تسع مجلدات.



ذلك، وتوغّر تلك المسالك.

وقد اقتصرت في هذا ((المختصر)) على نصره السنن النبوية، والدّب عنها وعن أهلها من حملة الأخبار المصطفوية، سالكا من ذلك في محجة جليّة، غير عويصة ولا خفيّة، وتركت التعمّق في الدّقائق، والتقمّح في المضايق، رجاء أن ينتفع بهذا المختصر المبتدي والمنتهي، والأثري والنظري، وسمّيته: ((الروض الباسم، في الدّب عن سنّة أبي القاسم))، وجعلنا من جيران جماه المحرّم.

وهذا حين الشروع في الجواب، والله الهادي إلى الصّواب:

كلام  
المعترض  
على عدالة

قال: معرفة الأخبار مبنية على معرفة عدالة الرّواة [ومعرفة عدالتهم]<sup>(1)</sup> في هذا الزّمان مع كثرة الوسائط كالمعتدرة، ذكر هذا كثير من العلماء منهم: الغزالي، والرازي. وإذا كان ذلك في زمانهم فهو في زماننا أصعب، وعلى طالبه أتعب، لازدياد الوسائط كثرة والعلوم دروساً وفترة. فإن قيل: نحن نقول بما قال الغزالي: إنّنا نكتفي بتعديل أئمة الحديث: كأحمد بن محمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد الأنصاري<sup>(2)</sup>، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومحمد بن إسماعيل البخاري، فإنّ هؤلاء قد تكلموا في الرّواة، وبينوا العدل ممن سواه. قلنا: هذا لا يصح لوجوه؛ أحدها: أنّنا إذا قبلنا تعديلهم فيمن كان متقدماً، فما يكون فيمن بعدهم من الرّواة؟ فإنّ اتصال

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((ومعرفتهم)) والمثبت من (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) كذا في الأصول! ولعل الأولى: القطان، فهو المشهور بالكلام على الرجال، وهو قريب من طبقة من ذكر معه، أما الأنصاري: فكلّامه نزر، وهو متقدّم الطبقة.

## رواية الحديث من وقتنا إلى مصنفي الكتب الصَّحاح كالبخاري ومسلم على وجه الصَّحة متعسر لأجل العدالة.

ثمَّ خرج المعترض إلى ذكر شيء يتعلَّق بمسألة  
[المتأولين]<sup>(1)</sup> فتركته، لأنَّ الكلام عليها يأتي مستقلاً  
كما فعل المعترض<sup>(2)</sup>، فإنه أفرداها.

**أقول:** الجواب على هذا المعترض يتبيَّن بذكر  
وجوه:

**الوجه الأول:** طلب الحديث ومعرفة شرطه شرط  
في الاجتهاد<sup>(3)</sup>، والاجتهاد فرض واجب على الأمة بلا  
خلاف<sup>(4)</sup>، لكنَّه من فروض الكفايات التي تسقط  
بوجود من هو قائم بها وتتعيَّن عند عدم ذلك.

فإذا ثبت أنَّه فرض لزم أنَّه من الدين، وإذا لزم أنَّه  
من الدين لزم أنَّه غير متعسر ولا متعذر لقوله تعالى: ﴿  
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾  
[الحج:78] وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ  
وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:185]. وقول رسول  
الله ﷺ: ((بعثت بالحنيفة السمحة))<sup>(5)</sup>.

الجواب في  
بيان أن الاجتهاد  
واجب على  
الأمة وبيان

4/ب

<sup>(1)</sup> ( ) انظر (أ): ((المتلوبين))! والتصويب من (ي).

<sup>(2)</sup> ( ) انظر (ص/481) من هذا الكتاب.

<sup>(3)</sup> ( ) انظر: ((شرح الكوكب المنير)): (4/461)، وحاشيته.

<sup>(4)</sup> ( ) انظر: ((الإحكام)): (4/455) للآمدي، و((شرح الكوكب)): (4/564)، و((مجموع الفتاوى)): (20/204).

وألف السيوطي كتاباً مفرداً في مسألة وجوب الاجتهاد،  
سمَّاه: ((الردُّ على من أخلد إلى الأرض، وجهل الاجتهاد في كل  
عصر فرض)).

<sup>(5)</sup> ( ) أخرجه أحمد: (6/116)، بلفظ: «إني أرسلت بحنيفة  
سمحة» من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن  
عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، في قصة لعب الحبشة.

قال السخاوي: ((وسنده صحيح)).

وله شواهد كثيرة.

والمعترض مقرُّ بأن الله يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر، ومقرُّ أن الله يريد منا الاجتهاد ومعرفة الحديث الصحيح. فقوله: إن معرفة الحديث متعسر يستلزم أن الله تعالى يريد منا المتعسر، بل لم يقنع حتى قال: إنه متعسر أو متعذر، واستلزم أن الله تعالى يريد منا المتعسر أو المتعذر.

**فإن قال: إنما أردت بذلك مشقة، والمشقة تلازم التكاليف غالباً.**

قلنا: مجرد المشقة لا يسمّى عُسراً في العرف العربي، فإن المشقة ملازمة لأكثر الأعمال الدنيوية والأخرية، وقد يشقّ على الإنسان قيامه من مجلسه إلى بيته، ونحو ذلك.

والعسر في عرف اللسان العربي مستعمل في الأمور العظيمة لا في كل أمر فيه مشقة، فإذا قيل: فلان في عسر، أفاد أنه في شدة عظيمة من مرض أو خوف أو فقر شديد أو غير ذلك، وقد يطلق على ما هو دون ذلك مع القرينة، فأما إذا تجرّد الكلام عن القرينة، وقيل: إن فلاناً في عسر، لم يسبق إلى الفهم أن معنى ذلك: أنه في قراءة في العلم، وتعليق للفوائد، ولو كان هذا عسراً لكان الجهاد [عسراً]<sup>(1)</sup> والحج عسراً، والمورع الشحيح عُسرين اثنين، وعبادة الله كأنك تراه أعسر وأعسر، ولكانت الشريعة كلها أو أكثرها تشديداً وتعسيراً وتحريجاً وتغليظاً. وما بهذا نطق القرآن، ولا به جاء صاحب بيعة الرضوان. بل نفى الله الحرج عن الدين، ووصف الشريعة بالسهولة سيد المرسلين، وإنما الحرج في صدور المتعنتين.

انظر: ((المقاصد الحسنة)): (ص/109)، و((كشف الخفاء)): (1/251)، و((الصحيحة)): (رقم 1829).  
( ) من (ي) و (س).

فإن قيل: فإذا كانت الشريعة سهلة فما معنى:  
(«حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ»)<sup>(1)</sup>, ولأي شيء مدح الله  
الصابرين, ووصى عباده بالصبر؟.

قلنا: لأن النفوس الخبيثة تستعسر السهل من  
الخير لنفرتها عنه وعدم رياضتها عليه, لا لصعوبته  
في نفسه, ولهذا نجد أهل الصّلاح يستسهلون  
كثيراً مما يستعسره غيرهم, فلو كان العسر في  
نفس<sup>(2)</sup> الأمر المشروع لكان عسيراً على كل  
واحد, وفي كل حال.

وقد نصّ الله تعالى على هذا المعنى فقال في  
الصلاة: **﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾**  
[البقرة:45] فدلّ على أنّ العسر والحرص لا يكون في  
أفعال الخير, وإنما يكون في النفوس السوء, قال الله  
تعالى: **﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ  
صَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾**  
[الأنعام:125] فمدار المشقة التي في الطاعات على  
الدواعي والصّوارف, ولهذا ترى<sup>(3)</sup> قاطع الصّلاة يقوم  
نشيطاً إلى أعمال كثيرة أشق من الصّلاة.

وقد يكون العسر الموهوم في أعمال الخير من  
قساوة القلب, وكثرة الذنوب, وعدم الرياضة  
وملازمة البطالة, ألا ترى إلى ما في قيام الليل  
وإحيائه بالعبادة<sup>(4)</sup> من المشقة على النفوس, وهو  
يسهل عليها سهره في كثير من الأحوال في  
العرسات والأسمار, والسّروات في الأسفار.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن من الناس من يحصل له

الهمم  
وعلوها

أ/5

<sup>1</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (2822), من حديث أنس .

<sup>2</sup> ( ) في (ي): ((نفسه)).

<sup>3</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) إشارة إلى أنّ في بعض النسخ:

((تجد)) بدلاً من ((ترى)).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((بالعادة)).!

من شدّة الرّغبة في العلم وسائر الفضائل ما يسهّل  
عليه عسيرها، ويقرّب إليه بعيدها، فلا معنى لتعسير  
الأمر الشّرعي في نفسه، لأنّ ذلك يخالف كلام الله/  
تعالى وكلام رسوله ﷺ.

واعلم أنّ من العقوق، لوم الخلي للمشوق، وفي  
هذا يقول أبو الطيّب<sup>(1)</sup>:

لا تَعْدُلُ المُشْتاقَ فِي      حَتَّى يَكُونَ حَشَاكَ فِي  
أَشْوَاقِهِ                      أَحْشَائِهِ

أما علمت أنّ حبّ المعالي، يُرخص الغوالي<sup>(2)</sup>،  
ويقوّي ضعف الصّدور على الصّبر للعوالي. وربما  
بُذلت الأرواح، لما هو أنفس منها من الأرباح. قال ابن  
الفارض<sup>(3)</sup>:

بذلت له رُوحِي لِرَاجَةٍ      وَغَيْرِ عَجِيبٍ بِذَلِي الْغَالِ  
قُرْبِهِ                              بِالْغَالِي<sup>(4)</sup>

وفي ((المقالات))<sup>(5)</sup> للزمخشري: ((عزّة النّفس  
وبعد الهمة، الموت الأحمر والخطوب المدلهمة. ولكن

<sup>1</sup> ( ) وهو: المتنبّي، والبيت في ((ديوانه)): (1/6) مع شرح  
العكبري.

<sup>2</sup> ( ) إشارة في هامش (ي) إلى أنه في نسخة ((العوالي)).

<sup>3</sup> ( ) هو: عمر بن علي بن مرشد الحموي، أبو حفص، الشاعر،  
الصوفي، الاتحادي، ت (632هـ).

قال الذهبي: ((فإن لم يكن في تلك القصيدة -يعني التائية-  
صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده؛ فما في العالم زندقة  
ولا ضلال...)) اهـ، أما شعره ففي الدّروة.  
انظر: ((سير أعلام النبلاء)): (22/368)، و((وفيات الأعيان)):  
(3/454).

<sup>4</sup> ( ) ((ديوانه)): (ص/174-176) من قصيدة طويلة.

<sup>5</sup> ( ) ((أطواق الذهب)): (ص/22).

والزمخشري هو: محمود بن عمر جار الله الزمخشري  
الخوارزمي ت (538هـ).

من عرف منهل الدّل فعافه؛ استعذب نقيع العزّ  
وزّعافه<sup>(1)</sup>)).

وقد أجاد وأبدع من قال في هذا المعنى:

صحبُ اللة راكبين إلى      طريقاً من المخافة  
العز      وعرّاً

شربوا الموت في      خوف أن يشربوا من  
الكربة حلوّاً      الصيم مرّاً

يا هذا! إن الدواعي تحرّك القوي، وإن القلوب  
ليست بسوى. إن الإبل إذا كلت قواها، ونفخت في  
بُرّها، أطربها السائق بحداها، فنفخت في سُراها،  
فعللوها بحديث حاجر، ولتصنع الفلاة ما بدا لها. هذا  
وهي غليظة الطباع بهيمية، فكيف بأهل القلوب  
الروحانية؟! وأنشد الحجة<sup>(2)</sup> في هذا المعنى في  
كتابه: ((سر العالمين وكشف ما في الدارين))<sup>(3)</sup>:

ترجمته في: ((إنباه الرواة)): (3/265)، و((الفوائد البهية)): (ص/209).

<sup>1</sup> ( ) يقال: سم زعاف، أي: قاتل. ((مقاييس اللغة)): (3/8).  
<sup>2</sup> ( ) يعني: أبا حامد الغزالي ت (505هـ)، وبلقب بـ (حجة  
الاسلام).

<sup>3</sup> ( ) نسبه له في ((إيضاح المكنون)): (2/11)، والصحيح أن  
هذا الكتاب منحول على الغزالي، قاله الدهلوي في ((التحفة  
الإثني عشرية)): (ص/87) وهناك دليل يقطع بذلك، وهو: أنه  
في هذا الكتاب يقول: أنشدني المعري لنفسه، والمعري ت (449هـ)،  
والغزالي ولد (450هـ)، فكيف ينشده لنفسه،  
وعمره سنتين؟!  
انظر: ((مؤلفات الغزالي)): (ص/271-272) لعبد الرحمن  
بدوي.

وذكر المؤلف هذه الأبيات في كتابه التحفة الصفية: (ق/61أ)،  
وذكر قبلها بيتاً هو:  
إن كنت تنكر أن للـ      غمات تأثيراً ونفعاً  
فانظر إلى .....

انظر إلى الإبل اللّوا      تي هُنَّ أغلظ منك  
 تُصغي إلى قول الحدا      طَبَعَا  
 قَطَّعَ الفلواتِ      ة قَتَّعَ الفلواتِ  
 قَطَعَا

فإيّاك والاستبعاد لكلّ ما عزّ عليك،  
 والاستنكار لوجود ما خرج من يدك. طالب  
 المعالي لا يعنو كمدًا، ولا يهدأ أبدًا. وكلّما قيل له  
 قف تسترح جُزت المدى، قال: وهل زِلْتُ  
 المدى؟!.

**الوجه الثاني:** إفراط المعترض على أهل  
 السنة وطلبة الحديث في تعسير معرفته حتّى  
 قال: إنَّ الأمر متعسّر أو متعدّر، وذلك يقتضي أنّه  
 شكٌّ في تعدّره غير قاطع بدخوله في حيّز  
 الممكنات. وقد بيّنت<sup>(1)</sup> أن الاجتهاد من الفروض  
 الدينية، والشّعائر الإسلامية، وأنّه رأس معارفه  
 العزيزة، وعمود شرائطه الأكيدة، فيجب القطع  
 بأنّه غير متعدّر؛ لأنّ المتعدّر غير مطابق، والاجتهاد  
 وطلب الحديث مشروع واجب، فلو أوجبه الله وهو  
 متعدّر لكان الله قد كلّفنا ما لا نطيقه، وهذا  
 يستلزم القول بتكليف ما لا يطاق، وهو مردود عند  
 جماهير أهل المذاهب كلهم، وأمّا المعتزلة  
 والزيدية فعندهم أنّ تجويزه كفر وخروج من  
 الملة، إلا القليل منهم، فيقولون: تجويزه بدعة  
 محرّمة ومعصية ظاهرة<sup>(2)</sup>، لا سيّما ومذهب  
 الزيدية أنّه لا يجوز خلوّ الرّمان عن عالم مجتهد

الاجتهاد غير  
 متعدّر ولا

وفي حاشية (ي) كتب قبلهما:  
 إن كنت تنكر أنّ للأحـ (ان في الأسماع وقعا)  
 أقول: لم أجد هذه الأبيات في مطبوعة كتاب ((سرّ  
 العالمين))!.  
 1 ( ) في (ي) و (س): ((ثبت)).

جامع لشرائط الإمامة, فعلى أيّ المذاهب بَتَّيَّتْ (1) هذه الرّسالة, وعلى أيّ الأسباب ركبت هذه الجهالة؟

لا يجوز أن  
يخلو الزمان

**الوجه الثالث:** أنّ كلام هذا المعترض مستلزم لخلو الزّمان من أهل المعرفة بالحديث ومن أهل الاجتهاد في العلم, بل قد صرّح/ بذلك في غير موضع, وقد غفل عما يلزم في مذهبه من هذا, فإنّه يلزم منه تعيّن وجوب طلب الاجتهاد وطلب علم الحديث على كلّ مكلف! لأنّ هذا حكم فرض الكفاية إذا لم يقم به البعض تعيّن الطلب على الجميع, فكان الواجب عليه على مقتضى تعسيره أن يقول: إنّ الزّمان خالٍ من المجتهدين, وأنّه يتعيّن علينا القيام بما يجب من فريضته, ونحو ذلك من كلام العلماء العاملين.

ب/5

وأما أنّه يقرّ بخلو الزّمان من القائم بهذه الفريضة, وينهى من اشتغل ببعض شرائطها: فهذا هو التّهي عن المعروف, والوقوع في المحذور, نعوذ بالله منه!!

وفي هذا الوجه والذي قبله خلاف, ومباحث لطيفة تركتها اختصاراً, إذ المقصود إلزام الخصم ما يلتزمه على مقتضى مذهبه, وسوف تأتي الإشارة إلى عمدتها في (الوجه العاشر), فخذ من هناك (2).

كتب  
الحديث

**الوجه الرابع:** أنّه لا فرق فيما ذكره بين

( )<sup>2</sup> في مسألة التكليف بما لا يطاق تفصيل, ومقصود المؤلف هنا: (ما لا يطاق عادة).

انظر: ((الموافقات)): (2/119), و((شرح الكوكب)): (1/484), و((مجموع الفتاوي)): (8/294- وغيرها), و((مذكّرة الشنقيطي)): (ص/36).

( )<sup>1</sup> في (س): (تثبت)!!

( )<sup>2</sup> (1/66).



علم الحديث وسائر علوم الإسلام, ومصنّفات العلماء الأعلام, بل كتب الحديث مختصة بصرف العناية من العلماء إلى سماعها وتصحيحها, وكتابة خطوطهم عليها شاهدة لمن قرأها بالسمع, ولا يوجد في شيء من كتب الإسلام مثل ما يوجد فيها من العناية العظيمة في هذا الشأن, حتى صار كأنه خصيصة لها دون غيرها, وذلك من العلماء رضي الله عنهم تعظيم لشعارها, ورفع لمناها, وبيان لكونها أساس العلوم الإسلامية, وركن الفنون الدينية, فلا يخلو المعترض:

إمّا أن يخصّها بتحريم إسناد ما فيها إلى أربابها دون سائر المصنّفات؛ فهذا عكس المعقول, لأنّها أقوى العلوم أثراً في هذا الشأن.

وإمّا أن يورد هذا الإشكال على جميع العلوم السّمعية الظنّية؛ فهذا إشكال يعم جميع أهل الإسلام [و] (1) لا يخصّ حملة أخبار المصطفى عليه الصلاة والسلام؛ لأنه يلزم [منه] (2) القدح في إسناد فقه الأئمّة المتبوعين في الفروع إلى أهله فيحرم تقليدهم, مع أنّه قد أنسدّ باب الاجتهاد بتعدّد معرفة السنن النبوية, فيصبح أهل الإسلام في عمياء لا إمام ولا مأموم ولا منصوص ولا مفهوم.

وكذلك يحرم على الأصوليين والتّحويين نقل ما في كتبهم من الأقاويل المنسوبة إلى قائلها, وكذلك يحرم على أهل السّير والتّاريخ, فما (3) خصّ علم الحديث بالترسّل على من أخذ في تعلّمه وتعليمه والعمل به والدّعاء إليه؟

( ) من (ي) و (س).

( ) من (ي) و (س).

( ) في (س): ((فلم)), والمثبت من (أ) و (ي) و ((العواصم)).

وهلا وضع المعترض كتاباً آخر [إلى] (4) من أراد القراءة في فن من سائر الفنون؟

ثبوت كتب  
السنة إلى

**الوجه الخامس:** أجمعت الأمة على جواز إسناد ما في الكتب الصحيحة إلى أهلها بعد سماعها على من يوثق به (2) , والدليل على ذلك: أن العلماء ما زالوا ينسبون في مصنفاتهم الأحاديث إلى من أخرجها والأقويل إلى من قالها, فيقولون في الحديث:

أخرجه البخاري وأخرجه مسلم, وكذلك سائر مصنفي الحديث والفقهاء من غير نكير في هذا على الراوي عنهم, مع كثرة وقوع هذا منذ صُنفت هذه الكتب إلى هذا التاريخ, وذلك قريب من خمسمائة سنة, ما علمنا أن أحداً من المسلمين حرّم على من سمعها على الثقات أن ينسب ما وجد فيها إلى مصنفيها ولا شكك, ولا حرّج في هذا.

1/6

حتى إن هذا المعترض زعم أن البخاري مبتدع, بل كافر!! صانه الله عن ذلك! واحتج عليه بشيء نقله من صحيحه, يدل على أن البخاري يؤمن بالقدر, مع أن التكفير عند المعتزلة والزيدية لا يجوز إلا بنقل متواتر, فكيف يحتج على البخاري بما في صحيحه وهو عنده لا يصح بطريقة ظنيّة؟ مع أن صحيحه ما اشتمل على ما يلزمه ما توهمه.

وكذلك فإن هذا المعترض صنّف تفسيراً نقله من تفاسير العلماء, فتراه يروي فيه عن البخاري [ومسلم] (3).

بل أغرب من هذا أنه يقرأ كتب الحديث ويجيز روايتها عنه عن شيوخه عن أهلها, لكنّه غضب من

( ) من (ي) و (س), وفي (أ): ((على)).

( ) انظر: ((تدريب الراوي)): (1/490), و((الإرشاد)): (1/419).

( ) من (ي) و (س).

العمل بها وظهور التعظيم لها، وكل ما ذكرته يدل على انعقاد الإجماع على ما ذكرته. والله أعلم.

**الوجه السادس:** أن كلام هذا المعترض مبني على تحريم قبول المراسيل كلها<sup>(1)</sup>، وما أدري لم بنى كلامه على هذا! وهو لا يدري ما اختيار خصمه ولا ما يختاره طالب علم الحديث؟

فجواز قبول المراسيل مذهب المالكية والمعتزلة والزيدية، ونص عليه منهم أبو طالب<sup>(2)</sup> في كتاب ((المجزي))<sup>(3)</sup>.

والمنصور<sup>(4)</sup> في كتاب ((صفوة الاختيار))<sup>(5)</sup>.

وروى أبو عمر بن عبد البر في أول كتاب ((التمهيد))<sup>(6)</sup> عن العلامة محمد بن جرير الطبري: إجماع التابعين على ذلك.

ومذهب الشافعية قبول بعض المراسيل على

<sup>1</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) كتب ما نصه:  
(والمراسيل يلزم المعترض ألا تقبل أيضاً؛ لأنه لا بد فيها من راوٍ، وهو المرسل، وراوٍ أرسل عنه، ولا بد عدالتهما، وهو على رأيه متعسر، أو متعذر.  
وظاهر عبارة المصنف - رحمه الله - أنه لا يرد عليه ما ذكر من الإيرادات إذا قال بقبول المرسل، وليس كذلك، فتأمل. تمت من خط السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير رحمه الله)  
<sup>2</sup> ( ) هو: يحيى بن الحسين بن هارون، أبو طالب الهادي العلوي، من أئمة الزيدية، له عدة تصانيف ت (424هـ).  
انظر: ((هدية العارفين)): (2/518)، و((الأعلام)): (8/141).  
<sup>3</sup> ( ) في أصول الفقه. مخطوط في حضر موت.  
<sup>4</sup> ( ) هو: عبد الله بن حمزة بن سليمان، المنصور بالله، أحد أئمة الزيدية وعلمائهم، له مصنفات كثيرة ت (614هـ).  
انظر: ((الأعلام)): (4/83)، و((مصادر الفكر الإسلامي في اليمن)): (ص/592).  
<sup>5</sup> ( ) كتاب في أصول الفقه، أكثر المؤلف من النقل عنه، هذا وفي الأصل. وذكره زيارة في ((أئمة اليمن)): (ص/109).  
<sup>6</sup> ( ) (1/4).

تفصيل مذكور في كتب علوم الحديث<sup>(1)</sup> والأصول<sup>(2)</sup> , وهو المختار على تفصيل فيه , وهو:

قبول ما انجبر ضعفه لعلّة الإرسال بجابر يقوّي الظنّ بصحته, إمّا: بمعرفة حال من أرسله وأنه لا يرسل إلاّ عن ثقة كمراسيل ابن المسيّب, وما جزم به البخاري من تعاليق ((الصحيح)) ولم يورده بصيغة التّمريض<sup>(3)</sup> وما صنّفه المتأخرون الحفاظ في كتب الأحكام<sup>(4)</sup> واقتصروا على نسبة الحديث إلى مخرّجه من غير إسناد من المصنّف إلى مخرج الحديث, وغير ذلك من المراسيل المعضودة بما يقوّيها.

بل مراسيل الصّحابة والتّابعين وأئمة الحديث المعروفين مقبولة إذا لم يعارضها مسند صحيح, إلاّ مرسل من عرف منهم بالإرسال عن الصّعفاء<sup>(5)</sup> ,

<sup>1</sup> ( ) انظر: ((علوم الحديث)): (ص/207-211), و((جامع التحصيل)): (ص/23 وما بعدها), و((النكت)): (2/540), و((فتح المغيث)): (1/155), و((توضيح الأفكار)): (1/284).

<sup>2</sup> ( ) انظر: ((الأحكام في أصول الأحكام)): (2/349), و((شرح الكوكب المنير)): (2/578), و((إرشاد الفحول)): (ص/64).

<sup>3</sup> ( ) **في هامش (أ) و (ي):**  
(لا حاجة إليه بعد قوله: جزم به. تمت السيد محمد الأمير رحمه الله).

<sup>4</sup> ( ) **في هامش (أ) و (ي) ما نصه:**  
(كأنه يريد مثلاً, وإلا فإنّ الذي الذي جمعه ابن الأثير في ((جامع الأصول)) ومن نقل منه, ومن اختصره, - وإن كان عامّاً للأحكام وغيرها- حكمه.

ومراده أنّ وجود الحديث في هذه الكتب التي ينسب فيها الحديث إلى مخرّجه من غير إسناد من المصنّف إلى مخرج الحديث, جابر للمرسل إذا وجد فيها! تمت. السيد الأمير).

أقول: وجود الحديث في هذه الكتب لا يقويها, بل ينظر في كل حديث, هل يصلح للتقوية أم لا.

<sup>5</sup> ( ) أعدل الأقوال في المرسل ما اشترطه الشافعي فيه, انظر الإحالات السابقة على كتب علوم الحديث.

وأدلة وجوب قبول خبر الواحد تتناول ذلك.  
وموضع بيان الحجة على جواز ذلك كتب الأصول،  
والمسألة نظرية لا يجوز الإنكار فيها على من ذهب  
إلى أحد المذاهب. ومن أحسن ما يحتج به [في ذلك]  
(1) الإجماع على قبول اللغة والنحو مع بناء تفسير  
الحديث عليهما بغير إسناد صحيح على شرط أصحاب  
الحديث.

إذا عرفت هذا؛ فاعلم أنّ أقوى المراسيل ما  
أرسله العلماء من أحاديث هذه الكتب، وذلك لوجوه:

**أولها:** أنّ نسبة الكتاب إلى مُصنّفه معلومة في  
الجملة بالضرورة، فإنّنا نعلم بالضرورة أنّ محمد بن  
إسماعيل البخاري ألف كتاباً في الحديث، وأنّه هو  
الموجود في أيدي المحدّثين، وإنما يقع الظنّ في  
تفاصيله، وما عُلمت جملته وظنّت تفاصيله أقوى مما  
ظنّت جملته وتفاصيله.

6/ب

**وثانيها:** أنّ أهل الكذب والتّحريف قد يؤسّوا من  
إدخال الكذب في هذه الكتب، فكما أنّه لا يمكن أحداً  
أن يدخل على الفقهاء في المذاهب الأربعة غير  
مذاهب أئمتهم، فيُدخل في ((المنهاج)) (2) للتّووي أنّ  
الشّافعي لا يشترط التّصاب في زكاة ما أخرجت  
الأرض، ويدخل على الحنفيّة مثل ذلك. وكذا لا يستطيع  
أحد أن يدخل على الزّيدية في كتاب ((اللمع)) (3) الذي

(1) من (ي) و (س).

(2) وهو مختصر مشهور في فقه الشافعية، اختصره النووي  
من ((المحرر)) للرافعي. ثم لا يحصى كم شارح له، أو مختصر  
أو محشّي، وطبع مرات.

وانظر ((كشف الظنون)): (ص/1873-1876).

(3) في فقه أهل البيت للأمير علي بن الحسين بن يحيى بن  
الناصر، أحد أئمة الزيدية ت (656هـ).

منه نسخ كثيرة في ((مكتبة الأوقاف)) بالجامع الكبير بصنعاء.  
انظر: ((الفهرس)): (3/1155-1159).

هو مَدْرَسُهُمْ<sup>(1)</sup> مسألة للفقهاء وينسبها إلى أئمة الزيدية، ولا يستطيع أحد أن يدخل على النُّحاة في كتبهم المدروسة ما ليس فيها.

فكذلك يتعدّر أن يدخل في البخاري أحاديث ((الشَّهاب))<sup>(2)</sup> ونحوه ويمضي ذلك على الحفاظ، ولو تقدّر ذلك في حق بعض الضّعفاء لا نكشف الحق عن قريب، وكان ذلك المغرور غير مؤاخذ عند الله، بل لابد أن يكون عاملاً على بعض مذاهب العلماء غالباً، كما سيأتي بيان ذلك عند ذكر كثرة الطرق في الرواية، واتساع كثير من العلماء في ذلك واعتمادهم على العمل بالظن.

**وثالثها:** أن النسخ المختلفة تنزل منزلة الرواة المختلفين، فاتفقها يدل على صحة ما فيها عن المصنّف قطعاً أو ظاهراً.

فإنك إذا وجدت الحديث منسوباً إلى البخاري في نسخة نسخت باليمن، ووجدته منسوباً إليه في نسخة غربية أو شامية أو عراقية، ووجدت ذلك الحديث كذلك في شرح البخاري، ومصنّفه كان في بلاد أخرى أو زمان آخر ووجدته في الكتب المستخرجة من كتب الحديث والمختصرة منها، فتجده في ((جامع الأصول)) لأبي السّعدات ابن الأثير و((المنتقى)) لعبد السلام<sup>(3)</sup>،

<sup>1</sup> ( ) أي: دائمي الدراسة له.

<sup>2</sup> ( ) ألفه القاضي محمد بن سلامة القضاعي ت (454هـ)، جمع فيه ألفاً ومئتي حديث في الوصايا، والآداب، والمواعظ، ثم أفرد لأسانيد الكتاب كتاباً آخر هو ((مسند الشهاب)) مطبوع.

<sup>3</sup> ( ) ابن تيمية، مجد الدين أبو البركات ت (621هـ).

و((أحكام عبد الحق))<sup>(1)</sup> , و((الإمام)) للشيخ تقي الدين<sup>(2)</sup> , ونحوها, وتجده في كتب الفقه البسيطة<sup>(3)</sup> المشتملة على ذكر المذاهب والحجج. وتجده في شواهد الفقه المجردة مثل: ((شواهد المنهاج)) لابن النُّحوي<sup>(4)</sup> , و((شواهد التنبيه))<sup>(5)</sup> لابن كثير ونحوها, ونحو هذه الكتب قد توجد كلها ويوجد الحديث فيها, وقد يوجد كثير منها ويوجد الحديث في كثير منها.

ولا شك أن الناظر فيها إن لم يستفد العلم الصَّوري باستحالة تواطؤ مصنفها على محض الكذب والبهت؛ لأنه يستحيل اجتماعهم واتفاقهم على ذلك لتباعد أغراضهم وبلدانهم وأزمانهم ومذاهبهم, فأقل الأحوال أن ذلك يفيد من الظن ما يفيد الإسناد إلى المصنف مع السماع على الثقة ولكن بغير إسناد, فإذا كان الجَمُّ الغفير من الأئمة من فرق الإسلام قد نصَّوا

---

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((وأحكام عبد الحق الحميدي)) وهو خطأ, وعبد الحق هو: أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الأشبيلي المعروف بابن الخراط.  
قال الذهبي: ((سارت بـ)) ((أحكامه الصغرى)) و((الوسطى)) الرُّكبان. وله ((أحكام كبرى)) قبل: هي بأسانيده, فالله أعلم)) اهـ. انظر: ((السير)): (21/199).  
أقول: طبعت الصغرى, والوسطى, أما الكبرى فمنها نسخة في مكتبة الحرم المكي الشريف برقم (7961-حديث) وهي بالأسانيد جزماً, وكذلك صحر ابن القطان في ((بيان الوهم)): (40, 2/15).

<sup>2</sup> ( ) وهو ابن دقيق العيد ت (702هـ).

<sup>3</sup> ( ) أي: المطوَّلة. يقال: أرض بسيطة, أي واسعة.

<sup>4</sup> ( ) هو: عمر بن علي أبو حفص, سراج الدين ابن الملِّق ت (804هـ).

وكتابه هو: ((تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج)) طبع في مجلدين.

<sup>5</sup> ( ) واسمه: ((إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه)) طبع في مجلدين عن مؤسسة الرسالة, عن نسخة خطية واحدة, وللكتاب أكثر من نسخة.

على وجوب قبول المرسل، وادّعى ابن جرير وغيره الإجماع على ذلك مع خلوّ المرسل عن مثل هذه القرائن، فكيف ينكر على من قبله مع مثل هذه القرائن الكثيرة؟ وإذا كان المعتبر<sup>(1)</sup> في باب الرواية هو الظنّ المطلق كما يأتي تحقيقه عند كثير من أهل العلم، فكيف ينكر على من استند إلى مثل هذا الظنّ القوي؟

1/7

/فإن قيل: إنّ أهل الحفظ والثقة قد يسندون عن معمرين<sup>(2)</sup> لا يعرفون الحديث، ولا يضبطونه؛ فكان هذا قدحا في رواية الحديث<sup>(3)</sup> عنهم.

قلنا: أهل الحديث لا يعتمدون على أولئك المعمرين في جواز الرواية والعمل بالحديث، بل يعتمدون على من قرأ لهم، وعلى من أثبت طباق السماع لهم، وإنما احتاجوا إلى أولئك لأجل علوّ السنن، ذكر معنى ذلك الذهبي في خطبة ((الميزان))<sup>(4)</sup> وقال: ((إنّه مبسوط في علوم الحديث))، وقال: ((من المعلوم أنّه لا بدّ من صون الراوي وستره)).

وذكر ذلك كلّ زين الدّين في كتابه في ((علوم الحديث))<sup>(5)</sup> والله أعلم.

**الوجه السابع:** أنّ أقصى ما في الباب أن يروي المحدث عن المجاهيل من المسلمين والمجاهيل من العلماء، فقد قال بذلك<sup>(6)</sup> من أهل العلم المجمع على فضلهم ونبيلهم من لا يحصى، فقد ذهب أئمة الحنفيّة إلى قبول المجاهول من أهل

المجهول

<sup>1</sup> ( ) في (ي) و (س): ((المعتمد)).

<sup>2</sup> ( ) في (ي): ((مغمورين))، وهو كذلك في نسخة كما في هامش (أ).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((الثقات)).

<sup>4</sup> ( ) (1/4).

<sup>5</sup> ( ) ((شرح الألفية للعراقي)): (ص/170).

<sup>6</sup> ( ) في (ي) و (س): ((بكل ذلك)).



الإسلام, وذهب إلى ذلك كثير من المعتزلة والزيدية, وهو أحد قولي المنصور بالله: ذكر ما يقتضي ذلك في كتابه: ((هداية المسترشدين)), وهو الذي ذكره عالم الزيدية ومصنفهم وعابدهم وثقتهم عبد الله بن زيد العنسي<sup>(1)</sup>, ذكره في ((الذّرر المنظومة))<sup>(2)</sup> بعبارة محتملة للرواية عن مذهب الزيدية كلهم, وهو الذي أشار إلى ترجيحه أبو طالب في كتاب: ((جوامع الأدلة))<sup>(3)</sup> وتوقف فيه في كتاب: ((المجزي)) وذكر أنه محل نظر, وحكاها المنصور في ((الصفوة)) عن الشافعي.

فكيف تنكر أيها الزيدي ما ذهب إليه جلة من أئمة الزيدية ومحققهم؟! على أن المحدث غني عن النزول إلى هذا الحد في الترخّص, وأكثر ما يحتاج إليه في بعض الأحوال: الرواية عن المجهول مطلقاً, وقول ابن عبد البر, وابن المواق<sup>(4)</sup> معهم, فقد وافقوهما على قبول مجهول العلماء لأنه من جملة المجاهيل, لكنهما خالفاهم في قبول من عدا هذا الجنس, ولهما من الحجج على ما اختاراه ما يمكن الركون إليه والاعتماد عليه, لولا عدم الحاجة إلى ذلك, ومحبة الاحتياط بسلوك أوضح المسالك, وقد ذكرت في

<sup>1</sup> ( ) عبد الله بن زيد بن أحمد بن أبي الخير العنسي, له عدة مصنفات ت (667هـ). ((مصادر الفكر الإسلامي في اليمن)): (ص/120-121).

<sup>2</sup> ( ) في أصول الفقه.

<sup>3</sup> ( ) مخطوط ذكره الزركلي باسم ((جوامع النصوص)). ((الأعلام)): (8/141).

<sup>4</sup> ( ) وهو: محمد بن يحيى بن أبي بكر, أبو عبد الله المراكشي, إمام في الحديث, من تلاميذ ابن القطان الفاسي, وله مصنفات منها: ((الماخذ الحفال السّامية..)) في انتقاد كتاب شيخه ((بيان الوهم والإيهام)) لم يكمل ت (642هـ). انظر: ((الإعلام بمن حلّ مراكش وأغامت من الأعلام)): (4/232).

((الأصل))<sup>(1)</sup> لهما حججاً في ذلك، وطوّلت الكلام عليها، وأنا أذكرها في هذا ((المختصر)) وأحذف من التّطويل فأقول:

يمكن أن يحتج لهما بحجج قرآنية، وأثرية، ونظرية:

الحجج على قبول

**أما القرآنية:** فقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:7]، فإطلاق هذا الأمر القرآني يدلّ وجوب سؤال العلماء إلا ما خصّه الإجماع وهو: الفاسق المتعمّد؛ وهذا نادر في العلماء، وإن اتفق ذلك من أحد منهم فهو معروف غير معتمد، وإنما يصدر منهم من المعاصي ما لم يجمع على [الجرح]<sup>(2)</sup> به كما سيأتي/ قريباً.

7/أب

**وأما الأثرية؛ فقد ورد في ذلك آثار:**

**الأثر الأول:** النبي ﷺ: ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله<sup>(3)</sup>)). روي مرفوعاً مسنداً من طريق أبي

<sup>1</sup> ( ) ((العواصم والقواصم)): (1/308-326).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((على المجروح))، وفي (س): ((على الخروج))، والتصويب في (ي).

<sup>3</sup> ( ) أخرجه ابن عدي في ((الكامل)): (1/147)، ومن طريقه البيهقي في ((السنن الكبرى)): (10/209)، من طريق الوليد بن مسلم عن إبراهيم العذري عن الثقة من أشياخه عن النبي ﷺ.

وأخرجه العقيلي في ((الضعفاء)): (4/256)، وابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)): (2/17)، وابن حبان في ((الثقات)): (4/10)، وابن عدي: (1/146)، من طرق عن معان بن رفاعة عن إبراهيم العذري عن النبي ﷺ مرسلًا. فالطريق الأول: فيه إبراهيم العذري، وهو مجهول، قال الذهبي في ((الميزان)): (1/45): ((لا يدرى من هو))، وفيه -أيضاً- التعديل على الإبهام، وهو لا يقبل من الثقة! فكيف يقبل ممن لا يدرى من هو؟! والطريق الثاني: قال الذهبي في ((الميزان)): (1/45) -لما ذكر هذا الحديث:- ((رواه غير واحد عن معان بن رفاعة عنه، ومعان ليس بعمدة، ولا سيما أتى بواحد لا يدرى من هو!)).

هريرة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبي أمامة، وجابر بن سمرة.

واختلفوا في صحة إسناده وإرساله؛ فأسنده العقيلي<sup>(1)</sup> عن أبي هريرة، وابن عمرو بن العاص وقال: الإسناد أولى، وضعف إسناده زين الدين ابن العراقي<sup>(2)</sup>، وقال ابن القطان<sup>(3)</sup>: الإرسال أولى. وتوقف في ذلك الحافظ ابن التّحوي الشّافعي المصري. وقال ابن عدي<sup>(4)</sup>: ((رواه الثّقات عن الوليد بن مسلم عن إبراهيم بن عبد الرحمن [ثنا]<sup>(5)</sup> الثقة من أصحابنا أنّ رسول الله ﷺ قال (...)) وساقه. قال الذهبي<sup>(6)</sup>: ((رواه غير واحد من معان يعني ابن رفاعه عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري الثّابعي)).

فالقوي صحّة الحديث كما ذهب إلى ذلك: إمام أهل الحديث أحمد بن حنبل، والعلامة

وفيه -أيضاً- الإرسال.

والكلام على الحديث طويل الدليل، وقد جاء من رواية جماعة من الصحابة منهم: أسامة بن زيد، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وأبي أمامة الباهلي، ومعاذ، وأبي هريرة -رضي الله عنهم- وجميع طرقه لا تخلو من مقال! والراجح ضعفه على قواعد المحدثين، والله أعلم.

فكلام المصنّف -رحمه الله- على الحديث فيه بعض التسمّح، مع تقرير أشياء غير مقبولة، ثمّ البناء عليها، مع عدم قبول الأصل المبني عليه، فليتنّب!

<sup>1</sup> ( ) ((الضعفاء)): (10-1/9).

<sup>2</sup> ( ) ((التقيد والإيضاح)): (ص/116).

<sup>3</sup> ( ) في ((بيان الوهم والإيهام)): (3/40).

<sup>4</sup> ( ) ((الكامل)): (1/147)، ونقله المؤلف هنا بمعناه.

<sup>5</sup> ( ) ((ثنا)) سقطت من (أ) و (ي) و (س)، والاستدراك من

((الكامل)) و ((العواصم)): (1/310).

<sup>6</sup> ( ) ((الميزان)): (1/45).

الحافظ أبو عمر بن عبد البرّ، روى تصحيحه عن أحمد بن حنبل غير واحد وابن التّحوي في ((البدر المنير))<sup>(1)</sup> والزّين ابن العراقي في ((التبصرة))<sup>(2)</sup> وقال: ((ذكر الخلال في ((كتاب العلل)) أنّ أحمد سئل عنه فقيل له: كأنّه كلام موضوع؟ فقال: لا، هو صحيح، فقيل له: ممن سمعته؟ قال: من غير واحد)).

قلت: الظّاهر صحته أو حسنه، فإنّما علل بالإرسال، والاختلاف في معان.

أمّا الإرسال: فقد ارتفع بقول ابن عديّ: إنّ الثّقات رووه عن إبراهيم بن عبد الرحمن [ثنا]<sup>(3)</sup> الثقة مع شهادة تلك الطرق المقدّمة لإسناده، وإن كان زين الدّين ضعّفها؛ فالضعيف يستشهد به، وقد تكثرت الطرق الضّعيفة فيقوى المتن على حسب ذلك الضّعف في القلّة والكثرة، كما يعرف ذلك من عرف كلام أهل [هذا]<sup>(4)</sup> العلم في مراتب التّجريح والتّعديل.

وأمّا معان؛ فقد قال أحمد: ((لا بأس به))<sup>(5)</sup> ووثّقه ابن المديني، لكن ليّنه ابن معين<sup>(6)</sup> والتّليين لا يقتضي ردّ الحديث، بل يسقطه من مرتبة الصّحة، ويجوز أن يكون حسناً لا سيماً وهو من قبيل الجرح المطلق، وهو مردود مع التوثيق الرّاجح، وموقوف فيه مع انفراده.

وهذا الجرح المطلق معارض بما هو أرجح منه، وهو كلام أحمد وابن المديني فإنّهما أرجح من ابن معين لأجل العدد، وإن كان مثلنا أقلّ من أن يرجح

<sup>1</sup> ( ) (1/215).

<sup>2</sup> ( ) (ص/143)، و ((التقييد)): (ص/139).

<sup>3</sup> ( ) سقطت من الأصول.

<sup>4</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>5</sup> ( ) ((بحر الدم)): (ص/407).

<sup>6</sup> ( ) ((تهذيب التهذيب)): (10/201).

بينهم في المعرفة بالحديث, فأما الترجيح بالعدد فهو ظاهر, على أنه لم يصرِّح<sup>(1)</sup> بما يعارض كلاميهما.

فقد يقال فيمن يجب قبوله: ((فيه لين)), وقد تطلق هذه العبارة في بعض رجال الصحيح, وإنما فائدتها: ترجيح من لم يقل فيه ذلك على [من]<sup>(2)</sup> قيل فيه عند التعارض, كيف وقد وردت شواهد لحديث مُعان! فقد قال ابن عدي: ((رواه الثقات عن إبراهيم بن عبد الرحمن)), فالثقات جمع أقله ثلاثة, وقد رواه أحمد بن حنبل عن غير واحد, منهم مسكين, إلا أنه وهم في اسم إبراهيم بن عبد الرحمن, فقال: القاسم بن عبد الرحمن.

هذا كله من غير اعتبار/ الطرق المسندة التي أوردها ابن العراقي في ((التبصرة))<sup>(3)</sup>.

أ/8

وأما إبراهيم بن عبد الرحمن؛ فقد قال ابن الأثير في ((أسد الغابة)): ((4)) إنه من الصحابة, وقد قيل: إنه ليس بصحابي.

لكن المثبت أولى من النافي, والزيادة من العدل مقبولة إذا لم تكن معلولة, وقال جماعة: تقبل وإن كانت معلولة ولم تضعف, بل قد قال الذهبي<sup>(5)</sup> ((ما علمته واهياً)), وحديثه مقبول عند طوائف من العلماء.

أما المحدثون؛ فلأن إمامهم أحمد بن حنبل يقبله, ولأن له قاعدة في تصحيح الأخبار معروفة<sup>(6)</sup> عندهم,

<sup>1</sup> ( ) أي: ابن معين, من هامش الأصل.

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((ما)), والتصويب من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) (ص/143-144).

<sup>4</sup> ( ) (1/52/53).

<sup>5</sup> ( ) ((الميزان)): (1/45).

<sup>6</sup> ( ) كان في (أ) و (ي): ((مردودة)) ثم أصلحت إلى ((معروفة)) ورمز لها بـ ((ظ)).

ولا يظن بمثله أنه يقضي بصحّته قبل تمهّد قاعدة الصّحة، وكذلك ابن عبد البر، وقد روى عنه غير واحد من الثّقات فخرج عن مطلق الجهالة، ولأنّه قد قال فيه الثّقة: إنه صحابي.

وأما الحنفيّة؛ فإنهم يقبلون المجهول، كيف إذا كان تابعياً! كيف إذا قيل: إنه صحابي!.

وأما المالكيّة؛ فإنهم يقبلون المرسل.

وأما الشافعيّة فإنهم يقبلون بعض المراسيل، وإذا جمعت طرق هذا كله وجدته أقرب إلى القبول على قواعدهم.

فهذه الوجوه مع تصحيح أحمد، وابن عيّد البر، وترجيح العقيلي لإسناده<sup>(1)</sup> مع سعة اطلاعهم، وإمامتهم: تقضي بجواز التمسك به.

وأما ما اعترض به زين الدّين على هذا الحديث من جهة المعنى، فإنه ضعيف.

فإنه قال: ((لو كان خبراً لما وجد في حملة العلم من ليس يعدل، فوجب حملة على الأمر به))<sup>(2)</sup>.

والجواب: أنّ هذا غير لازم؛ لأنه يجوز تخصيص الأخيار كما يجوز تخصيص الأوامر، وذلك مسدّ تفيض في القرآن والسنة، ومنه: **﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾** [النمل: 23]، وقد قال الله تعالى في أهل عصر النبي: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾** [آل عمران: 110].

---

ثم شرح في هامش (ي) قوله: ((مردودة)): ((مراد بقوله: ((مردودة)) أنه اشترط أموراً غير ما قاله الأكثر، فينظر، لأنّ اللفظ في نسخة [ ] من جملة اشتراطه: عدم ذكر حديث من الواقفيّة)) اهـ.

<sup>1</sup> ( ) (إلا أن العقيلي قال في ترجمة (معان) (4/256) - (وقد رواه قوم مرفوعاً من جهة لا تثبت)) اهـ.  
<sup>2</sup> ( ) ((التقييد والإيضاح)): (ص/115).

مع صحة ارتداد جماعة منهم, كما ذكره أئمة الحديث في تأويل قوله عليه الصلاة والسلام: ((فأقول سحقاً لمن بدل بعدي))<sup>(1)</sup>, فلم يوجب ذلك تأويل الآية على الأمر<sup>(2)</sup>, وسلب الصحابة رضي الله عنهم هذه الفضيلة العظمى.

والوجه في ذلك أن التخصيص كثير في الشريعة واللغة, حتى قال بعضهم: إن كل عموم في القرآن مخصوص إلا قوله تعالى: **﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾** [الأنعام:101] وقوله: **﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾** [المائدة:120].

وحتى قال بعض الأصوليين: إن ألفاظ العموم مشتركة بينه وبين الخصوص, بخلاف ورود الخبر بمعنى الأمر فإنه ليس في هذه المرتبة<sup>(3)</sup>, وما كان أكثر وقوعاً كان أرجح.

وأما قوله: إن ذلك قد جاء في بعض طرق [ابن] أبي حاتم<sup>(4)</sup>, فمردود بضعفه وإعلاله لمخالفة جميع الرواة الثقات وغير الثقات<sup>(5)</sup>.

**الأثر الثاني: قوله: ((من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين))**<sup>(6)</sup>, رواه جماعة من الصحابة عن النبي, وهو صحيح صححه محمد بن

ب/8

<sup>1</sup> ( ) قطعة من حديث أخرجه البخاري (مع الفتح): (11/472), ومسلم برقم (2291) من حديث أبي سعيد الخدري -.

<sup>2</sup> ( ) أي: في قوله تعالى: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾**

<sup>3</sup> ( ) أي: في الكثرة.

<sup>4</sup> ( ) في (أ) و(ي): ((طرق أبي حاتم)), والتصويب من ((التقييد والإيضاح)): (ص/115).

<sup>5</sup> ( ) وانظر جواب المؤلف في كتابه ((تنقيح الأنظار)): (ق/47).

<sup>6</sup> ( ) جاء من رواية جماعة من الصحابة. وأخرجه البخاري (الفتح): (1/197), ومسلم برقم (1037) من حديث معاوية -.

إسماعيل البخاري, / وأبو عيسى الترمذي<sup>(1)</sup> وغيرهما, وهو دليل على أن الله قد أراد الخير لأهل الفقه, ولا معنى لتخصيصهم بذلك إلا لوقوع ما أراده بهم, أمّا عند أهل السنة فظاهر, وأمّا عند المعتزلة فلتخصيصهم بالذكر, وأمّا الزيدية فقد احتجوا بمثله في قوله تعالى: **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً** [الأ- زاب:33]. وهذا الأثر يخصّ من فقه في دينه دون غيره من أهل العلم, والكلام فيمن يطلق عليه ذلك يتعلق بشروح الحديث.

**الأثر الثالث:** ما ورد في ((الصحيح))<sup>(2)</sup> من قصة الرّجل الذي قتل تسعة وتسعين, وسأل عن أعباد أهل الأرض, فدلّ عليه, [فسأله]<sup>(3)</sup> فأفتاه ألا توبة له فقتله, ثمّ سأل عن أعلم أهل الأرض, فدلّ عليه, فسأله فأفتاه بأن توبته مقبولة, وفيه: بأنّه من أهل الخير.

فحكى رسول الله ﷺ قصّته, ولم يحك فيها أنّه بعد معرفة علم الرّجل سأل عن عدالته, وقد اعتمد هذا الرّجل على فتواه فيما يتعلق بالتّوبة من أحكام تلك الشريعة من الدّية وسقوط القود, وغير ذلك, والظاهر أنّه لم يكن القود في شرعهم<sup>(4)</sup>, أو كان هناك مسقط للقود من كفر

<sup>1</sup> ( ) ((الجامع)): (5/28).

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (6/591), ومسلم برقم (2766), من حديث أبي سعيد الخدري -.

<sup>3</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>4</sup> ( ) **في هامش (أ) و (ي) ما نصه:**

((قلت: أخرج البيهقي في ((السنن)) عن أبي العالية: أنّ الدية لم تحلّ لأهل التوراة, إنّما هو قصاص أو عفو ليس غيره, فجعل لهذه الأمة القود والدية والعفو.



القاتل والمقتول أو غير ذلك، والله أعلم.

**الأثر الرابع:** وهو في ((الصحيح))<sup>(1)</sup> أيضاً وذلك أنّ الله تعالى لما قال لموسى ﷺ: «إِنَّ لَنَا عَبْدًا هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ» -يعني: الخضر ﷺ-، سأل موسى من الله تعالى لقاء الخضر ليتعلم منه وسافر للقائه، ولم يرد في الحديث أنّه سأل عن عدالته بعد أن أعلمه الله تعالى بعلمه<sup>(2)</sup>، مع أنّ من الجائز أن يكون عظيم العلم غير عدل مثل: بلعام<sup>(3)</sup> وغيره، و[لكنه]<sup>(4)</sup> تجويز بعيد، قليل الاتفاق، نادر الوقوع، فلم يجب الاحتراز منه كما لا يجب الاحتراز من تعمّد كذب الثقة، ولا من وهم الحافظ.

وفي بعض هذه الآثار ما لو انفرد كان في الاحتجاج به نظراً، لكنّها تقوى باجتماعها، وما قدّمنا في شهادة القرآن لها، ولم يذكر ابن عبد البر<sup>(5)</sup> منها إلا حديث: إبراهيم بن عبد الرحمن العذري المقدّم.

## وأما الاستدلال على ذلك من النظر فهو

ومثله أخرج عبد الرزّاق، وسعيد بن منصور، والبخاري، والبيهقي في ((السنن)) عن ابن عباس مثله. فقول المصنف: ((الظاهر أنه لم يكن القود في شرعهم)) يتم إن كان قاتل المئة من النصارى، تمت من خط البدر الأمير)) اهـ.

<sup>1</sup> ( ) أخرج البخاري (الفتح): (1/263)، ومسلم برقم (2380) عن ابن عباس -رضي الله عنهما-

<sup>2</sup> ( ) ((بعلمه)) سقطت من (س).

<sup>3</sup> ( ) يقال: يلعم، ويلعام.

وقصته عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَائْتَلُ عَلَيْهِمْ تَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾ [الأعراف:175].

انظر: ((جامع البيان)): (6/118)، و ((تفسير ابن كثير)): (2/275)، و ((الدر المنثور)): (265-3/268)

<sup>4</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((ولكن)) والمثبت من (س).

<sup>5</sup> ( ) ((التمهيد)): (1/59).

## يظهر بذكر أنظار:

**النظر الأول:** أنّ الظاهر من حملة العلم أنّهم مقيمون لأركان الإسلام الخمسة، مجتنبون لكبائر المعاصي، ولما يدل على الخسّة، معظّمون لحرمة الإسلام، لا يجترثون على الله تعالى بتعمّد الكذب عليه.

والظاهر أيضاً فيهم قلة الوهم بعد الاعتماد على الكتابة، وظهور العناية بالفنّ، فصاحب الفنّ الشهير به قليل الغلط فيه، وإن كان يغلط في غيره، على أن الوهم المقدوح به عند أهل الأصول شرطه أن يكون أكثر من الصّواب أو مساوياً له، على اختلاف بينهم في المساوي.

وهذا الذي ذكره نادر الوقوع في حقّ الشيوخ المتأخرين، ولا شك أنّ هذه الأمور أمانة/ العدالة المشتركة في الرواية التي يترجّح معها ظنّ الصدق، وخوف المضرة بالمخالفة.

**النظر الثاني:** أنّه ثبت بالاجماع الظاهر جواز رجوع العامّي في الفتوى إلى من رآه في المصر مُنتصباً للفتوى، ورأى المسلمين يأخذون عنه، وهذا كافٍ للعامّي، مع أنّ العدالة شرط في المفتي، فدلّ على أنّ ظاهر العلماء العدالة، وأنّه لا يجب البحث حتّى يظهر.

وإنّما قلنا: إنّ ذلك يكفي العامّي لأنّ العامّة ما زالوا على ذلك، ولم ينكر عليهم أحد من السلف والخلف<sup>(1)</sup>، ولو أنّ أحداً أوجب على العامّي إذا دخل

<sup>(1)</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) كتب ما نصه:

((هذا استدلال بعدم النكير على العامّي، فهو من الاستدلال بالاجماع السكوتي، ولا يخفى أنّ المسألة خلافية، كما ذكره في الوجه السابع، وقد علم أنه لا نكير في الخلافات، فلا يتم هذا الدليل، تمت من خط البدر الأمير رحمه الله)).

المصر يستفتي أن يختبر المفتي في سفره وحضره  
ورضاه وغبه ونحو ذلك لخالف الإجماع, وقد نصّ  
على هذا جماعة من أهل الأصول, ذكرتهم في  
(الأصل)<sup>(1)</sup>.

**النظر الثالث:** وجوب إجابة العامّة للقاضي  
الذي على هذه الصفة وامتنال قضائه, مع اشتراط  
العدالة فيه.

الأصل  
العدالة

**النظر الرابع:** أنّه ظهر من طلبه العلم أنهم  
يسألون عن العارف بالفنّ, فإذا سمعوا به رحلوا  
إليه, وأخذوا [عنه]<sup>(2)</sup> من أوّل المجالسة قبل طول  
الخبرة, وربّما طالت المجالسة, وحصلت الخبرة  
فيما بعد, وربّما تعجّلت الفرقة قبل الخبرة, ومع  
استمرار وقوع هذا في جميع أقطار الإسلام لم نعلم  
أنّ أحداً من العلماء قال لمن فارقه قبل الخبرة: إنه  
لا يجوز لك العمل بما أخذت عنّي, ولا قال لمن  
جالسه في أوّل المجالسة: إنّه لا يجوز لك الأخذ بما  
تأخذ<sup>(3)</sup> عني حتى تطول المجالسة وتحصل الخبرة.

والمقصود بهذا النّظر أنّ العمل بهذا كثير في  
قديم الزّمان وحديثه؛ فإذا عمل به طالب الحديث

ثم علق عليه العلامة محمد بن عبد الملك الأنسي بقوله:  
(هذا فرع يقرر أنه لا نكير في مختلف فيه, وفيه مناقشة  
كبيرة حتى للمحشّي -رحمه الله-, وأيضاً هو فرع كون  
المسألة خلافية في ذلك الزمان, وقد تقدّم لمن الاستدلال له  
حكاية إجماع التابعين على ذلك, فهو لا يسلم كونها خلافية في  
ذلك العصر, فلا يتم مناقشة المحشّي).

وكثيراً ما تراهم في كتب الأصول يستدلّون بمثل هذه  
الإجماعات على ما يختارونه في مسائله الخلافية  
فانظره. تمت القاضي العلامة محمد بن عبد الملك  
الأنسي -رحمه الله-).

<sup>1</sup> ( ) ((العواصم)): (317-1/316).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((عليه)), والمثبت من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) ((بما تأخذ)) ليست في (س).

لم ينسب إلى الشذوذ، وكذا إذا قيل: إنَّ هذا مذهب ابن عبد البرِّ، وابن المواق لم يتوهَّم أنَّهما شدًّا بهذا.

فإذا قيل: ليس كلُّ طالب علم معلوماً أنَّه يريد العمل، ولا كلُّ طالب [أيضاً]<sup>(1)</sup> يظهر منه أنه يستجيز العمل قبل الخبرة، قلنا: ذلك صحيح. ولكن الأكثر يظهر ذلك منهم.

فإن قيل: كيف يستنبط من هذا النَّظر إجماع مع ظهور الخلاف؟ قلنا: يستنبط منه إجماع على عدم النكير<sup>(2)</sup> على من استجاز ذلك، لا على أنَّ الكلَّ من العلماء قائلون به.

**النظر الخامس:** أنَّه قد ظهر تفسير كثير من الكتاب والسنة بألفاظ لغويَّة ومعاني نحوِّيَّة عن كثير من الأدباء من غير عناية بمعرفة أحوالهم في التوثيق، فإنَّ التوثيق وإن وجد في بعضهم فلا يطرد في جميعهم، ألا ترى إلى إطباق الطوائف على الرجوع إلى ((النهاية))<sup>(3)</sup> لابن الأثير من غير تثبت في توثيقه؟.

ولو قدّرنا معرفة بعض الخاصَّة لذلك فالأكثر على الثقل/ منه من غير معرفة لثقة مؤلِّفه، حتَّى إنَّ الرِّيضية يعتمدون على الرجوع إلى كتابه، مع أنَّه لو ثبت أنه عدل لما كفى ذلك، فإنه لم يشافه العرب، وينقل عنهم بغير واسطة، بل روى عن جماعة كثيرة من اللغويين كما أشار إليه في خطبة كتابه، بل كلُّ واحد من أولئك الذين روى عنهم

ب/9

<sup>1</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) كتب:

((الإجماع على عدم النكير هو مفاد كون المسألة خلافية. تمت البدر الأمير رحمه الله)).

<sup>3</sup> ( ) ((النهاية)) في غريب الحديث والأثر، مطبوع في خمسة مجلدات.

روى عن خلق أيضاً، ألا ترى أنه يروي عن  
الزُّمخشريِّ مع أن الزُّمخشريِّ معتزلي حنفيِّ  
والظاهر من الحنفية قبول المجهول<sup>(1)</sup>، وهو ظاهر  
عن كثير من المعتزلة وغيرهم، كما ذلك المذكور في  
مصنِّفاتهم.

ومع أن الزُّمخشريِّ، وإن كان صالحاً عند أهل  
الحديث في نفسه؛ فهو عندهم داعية إلى الاعتزال،  
غير معروف بتحريم الرواية عن المجاهيل في  
الحديث، دع عنك اللغة، بل قد روى الموضوعات في  
(كشَّافه) في فضائل السُّور، مع الإطباق أنه من  
أئمة اللغة والعربيَّة، والرُّجوع إلى مصنِّفاته في ذلك،  
وهذا يدلُّ على ما ذهب إليه أبو عمر بن عبد البرِّ من  
حمل كلِّ صاحب علم معروف العناية فيه على  
السَّلامة في علمه حتَّى يتبيَّن جرحه<sup>(2)</sup>، والله سبحانه  
وتعالى أعلم.

فإن قلت: هذه الحجج كلها مبنيَّة على تحسين  
الظنِّ بحملة العلماء، والقول بأنَّ المجروح فيهم نادر،  
و [أنه]<sup>(3)</sup> إذا كان نادراً فالحكم بالنَّادر تقديم للمرجوح  
على الرَّاجح، وذلك قبيح وفاقاً، لكن كون المجروح  
نادراً فيهم غير مسلم، فإنَّ وقوع الغيبة منهم

<sup>1</sup> ( ) إلا أنهم خصّوة بالقرون الثلاثة المفصّلة.

الكلام  
على

انظر: ((أصول السرخسي))،: (1/352)، و ((المغني في أصول  
الفقه))،: (ص/202)، و ((قواعد في علوم الحديث))،: (ص/  
202-209) للتهانوي.

<sup>2</sup> ( ) في هامش (أ)، و (ي) ما نصّه:

((قلت: أو تبين الكذب فيما نقله، كأحاديث فضائل السُّور، ولا  
يقدر في الزمخشري أنه رواها، ويحمل على السَّلامة بأنّه لم  
يعلم وضعها.

وهو حنفي المذهب يقبل المراسيل، وقد تكون فيها المجاهيل.  
تمت السيد محمد الأمير -رحمه الله-) اهـ.

<sup>3</sup> ( ) من (ي) و (س).

والحسد فيما بينهم والمنافسة في الدّنيا كثير غير قليل.

**قلت: الجواب عن ذلك أن نقول: أمّا قوله: إنّ المجروح فيهم كثير غير نادر؛ فهو بناء على أنّ كلّ من وقع منه معصية فهو مجروح، ومتى سلّم له أنّ العدالة هي: ترك جميع الذّنوب؛ فالسؤال واقع، ولكن هذا ممنوع بدليل القرآن والأثر والنظر والتّقل.**

**أما القرآن:** فما حكى الله تعالى عن ذنوب أنبيائه وأوليائه، ونزع الغلّ من صدور أهل الجنّة، مع أنّ شهادة ذي الغلّ لا تقبل، وذكر ذلك على التفصيل يطول.

**وأما الأثر:** ففيه أخبار كثيرة، أذكر ما حضرني منها وهو اليسير:

**الأثر الأول:** قوله ﷺ : ((من نوقش الحساب عُذّب))<sup>(1)</sup> وهو صحيح الإسناد والاستناد.

**الأثر الثاني:** قوله ﷺ : ((من طلب قضاء المسلمين حتّى يناله ثمّ غلب عدله جوره فله الجنّة، ومن غلب جوره عدله فله النّار)) رواه أبو داود<sup>(2)</sup> عن أبي هريرة مرفوعاً. قال الحافظ ابن كثير: ((إسناده حسن))<sup>(3)</sup>.

**الأثر الثالث:** ما ورد في تحريم قبول ذي

<sup>1</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (1/237)، ومسلم برقم (2876) من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

<sup>2</sup> ( ) ((السنن)): (4/7)، ومن طريقه البيهقي في ((الكبرى)): (10/88).

وفيه: موسى بن نجده، قال الدّهبي في ((الميزان)): (5/350): ((لا يعرف)).

<sup>3</sup> ( ) إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه)): (2/390).

الإحنة<sup>(1)</sup> في الشَّهادة على من هو له مبغض<sup>(2)</sup> , وإن كانا مسلمين عدلين, فالإحنة على المسلم محرمة, / وذو الإحنة مقبول على من ليس بينه وبينه إحنة؛ لأنَّ مجرّد دخول الإحنة, ووجود بعض العداوة لا يمنع من العدالة, ولهذا قال الله تعالى في صفة أهل الجنّة: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ ﴾ [الأعراف:43] ولو كان صاحب الإحنة على أخيه مجروحاً في حقّ كلّ أحد, لم يكن لتخصيص ردّه إذا شهد على من يبغضه معنى.

**الأثر الرابع: الحديث الصّحيح الذي فيه:**  
**((قاربوا وسدّدوا وأبشروا, ولن يدخل الجنّة أحد إلا برحمة الله تعالى))**<sup>(3)</sup> ونحو ذلك.

إلزامات  
على  
قول

**وأما النّظر:** فلأنّنا إذا تركنا شهادة من هذه صفته من المسلمين, وطرحنا روايتهم وفتواهم ومصنّفاتهم, واعتبرنا في الشهادة قول بعض المتعنّتين في العدالة: إنّها الخروج من كلّ شبهة, ومحاسبة النّفيس في كلّ لحظة, ونحو ذلك من التّشديدات تعطلت المصالح والأحكام, وتضرّر جميع أهل الإسلام, واختلّت<sup>(4)</sup> الأحوال, وضاعت الحقوق والأموال, ولم يجد المقلد من يروي له مذهب

<sup>1</sup> ( ) الإحنة: الحقد, والغضب. ((القاموس)): (ص/1516).  
<sup>2</sup> ( ) أخرج أحمد: (2/204), وأبو داود: (4/24), والدارقطني: (4/243) وغيرهم, من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه, عن جده, أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة, ولا ذي غمر على أخيه...)) الحديث.  
قال الحافظ ابن كثير في ((إرشاد الفقيه)): (2/420): ((إسناده جيّد)).

وقال الحافظ ابن حجر في ((التخليص)): (4/218): ((وسنده قوي)).

<sup>3</sup> ( ) أخرج البخاري (الفتح): (1/116) من حديث أبي هريرة, ومسلم برقم (2816, 2817, 2818) من حديث جماعة من الصحابة -رضي الله عنهم-.

إمامه، ولا العامي من يفتيه، ولا الحاكم من يقيم له الشهادة، ولا وجد صاحب الولاية من يصلح للقضاء، ولا وجد أهل عقد النكاح من يشهد بينهم.

فإنَّ أهل الورع السَّحيح ورياضة النفوس على دقائق المراقبة أعزَّ من العيوق<sup>(1)</sup> ملمسًا، ومن الكبريت الأحمر وجودًا، فإنَّ وجدتهم لم تجدهم أهل التدريس والفتوى والشهادة بين أهل اللجاج والحضور عند أهل الخصومات، وإذا تأملت وجدت السَّالم من جميع المعاصي من أهل الفتوى والتدريس عديم الوجود.

فمن منهم الذي لا يسمع منه غيبة أحد، ولا يداهن على مثل ذلك [أحد]<sup>(2)</sup>، ويصدع بمرِّ الحقِّ في كلِّ موقف، ولا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يتخلف عن إنكار منكر يجب إنكاره، ولا يتناقل عن أداء واجب عليه لعدوِّ، ولا يترخَّص إنَّ وجب عليه عداوة صديق، ولا يلين بالمداهنة لأمير، ولا يتكبر على فقير!!.

ولسنا نعتقد أنَّ أهل هذه الصِّفة غير موجودين، ولكن نعتقد أنَّهم غير كافين للمسلمين في التَّعليم والرَّواية والقضاء والشَّهادة، ومن أين لكلِّ عاقد نكاح وبائع حقِّ شاهدان كذلك؟ ومن أين لكلِّ طالب علم من جميع طلبة الفنون، وكلِّ طالب فتوى في جميع الأقطار من هو كذلك؟!!.

**وأما النُّقل:** فعن الشَّافعي -<sup>(3)</sup> - أنَّه قال: لو

عود إلى  
مبحث

<sup>(4)</sup> ( ) في هامش (ي) إشارة إلى أنه من نسخة: ((واختلت))، وكذا في (س).

<sup>(1)</sup> ( ) العيوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمها. قاله في ((القاموس)): (ص/1179).

<sup>(2)</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>(3)</sup> ( ) ((آداب الشَّافعي ومناقبه)): (ص/306) بنحوه، و ((الكفاية)): (ص/79).



كان العدل من لا ذنب له لم نجد عدلاً، ولو كان كلُّ مذبذب عدلاً لم نجد مجروحاً، ولكنَّ العدل من اجتنب الكبائر، وكانت محاسنه أكثر من مساويه، أو كما قال الشافعي.

ب/10

وقد روى النووي في ((الروضة))<sup>(1)</sup> عن الشافعي هذا المعنى، ولم يحضرني لفظه/ ولا كتابه.

وروي عن أحمد بن حنبل -رضي الله تعالى عنه- أنَّه قال: [إنَّه]<sup>(2)</sup> يعمل بالحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب من الحديث الصحيح ما يدفعه<sup>(3)</sup>، وعن أبي داود مثله<sup>(4)</sup>.

ولهما حجة فيما روي عن عليّ -رضي الله عنه- من تحليف من اتهمه وقبول حديثه، وسيأتي بلفظه وأنَّه حسن الإسناد<sup>(5)</sup>.

وقد روي عن أبي حنيفة -رحمه الله- أكثر من هذا في هذا في المعنى المقصود.

وبالجملة؛ فإنه أجاز قبول المجاهيل، وحكم لهم باسم العدالة متى كانوا من أهل الإسلام. وقد جاء في كلام عمر -رضي الله عنه- له حجة، وهو قوله في كتابه إلى أبي موسى: ((والمسلمون عدول بعضهم على بعض في الشهادات، إلا مجلوداً في حدٍّ، أو مجرباً عليه شهادة الزور)) الحديث. رواه البيهقي<sup>(6)</sup> عن معمر البصري عن أبي العوام عنه. وقال: ((وهو كتاب

<sup>1</sup> ( ) ((روضة الطالبين)): (11/225).

<sup>2</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) انظر: ((إعلام الموقعين)): (1/31)، و ((المسودة)): (ص/273).

<sup>4</sup> ( ) ((رسالته إلى أهل مكة)): (ص/25، 30).

<sup>5</sup> ( ) (1/106) من هذا الكتاب.

<sup>6</sup> ( ) ((معرفة السنن والآثار)): (7/366)، وكذا في ((السنن الكبرى)): (10/150). وانظر (100-101) من هذا الكتاب.

معروف)).

**وأما كلام أصحاب المعترض:** فقال عبد الله بن زيد، من علماء الزيدية في كتابه ((الدرر المنظومة)) في تفسير لفظ العدل: ((ومعنى كونه عدلاً: أن يكون مؤدياً للواجبات مجتنباً للكبائر من المستقبحات)).

قال شيخ الاعتزال أبو الحسين البصري<sup>(1)</sup> في كتابه ((المعتمد))<sup>(2)</sup> في تفسير لفظة العدل: ((وتعريف أيضاً فيمن تقبل روايته عن النبي ﷺ، وهو من اجتنب الكبائر، والكذب، والمستخفات من المعاصي والمباحثات))، ومثل المستخفات من المعاصي: بالتطيف بحبة، والمستخفات من المباحثات: بالأكل على الطريق.

ومن المنقول في ذلك عن فضلاء السلف والخلف: ما اشتهر عنهم من وصفهم لأنفسهم بمقارفة الذنوب والوقوع في المعاصي.

فروى الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: قال عبد الله -يعني ابن مسعود-: ((لو تعلمون ذنوبي ما وطيء عقبي اثنان، ولحثيتم على رأسي التراب، ولوددت أن الله غفر لي ذنباً من ذنوبي وأني دعيت: عبد الله بن روثة))<sup>(3)</sup>.

وروى الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال: أكثروا على عبد الله يوماً فقال:

<sup>1</sup> ( ) هو: أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي ت (436هـ). ترجمته في: ((تاريخ بغداد)): (3/100)، ((السير)): (17/587).

<sup>2</sup> ( ) (2/617).

<sup>3</sup> ( ) أخرجه البسوي في ((المعرفة والتاريخ)): (2/548)، والحاكم في ((المستدرک)): (3/326).

((والله الذي لا إله غيره لو تعلمون [علمي] <sup>(1)</sup> لحثيتم التراب على رأسي)) <sup>(2)</sup>. قال الذهبي في ((النبلاء)) <sup>(3)</sup>: ((روي هذا من غير وجه عن ابن مسعود)).

قلت: هذا؛ وقد روى علقمة عن أبي الدرداء <sup>(4)</sup> أنه قال: ((إنَّ الله أجاز ابن مسعود من الشيطان على لسان نبيّه)).

وجاء من غير وجه عن النبي ﷺ, ((لو كنت مؤمراً أحداً من غير مشورة لأمرت ابن أم عبد)) <sup>(5)</sup>, وجاء عنه -:-: ((اهتدوا بهدي عمّار وتمسكوا بعهد ابن أم عبد)) <sup>(6)</sup> وقال -:-:

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((عملي)) والتصويب من مصادر الأثر.  
<sup>2</sup> ( ) أخرجه البسوي: (2/549), وأبو نعيم في ((الحلية)): (1/133).

<sup>3</sup> ( ) (1/495).  
<sup>4</sup> ( ) هذا سبق قلم من المصنّف -رحمه الله- فالذي جاء عن أبي الدرداء, كما في ((صحيح البخاري)) (الفتح): (7/114), وغيره: أن الله أجاز عمّار بن ياسر من الشيطان, لا عبد الله بن مسعود.

<sup>5</sup> ( ) أخرجه أحمد: (1/76) وغيرها), والترمذي: (5/632), وابن ماجه: (1/49). من حديث الحارث (الأعور) عن علي -:-.

قال الترمذي: ((هذا حديث غريب إنما نعرفه من حديث الحارث عن علي)) اهـ.

والحارث: ضعيف, واتهمه بعضهم.  
<sup>6</sup> ( ) أخرجه الترمذي: (5/630), والحاكم: (3/75), من حديث إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل, قال: حدّثني أبي عن أبيه عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء, عن ابن مسعود به.

قال الترمذي: ((هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه, من حديث ابن مسعود لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل, ويحيى بن سلمة يضعف في الحديث)) اهـ.  
وقال الحاكم: ((إسناده صحيح))!.  
وتعقبه الذهبي بقوله: ((سنده واه)).

((رضيت لأمتي ما رضي لها ابن أم عبد))<sup>(1)</sup>  
رواه الثوري وإسرائيل عن منصور<sup>(2)</sup>. وأجمعت  
الأمة على صحة حديثه وجلالة قدره.

فإذا كان مثل هذا الصّاحب الجليل يقسم بالله  
الذي لا إله إلا هو: لو يعلم الناس ذنوبه لحتوا على  
رأسه التراب، فكيف يشترط في العدل أن لا تبدو  
منه هفوة ولا يقع في معصية؟!.

وأعظم من هذا سؤال عمر بن الخطاب -  
لحذيفة، هل هو منافق؟ وقول حذيفة بعد تزكيته:  
لا أزكي بعدك أحداً<sup>(3)</sup>. ولم يخف/ عمر - من  
التّفاق الذي هو الشكّ في الإسلام، فإنّه يعلم  
براءة نفسه منه، بل نحن نعلم براءته - [منه]<sup>(4)</sup>  
بما شهد له به رسول الله ﷺ من الفضائل الكثيرة،  
والمناقب الكبيرة، وإثما خاف ﷺ من صفائر التّفاق  
الذي هو: خلف الموعد، وخيانة الأمانة، والكذب  
في الحديث، فإنّ المؤمن الورع قد يدخل عليه  
من صفائر بعض هذه الخصال ما يدقّ ولا يتفطن  
له، وربما كان الغير<sup>(5)</sup> أبصر بعيب الإنسان منه.

**أقول:** للحديث شواهد من حديث: حذيفة بن اليمان، وأنس  
بن مالك، وعبد الله بن عمر. انظرها في ((السلسلة  
الصحيحة)) برقم (1233).

<sup>1</sup> ( ) أخرجه الحاكم: (3/318)، وقال: ((هذا إسناد صحيح على  
شرط الشيخين ولم يخرجاه)) وأعله الحاكم والذهبي  
بالإرسال.

وله شاهد من حديث أبي الدرداء -.

<sup>2</sup> ( ) رواه الثوري وإسرائيل عن منصور مرسلًا، وخالفهم زائدة  
بن قدامة، فرواه عن منصور موصولًا.

<sup>3</sup> ( ) أخرجه الفسوي في ((تاريخه)): (2/769)، وضعّفه، وردّ  
ذلك عليه الذهبي في ((الميزان)): (2/297)، وانظر: ((كنز  
العمال)): (13/344)، ((السير)): (2/364).

<sup>4</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>5</sup> ( ) في ((الأصل)): ((هذا الغير))!. والمثبت من (ي) و (س).

وربّما قصد عمر تنبيه ضعفاء المسلمين على تفقد أنفسهم, وجعل لهم بنفسه الكريمة أسوة حسنة حيث أتهمها على أمر عظيم. وقد كان عمر - إماماً في التقوى والمراقبة, شديد المناقشة لنفسه والمحاسبة, وقد قال لبعض الصحابة: كيف وجدتموني؟ [قالوا]<sup>(1)</sup>: صالحاً, ولو زغت لقومناك. فقال: الحمد لله الذي جعلني في قوم إذا زغت قوّموني<sup>(2)</sup> أو كما قالوا.

فهذا كله - وأمثاله مما يطول ذكره - يردّ على من يتعنّت, ويقدح على كثير من العلماء بأشياء يسيرة لا تدلّ على تجرّيبهم على تعمّد الكذب على رسول الله ﷺ, وقد قال الحاكم أبو عبد الله<sup>(3)</sup>: ((إننا نظرنا فوجدنا البخاري قد صنّف كتاباً في التاريخ, جمع أسامي من روى عنهم من زمان الصحابة إلى سنة خمسين<sup>(4)</sup>, فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألفاً, إلى قوله: ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين الألف فبلغ مائتين وستة وعشرين, فليعلم طالب هذا العلم أنّ أكثر الرواة ثقات)) انتهى.

**والقصد بهذا كله الذّب عن السنن ورواتها,** وبيان أنّ من تشدد منهم, فقد احتاط لنفسه والمسلمين, ومن ترخّص منهم, فقد عمل بمقتضى أدلة كثيرة, ووافق في عمله غير واحد من جلة العلماء الأعلام, وخيار أهل الإسلام.

**الوجه الثامن:** أنّ هذا الإشكال الذي أورده هذا

القصد الذّب  
عن السنن

الرد على  
المعترض في  
تشكيكه الرجوع

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((قال)), والمثبت من (ي) و (س).  
<sup>2</sup> ( ) بنحوه في ((الرياض النضرة في مناقب العشرة)): ( 1/325) للمحبّ الطبري.  
<sup>3</sup> ( ) قريب من هذا النص في ((المدخل إلى الصحيح)) (ص/ 11-112) للحاكم, لكن الكلام ليس للحاكم, بل للماستر جسي ثم شرحه الحاكم.  
<sup>4</sup> ( ) أي: ومئتين.

المعترض لا يختص بأهل السنة ورواة الحديث، بل هو تشكيك في القواعد الإسلامية، وتشكيك على أهل الملة المحمديّة، وذلك لأنهم أجمعوا على حسن الرجوع إلى الكتاب والسنة في جميع الأحوال [على الإطلاق]<sup>(1)</sup> وأجمعوا على وجوب ذلك على بعض المكلفين في جميع الأحوال، وعلى جميع المكلفين في بعض الأحوال.

والمعترض بالغ في التشكيك على من أراد الرجوع إلى الكتاب والسنة، بحيث لو تصدّى بعض الفلاسفة للتشكيك على المسلمين في الرجوع إلى كتاب ربهم الذي أنزل عليهم، والاعتماد على سنة رسولهم الذي أرسل إليهم ما زاد على ما ذكره المعترض، فإنه تشكيك في صحة الأخبار النبويّة، وتشكيك في جميع طرقها، فمنع القول بصحة حديث المحدثين، وأوجب معرفة الأسانيد وبراءة رواتها عن فسق التأويل، فمنع بذلك صحة قبول حديث المعتزلة والزيدية، فإنّ عامّة حديثهم مرسل، ونصوا على قبول المتأولين / ومن لم يقبل المتأولين منهم قبل مرسل من يقبلهم كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

11/ب

فإن كان لهم حديث مسند في بعض الكتب البسيطة فإن الإسناد يضّر ولا ينفع، لأنّه: مع الإسناد لا يجوز قبول الحديث عند من يقبل المرسل، فتعيّن البحث عن السند، وليس لهم في علم الرجال مصنّفات يمكن الرجوع إليها بحيث لا يكون فيها اعتماد على أهل الحديث، ولا من المعتزلة والزيدية الذين يقبلون أهل الحديث، فثبت أنّه لا بدّ من الرجوع في علم الرجال إلى المحدثين.

<sup>1</sup> ( ) من (ي) و (س).

لكنَّ المعترض قد منع ذلك فلزمه طرح الحديث كله: حديث أهل الأثر، وحديث المعتزلة والزيدية، لأنه يمنع من قبول كل حديث احتمل أن في رواته<sup>(1)</sup> فاسق تأويل مجرد احتمال، وقال: لا بد من تبرئة صحيحة، وسيأتي تحقيق هذا.

فثبت أنَّ المعترض سدَّ الطريق إلى معرفة السنة النبوية على الإطلاق، ثمَّ إنَّه شكَّك في معرفة علم<sup>(2)</sup> الحديث على تقدير صحَّته، وذكر صعوبة<sup>(3)</sup> معرفة النَّاسخ والمنسوخ، [و]<sup>(4)</sup> العام والخاص.

ثمَّ إنَّه شكَّك في معرفة القرآن العظيم بما فيه من النَّاسخ والمنسوخ، والعام والخاص، ووقوف العمل بالعام على معرفة مافي السنة من المخصَّصات، مع أنَّه قد سدَّ طريق معرفة السنة، فأشكَلَ الأمر حينئذٍ، وبقي القرآن مع العرب بل مع النَّحاة كما هو مع العجم في عدم المعرفة بتفسيره، وتحريم العمل بمعناه.

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((روايته))!.

<sup>2</sup> ( ) في هامش ((الأصل)): ((في نسخة معنى))، وهو أظهر.

<sup>3</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصه:

((لم يتقدَّم له ذكر هذا، وكذلك ما بعده، ولكنه لازم من كلامه، وقد صرَّح به في رسالته، وإثما لم يسق لفظه هنا.

ولفظه: ((الاجتهاد مبني على أصول، منها: معرفة صحيح الأخبار، ومنها: معرفة التفسير المحتاج إليه من الكتاب والسنة، ومنها: معرفة النَّاسخ والمنسوخ، ومنها: رسوخ

في العلم أيَّ رسوخ، وكل منها صعب شديد مدركه بعيد)).

ثم أخذ في الاستدلال على هذه الدعاوى، ثم قال في أئمة اللغة: إن عدالتهم غير ثابتة، ولأنَّ اتصال الرواية الصحيحة بهم متعذرة، هذا لفظه.

تمت من خط القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الآنسي)).

<sup>4</sup> ( ) من (ي) و (س).

ثمَّ إنَّه شكَّك في معرفة اللُّغة والعربيَّة (5) اللتين هما عمود تفسير الكتاب والسُّنة، فمَنع صحَّتهما عن اللُّغويين والتَّحويين، وصرَّح بأنَّ اتِّصال الرِّواية الصَّحيحة بهم متعذِّرٌ، هكذا أطلق القول بهذا، وجزم به، وقطعه عن الشُّكِّ.

ثمَّ إنَّه شكَّك في قبول التَّحويين واللُّغويين على على تسليم صحَّة الرِّواية عنهم فقال: ((إنَّ قبولها منهم على سبيل التَّقليد لهم))، ومنع من التَّفسير بهذا الوجه، وهذا ما لم يقل به أحد ممَّن يعتدُّ به. وليت شعري كيف الاجتهاد في علم العربيَّة (2)؟ وهل ثمة طريق إليها إلاَّ قبول الثَّقَات، مثل ما أنَّه لا معني للاجتهاد والخروج من التَّقليد في قبول الحديث [إلاَّ بقبول الثَّقَات] (3)، ومتي كان قبول الثَّقَات في اللُّغة والحديث تقليداً محرَّماً على المجتهد، فكيف السَّبيل إلى الاجتهاد! إلاَّ أن يبعث الله الموتى من العرب فيشافهوا العالم باللُّغة، وكذلك يبعث النبي ﷺ حتَّى يأخذ العلماء الحديث عنه ويسلموا من تقليد الثَّقَات، وقد انعقد إجماع المسلمين على وجوب قبول الثَّقَات (4) فيما لا يدخله النَّظر، وليس في ذلك تقليداً بل عمل بمقتضى الأدلَّة القاطعة الموجبة لقبول أخبار الآحاد، وهي محرَّرة في موضعها من الفنِّ الأصولي (5).

( )<sup>5</sup> في هامش (أ) كتب بعد العربيَّة: ((القواعد النحوية ط)). وفي (ي) كتبت هذه العبارة في أصل الكتاب ثم ميَّزها الناسخ ووضع عليها رمز (ظ).

( )<sup>2</sup> في هامش (أ) و (ي): ((في نسخة : لغة العرب)).

( )<sup>3</sup> ما بينهما من (س)، وبه يستقيم النص.

( )<sup>4</sup> في (أ) و (ي): ((حديث الثَّقَات)) وهو خطأ، والتصويب من (س).

( )<sup>5</sup> انظر: ((الإحكام)) لابن حزم: (1/96)، و ((شرح الكوكب المنير)): (2/361 وما بعدها)، و ((إرشاد الفحول)): (ص/48-50).



ولم يخالف في هذا إلا شردمة يسيرة، وهم: متكلموا بغداد من المعتزلة، والإجماع منعقد قبلهم وبعدهم علي بطلان قولهم؛ فقد تبين بهذا أن المعترض شكك في رجوع المسلمين إلى القرآن العظيم والسنة النبوية، والله تعالى جعل الكتاب والسنة النبوية عصمة لهذه الأمة، ولم يجعلهما عصمة للقرن الأول ولا للثاني، فالمشكك في هذا يجب عليه أن ينظر في الجواب حتى على مذهب المعتزلة والزيدية، فليس هذا يخص أهل الحديث، لكن في إيراد المعترض لهذا الإشكال عليهم أعظم شهادة لهم بأنهم أهل القرآن والحديث<sup>(1)</sup>، الذين يذّبون عنهما ويحامون عليهما، والحمد لله والمنة.

**الوجه التاسع:** قال الله تعالى في وصف رسول الله ﷺ: **﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾** [النجم: 3-4] وقال فيما أوجاه إلى رسوله ﷺ: **﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾** [الحجر: 9]، وهذا يقتضي أن شريعة رسول الله ﷺ لا تزال محفوظة، وسنته لا تبحر محروسة، فكيف ينكر هذا المعترض على أهل السنة، ويشوش قلوب الراغبين في حفظها، ويوغر الطريق على السالكين إلى معرفة معناها ولفظها؟

فإن قال: فإنه قد ورد على رفع العلم في آخر الزمان، وذلك في حديث ابن عمرو بن العاص: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَرْفَعُ الْعِلْمَ انْتزاعاً يَنْتزعُه، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جَهَّالاً فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا﴾**<sup>(2)</sup>.

حفظ

أ/12

<sup>(1)</sup> ( ) ما بين المعقوفين ساقط من (أ)، وهو انتقال نظر.

<sup>(2)</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (1/243)، ومسلم برقم (2673).

والجواب من وجهين:

الأول: أن هذا غير مذهب الزيدية والمعتزلة، فإنهم لا يجيزون خلؤ الزمان عن مجتهد.

الثاني: أن الحديث محمول على وقت مخصوص لم يأت بعد، وهو بعد نزول عيسى -  
وموته وموت المهدي المبشر به، وذلك مبين في أحاديث صحيحة، وقد ورد في ((الصحيح))<sup>(1)</sup>: ((لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يقاتل آخرهم الدجال))، وهذا يفسر ذلك الضلال العام مع وجود هذه الطائفة الموصوفة بالظهور على الحق، فدل على أنه بعد انقراض هذه الطائفة.

ولا يعترض على هذا بأدلة عصمة الأمة عن الضلالة لأنه يحتمل أن هذا يكون بعد موت الأمة، بل قد ورد معنى ذلك منصوصاً في الحديث الصحيح الذي فيه: ((إن الله يبعث ريحاً ألين من الحرير، لا تترك أحداً ممن في قلبه مثقال

<sup>1</sup> ( ) ليس هو في ((الصحيح)) بهذا اللفظ، ولكنه بلفظ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك».

بألفاظ متقاربة من حديث جماعة من الصحابة عند البخاري (الفتح): (6/731)، ومسلم برقم (1920-1925).

واللفظ الذي ذكره المصنف أخرجه أحمد: (4/429)، وأبو داود: (3/11)، والحاكم: (4/450) وغيرهم.

كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة عن مطرف عن عمران بن حصين -  
به.

وفي الإسناد مقال من جهة الكلام في حفظ حماد بن سلمة، وكذا عن قتادة، وهو مدلس.

إلا أن للحديث متابعات، وشواهد.

انظر: ((صفة الغرباء)): (ص/148-165) للشيخ سلمان، و ((الصحيحة)) برقم (1959).

**حَبَّةُ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا تَوَقَّتَهُ** (1) أو كما ورد، وذلك بعد ظهور المهدي ونزل عيسى، وأدلة المعتزلة على ما يخالف هذا عامة، وهذه الأدلة أخص فوجب المصير إليها.

**الوجه العاشر:** لو فرضنا - والعياذ بالله - خلوّ الزمان عن الحفظ الثقات، والرّواة الأثبات لما تعدّر الرجوع إلى السنّة العزيزة، وذلك لأنّ الكتب الصحيحة المتقنة موجودة في المدارس الإسلامية، والعمل بما في الكتب - التي عليها خطوط الثقات الحفظ شاهدة بالصّحة - جائز عند كثير من أهل العلم، وهو الذي يقوى في النظر ويظهر عليه الدليل، بل هو الذي أجمع على جوازه أصحاب رسول الله ﷺ كما سيأتي، والعجب من المعترض كيف غفل عن ذلك! وهو قول أئمة الزيدية والمعتزلة كما سيأتي، والعمل بهذا هو المعروف في علم الحديث بـ ((الوجدانة)) (2)، وهو أحد أنواع علوم الحديث، وقد ذكرها ابن الصّلاح في ((علوم الحديث)) (3) وطوّّل الكلام فيها، وحكى القول بوجوب العمل بها عن الإمام الشافعي، وطائفة من نظار أصحابه في [أصول] (4) الفقه.

قال ابن الصّلاح - رحمه الله -: ((وما قطع به هو الذي لا يتّجه غيره / في الأعصار المتأخرة، فإنه لو

12/ب

1 ( ) أخرجه مسلم برقم (2137) مطوّلاً من حديث الثّوأس بن سمعان -

2 ( ) عرّفها ابن الصّلاح بقوله: ((أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يروها بخطه، ولم يلقه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجدته بخطه...)) اهـ

((علوم الحديث)): (ص/358) مع ((المحاسن)).

3 ( ) (ص/358-360).

4 ( ) في (أ): ((علوم))، والتصويب من (ي) و (س)، و ((علوم الحديث)).

توقّف العمل فيها على الرواية لانسدّ باب العمل  
[بالمقول]<sup>(1)</sup> لتعدّر شرط الرواية فيها على ما تقدّم  
في النوع الأوّل<sup>(2)</sup>.

قلت: الذي تقدّم في النوع الأوّل أنّه لا يجوز  
للمتأخرين تصحيح الحديث إذا لم ينصّ أحد من  
المتقدمين على صحّته لعدم خلوّ الإسناد في هذه  
الأعصار ممن يعتمد على كتابه من غير تمييز لما  
فيه، هذا كلام ابن الصّلاح<sup>(3)</sup>، وقد خالفه التّووي<sup>(4)</sup>،  
وزين الدين بن العراقي، ذكر ذلك زين الدين في  
(تبصرته)<sup>(5)</sup> وقال: ((هو الذي عليه عمل أهل  
الحديث، فقد صحّح غير واحد من المعاصرين لابن  
الصّلاح وبعده أحاديث لم نجد لمن تقدّمهم فيها  
تصحیحاً كأبي الحسن بن القطان<sup>(6)</sup>، والصّياء  
المقدسي<sup>(7)</sup>، والزّكي عبد العظيم<sup>(8)</sup>، ومن بعدهم.

قلت: فالأولى ألاّ يحتج على جواز العمل بـ  
(الوجادة)) بما ذكره ابن الصّلاح، ألا ترى أنّ الشّافعي  
جوّز العمل بها مع أنّ زمانه كان زمان إمكان العمل  
بغيرها، بل سوف يأتي أنّ الصّحابة -رضي الله عنهم-  
عملوا بها، والدليل على ذلك حديث: عمرو بن حزم،  
وقد ذكر طرقه الحافظ ابن كثير في ((إرشاده))<sup>(9)</sup>،

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((بالقول))! والتصويب من (س)، و ((علوم  
الحديث))

<sup>2</sup> ( ) ((علوم الحديث)): (ص/360)

<sup>3</sup> ( ) ((المصدر نفسه)): (ص/159-160).

<sup>4</sup> ( ) ((الإرشاد)): (1/135).

<sup>5</sup> ( ) (ص/22-23).

<sup>6</sup> ( ) الفاسي ت (628هـ)، صاحب كتاب ((بيان الوهم  
والإيهام)).

<sup>7</sup> ( ) صاحب ((المختارة)) ت (643هـ).

<sup>8</sup> ( ) المنذري ت (656هـ)، صاحب ((الترغيب والترهيب))  
وغيره.

<sup>9</sup> ( ) ((إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلّة التنبيه)): (2/275-278).

وقال بعد ذكر الاختلاف في بعض طرقه:

((وعلى كلِّ تقدير؛ فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديماً وحديثاً، يعتمدون عليه، ويفزعون في مهمّات هذا الشأن إليه، كما قال يعقوب بن سفيان<sup>(1)</sup>) : ((لا أعلم في جمع الكتب كتاباً أصحَّ من كتاب عمرو بن حزم؛ كان الصّحابة<sup>(2)</sup> والتّابعون يرجعون إليه ويدعون آراءهم)).

وصحَّ عن ابن المسيّب: أنّ عمر ترك رأيه ورجع إليه. قال ابن كثير: ((رواه الشّافعي و [التّسائي]<sup>(3)</sup> بإسناد صحيح إلى ابن المسيّب)).

ونحن نبين للمعترض أنه غفل عن مذاهب أسلافه في هذا فنقول:

ممن أجاز هذا ونصّ عليه من الزّيدية والمعتزلة الإمام المنصور في كتاب: ((صفوة الاختيار)) في أصول الفقه، [و]<sup>(4)</sup> ادّعى إجماع الصّحابة على ذلك لرجوعهم إلى كتاب عمرو بن حزم، وصرّح أنّهم عوّلوا على مجرد الخط لما غلب على ظنّهم صحّته.

قلت: ظاهر كلام المحافظين: يعقوب بن سفيان، وابن كثير: دعوى إجماع الصّدر الأوّل على قبول حديث عمرو بن حزم، وذلك يقتضي دعوى الإجماع على جواز العمل بـ ((الوجادة)) كما ذكره المنصور.

ومنهم: الإمام يحيى بن حمزة، فإنّه ذكر في

<sup>1</sup> ( ) في ((الإرشاد)): ((الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي)).

<sup>2</sup> ( ) في ((الإرشاد)): ((كان أصحاب رسول الله ﷺ)).

<sup>3</sup> ( ) تحرّفت في الأصول إلى ((التابعون))! والتصويب من ((الإرشاد)).

<sup>4</sup> ( ) من (س).

أسلاف  
المعترض  
أجازوا العمل

((المعيار))<sup>(1)</sup> جواز العمل بذلك مع ظنّ الصّحة, قال:  
((وهو قول أبي يوسف ومحمد, واختاره ابن الخطيب  
الرازى))<sup>(2)</sup>.

ولكنّ الإمام يحيى قال: ((يجوز العمل بذلك دون  
الرّواية, لأنّ العمل إنّما مستنده الظنّ)).

وقال الإمام محمد بن المطهر في كتاب ((عقود  
العقيان))<sup>(3)</sup>: ((إن ذلك جائز عنده وعند والده, وأنه  
مستند للعمل والرّواية, وحكاه عن الإمام أحمد بن  
سليمان, والمنصور بالله)). قال: ذكره المنصور بالله  
في ((الصفوة)) وغيرها.

وقال المحسن بن كرامة المعتزلي<sup>(4)</sup> المعروف  
بالحاكم في ((شرح العيون))<sup>(5)</sup>: ((إنه قول الشافعي  
وأبي يوسف, ومحمد, وأكثر العلماء: فيما<sup>(6)</sup> وجد  
بخطه في كتابه وعلم أنّه سمعه على الجملة ولا يعلم  
أنه سمعه مفضلاً [فإنّه يجوز أن يرويه]<sup>(7)</sup>)).

لكنّه قال في ((الاحتجاج)): ((إنّ الصحابة كانوا  
يروون من الكتب من غير نكير, وكان بعضهم يعمل

<sup>1</sup> ( ) واسمه ((المعيار لقرائح النّظار في شرح حقائق الأدلة  
الفقهية وتقرير القواعد القياسية)), منه نسختان في مكتبة  
الجامع برقم (1487-فقه).

<sup>2</sup> ( ) هو: فخر الدين الرازي, المتكلم المشهور ت (606هـ),  
صاحب ((المحصل)) وغيره.

<sup>3</sup> ( ) ((عقود القيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن)), منه  
نسخة في مكتبة الجامع برقم (192-تفسير), ونسخة في  
مكتبة الأمبروزيانا برقم (163). ((مصادر الفكر)): (ص/614).

<sup>4</sup> ( ) هو المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي أبو  
سعد, حنفي معتزلي زيدي, له مصنّفات كثيرة, ن (494هـ).  
انظر: ((الأعلام)): (5/289).

<sup>5</sup> ( ) ((شرح عيون المسائل)) في علم الكلام. مخطوط.

<sup>6</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((ذكره فيما))!, والصواب ما أثبت.

<sup>7</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (أ) و (ي), والمثبت من ((العواصم)): (1/337), و (س).

على كتاب بعض, وكان عمر يكتب إلى عمّاله وقضاته فيعملون بذلك, وكذلك كتب النبي ﷺ

وروى الشيخ أبو الحسين في كتاب ((المعتمد))<sup>(1)</sup> عن الصحابة مثل ذلك, ذكره محتجاً به / على جواز مثله.

وقال عبد الله بن زيد في ((الدرر المنظومة)): ((لا خلاف أنه متى عرف خطه أو خط أستاذه, وعلم أنه لا يكتب إلا ما سمعه قبلت روايته, وإنما اختلفوا إذا ظن أنه خطه أو خط أستاذه فمذهبنا أنه تقبل روايته, وهو مذهب طائفة من العلماء)), واحتج بعمل النبي ﷺ بذلك, وكذلك الصحابة.

وبهذا الوجه العاشر نجيب على من يجيز خلوّ الزمان من المجتهدين مع بقاء الأمة على الهدى, محتجاً بأن طلب الاجتهاد - وإن كان فرض كفاية - فقد سقط عنهم بموت العلماء, فلا يكونون<sup>(2)</sup> مجتمعين على ضلالة, وكيف يصح هذا العذر وقد استنبط الأوائل العربيّة و[الأصلين]<sup>(3)</sup> من غير شيوخ, فالحال في هذه الفنون واحدة. بل هي اليوم أسير قطعاً, كيف لا وقد قطع التقاد أعمارهم في فنون كثيرة في تسهيل صعبها<sup>(4)</sup>, وإيضاح غامضها وجمع متفرّقاتها؟! وقد أمكن استنباطها قبل ذلك, فكيف بعده؟! وأما علوم السماع فهي أسهل العلوم على مريدها, وإنما تسهّلت وتمهّدت في هذه الأعصار الأخيرة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> ( ) (2/628).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((يكونوا))!.

<sup>3</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((الأصوليين)), والتصويب من (س).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((صنعتها))!؟

<sup>5</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) كتب ما نصه:

((قوله: في هذه الأعصار الأخيرة؛ لأن الأولين ما كان يجتمع لهم الحديث إلا بالرحلة في السماع, ثم صنفت المسانيد المطولة بشواهدا ومتابعات حديثها, فجاء من بعدهم فحذفوا

وإذا كانت الصحابة عملت بـ ((الوجادة)) - مع قرب عهدهم - واحتاجت إلى ذلك فيكف بنا؟. وأمّا قول قطب الدّين الشّيرازي في ((شرح مختصر المنتهى))<sup>(1)</sup> : ((إنه يمكن أن يجاب بمنع كون التّفقه في الدّين فرضاً مع إمكان معرفة العوامّ أحكام الشّرع بالتّقل المظنون عن العلماء السّابقين, فهو ضعيف جداً؛ لإمكان وقوع حادثة غير منصوصة لمن تقدّم, ووجود من لا يستجيز ويرى الفتوى<sup>(2)</sup> بأقوال المجتهدين وإمكان وجود مكلفين لا يستجيزون تقليد الميت, ولأنّ حديث ابن عمرو<sup>(3)</sup> الصّحيح يقتضي أنّ أهل الزّمان الخالي عن العلماء ضالون, المفتي منهم والمستفتي, ولا شك أنّ المفتي المقلد لا يسمّى عالماً, فدلّ هذا على أنّ التّقليد لو كان يقوم مقام العلم ما استحقّ المفتي أن يسمّى مُضِلّاً والمستفتي

الشواهد والمتابعات, وأتوا بالأسانيد, فجاء من بعدهم فحذفوا الأسانيد واكتفوا بنسبة الحديث إلى أمهاته, فجاء من بعدهم فحذفوا حتى الصلاة على النبي ﷺ وذكره, وجعلوها متوناً, واكتفوا بالرموز, كما فعل السيوطي. وهذا الغاية في التقريب, ذكر نحوه صاحب ((المنار)) المقلبيّ -رحمه الله تعالى-

ومنهم من أفرد الصحيح, ومنهم من جمع الأطراف, ومنهم من جمع الحديث, ويبيّن صحيحه وسقيمه, كصاحب ((التخليص)) وغيره. تمت مولانا العلامة أحمد بن عبد الله الجنداري -رحمه الله-

<sup>(1)</sup> ( ) هو شرح لمختصر ابن الحاجب في الأصول, لقطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي ت (710هـ), إمام في الأصول والعقليات.

انظر: ((كشف الظنون)): (ص/1853), وانظر ترجمته في: ((الدرر الكامنة)): (4/339).

<sup>(2)</sup> ( ) كذا بالأصول! ولعل صواب العبارة: ((ووجود من لا يستجيز الفتوى...)).

<sup>(3)</sup> ( ) تقدم: (ص/64).



مُصَلًّا، وقد سمّاها بذلك في الحديث الصّحيح<sup>(1)</sup>. والله سبحانه أعلم.

يلزم  
المعتز  
إبطال إمكان

**الوجه الحادي عشر:** لو صحّ ما ذكره المعتز - والعياذ بالله - من انطماس معالم العلم، وتعقّي رسوم الهدى، إلا تقليد العلماء - رضي الله تعالى عنهم - يلزم من ذلك أن يبطل الطريق إلى جواز التّقليد، لأنّ تقليدهم لا يجوز إلا بعد معرفة الدّليل، والدّليل لا بد أن يكون مستنداً إلى معرفة الكتاب والسّنة، وهذا ظاهر على أصول المعتزلة والزّيدية، فإنّهم قد شحنوا مصنّفاتهم بتحريم الإقدام على ما لا يؤمن قبّحه.

وأما أهل السّنة قد نقل ابن الحاجب في ((مختصر المنتهى))<sup>(2)</sup> و[شراحه]<sup>(3)</sup> ما يقتضي ذلك، ولم يذكر فيه خلافاً، ذكره ابن الحاجب في بيان حدّ التّقليد والمقلّد؛ وإنّما قلنا: إنّ ذلك يستلزم بطلان التّقليد لأنّ أدلته من النّصّ والإجماع مترتبة على ذلك.

#### <sup>1</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((هذا بناءً على أن المقلد يصدق عليه اسم الجهالة المذكور في الحديث، والظاهر خلافه، فإن فقهاء المذاهب في كل قرن يفتون العوام بمذاهب أئمتهم، والإجماع أنهم ليسوا هم المرادين بالحديث، فتعين أن يكون المراد بالجهال هم الذين لا يميزون بين الحرام من الحلال لا اجتهاداً ولا تقليداً. من أنظار سيدي العلامة هاشم بن يحيى الشامي - رحمه الله تعالى -.

قلت: لا يخلو إمّا أن يقال: لا يفتوا بمذاهب أئمتهم وهو عندهم أرجح من خلافه، فليسوا بمقلدين، وإن أفتوا وهو عندهم مرجوح فهم جهال بل أعظم فتأمل. تمت. شيخنا - (حفظه الله-)، يعني: أحمد بن عبد الله الجنداري.

<sup>2</sup> ( ) (3/350) مع شرحه للأصفهاني.

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((وشرحه))، والمثبت من (ي) و (س).

وبيانه أن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿فَأَسْأَلُوا  
أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: 7].  
يحتاج إلى معرفة أنها غير منسوخة ولا مخصصة ولا  
معارضة، ويحتاج إلى معرفة معنى الآية، فهذان  
أمران:

**أحدهما:** معرفة أن الآية غير منسوخة ولا  
معارضة ولا مخصصة، / وهذا ينبني على أن هنا سنة  
صحيحة، يخص بها، وينسخ بمتواترها أو بها على  
قول، وعلى أن إلى معرفة تلك السنة [طريقاً]<sup>(1)</sup>  
يمكن معها معرفة ذلك.

13/ب

**وثانيهما:** معرفة معنى الآية، ولا بد فيه من  
النظر في قواعد العربية واللغة، إذ ليس معلوماً  
بالضرورة، فاحتاج الناظر في معنى الآية إلى أن  
يكون من أهل الاجتهاد.

فإن قلت: إن دلالتها على جواز التقليد جلية لا  
تحتاج إلى اجتهاد.

قلت: ليس كذلك، فإن في معناها غموضاً  
واختلافاً، والذي يدل على ذلك أن السؤال من  
الأفعال التي تُعَدَّى إلى مفعولين، تارة بواسطة حرف  
الجر مثل: سألت العالم عن الدليل، وتارة بغير  
واسطة مثل: سألت الأمير مالاً، وسألت العالم دليلاً.  
إذا عرفت هذا فاعلم أنه لا بد من مسئول ومسئول  
عنه، فالمسئول مذكور في الآية، وهم أهل الذكر،  
والمسئول عنه محذوف، والقول بأن المسئول عنه  
هو: أقوال المجتهدين، من هذه الأمة مجردة عن  
الأدلة هو [مما]<sup>(2)</sup> لا يدل عليه دليل، وهذا المسئول  
عنه المحذوف يحتمل أنه الأدلة، ويحتمل أنه<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((طريق))!

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((ما))!

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((أنه من)) وهو خطأ.

المذاهب من غير أدلة، وقد قال بعض العلماء: هو السؤال عما أنزل الله تعالى، لقوله تعالى: **اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ** [الأعراف:3] فلمّا أمر<sup>(1)</sup> بسؤال أهل المذكر، كان المفهوم أنّه أمرنا بسؤالهم عما أمرنا باتباعه مما أنزله علينا من الشرائع.

وهذه [الأقوال]<sup>(2)</sup> كلّها مخالفة للمفهوم على قواعد العربيّة، والمختار: أنّ المراد: السؤال عن الرّسل هل كانوا بشرًا؟ لأنّ ذلك هو المذكور في أوّل الآية، والعرف العربيّ يقضي بأنّ ذلك هو المراد، والقرائن تسوق الفهم إليه.

فإنّه تعالى لما قال: **وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ** [الأنبياء:7]. كان السّابق إلى الأفهام؛ فاسألوهم عن كوننا ما أرسلنا إلا رجالات، كما لو قال القائل: واجهت اليوم الخليفة، وسل وزراءه، كان المفهوم واسألهم عن كوني واجهته. وهذا الذي ذكرت أنّه المحذوف هو الذي اختاره الرّمخشري في «كشّافه»<sup>(3)</sup>، ولكن لم يذكر الوجه في ذلك لجلائه عنده.

والعجب أنّ الأصوليين استدلوا بهذه الآية على جواز التقليد من غير بيان لوجه الدّلالة، ولا ذكر لهذا [الإشكال]<sup>(4)</sup> مع جلائه!!

فإنّ قيل: إنّها وإن نزلت على هذا السّبب لم تقصر عليه عند الجمهور، فلذا لم يتعرّض الأصوليين لذلك.

قلنا: ليس هذا من ذاك، فإن ذلك إنّما يقال فيما

<sup>1</sup> ( ) في (ي) و (س): ((أمرنا)).  
<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((الأفعال))! وهو خطأ.  
<sup>3</sup> ( ) (3/4).  
<sup>4</sup> ( ) في (أ): ((الإمكان))! والمثبت من (ي) و(س).

لفظه عامّ وسببه خاصّ، وهذه الآية لفظها غير ظاهر لما فيه من الحذف، ومعناها خاصّ غير عام، فظهر الفرق.

وأما الاستدلال بالإجماع على جواز التقليد؛ فلا يصح أيضاً مع فرض عدم المعرفة بالكتاب والسنة، لأن الأدلة على كون الإجماع حجة إنما هي ظواهر تحتاج في معرفة معناها إلى ثبوت اللغة والعربية، وبعد ذلك لا بدّ من معرفة عدم التأسخ والمعارض والمخصّص، والمعترض على أهل الحديث قد منع من معرفة اللغة، وجزم بتعدّد معرفتها، ومعاني الكتاب والسنة المستنبط منها جواز التقليد، وكون الإجماع حجة مما يفتقر إلى ثبوت اللغة والعربية، فإذا بطل معرفة تفسير القرآن، وبطلت طريق معرفة الأخبار، / بطل أيضاً ما هو فرع ذلك وهو جواز التقليد، فيلزم الخصم أن يبطل التكليف تقليداً واجتهاداً على مقتضى [إشكاله] (1).

أ/14

**الوجه الثاني عشر:** أنه لو صحّ ما توهمه من بطلان (2) معرفة الكتاب والسنة، وتعدّد الطريق إلى ذلك؛ لزم أنّ الله تعالى قد قبض العلم بقبض العلماء، وأنه لم يبق عالماً، وأنّ اليأس قد اتخذوا رءوساً جهالاً، فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا، كما ورد ذلك في حديث ابن عمرو الثابت في ((الصحيحين)) (3) وغيرهما، وإلّا يلزم ذلك من كلام هذا المعترض على طلبه علم الحديث؛ لأنّ من ليس بعالم بالكتاب والسنة لا يستحق أن يسمّى في الشرع عالماً، وإن عرف جميع العلوم ما عدا الكتاب والسنة، وهذا ظاهر لا نعلم فيه نزاعاً فنطوّل بذكر

1 ( ) في (أ): ((إمكانه))، وكتب فوقها: ((كلامه))! والتصويب من (ي) و (س).

2 ( ) في (س): ((إبطال)).

3 ( ) تقدم تخريجه.

الحجة عليه، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنها لا تزال طائفة من أمته ظاهرين على الحق حتى يقاتل آخرهم الدجال<sup>(1)</sup>، وأجمع أهل العلم على ذلك وإن اختلفوا في معناه، فثبت أن ما جاء في حديث ابن عمرو لم يأت وقته إلى الآن، وإلا لزم مع وجود هذه الطائفة الظاهرين على الحق: أن الله تعالى لم يبق عالماً، وأن أهل الفتوى قد ضلوا في أنفسهم، وأضلوا العامة السائلين لهم، وذلك يستلزم ضلال المسلمين كلهم، وألا تبقى فيهم طائفة ظاهرة على الحق.

وفي هذا القدر كفاية في الجواب على تنفيره عن طلب الحديث والتفسير، وتوعيره لطريق ذلك، والتشكيك في دخوله في حيز الإمكان، والتشويش على من أراده من أهل الإيمان.

ويلحق بهذا تنبيهات<sup>(2)</sup> حسنة تعلق بالجواب على سؤاله، لكنه يليق أفرادها عن الأجوبة، لأن بعضها من قبيل تعليم الأدب وبعضها مما يحتمل المنازعة في كونه جواباً مقنعاً، وجدلاً قامعاً، أو خطاباً خطابياً، أو تنبيهاً أدبياً.

تنبيهات

**التنبيه الأول:** المراجعة في أن طلب الحديث متيسر أو متعسر من الأساليب المبتدعة والأمور المتعسفة؛ لأن مقادير التسهّل والتعسر غير منضبطة بحدّ، ولا واقفة على مقدار، ولا جارية على قياس، ولا يصحّ في [معرفة]<sup>(3)</sup> مقاديرها برهان

1- تيسر طلب

<sup>(1)</sup> ( ) تقدم تخريجه.

<sup>(2)</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((هذه التنبيهات الآتية نبذة يسيرة من إحدى وعشرين تنبيهاً، وسردها المؤلف - رحمه الله - في ((العواصم))، فيها فوائد ونفائس لا توجد في غيرها، وقدمها في ((العواصم)) لا كما هنا. تمت من خط القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الأنسي - رحمه الله -)).

<sup>(3)</sup> ( ) من (ي) و (س).

العقل، ولا نصَّ الشَّرع ولا تعرف مقاديرها بكيلا ولا وزن ولا مساحة ولا خرص، فإنَّ من قال: إن طلب الحديث أو أن حفظ القرآن أو الفقه متيسر عليه أو متعسر، لم يُعقد له مجلس المناظرة كما يُعقد للمخالفين في العقائد، لأنَّ الذي ادَّعاه أمر ممكن وهو يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال.

وطلب العلم متسهَّل على ذكي القلب، صادق الرِّغبة، خليِّ البال من الأشغال، واجد الكتب المفيدة، والشُّيوخ المبرِّزين، والكفاية فيما يحتاج إليه، ونحو ذلك، وطلب العلم متعسر على من فقد هذه الأمور كلَّها، وبينهما في التسهَّل والتعسر درجات غير منحصرة ومراتب غير منضبطة، وبين النَّاس من التَّفاوت ما لا يمكن ضبطه ولا يتهيأ، وأين الثَّريا من الثَّرى؟

وجامد الطَّبَع بليد الدَّهن، إذا سمع [من] (1) يدَّعي سهولة ارتجال القصائد والخطب، وتحبير الرِّسائل والكتب؛ توهم أنَّه بمنزلة من يدَّعي إحياء الموتى، وإبراء الأكمة والأبرص، وكذلك الجبان الفشل إذا سمع [من] يدَّعي سهولة مقارعة الأقران ومنازلة الشُّجعان.

وكم عاصر أئمة العلم والتَّحاة والتَّنظار وحقَّاظ الحديث من طالب للعلم مجتهد في تحصيله؛ فلم يبلغ مبلغهم ولا قارب شأوهم، وإنَّما تميَّز عن الأقران أفراد من الخلق، وخواصَّ منحهم الله الفهم والفتنة وآتاهم الفقه والحكمة، وقد وقع التَّفاضل بين الصُّحابة -رضي الله عنهم-؛ فكان علي -رضي الله عنه-، وأقضاهم، ومعاذ أفقههم، وأبيُّ أقرأهم، وأبو هريرة أحفظهم، والخلفاء أفضلهم، وزيد أفضهم (2)، بل قد فاضل الله تعالى بين الأنبياء -عليهم السلام- قال الله تعالى:

1 ( ) في (أ) و (ي): ((ممن))، والمثبت من (س).

﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾  
 [البقرة:253] وقال تعالى: ﴿فَقَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ  
 وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء:79], فهذا تفضيل  
 في الفهم بين داود وسليمان - عليهما السلام - مع  
 الاشتراك في النبوة، والتقارب ما بين الأبوة والبنوة،  
 وكذلك قد فاضل الله بينهم فيما هو دون هذه  
 المرتبة، وذلك في البيان والفصاحة وضوح العبارة،  
 مثل ما نصّ الله عليه من إيتاء داود فصل الخطاب<sup>(1)</sup>،  
 ومثل قوله تعالى في الحكاية لقول موسى في أخيه -  
 عليهما السلام-: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القص:ص:  
 34].

وعموم<sup>(2)</sup> التفاوت الذي يدور عليه، وميزانه الذي يعتبر به في  
 أغلب الأحوال هو: التفاوت في صحة الفهم، وصفاء الدّهن، واعتدال  
 المزاج، وسلامة الدّوق، ورجحان العقل، واستعمال الإنصاف، فهذه  
 الأشياء هي مبادئ المعارف، ومباني الفضائل، ولأجلها يكون الرّجل  
 غنياً من غير مال، وعزيباً من غير عيشية، ومهيباً من غير سلطان، إلى  
 غير ذلك من الصّفات الحميدة والنّعون الجميلة، ومن هنا حصل  
 التفاوت الزائد، حتّى عدّ ألف بواحد، ومما أنشدو في ذلك:

ولم أر أمثال الرّجال      لدى المجد حتّى عدّ  
 تفاوتاً      ألف بواحد

وقال ابن دريد<sup>(3)</sup> في المعنى:

والناس ألفٌ منهم      وواحد كالألف إن أمرٌ  
 كواحدٍ      عنى

<sup>2</sup> ( ) انظر رسالة مستقلة في تخريج حديث: ((أرحم أمتي  
 بأمتي أبو بكر...)) لمشهور حسن.

<sup>1</sup> ( ) كما في قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ  
 وَفَضَّلْنَا الْخِطَابَ﴾ [ص:20].

<sup>2</sup> ( ) كذا في الأصول، وفي (س): ((وعمود)).

<sup>3</sup> ( ) وهو: محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر. ت (321هـ).  
 ترجمته في ((إنباه الرواة)): (3/92-100)، و ((بغية الوعاة)): (81-1/76).

والبيت في ((ديوانه)): (ص/132)، ضمن ((المقصورة)).

ميزان  
 التفاوت في

وأنشدوا في المعنى:

يا بني البُعد في      [لا]<sup>(1)</sup> مع القُربِ في  
الطُّباع      الصُّور

وفي الأخبار: ((النَّاس كإبل مائة, لا تجد فيها  
راحلة))<sup>(2)</sup>.

وفي الأمثال العربيَّة: ((المرء بأصغريه))<sup>(3)</sup>.

بل في الحديث الصَّحيح عن رسول الله ﷺ: ((ربُّ  
حامل فقه إلى من هو أفقه منه))<sup>(4)</sup>.

وليس كلُّ من حفظ الحديث كان كالبخاري, ولا  
كلُّ من تفقَّه في الدِّين كان مثل الشَّافعي, ولا كلُّ  
من قرأ التَّحوي والمعاني صتَّف مثل ((الكشَّاف)), ولا  
كلُّ من درس الأصول والجدل ركب بحر الدِّقائق الرَّجاف./

وما كلُّ دارٍ أقفرت دار      ولا كلُّ بيضاء الثَّرائب  
عزَّة<sup>(5)</sup>      زينب

<sup>1</sup> ( ) من (س).

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (11/341), ومسلم برقم (2547), من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- بلفظ مقارب. وذكَّر على أنه مثل كما في ((مجمع الأمثال)): (3/384).

<sup>3</sup> ( ) انظر: ((مجمع الأمثال)) (3/301).

<sup>4</sup> ( ) الحديث أخرجه أحمد: (5/183), وأبو داود: (4/68), والترمذي: (5/33), وابن حبان ((الإحسان)): (1/270), وغيرهم, من طرق عن شعبة قال: حدثني عمر بن سليمان, عن عبد الرحمن بن أبان -وهو ابن عثمان بن عفان- عن أبيه, عن زيد بن ثابت به.

وهذا سند صحيح.

وقد جاء الحديث من رواية جماعة من الصَّحابة, منهم: جبير بن مطعم, وابن مسعود, ومعاذ, وأنس -رضي الله عنهم- بالفاظ متقاربة.

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((دار البلى)), وكانت هكذا في (أ) و (ي) ثم ضرب عليها, وكتب ما هو مثبت.



فإذا نظرت إلى (1) المواهب الربانية لا تنتهي إلى حدّ، والعطايا اللدنيّة لا تقف على مقدار، لم يحسن من العاقل أن يقطع على الخلق يتعسير ما الله قادر على تيسيره، فيقتط بكلامه طامعاً، ويتحجّر من فضل الله واسعاً، بل يخلي بين الناس وبين هممهم وطمعهم في فضل الله عليهم، حتى يصل كل أحد إلى ما قسمه الله تعالى له من الحظ في الفهم والعلم وسائر أعمال الخير، وهذا مما لا يفتقر إلى حجاج، لولا أهل المراء واللجاج (2).

**التنبيه الثاني:** التّعرض لذكر المشاقّ التي في طلب العلم والحجّ والجهاد وسائر أعمال البرّ على سبيل التّوعير لمسالكها، والإحالة لبلوغ مراتبها عكس ما جاءت به الشّرائع، ودعت إليه الأنبياء - عليهم السلام- وكان عليه الأئمة والعلماء والوعّاظ، وإثما السنّة تيسير الأمور على من عسرت عليه، وتذكير القلوب الغافلة، وتنشيط النفوس الفاترة (3)، ولهذا شرعت الخطب، وصنّف الوعّاظ أحاديث الرّقائق، لتسهيل ما يصعب على النفوس وتقريب

2-الرد على  
المعترض  
في توعيره لطرق

<sup>1</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي): ((فإذا تقرر أنّ)) في نسخة بدلاً من المثبت.

<sup>2</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((من التنبهات التي في ((العواصم)) ما لفظه:

التنبيه العشرون: أنّه أيّده الله إما أن يكون يعتقد في نفسه أنه مجتهد أو لا، إن كان يعتقد ذلك في نفسه؛ فقد زال تعدّر الاجتهاد وبقي تعسّره ولكن يسّره له، أو صبره على طلبه حتى ناله، يهب لغيره مثل ما وهب له، وما كان عطاء ربك محظوراً!!.

وإن لم يكن مجتهداً فهو لا يعرف الاجتهاد، فلا يصح منه الحكم عليه بتعدّر ولا بتعسّر، ولا سهولة ولا تيسّر ولا نفي ولا إثبات.

وفي هذا مباحث طويلة قد جمعتها في رسالة مفردة وبعضها أو كلها لا يخفى على الذّكي مع التأمّل. انتهى من ((العواصم)): (279-1/278).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((الفاخرة))!!.

ما تباعد على أهل القصور.

وقد تكاثرت الأحاديث النبوية في الحث على ذلك، وكان - - إذا بعث سرية يقول لهم: **((يسرّوا ولا تعسّروا، وبشّروا ولا تنقروا))**<sup>(1)</sup> . فالمعترض على أهل الحديث، المعسّر لمعرفته، الموعر لطريقه، مرتق لمرتبة الفتيا، منتصب في منصب التعليم متمكن في مكان الدعاء إلى الله بالحكمة، والموعظة الحسنة، فما [بأله]<sup>(2)</sup> يعكس السنن، ويستن من البدعة في كل سنن!؟ نسأل الله أن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا، ويوفقنا للاقتداء بسيدنا رسول الله محمد .

**التنبيه الثالث:** فرع من فروع الشجرة النبوية على صاحبها السلام، ونشء من أهل بيته الكرام، تشوّف إلى مرتبة العلم، وتشوّق إلى التشبّه بأهل الفضل، ورغب في اتباع سنة جدّه ، فلما شِمّم<sup>(3)</sup> بارقة جهده صيبة، و[شَمِمْتُم]<sup>(4)</sup> رائحة سعيه طيبة، وتوسّمت فيه للفائدة سمات، وتوهّمتم أنّه قارب وهيئات، تواترت عليه الرّسائل، وتواردت عليه الدلائل، تفتّره عن عمله، وتقنّطه من أمله.

من قد سبقكم إلى هذا من الخلفاء الرّاشدين والعلماء الهادين!؟.

وإنما بلغنا أنّ أهل العلم يحبّون من علت همّته وظهرت فطنته، ويرغبونه بأنواع التّرييب، ويجعلون التّصويب له مكان التّشريب، فعكستم السنة بالتّنفير عن الحديث، وخالفتم العادات القديم منها والحديث.

<sup>(1)</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح) (1/196)، ومسلم برقم (1734)

من حيث أنس.

<sup>(2)</sup> ( ) في (أ): ((فماله)).

<sup>(3)</sup> ( ) أي: رأيتم.

<sup>(4)</sup> ( ) في الأصل: ((وشمم))، والتصويب من (ي) و (س).

وإلى هنا انتهى الجواب عن الجملة المتقدمة من كلامه, وهي الوجه الأول في إبطال الطريق إلى معرفة الحديث بتعدّر الإسناد الصحيح ممّا إلى المصنّفين من المحدثين, ويتعلق بتفاصيلها بحثان:

**المبحث الأول: قال وفقه الله: ((وذكر هذا كثير من العلماء -يعني تعسر معرفة الحديث- ومنهم الغزالي والرازي)).**

**والجواب عليه:** أنّه قصد الاستئناس بكلام العلماء بإظهار الموافقة لهم, فتهيّات! فإنّه لا يوافق على صرف الهمم عن طلب / الحديث عالم, ومقصد من أشار إليه من العلماء الذين منهم الغزالي والرازي غير مقصد المعترض, فإنّهم قصدوا سقوط البحث عن رجال الأسانيد في الأعصار الأخيرة كما أشار إليه ابن الصّلاح, وخالفه النّووي, وغير واحد ممّن تقدّم ذكره<sup>(1)</sup>, وهم مع ذلك مقرّون ببقاء طريق المعرفة للحديث, والتعبّد به علماً وعملاً.

والمعترض قصد تحريم العمل بالأخبار, والمنع من التمسك بالسّنن والآثار, وكلامهم عليه لا له, مع أنّ المعترض قد ناقض روايته هذه عن الغزالي بقوله بعد هذا: إنّ الغزالي قال: يُكتفى بتعديل أئمة الحديث, فإنّه أورد كلام الغزالي الآتي إشكالاً على كلامه الأول الذي نسبه إلى الغزالي.

**المبحث الثاني:** ما قصدك بحكاية ما ذهبت إليه عن جماعة كثيرة من العلماء؟ إن أردت أنّه حجّة؛ فليس يخفى عليك فساد ذلك, وإن لم ترد أنّه حجّة؛ فقد أوردت المدّعى من غير دليل, وادّعت الحقّ من غير برهان, وهذا ما لا يعجز عنه مبطل!!

ب/15

الاكتفاء  
بتعديل أئمة

<sup>1</sup> ( ) (ص/67-68).

**قال: الثاني<sup>(2)</sup>: أن أولئك المعدّلين معلومون بمثل هذا, ومجهولة براءتهم منه - يعني الجبر والتشبيه والإرجاء.-**

**أقول:** إمّا أن يسند القول بهذه البدع إلى جميع معدّلي حملة العلم النبويّ أو إلى بعضهم؛ الأول: ممنوع, وبطلانه معلوم بالضرورة, ومدّعيه لا يستحق المناظرة. والثاني: مسلم, ولا يضر تسليمه لوجهين:

**أحدهما:** أن نقول لهذا المعترض: هل بقي عندك حديث صحيح يمكن معرفته؟ فدلنا عليه واهدنا إليه, فإنما غرضنا اتّباع السنّة المرويّة عن الثّقات بطريق صحيحة, وليس غرضنا مقصوراً على ما في بعض الكتب, ولا على ما روى بعض الثّقات. وإن كان المعترض يدّعي تعدّد معرفة السنّة وانطماس معالم العلم كما مرّ في كلامه, فقد بيّنا الجواب عن ذلك فيما مضى, وبيّنا أنّ هذا إشكال على أهل الإسلام لا على حفاظ حديث النبيّ ﷺ.

**وثانيهما:** أنّ الثّقات من أهل هذه البدع مقبولون في مذهب المورد للاعتراض, ومذهب المعترض عليه.

أما المورد للاعتراض؛ فسوف نبين عند الكلام على هذه المسألة نصوص أئمة مذهب على القطع بأنّ قبولهم مجمع عليه من السلف, وأنّ أحداً منهم ما اعترض على من استجاز ذلك من الخلف.

وأما المعترض في نفسه فلا مذهب له ولا اختيار, لأنّ المسألة خلافية ظنيّة اجتهادية كما سيأتي, وقد نصّ على تعدّد الاجتهاد في العلم,

<sup>2</sup> ( ) في هامش (ي) ما نصّه:  
(أي: من وجوه عدم صحة الاكتفاء بتعديل أئمة الحديث. تمت السيد محمد الأمير -رحمه الله-).

فثبت أنه لا مذهب إلا ما ذهب إليه أسلافه على مقتضى رسالته هذه. وأمّا أن قبولهم مذهب المعترض عليه؛ فلأنه روى ذلك عن نفسه، وكلّ راوٍ عن نفسه فهو مصدّق لها وعليها، ومع هذا كيف يصحّ هذا الإشكال، وعلى من يرد؟! وسوف يأتي في مسألة المتأولين، والكلام على قبولهم وردّهم، وذكر أدلة الفريقين، ونقض كلام المعترض، ما يكفي ويشفي، فقد استوعبت الكلام في هذه المسألة، وبلغت في تحقيقه<sup>(1)</sup> ما لم / أسبق إليه، لله الحمد والمئة على ذلك.

وأقصى ما في الباب أن يتعدّر الإسناد على شرط أهل [الصحيح]<sup>(2)</sup>، فأين عقل المعترض عن مذاهب أسلافه، ومذهب المالكية في قبول المرسل؟ وما الذي يمنع طالب الحديث من القول بجوازه؟ وقد تقدّمت الإشارة إلى الحجّة عليه وصحة الإسناد إليه ولكن لا ضرورة تلجىء إلى ذلك ولله الحمد.

**قال: الثالث: أن اتصال<sup>(3)</sup> الرواية بكتب الجرح والتعديل متعسّرة، أو متعدّرة على وجه العدالة الصحيحة.**

**أقول:** المعترض - وفقه الله - متحيّر متردّد، أهذه الأمور متعسّرة أو متعدّرة؟ فهو لا يزال يكرّر الشكّ في ذلك، والشكّ في تعدّر أمر أو إمكانه، لا يصلح منه أن يعترض على من ادّعى إمكان ذلك الأمر حتّى يزول ما عنده من الشكّ في إمكانه، ويحصل له عنده علم يقين أنه غير ممكن، فإن قطع المعترض بتعدّر ذلك سقط التّكليف به، لأنّ التّكليف لا يتعلّق بما لا يطاق.

الكلام على  
كتب الجرح  
والتعديل

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((في الحقيقة)).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((الصحة)).!

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((إبطال)) وهو تحريف!.

والعجب منه أنه خصّ كتب (الجرح والتعديل) بالتعذر أو التعسّر!! وهذا من قبيل القياس على مجرد الوجود، فإنه لما عسر ذلك عليه، وخرج من يديه، لبعده عن علماء هذا العلم الشريف، ظنّ أنّ ذلك لأمر يرجع إلى ذات الفنّ، فليحط علماً أصلحه الله: أنّ تعسّر سماع كتب الجرح والتعديل عليه عرضي لا ذاتي، فإنّ طلبية الحديث النبوي يحافظون على سماع كتبه، وشيوخها موجودون اليوم في جميع الأمصار الكبار من المملكة الإسلامية حرسها الله، فإن كنت محبباً في العلم؛ فاطلبه حيث كان، وارحل في تحصيله وإن بَعُد المكان، ولا تقعد متكئاً على أريكتك تقول: لا أعرف طريقاً إلى حديث رسول الله ﷺ، ولا إلى تفسير كتاب الله عزّ وجلّ.

ولقد زدت على من ذمّ<sup>(1)</sup> رسول الله ﷺ من المبتدعة الذين يقولون: لا نعرف إلا كتاب الله، فكيف من أنكر معرفة كتاب الله مع معرفة سنة رسول الله؟! نعوذ بالله. مع أن معرفة كتب الجرح والتعديل غير مشترطة فيما نصّ [على صحّته]<sup>(2)</sup> إمام مشهور بالحفظ والأمانة حتّى يعارضه قول من هو أرجح منه أو مثله على ما هو مذكور في مواضعه، وإنّما يحتاج إليها في معرفة كثير من أحاديث المسانيد التي لم يصحّ مصنفوها كلّ ما رووا فيها، وقد جمع الحفاظ ما يحتاج إلى معرفته من أحاديث الأحكام والعقائد والقواعد، وتكلموا عليها، وكفوا المؤونة، فجزاهم الله عن المسلمين أفضل ما جرى المحسنين.

وكذلك من لم يقدر في حديث بالإرسال لم يرد عليه هذا الإشكال، وقد اشتمل الكلام هذا على ردّ كلامه في هذا الفصل بأربعة وجوه لم أتأملها إلا بعد

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((ردّ سنة))!.

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((عليه))!.

سردها غير مفصلة فتأمله.

**قال: الرَّابِع: أنَّ تعديلاً هؤلاء الأئمة من بينهم وبين الرسول إنما يقع على سبيل الإجمال غالباً، والتَّعْدِيلُ الإجماليُّ إنما يصحُّ من موافق في المذهب بعد كونه عارفاً بوجه الجرح والتَّعْدِيلُ عدلاً مرضياً، وقيل: لا يصحُّ وإن كان المعدَّل كذلك بل لا بدَّ من التَّفصيل، وقيل يصحُّ الإجمال مطلقاً وهو ضعيف.**

مسألة قبول  
الجرح  
والتَّعْدِيلُ

16/ب

**أقول:** ما أدري ما حمل المعترض على تجريد حكاية المذاهب في هذه المسألة، ودعوى التَّصحيح والتَّضعيف / [المجرِّدة]<sup>(1)</sup> عن الأدلة، وهو يعلم ما في ذلك من الشُّبُه عند أهل هذا الشأن، وإنما يجب الإيمان بكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، فلا وأنا عاملناه بمثل كلامه لسهول الجواب عليه بمجرّد نسبة القول الضَّعيف إليه، فمجرّد الدَّعوى لا يعجز عنها أحد، ولكن لا بدَّ من الإشارة إلى الدليل على قوّة ما ضَعَّفه على سبيل الاختصار، فأقول<sup>(2)</sup>:  
الجواب على ما ذكره من وجوه:

**الوجه الأول:** أنَّ هذه مسألة خلاف بين الأصوليين وبين المحدثين، فحكى فيها خمسة أقوال لأهل العلم:

منهم: من قبل الإطلاق في الجرح والتَّعْدِيلُ معاً، ومنهم: من منعه فيهما معاً، ومنهم: من فضّل، واختلفوا على ثلاثة أقوال:

منهم: من قبل الأجمال في التَّعْدِيلُ دون الجرح وهو<sup>(3)</sup> اختيار الشَّافعي وجماعة، ومنهم من عكس

<sup>1</sup> ( ) سقطت من (أ).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((فأنقل))!.

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((وهي))!.

هذا، وقال بعضهم: إن كان الجارح أو المعدّل من أهل العلم قبل، وإلا لم يقبل، وأفاد صاحب الرسالة قولاً سادساً وهو: إن كان موافقاً في الاعتقاد وكان من أهل العلم قبل وإلا لم يقبل. فإذا ثبت هذا الاختلاف الكبير في هذه المسألة؛ فلا معنى للإنكار على من ذهب إلى أحد هذه الأقوال، إذ ليس فيها ما يخالف الإجماع القطعي، بل ولا الظني، ولا ما يخالف النصّ المتواتر المعلوم معناه، بل ولا الأحادي المظنون معناه، فالتشعيب على طلبة علم السنة بذكر ذلك من جملة مبتدعات المعترض في [رسالته] (1)، فإنّه ابتكر فيها من منكرات الأساليب، وتعمّسات أهل اللجاج، ما لم يسبقه إليه مبتدع، ولا سيّما وقد أنكر المعترض في هذه المسألة القول المشهور، المعمول عليه عند الجمهور.

التحقيق  
في

**الوجه الثاني:** وهو المعتمد في الجواب، وذلك أنّ المختار الصّحيح الذي قامت عليه الأدلة، ومضى عليه عمل السلف والخلف هو: الاكتفاء في التّعديل بالإطلاق، والدليل عليه وجوه:

**أولها:** أنّا متي فرضنا أنّ المعدّل ثقة مأمون، وأخبرنا خبراً جازماً بعدالة رجل آخر فإنّه يجب قبول قوله، لأنّه خبر ثقة معروف بالعدالة، فوجب قبوله كسائر أخبار الثقات.

**وثانيها:** إمّا أن يترجح صدقه أو لا، إن لم يترجح لم (2) يقبل، لكن هذا الفرض لا يقع إلا لعلّة، وكلامنا في توثيقه إذا لم يكن معلوماً بما يدلّ على وهمه، أو معارضاً بأقوى منه، وإن ترّجّح صدقه وجب قبوله، وإلا لزم المساواة بين الرّاجح والمرجوح، وهو قبيح اتفاقاً.

(1) ( ) في (أ) و (ي): ((رسالاته)) والمثبت من (س).

(2) ( ) ((لم)) سقطت من (س)، فتغيّر المعنى!



**وثالثها:** إن ردّ قوله تهمةً له بالكذب والخيانة، أو بالتقصير والإقدام على ما لم يتقن حفظه، والفرض أنه عدل مأمون، وتهمة العدل المأمون بغير موجب محرّمة، وما استلزم المحرّم لا يكون مشروعاً.

**ورابعها:** أنّ الله تعالى إنّما اشترط في الشاهد أن يكون ذا عدل، وكذلك الراوي، مع أنه أصل، والمعدّل له فرع، والفرع لا يكون أعظم من أصله، ولا أكد، فكما أن العدل في الشهادة والرواية لا يجب عليه التفصيل فيما يحتمله؛ فكذلك العدل لا يجب عليه ذلك في التعديل.

فإن قلت: وكيف يحتمل التفصيل في الشهادة والرواية؟

قلت: أمّا الشهادة فإذا شهد بالمال لزيد سئل عن سبب اعتقاده لملك زيد للمال، فربّما استند اعتقاده لذلك إلى ما لا يدل على الملك / من: خبر ثقة، أو بيع باطل، أو غير ذلك، وهذا يجوز على الشاهد الثقة إذا لم يكن فقيهاً، ولا مخالطاً لأهل الفقه مخالطة كثيرة.

وأما الرواية فقد يجوز في راوي الحديث أنه رواه باللفظ أو بالمعنى، وقد يجوز فيمن روى بالمعنى أن يعتقد أنه روى بالمعنى<sup>(1)</sup> مع الخطأ الذي يدقّ على كثير، ونحو ذلك مما يدلّ على قبول الثقة من غير تفصيل وإن احتمل التفصيل.

ومما يزيد ذلك وضوحاً: أنّ كلّ دليل دلّ على وجوب قبول أقوال العدول بمجرد عدالتهم؛ فهو بعمومه يدلّ على قبولهم على الإطلاق، ويدخل في ذلك قبولهم في التعديل.

<sup>1</sup> ( ) (أن يعتقد أنه روى بالمعنى) سقط من (س).

**وخامسها:** - وهو المعتمد- أن اشتراط التفصيل في التعديل يودّي إلى ذكر اجتناب المعدّل لجميع المحرّمات, وتأديته لجميع الواجبات, على حسب مذهب المعدّل في تفسير العدالة, فإن كان ممن يتشدد ذكر ذلك كله, وإن كان ممن يترخص ذكر اجتنابه لجميع الكبائر معدداً لها, ولجميع معاصي الأدياء الدالة على الخسة وقلة المبالاة بالدين, وذكر أدائه لجميع الواجبات التي يدل تركها على الجرح.

ومعلوم أن التعديل بهذه الصفة لم يكن قط, لا من معدلي حملة العلم, ولا من معدلي الشهود في الحقوق, فإنّ تعديد هذه الأشياء مما يفوت ذهن المعدّل, ولو سئل ذلك ما استحضره, فإنّه يحتاج إلى تأمل كثير, وجمع وتأليف, وقد عدت من ذلك في ((الأصل))<sup>(1)</sup> شيئاً كثيراً فبلغ إلى بطلان عدالة العدول ويترتب على ذلك من المفاسد الدينية ما لا يقول به منصف.

فإن قيل: أقلّ من ذلك التفصيل يكفي, قلنا: إن كفى الإجمال في صورة ما, كفى قوله: ثقة, وإن لم يكف وجب ذلك التفصيل, فأما أن الإجمال يجوز في موضع دون موضع فهذا تحكّم.

فإن قيل: إنّما يشترط التفصيل من الفاسق والكافر المتأولين لأنّه لا يؤمن أن يعدّلاً من يعتقد اعتقادهما, وهو غير عدل عند من لم يقبل المتأولين, وإنّما أشار إلى هذا صاحب الرسالة.

فالجواب: أن لا معنى لهذا, لأنّ من يقبله فهو يقبله, [و]<sup>(2)</sup> يقبل من عدّله من المبتدعة, ومن لا

<sup>1</sup> ( ) ((العواصم والقواصم)): (365-1/367).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((أو)).

يقبله فإنه لا يقبله. وإن فصل في التّعديل؛ فالخلاف  
إِثْمًا هو في قبوله لا في قبول ما أطلقه من تعديله,  
وأما من لا يقبل بعض المبتدعة ويقبل بعضهم فإنّه  
يشكل عليه تعديل المبتدع المقبول.

مثاله: مبتدع غير داعية عدل عند بعض أهل  
مذهبه, فيحتمل أنّ المعدّل داعية إلى مذهبه<sup>(1)</sup>  
, فإذا اتفق هذا ففيه احتمالان:

أحدهما: أن يقبل تعديل غير الدّاعية حتّى يثبت  
أنّ المعدّل داعية, لأنّ الأصل أنّه غير داعية, وقد ورد  
التّمسك بالأصل في الشّريعة في يومي الشكّ وغير  
ذلك, وهو ظاهر إطلاق أهل القول بقبول التّعديل  
الإجمالي.

وثانيهما: أن يقبل في عدالة من عدّله في جميع  
الأمور إلا في كونه داعية فيبحث عن ذلك حتى يظنّ  
عدمه, ويؤخذ بتعديل المبتدع المقبول فيما عدا ذلك  
من شرائط العدالة والله أعلم.

وأما الجرح: فالقول باشتراط التّعيين فيه أقرب,  
لأنّ الجرح إذا قال: فلان ليس ثقة, لأنّه يشرب  
الخمير, أو غير ذلك كفى ذلك, ولم يلزمه تعديل جميع  
المعاصي فظهر الفرق.

قال: الخامس: أنّ هؤلاء الأئمة في الحديث  
يرون عدالة الصّحابة جميعاً, ويرى أكثرهم/  
أنّ الصّحابي من رأى النبيّ ﷺ مؤمناً به وإن  
لم تطل ولم يلزم, وهذان المذهبان باطلان,  
ويبطلانها يبطل كثير من الأخبار المخرّجة  
في الصّحاح.

الكلام على  
عدالة

17/ب

<sup>1</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

**أَمَّا الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ مِنْ حَارِبٍ عَلِيًّا -  
- م رُوحٍ, وَمَنْ قَعَدَ عَنْ نَصْرَتِهِ كَذَلِكَ, لِأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَدْ قَالَ: ((اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادَ  
مَنْ عَادَاهُ وَانصَرَ مَنْ نصره وَاخَذَ مَنْ خَذَلَهُ))<sup>(1)</sup>  
, وَقَالَ: ((لَا يَبْغُضُكَ إِلَّا مَنَافِقُ شَقِي))<sup>(2)</sup> وَأَقْلُ  
أَحْوَالُ هَذَا أَلَا تَقْبَلُ رَوَايَتَهُ.**

---

<sup>(1)</sup> ( ) هذا الحديث جاء من طريق جماعة كثيرة من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم: علي بن أبي طالب, وزيد بن أرقم, والبراء بن عازب, وعن أبي أيوب الأنصاري, وجابر بن عبد الله, وابن عمر, وطلحة, وسعد بن أبي وقاص, وغيرهم. وقال الحافظ في ((الفتح)) (7/93) - ((وأما حديث: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» فقد أخرجه الترمذي, النسائي, وهو كثير الطرق جداً, وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد, وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان)) اهـ. وانظر: ((السلسلة الصحيحة)) رقم (1750) ففيه توسع في التخریج.

<sup>(2)</sup> ( ) رواه مسلم برقم (78), من طريق عدي بن ثابت, عن زرّ, قال: قال عليّ: ((والذي فلق الحبة, وبرأ النسمة! إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إليّ (أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق)..))

**وأما الثاني: فيلزمهم أن يكون الأعرابي الذي بال في مسجد رسول الله <sup>(1)</sup> عدلاً بتعديل الله, ولا يحتاج إلى تعديل أحد, وكذلك كثير من روايتهم الذين هم من أعراب, أو يفدون عليه مرة واحدة كما جاء في حديث وفد تميم <sup>(2)</sup> وأنزل الله تعالى فيه: **إِنَّ الَّذِينَ يُتَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ** [الحجرات:4], وكحديث وفد عبد القيس <sup>(3)</sup>.**

**أقول:** اشتمل كلامه في هذا الوجه على مسائل:

**المسألة الأولى:** القدح على المحدثين بقبول المجهول من الصحابة -رضي الله عنهم-, وقولهم: [إِنَّ] <sup>(4)</sup> الجميع عدول بتعديل الله, والجواب عليه من وجوه:

**الوجه الأول:** أَنَّ الدَّاهِبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا يَسْتَحِقُّ الْإِنْكَارَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْحَقُّ دُونَ غَيْرِهِ؛ فَلَا أَقْلٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ وَلَا مَنكِرٍ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ قَاطِعٍ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَمَنْ ادَّعَى شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَلْيَدُلَّ عَلَيْهِ.

<sup>1</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (1/385), ومسلم برقم (284) من حديث أنس -رضي الله عنه-.

<sup>2</sup> ( ) انظر: ((سيرة ابن هشام)): (4/560), و((تفسير ابن جرير)): (11/382), و((أسباب النزول)): (ص/447) للواحدي, وابن مردويه كما في ((الدر المنثور)): (6/90).

<sup>3</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (1/157), ومسلم برقم (17) من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-.

<sup>4</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((إنهم)), والمثبت من (س).

والعجب من المعتزض أنه خصّ المحدثين بهذا المذهب، وهو مذهب أكثر أهل الإسلام من المحدثين والفقهاء وغيرهم، بل هو مروى عن أصحاب رسول الله ﷺ، وهو مذهب مشهور مستفيض حتى في مذهب المعتزلة والزيدية.

أمّا المعتزلة: فرواه ابن الحاجب عنهم الجميع، لفظه: ((قالت المعتزلة: الصحابة<sup>(1)</sup> عدول إلا من حارب علياً)). وذكره أيضاً في كتبهم، فممن ذكره منهم: عالمهم وإمامهم بغير منازعة: الشيخ أبو الحسن البصري في ((المعتمد))<sup>(2)</sup> فإنه قال فيه ما لفظه: ((واعلم أنه إذا ثبت اعتبار العدالة وغيرها من الشروط التي ذكرناها، وجب إن كان لها ظاهر أن يعتمد، وإلا لزم اختبارها، ولا شبهة أن في بعض الأزمان كزمن النبي ﷺ قد كانت العدالة منوطة بالإسلام، فكان الظاهر من المسلم كونه عدلاً، ولهذا اقتصر النبي ﷺ في قبول خبر الأعرابي عن رؤية الهلال على ظاهر إسلامه، واقتصرت<sup>(3)</sup> الصحابة على إسلام من كان يروي الأخبار من الأعراب)).

وقال الحاكم المحسن بن كرامة المعتزلي في: ((شرح العيون)) له ما لفظه: ((إن أحوال المسلمين كانت أيام رسول الله ﷺ معلومة، وكانت مستقيمة مستغنية عن اختبارها<sup>(4)</sup>)).

<sup>(1)</sup> ((الصحابة)) سقطت من (س)!.  
<sup>(2)</sup> (2/620).

<sup>(3)</sup> ( ) في (أ) و (ي) و (س): ((واقصر)) والمثبت من (ت)، و ((العواصم)): (1/375)، و ((المعتمد)).

<sup>(4)</sup> ( ) في (س): ((اختبارها)).

وأما الزيدية: فقد ثبت عن كثير منهم ما يدل على ذلك كما سنذكره، من ذلك قول الإمام الكبير المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان -، فإنه قال في: ((الرسالة الإمامية، في الجواب على المسائل التهامية))<sup>(1)</sup> ما لفظه: ((فأما ما ذكره المتكلم حاكياً عتياً من تضعيف آراء الصحابة، فعندنا أنهم أشرف قدراً، وأعلى أمراً، وأرفع ذكراً من أن تكون آراؤهم ضعيفة، أو موازينهم في الشرف والدين خفيفة. فلو كان ذلك، لما اتبعوا رسول الله ﷺ، ومالوا عن إلف دين الآباء والأتراب و[القرباء]<sup>(2)</sup> إلى أمر لم يسبق لهم به أنس، ولم يسمع له /ذكر، شاق على القلوب، ثقيل على النفوس فهم خير الناس على عهد رسول الله ﷺ وبعده، فرضي الله عنهم، وجزاهم عن الإسلام خيراً)) إلى قوله: ((فهذا مذهبنا لم نخرجه غلطة، ولم نكتم سواه تقيّة. وكيف وموجبها زائل! ومن هو دوننا مكانة وقدرة يسبّ ويلعن، وبذمّ ويطعن، ونحن إلى الله سبحانه من فعله براء، وهذا ما يقضي به علم آبائنا منّا إلى علي -)) إلى قوله: ((وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء بسبّ الصحابة -رضي الله عنهم- والبراءة منهم فتبراً من رسول الله ﷺ من حيث لا يعلم.

<sup>(1)</sup> ( ) أجاب فيها عن مسائل وردت من الفقيه محمد بن أسعد الواقدي الصليحي، منها نسخ في المتحف البريطاني برقم (3828). انظر: ((مصادر الفكر)): (ص/596).

<sup>(2)</sup> ( ) في (أ): ((القرنا))، والمثبت من (ي) و (س).

إذا كنت لا أرمي وُترمي      تُصب جانحات البَل  
كِنَاتِي                              كَشِحِي وَمِنَكِي

انتهى ما أردنا نقله من كلام المنصور بالله، وما فيه من نسبة مذهبه هذا إلى جميع آبائه -رضي الله عنهم-.

وفي كلمات المؤيد بالله يحيى بن حمزة -[ ]- في الدَّبِّ عن الصَّحابة والتَّنَاء عليهم، ما هو أكثر من هذا، ولكن لم يحضرنى تأليفه فأنقل ألفاظه في ذلك، وقد أفرد الكلام في ذلك وجوِّده في كتابه ((التحقيق))<sup>(1)</sup> وانتصر للدَّبِّ عن الصَّحابة غاية الانتصار، وذكر مثل ذلك في كتابيه: ((الشامل))<sup>(2)</sup> و((الانتصار))<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> ( ) ((التحقيق في أدلّة الإكفار والتفسيق)) منه نسختان إحداهما في مكتبة الأستاذ حسين السياغي، والأخرى بمكتبة الجامع ((الكتب المصادرة)). ((مصادر الفكر)): (ص/618).

<sup>2</sup> ( ) ((الشامل لحقائق الأدلة وأصول المسائل الدنيوية)) له نسختان بمكتبة الجامع. انظر: ((مصادر الفكر)): (ص/620).

<sup>3</sup> ( ) ((الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار في تقرير المختار من مذاهب الأئمة، وأقاويل علماء الأمة في المباحث الفقهية والمضطربات الشرعية)) كبير، منه أجزاء متفرقة في مكتبة الجامع. ((مصادر الفكر)): (ص/617).

وللمؤيد بالله رسائل مفردة في الدَّبِّ عن الصحابة -رضي الله عنهم-.



وأما المنصور بالله فله في ذلك كلمات مختلفة،  
في أماكن من كتبه متفرقة. من ذلك كلامه في كتاب  
(هداية المسترشدين)، واحتجاجه بتأمير النبي ﷺ  
لعنّاب بن أسيد ثاني يوم من إسلامه واكتفاؤه في  
أمره بمجرد الإسلام.

وفي (الاستيعاب)<sup>(1)</sup> وغيره أنّه أسلم يوم الفتح،  
وولاه النبي ﷺ حين خرج إلى حنين.

---

<sup>1</sup> ( ) (3/153) ((بهامش الإصابة)).

وفي الاحتجاج على العدالة بالولاية نظر، لكن المنصور بالله ذكر أنه ولاه على القضاء فيما حكى لي بعض أهل العلم. فعلى الجملة؛ فغرضنا حاصل بكلام المنصور، فإنَّ القصد الاستشهاد به على ذهاب المنصور بالله إلى عدالة مجهول الصحابة، وفي هذا الاحتجاج ما يؤخذ له منه عدالة الصحابة كلهم - رضي الله عنهم - على أنه قد ثبت في كلام غير واحد من الزيدية: أنه يقبل المجهول من جميع المسلمين؛ الصحابة وغيرهم. كما قدّمنا ذلك من كلام عبد الله بن زيد، والمنصور بالله، وأبي طالب، فخذ من مكانه المقدم<sup>(1)</sup>. وذلك أيضاً مشهور عن الحنفية وغيرهم. فمع هذا ما سبب إنكار هذا المعترض على المحدثين، وتخصيصهم برّد هذا المذهب من بين سائر طوائف المسلمين؟ وهل هذا إلا محض الجهل أو التّجاهل، وصریح التّعنت والتّحامل؟ والله المستعان.

---

<sup>1</sup> ( ) (ص/56).

**الوجه الثاني:** أنّ الشَّيْخَ أبا الحسن روى في ((المعتمد))<sup>(1)</sup> عن الصَّحابة أنّهم اقتصروا على إسلام من كان يروي الأخبار من الأعراب، وهذا يفيد إجماع الصَّحابة على ذلك. والمعتزض يعتقد عدالة الصَّحابة، وقبول خبره، وقد كان الرّجل -على ما ذهب إليه، من أهل الدِّيانة والأمانة، يعترف له بذلك أهل المعرفة بعلم الرّجال من المحدثين كما ذكره الدّهبي<sup>(2)</sup>، وإلّا الذي قدحوا به عليه كونه كان رأساً في الاعتزال داعية إلى القول به، وذلك كثير في الرّواة الثقات المتفق على إخراج حديثهم في ((الصّحيحين))، وغيرهما كقتادة وغيره. وإذا ثبت ذلك؛ فكيف ينكر المعتزض على المحدثين، مذهباً قد روى التُّقة عنده أنّه قول الصَّحابة، بل الذي روى أوسع من مذهب المحدثين فإنهم اقتصروا على قبول من رأى النّبِيَّ ﷺ، وأبو الحسين روى قبول الصَّحابة لمن أسلم من الأعراب من غير تقييد لذلك برؤية النّبِيَّ ﷺ.

<sup>1</sup> ( ) (2/620).

<sup>2</sup> ( ) حيث قال في ((الميزان)): (5/101) - (وله تصانيف، وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته) اهـ.

وقال التَّوَاوِيُّ / - -: إنه قول من يعتبر به من الأُمَّة أو كما قال, ذكره في ((شرح مسلم))<sup>(1)</sup> وهذه العبارة تفيد دعوى الإجماع. وقد روى الحَقَّاط من فرسان علم الأثر ما يدلُّ على كلام الشَّيخ أبي الحسين.

فمن ذلك: ما روى معمر البصريُّ عن أبي العوَّام البصري قال: كتب عمر إلى موسى - وساق كتابه الطويل في القضاء- وفيه من كلام عمر - -: ((والمسلمون عدول بعضهم على بعض في الشَّهادات, إلا مخلوداً في حدِّ, أو مجرَّباً عليه شهادة الرُّور, أو ظنينا في ولاءٍ أو دية<sup>(2)</sup>). فإن الله تعالى تولى من العباد السُّرائر, وستر عليهم الحدود إلا بالبيِّنات والأيمان)) وساق بقية كتابه, رواه البيهقي هكذا, ثم قال: ((وهذا [كتاب]<sup>(3)</sup> معروف مشهور))<sup>(4)</sup>.

وفيه ما يدلُّ على مذهب المحدثين, وأنَّ مذهبهم هذا مشهور في السُّلف والخلف.  
وفي حديث شقيق [ابن سلمة]<sup>(5)</sup> عن كتاب عمر -

<sup>(1)</sup> ( ) (15/149).

<sup>(2)</sup> ( ) في جميع المصادر: ((أو قرابة)) بدلاً من ((دية)).

<sup>(3)</sup> ( ) من (ي) و (س), و ((معرفة السنن والآثار)).

<sup>(4)</sup> ( ) ((معرفة السنن والآثار)): (366-7/367), وبقية كلامه: ((لا بدُّ للقضاة من معرفته, والعمل به)) اهـ.

وأخرجه أيضاً في ((السنن الكبرى)): (10/150).

وقال شيخ الإسلام عن هذا الكتاب: ((ورسالة عمر المشهورة في القضاء إلى أبي موسى الأشعري تداولها الفقهاء, وبنوا عليها واعتمدوا على ما فيها من الفقه, وأصول الفقه...)) اهـ.

((منهاج السنة)): (6/71).

وقال ابن قيم الجوزية في ((إعلام الموقعين)): (1/86): ((وهذا كتاب جليل, تلقاه العلماء بالقبول, وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة, والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه, وإلى تأمله, والتفقه فيه)) اهـ.

□-: ((لا تفطروا حتّى يشهد رجلان مسلمان [أثهما]<sup>(1)</sup> أهلاه بالأمس)) رواه الدارقطني<sup>(2)</sup> والبيهقي, قال: ((وهو أثر صحيح))<sup>(3)</sup> ذكره ابن التّحويّ في ((البدر المنير)) و ((الخلاصة))<sup>(4)</sup> (5).

ومن ذلك أثر عليّ -□- وفيه: أنه كان يستحلف بعض الرّواة [إذا أثمه]<sup>(6)</sup>, فإن حلف صدّقه. وقد روى ذلك عنه من الرّيدية الإمام المنصور محتجاً به, وكذلك رواه الإمام أبو طالب وهو -أيضاً- معروف عند حقاظ الحديث, رواه أبو عبد الله الذهبي في ((تذكرة الحقاظ))<sup>(7)</sup> وقال: ((وهو حديث حسن))<sup>(8)</sup>.

وهو يدلّ على مثل مذهب المحدّثين, لأنّ التّهمة والتّحليف لا يكون للمخبرين المأمونين. وإنما يكون لمن يجهل حاله فيقوى الظنّ بيمينه.

فإن قيل: هذا يدلّ على خلاف مذهب المحدّثين, لأنّ المفهوم منه: أنّه لو لم يحلف له الرّاوي ما قبله. والجواب: أنّ ذلك غير صحيح لوجهين:

اعتراض

وأفرد ابن حزم فادّعى أنّ هذه الرسالة مكذوبة على عمر كما في ((المحلى)): (1/59), وانظر ردّ الشيخ أحمد شاکر عليه في حاشية الصفحة نفسها.

<sup>5</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>1</sup> ( ) سقطت من (أ).

<sup>2</sup> ( ) ((السّنن)): (2/168), قال ابن كثير في ((الإرشاد)): ( ) (1/278): ((بإسناد صحيح)) اهـ.

<sup>3</sup> ( ) ((السّنن الكبرى)): (4/248).

<sup>4</sup> ( ) (1/332).

<sup>5</sup> ( ) في هامش (ي): ((وأخرجه الإمام المرشد بالله في أماليه)).

<sup>6</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>7</sup> ( ) (1/11).

<sup>8</sup> ( ) في هامش (ي): و [أخرجه] الإمام المتوكل أحمد بن سليمان في ((الحقائق)), والحسين بن القاسم في ((الغاية)) و ((شرحها)).

أحدهما: أنَّ المحدِّثين إنما يقولون بذلك في الصحابة الذين رأوا رسول الله ﷺ، وليس يعلم أنَّ هذا منهم لجواز أن يكون من الأعراب.

**وثانيهما:** أنهم لا يقولون: [إنه] <sup>(1)</sup> لا يجوز الوهم على الصحابي، إنما قالوا: إنه ثقة، والوهم جائز على الثقة، وعليّ - - لم يثبم الراوي بتعمد الكذب؛ لأنَّه لو اتَّهمه بذلك لاثَّمه بالفجور باليمين، ولم يصدِّقه إذا حلف، وإثما اتَّهمه بالتساهل في الرواية بالظنِّ الغالب، فمع يمينه قوي ظنُّه بأنَّه متقن لما رواه حفظاً. ومع امتناعه من اليمين يعرف أنَّه غير متقن ولا مستيقن، فتكون هذه علة في قبول حديثه.

ولا شكَّ أنَّ حديث الثقة قد يكون معلولاً بأمر يوجب الوقف، ولهذا توقّف النبي ﷺ في قبول حديث ذي اليمين <sup>(2)</sup> حتَّى سأل، وتوقّف عمر - - في قبول حديث فاطمة بنت قيس <sup>(3)</sup>، وذلك مقرّر في مواضعه من الأصول.

الأدلة على عدالة

**الوجه الثالث:** أنَّ الأدلّة قد دلّت على ما ذهب إليه أهل الحديث، وغيرهم من قبول الصحابة - رضي الله عنهم - المعروف منهم بالعدالة والمجهول حاله. والأدلة على ذلك من الكتاب، والسنة، والنظر كثيرة، نذكر طرفاً يسيراً [منها] <sup>(4)</sup>:

من

**أما الكتاب؛** فمثل قوله تعالى: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾** [آل عمران: 110].

من

**وأما السنة؛** ففي ذلك آثار كثيرة، نذكر منها نبذة

<sup>(1)</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>(2)</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (1/674)، ومسلم برقم: (573) من حديث أبي هريرة - -.

<sup>(3)</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (1480).

<sup>(4)</sup> ( ) من (ي) و (س).

يسيرة:

**الأثر الأول:** ما روى ابن عمر عن أبيه -رضي الله عنهما-: أن رسول الله ﷺ قام فيهم فقال: ((أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفتشوا الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد الشاهد ولا يستشهد))<sup>(1)</sup>، الحديث رواه أحمد والترمذي.

وقد رواه عن شعبة: أبو داود الطيالسي، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر ابن سمرة، عن عمر، وله طرق آخر، وهو حديث مشهور جيد، قال ذلك الحافظ ابن كثير في ((إرشاده))<sup>(2)</sup>.

قلت: وفيه ما يدل على أنه أراد بأصحابه أهل زمانه، يفهم<sup>(3)</sup> من قوله: ((ثم الذين يلونهم))، فإنه جعل أهل زمانه طبقة، ثم الذين يلونهم، فلم يكن ليخرج من لم يره ممن أدرك زمانه، مع دخول من لم يره من التابعين الذين لم يدركوا زمانه.

**الأثر الثاني:** عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال -يعني رمضان- فقال: ((أتشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؟)) قال: نعم. /فقال: ((يا بلال أذن في الناس أن يصوموا غداً)) رواه أهل السنن<sup>(4)</sup>، وابن حبان

19/أ

<sup>1</sup> ( ) رواه الشافعي في ((الرسالة)): (ص/473-474)، وأحمد: (1/18، 26)، والترمذي: (4/404)، والحاكم في ((المستدرک)): (1/113)، من حديث عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-.

وقد صححه الترمذي، والحاكم، والذهبي، وابن كثير، وأحمد شاكر.

<sup>2</sup> ( ) (2/401).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((وفهم))!.

<sup>4</sup> ( ) أخرجه أبو داود: (2/754)، والترمذي: (3/74)، والنسائي: (4/131-132)، وابن ماجه: (1/529).

صاحب ((الصحيح))<sup>(1)</sup> والحاكم أبو عبد الله<sup>(2)</sup> وقال:  
((حديث حسن صحيح)).

وذكره الحاكم أبو سعد<sup>(3)</sup> في ((شرح العيون))  
 واحتج به أبو الحسين في ((المعتمد)) واحتج به:  
عبد الله بن زيد العنسي.

**الأثر الثالث: حديث أبي محذورة فإن رسول**  
الله ﷺ علمه الأذان عقيب إسلامه, واتَّخذه مؤذناً<sup>(4)</sup>  
من ذلك الوقت, وذلك يدلُّ على عدالته من قبل  
الخبرة؛ لأنَّ العدالة معتبرة في المؤذن [إذ]<sup>(5)</sup> هو  
مخبر بدخول وقت الصلاة<sup>(6)</sup> معتمد عليه في تأدية<sup>(7)</sup>  
الفرائض وإجزائها.

**الأثر الرابع: وهو أثر صحيح, ثابت في**  
دواوين الإسلام, بل معلوم, متواتر النُّقل, وهو

<sup>1</sup> ( ) ((الإحسان)): (230-8/229), وكرر الناسخ في (أ) ذكر  
ابن حبان!

<sup>2</sup> ( ) ((المستدرک)): (1/424), من حديث ابن عباس -رضي  
الله عنهما-, قال أبو داود: ((رواه جماعة عن سماك عن  
عكرمة مرسلًا)) اهـ.

وقال الترمذي: ((حديث ابن عباس فيه اختلاف, وروى سفيان  
الثوري وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ  
مرسلًا...)) اهـ.

وله شاهد من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- أخرجه  
أبو داود: (2/756), وابن حبان ((الإحسان)): (8/231),  
والحاكم: (1/423) وغيرهم.

والحديث صحَّحه ابن حبان, وقال الحاكم: ((صحيح على شرط  
مسلم ولم يخرجاه)) اهـ. وهو كذلك.

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((أبو سعيد صاحب العيون))! وفي (ي): ((أبو  
سعيد))!.

<sup>4</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (379) من حديث أبي محذورة .

<sup>5</sup> ( ) في (أ): ((و)), والمثبت من (ي).

<sup>6</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

<sup>7</sup> ( ) في (س): ((في تأدية أداء))!.



حجة قوية، وذلك: أن رسول الله ﷺ أرسل إلى اليمن علياً ومعاذاً -رضي الله عنهما-، والييين قاضيين ومفتيين<sup>(1)</sup>، ولا شك أن القضاء بين الناس، متركب على عدالة الشهود، ومعرفة الحاكم عدالتهم أو عدالة معدليهم، وهما غريان في أرض اليمن، لا يعرفان عدالتهم، ولا يخبران أحوالهم، وهم لا يجدون شهوداً على ما يجري بينهم من الخصومات إلا منهم، فلولا أن الظاهر العدالة في أهل الإسلام ذلك الزمان؛ وإلا لما كان إلى حكمهما بين أهل اليمن على الإطلاق سبيل.

وهذا يدل على عدالة أهل الإسلام ذلك الزمان، لا على عدالة من صحب النبي ﷺ دون غيره، وهذا أوسع من مذهب المحدثين، ولأمر ما أشار أبو الحسين إلى إجماع الصحابة عليه مع ذكاء أبي الحسين، فقد قال الذهبي -مع كراهته للمعتزلة- إنها كانت لأبي الحسين شهرة بالذكاء والديانة<sup>(2)</sup>، فتأمل أحوال الصحابة -رضي الله عنهم- تعلم صحة ما قاله، وحسن استخراجه.

**الأثر الخامس:** ما ثبت عن عليّ -رضي الله عنه (كان يستحلف من اتهمه من الرواة، فإن حلف له صدقه)) رواه الذهبي في ((تذكرة الحفاظ))<sup>(3)</sup> وحكم بحسنه.

وقد احتج به غير واحد من أئمة الرديئة -منهم الإمامان أبو طالب، والمنصور بالله- ووجه الحجة فيه: أن التحليف والتهمة إنما يكون لمجهول الحال، أو من هو شر منه من المخبورين بقلة أهل الإسلام

<sup>(1)</sup> ( إرسال عليّ أخرجه البخاري (الفتح): (7/663)، وإرسال معاذ أخرجه البخاري (الفتح): (7/657)، ومسلم برقم: (1733).

<sup>(2)</sup> ( (الميزان)): (5/101).

<sup>(3)</sup> ( (1/11)).

في ذلك الزمان.

**الأثر السادس:** حديث الجارية السوداء راعية الغنم التي أراد رسول الله ﷺ أن يتعرّف إيمانها، ويختبر إسلامها، فقال لها: ((من ربك)) فأشارت، أي: ربها الله. فقال لها: ((من أنا؟)) قال: رسول الله. قال ﷺ: ((هي مؤمنة))، والمؤمن مقبول. وقد وصف الله رسوله بتصديق المؤمنين في قوله تعالى: **﴿وَيُؤْمِنُ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾** [التوبة:61].

وحديث الجارية هو ثابت في ((صحيح مسلم))<sup>(1)</sup> رواه الشافعي<sup>(2)</sup> عن مالك<sup>(3)</sup> ذكر ذلك ابن التحوي في ((البدر المنير)) و((الخلاصة))<sup>(4)</sup>.

**الأثر السابع:** حديث عقبة بن الحارث المتفق على صحته وفيه أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء وقالت: قد أرضعتكما، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني، فتنحيت فذكرت ذلك له فقال: **((وكيف وقد زعمت أن قد أرضعتكما))** هذا لفظ البخاري<sup>(5)</sup> ومسلم<sup>(6)</sup>.

/وفي رواية الترمذي<sup>(7)</sup> بإسناد حسن صحيح: ((أنه زعم أنها كاذبة)) وأن النبي ﷺ نهاه عنها، فدل على اعتبار قولها مع الجهالة وتكذيب المدعى

ب/19

<sup>1</sup> ( ) برقم (537) واللفظ في المصادر: «أين الله؟ قالت في السماء».

<sup>2</sup> ( ) في ((الرسالة)): (ص/75).

<sup>3</sup> ( ) في ((الموطأ)): (2/776-777).

<sup>4</sup> ( ) (2/231).

<sup>5</sup> ( ) البخاري (الفتح): (5/316).

<sup>6</sup> ( ) الصواب أنه من أفراد البخاري، كما في ((تحفة الأشراف)): (7/299).

<sup>7</sup> ( ) ((الجامع)): (3/459)، أقول: وهي إحدى روايات البخاري (الفتح): (9/56).

عليه، ولو لم يعتبر قولها لم ينهه<sup>(1)</sup>، ولا أمره بالطلاق، لعدم [تحقق]<sup>(2)</sup> انفساخ النكاح، ولخبره بين الإمساك مع الكراهة، أو الطلاق [للحيطة]<sup>(3)</sup>، فإن التفريق بين الزوجين من مؤكّدات الأمور، وقد قال بمقتضى ذلك مع يمين المرأة: ابن عباس وأحمد وإسحاق<sup>(4)</sup>، وإنما ترك العمل بظاهره بعض أهل العلم لتعلقه بحقوق المخلوقين التي ورد الشرع باعتبار الشهادة فيها.

فأمّا قبول الخبر النبويّ في الأحكام؛ فمقبول من المرأة الصحابيّة وإن لم تعرف، بدليل هذا الحديث وغيره.

**الأثر الثامن:** أنّ الكافر كان يأتي النبيّ ﷺ فيسلم، فيأمره النبيّ ﷺ [أن يذهب]<sup>(5)</sup> إلى [قومه]<sup>(6)</sup> داعياً لهم إلى الإسلام ومعلماً لهم ما علمه النبيّ ﷺ من شرائع الإسلام، وهذا موجود في السيرة، لكنّها لم تحضرني فأنقله بلفظه<sup>(7)</sup>.

ومثل هذا له شواهد كثيرة يعرفها من طالع السيرة النبويّة، وفيه دلالة على عدالة الدّاخل في الإسلام، وإلا لوجب أن يبين له النبيّ ﷺ أنّه لا يحل

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((لم يتهمه في القول...))، وفي (س): ((ولم يتهمه، ولا أمره...))، والمثبت من (ي).

<sup>2</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((تحقيق))، والمثبت من (س).

<sup>3</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((للحيضة))! وهو خطأ، والمثبت من (س).  
<sup>4</sup> ( ) وهذه إحدى الروايات عن أحمد، والأخرى: أنها تقبل إذا كانت مرضيّة، والثالثة: لا تقبل، ولا بدّ من شهادة امرأتين. انظر: ((المغني)): (9/222).

<sup>5</sup> ( ) ما بين المعكوفين سقط من (أ) و (ي)، والمثبت من (س).

<sup>6</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((قوم))، والتصويب من (س).

<sup>7</sup> ( ) كما في قصة الطفيل بن عمرو الدّوسي في ((الصحيح))، وقصة إسلام أبي ذرّ الغفاري في ((الصحيحين)) وغيرها.

لقومه أن يتعلموا منه شيئاً حتى يختبروه بعد إسلامه، وفي هذا الأثر وفي السابغ إشارة إلى آثار كثيرة، والله أعلم.

من

**وأما النظر:** فلأن العدل من ظهر عليه من القرائن ما يدل على الديانة والأمانة دلالة ظنية. [إذ]<sup>(1)</sup> لا طريق إلى العلم بالبواطن؛ وهذا ظاهر في الصحابة، فإنهم كما قال المنصور بالله: ((لولا ثقل موازينهم في الشرف والدين ما تبعوا رسول الله ﷺ، ومالوا عن إلف دين الآباء، والأتراب والقرباء إلى أمر شاق على القلوب، ثقل على النفوس، لا سيما وهم في ذلك الزمان أهل الأنفة العظيمة والحمية الكبيرة، يرون أن يقتل جميعهم وتستأصل شأفتهم حذراً من أيسر عار يلم بساحتهم أو ينسب إلى قرابتهم، ولا أعظم عاراً عليهم من الاعتراف بضلal الآباء، وكفرهم، وتفضيل الأنعام السائمة عليهم، فلولا صدقهم في الإسلام ومعرفتهم لصدق الرسول ﷺ، ما لانت عرائكهم [لذلك]<sup>(2)</sup> ولا سلكوا في مذلات المسالك.

ومما يدل على صحة ذلك ويوضحه: أن أكثرهم تساهلاً في أمر الدين: من يتجاسر على الإقدام على الكبائر، لا سيما معصية الزنا، فقد علمنا أن جماعة من أهل الإسلام في ذلك العصر من رجال ونساء وقعوا في ذلك، فهم<sup>(3)</sup> فيما يظهر لنا أكثر أهل ذلك الزمان تساهلاً في الوقوع في المعاصي، وذلك دليل خفة الأمانة ونقصان الديانة، لكننا نظرنا في حالهم فوجدناهم فعلوا ما لا يفعله المتأخرين إلا أهل الورع الشحيح، والخوف العظيم، ومن يضرب بصلاحه المثل، ويتقرب بحبه إلى الله عز وجل، وذلك أنهم بذلوا أرواحهم في مرضاة رب العالمين، وليس

شواهد على تقوى الصحابة

أ/20

<sup>1</sup> ( ) من (ي) و (س)، وفي (أ): ((و)).  
<sup>2</sup> ( ) من (ي) و (س)، وفي (أ): ((لتلك))!.  
<sup>3</sup> ( ) أي: من وقع في الكبائر يومئذ.

يفعل هذا إلا من يحقّ له منصب الإمامة في أهل  
التّقوى واليقين، وذلك كثير في أخبارهم، مشهور  
الوقوع في زمانهم.

من ذلك حديث المرأة التي [زنت] <sup>(1)</sup> فجاءت النبيّ  
مقرّة بذنبها، سائلة للنبيّ ﷺ أن يقيم الحدّ عليها،  
فجعل رسول الله ﷺ يستثبت في ذلك، فقالت: يا  
رسول! إني حبلى به، فأمر أن تُمهّل حتى تضع، فلمّا  
وضعت جاءت بالمولود وقالت: يا رسول الله هو هذا  
قد ولدته، فقال: ((أرضعيه حتى يتمّ رضاعه))،  
فأرضعته حتى أتمّت مدة الرّضاع، ثمّ جاءت به في يده  
كسرة من خبز، فقالت: يا رسول الله! هو هذا يأكل  
الخبز، فأمر بها فرجمت <sup>(2)</sup>. رواه الحافظ ابن كثير في  
(إرشاده) <sup>(3)</sup>.

فانظر إلى عزم هذه الصّحابة -رضي الله عنها-  
على أصعب قتلة على النفوس، وأوجع ميتة للقلوب،  
وبقاء عزمها على ذلك هذه المدة الطويلة، ومطابقتها  
في ذلك غير مكرهة ولا متوانية، وهذا -أيضاً- وهي من  
النساء الموصوفات بنقصان العقول والأديان، فكيف  
برجالهم رضي الله عنهم!؟

ومن ذلك حديث الرّجل الذي أتى إلى النبيّ ﷺ  
فأخبره أنّه سرق، فأمر بقطع يده، فلما قطعت قال:  
الحمد لله الذي خلّصني منك، أردت أن تدخليني النار <sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> ( ) سقطت من (أ)، والمثبت من (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (1695) من حديث بريدة بن  
الحصيب -ﷺ-.

<sup>3</sup> ( ) (2/364).

<sup>4</sup> ( ) أخرجه ابن ماجه: (2/863)، والطبراني في ((الكبير)): (2/86).

من طريق سعيد بن أبي مریم، ثنا ابن لهيعة، ثنا يزيد بن أبي  
حبيب، عن عبد الرحمن بن ثعلبة الأنصاري، عن أبيه: أنّ عمرو  
بن حبيب بن عبد شمس، جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا

, أو كما قال .

وحديث المجامع في رمضان<sup>(1)</sup> .

وحديث ما عزر بطوله<sup>(2)</sup> .

وحديث الذي قال: إني أتيت امرأة فلم أترك شيئاً مما يفعله الرجال بالنساء إلا أتيت به، إلا أنني لم أجامعها<sup>(3)</sup>؛ وغير ذلك مما لا يحضرني الآن الإشارة إليه.

فأخبرني علي الإنصاف: من في زماننا، وقبل زماننا من أهل الديانة قد سار إلى الموت نشيطاً، وأتى إلى ولاة الأمر مقرراً بذنبه، مشتاقاً إلى لقاء ربه، باذلاً في مرضاة الله لروحه، ممكناً للوالة والقضاة من الحكم بقتله؟

وهذه الأشياء تنبه الغافل، وتقوي بصيرة العاقل، وإلا ففي قوله تعالى: **كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ**

---

رسول الله إني سرقت جملاً لبني فلان، فأرسل إليهم النبي ﷺ فقالوا: إنا افتقدنا جملاً لنا، فأمر النبي ﷺ فقطعت يده. قال ثعلبة: أنا أنظر إليه حين وقعت يده وهو يقول: الحمد لله الذي طهرني منك، أردت أن تُدخلي جسدي النار)). قال البوصيري في ((مصباح الرجاء)): (2/75) - ((هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة)) اهـ.

وفيه أيضاً: عبد الرحمن بن ثعلبة الأنصاري، قال الذهبي في ((الكاشف)): (2/159): ((يجهل))، وقال الحافظ في ((التقريب)): ((مجهول)).

<sup>1</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (4/193)، ومسلم برقم (1111) من حديث أبي هريرة - .

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (12/138) من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -، ومسلم برقم (1695) من حديث بريدة بن الحصيب - .

<sup>3</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (2/12) ومسلم برقم (2763) من حديث ابن مسعود - .

**لِلنَّاسِ** [آل عمران:110]. كفاية وغنية, مع ما عضدها من شهادة المصطفى -ﷺ- بأنهم خير القرون, وبأنَّ غيرهم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدِهم ولا نصيفه, إلى أمثال ذلك من مناقبهم الشريفة ومراتبهم المنيفة.

وقد ذكر ابن عبد البر في ديباجة ((الاستيعاب))<sup>(1)</sup> جملة شافية ممَّا يدلُّ على فضل أهل ذلك الزَّمان, [وذكر في ذلك أحاديث كثيرة]<sup>(2)</sup>.

منها الحديث الصَّحيح الشَّهير أنه **((لا يدخل النَّار أحد شهد بداراً والحديبية))**<sup>(3)</sup> رواه من طرق كثيرة.

وروى الحديث المشهور من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعاً **((لا يدخل النَّار أحد بايع تحت الشجرة))**<sup>(4)</sup> ثمَّ روى أنَّ أهل الحديبية كانوا ألفاً وأربع مائة, وأهل بيعة الرضوان ألفاً وخمس مائة, وأهل بدر ثلاث مئة وبضعة عشر, وذكر الحديث **((ألا إنكم توفون / سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله))**<sup>(5)</sup> والحديث الذي فيه: **((إنَّ الله نظر إلى قلوب العباد فوجد قلوب أصحاب محمد خير قلوب العباد))**<sup>(6)</sup>, وأمثال ذلك.

20/ب

<sup>1</sup> ( ) (1/2-5) بحاشية ((الإصابة)).

<sup>2</sup> ( ) النَّص مضطرب في (أ), وتصويبه من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (2495) من حديث جابر -ﷺ-.

<sup>4</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (2496) من حديث أم مبشر -رضي الله عنها- يرويه عنها جابر.

<sup>5</sup> ( ) أخرجه أحمد: (5/3), ومن طريقه ابن الجوزي في ((الموضوعات)): (1/29), وأخرجه ابن عبد البر في ((الاستيعاب)): (1/5) من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده. وهذا إسناد حسن.

<sup>6</sup> ( ) رواه أحمد: (1/379), والطيالسي في ((مسنده)): (ص/33), والطبراني في ((الكبير)): رقم (8582), و ((الأوسط)):

وقد ظهر بهذه الجملة بيان قوّة ما أنكره  
المعترض على أهل الحديث، وأنه مذهب العلماء  
الجلّة، من أهل الملة، قويّ الموادّ، منصور الأدلّة.  
والحمد لله.

**المسألة [الثانية]**<sup>(1)</sup> : ممّا اشتمل عليه  
كلامه، إنكاره لقول أهل الحديث: إنّ الصّحابيّ  
من رأى النّبّيّ ﷺ مؤمناً به، وقوله: إنّ هذا باطل،  
وأنه يبطل ببطلانه كثير من حديث الصّحاح.

وقد تحامل المعترض على أهل الحديث في  
هذه المسألة، وأطلق عليها اسم ((الباطل)) الذي لا  
يطلق على أمثالها من المسائل الظنيّة المحتملة،  
والخلاف في هذه المسألة مشهور في الأصول،  
وعلوم الحديث، وقد ذكر ابن الحاجب في ((مختصر  
المنتهى))<sup>(2)</sup> : أنها لفظيّة؛ لأنّ النزاع فيها راجع إلى  
من يصدق عليه إطلاق هذا القول<sup>(3)</sup>، وهذا مدرك  
ظنيّ لغويّ، أو عرفي لا يدخله التّأثير، ويستحق  
اسم الباطل، وذلك يظهر بالكلام في فصلين:

**الفصل الأوّل:** في بيان ما يستغربه  
المعترض من تسمية يسير المخالطة: ((صحبة))،

(4/367)، والحاكم: (3/78)، والبيهقي في ((المدخل)): (ص/  
114)، من قول ابن مسعود -موقوفاً- وصححه الحاكم  
والذهبي، وقال الحافظ في ((الدراية)): (2/187) - (أخرجه  
أحمد موقوفاً على ابن مسعود بإسناد حسن) اهـ، وكذا حسنه  
السخاوي في ((المقاصد الحسنة)): (ص/367).  
وجاء مرفوعاً من حديث أنس -موقوفاً- أخرج به الخطيب في  
((التاريخ)): (4/165)، وابن الجوزي في ((العلل المتناهية)): (1/281)،  
وقال: ((تفرّد به النخعي -أي أبا داود- قال أحمد بن  
حنبل: كان يضع الحديث، وهذا الحديث إمّا يعرف من كلام  
ابن مسعود)) اهـ.

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((الثالثة)) وهو سبق قلم.

<sup>2</sup> ( ) (1/714) مع شرح الأصفهاني ((بيان المختصر)).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((اللفظ)).



وبيان ظهور ذلك في الكتاب والسنة والإجماع، ولنقدّم قبل ذلك مقدّمة، وهي: أنّ ((الصّحبة)) في اللغة تطلق كثيراً في الشّيئين إذا كان بينهما ملابسة، وسواء كانت كثيرة أو قليلة، حقيقة أو مجازية، وهذه المقدّمة تبين ما نورده من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وما أجمع على صحّته من العبارات في هذا المعنى.

**أما القرآن:** فقال الله تعالى: **فَقَالَ لِمَصَاحِبِهِ وَهُوَ يُخَاوِرُهُ** [الكهف:34] و **قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُخَاوِرُهُ** [الكهف:37]، فقضى بالصّحبة مع الاختلاف في الإسلام الموجب للعداوة لما جرى بينهما من الخطاب المتقدّم، وقد أجمعت الأمة على اعتبار الإسلام في اسم الصّحابيّ، وقد ثبت بالنصّ القرآني أنّ الله تعالى سمّى الكافر صاحباً للمسلم، فيجب أن يكون اسم الصّحابيّ عرفياً اصطلاحياً، ويكون لكلّ طائفة أن تصطلح فيه على عرف كما سيأتي تحقيقه.

وقال تعالى: **وَالصَّاحِبُ بِالجَنبِ** [النساء:36]. وهو المرافق في السّفَر، ولا شكّ أنّه يدخل في إطلاق هذه الآية الملازم وغيره، ولو صحب الإنسان رجلاً<sup>(1)</sup> ساعة من نهار وسأيره في بعض الأسفار لدخل في ذلك، لأنّه يصدق أن يقول: صحبت فلاناً في سفري ساعة من النّهار، ولأنّ من قال ذلك لم ينكر عليه أهل اللغة، ولا يستهجنون كلامه.

**وأما السنة!** فكثير غير قليل، ومن أدلّها على التّوسعة العظيمة في هذا الباب ما ورد في الحديث الصحيح من قوله - لعائشة - رضي الله عنها: **((إِنَّكَ صَوَاحِبُ يَوْسُفَ))**<sup>(2)</sup>، فانظر ما أبعد هذا السّبب الذي سمّيت به النّساء صواحب يوسف!

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((رجل))!.

وكيف يستنكر مع هذا أن يسمّى من آمن برسول الله ﷺ / ووصل إلى حضرته العزيزة وتشرف برؤية غرّته الكريمة صاحباً له؟! ومن أنكر على من سمّى هذا صاحباً لرسول الله ﷺ؛ فليُنكر على رسول الله ﷺ حين سمّى النساء كلهن صواحب يوسف.

ومن ذلك الحديث الذي أُشير فيه على رسول الله ﷺ أن يقتل المنافق عبد الله بن أبيّ بن سلول فقال -ﷺ-: **((إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ))** فسمّاه صاحباً مع العلم بالتّفاق للملابسة الظّاهرة، مع أنّ التّفاق المعلوم يقتضي العداوة، ويمحو اسم الصّحبة في الحقيقة العرفية، فهذا الذي ذكرته من تسميته في هذا الحديث صاحباً يحتمل في اللّغة، وقد تقدّم أوّل الفصل هذا<sup>(1)</sup>، شاهده من القرآن العظيم في قوله تعالى: **﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾** [الكهف:34]. وليس في الآية احتمال آخر.

وأما هذا الحديث فهو يحتمل احتمالاً آخر تركته استغناء بهذا الاحتمال، بشهادة القرآن له.

ومما يدلّ على التّوسع الكثير في اسم الصّحبة: إطلاقها بين العقلاء والجمادات، كقوله تعالى: **﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾** [يوسف:39]، ومثّل تسمية ابن

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (6/481) وومسلم برقم (420)، من حديث عائشة، وأبي موسى -رضي الله عنها-.

#### وفي هامش (أ) ما نصّه:

((هو من التشبيه البليغ، أي: كصواحب يوسف، ولعل مراد المصنف بتسمية النساء اللاتي قطعن أيديهن صواحب يوسف، مع أنه لم يكن منهن إلا رؤيته، وتقطيع أيديهن، والله أعلم. تمت. أفاده القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الأنسي - رحمه الله-)).

<sup>1</sup> ( ) (ص/115).

مسعود: ((صاحب السّواك))<sup>(1)</sup> وصاحب: ((التّعلين والوسادة)).

**وأما الإجماع:** فلا خلاف بين النّاس أنّ رسول الله ﷺ إذا لاقى المشركين في الحرب فقتل ممن معه من المسلمين جماعة, ومن المشركين جماعة أنه يقال: قتل من أصحاب محمد ﷺ كذا وكذا, ومن المشركين كذا وكذا, وبذا جرى عمل أهل السّير<sup>(2)</sup> والمؤرّخين والرّواة والأخباريين, وكذا يقولون في أيّام صفين: قتل من أصحاب عليّ كذا, ومن أصحاب معاوية كذا, ولا يعنون بأصحاب عليّ من لازمه, وأطال صحبته, بل من قاتل معه, ولو يوماً أو ساعة<sup>(3)</sup>, وهذا شيء ظاهر لا يستحق من قال بمثله الإنكار, وهو من أحسن ما احتجّ به أهل الحديث, على أنّ ما ذهبوا إليه حقيقة عرفية.

<sup>1</sup> ( ) في (ت) و ((العواصم)): ((السّواد)) وكلاهما صحيح. فقد جاء وصف ابن مسعود -ﷺ- أنه صاحب (السّواك) في حديث أخرجه البخاري (الفتح): (7/114) من قول أبي الدرداء -ﷺ-.

وجاء وصفه بأنّه صاحب (السّواد) في حديث أخرجه مسلم برقم (2169) من حديث ابن مسعود -ﷺ-.

قال الإمام النووي -رحمه الله- في ((شرح مسلم)): (14/150): ((السّواد: بكسر السين المهملة, وبالذال, واتفق العلماء على أنّ المراد به السّرار -بكسر السين وبالراء المكررة- وهو السّر والمسارر, يقال: ساودت الرجل مساودة إذا ساررته... وهو مأخوذ من إدناه سوادك من سواده عند المساررة, أي: شخصك من شخصه)) اهـ.

وانظر: ((الإصابة)): (2/369), و ((السّير)): (1/469-470).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((المسيرين))! والمثبت من (س).

<sup>3</sup> ( ) في هامش (أ) ما نصّه:

((بل وإن لم يره, ولا حضر الواقعة فإنه يقال: قتل من أصحاب السلطان كذا, ولم يحضر ولا رأى من قتل من جنده. تمت السيد الإمام محمد بن إسماعيل الأمير -رحمه الله تعالى-)).

ومن ذلك أصحاب الشافعي، يطلق ذلك على من دخل في مذهبه وإن مات عقيب الدخول فيه من غير مهلة، وكذلك أصحاب الظاهر وأصحاب الرأي.

ومن التوسع في هذا الباب: تسمية النبي ﷺ صاحب الشفاعة قبل أن يشفع، وهذا أيضاً مما لا يشترط فيه الإطالة، بل يسمّى صاحب الشفاعة، وإن كانت في ساعة واحدة، وهذا كله دليل على التوسعة الكثيرة في إطلاق اسم الصحبة على أدنى ملابسة.

وبعد؛ فإنها لفظة لغوية ظنيّة، والاختلاف فيها كالاختلاف في الشفق، هل هو الحمرة أو البياض، أو مشترك بينهما، ونحو ذلك من الألفاظ اللغوية التي لا ينكر على من خالفها من أهل العلم.

وبعد؛ فقد قال غير واحد من العلماء: يجوز إثبات اللغة بالقياس<sup>(1)</sup>، واختاره إمام الزيدية المنصور بالله في كتابه ((صفوة الاختيار))، قال قطب الدين الشيرازي في ((شرح المنتهى)): ((إنه مذهب القاضي، وابن سريج من الشافعية، وهو قول كثير من الفقهاء، ومن أهل العربية)) اهـ.

ولم يعلم أنّ أحداً شتّع على /من ذهب إلى ذلك ولا قبّح عليه، فكيف بهذه المسألة المذكورة في الصحبة! وقد تقدّم لها من الشواهد اللغوية ما أقلّ منه يشفي ويكفي، فلو قدّرنا خلوّها عن الشواهد اللغوية، ورجوع القائلين بها إلى الأمارات القياسية، لم يكن إلى تقبيح ذلك وقطع الخلاف فيه سبيل، ولا على القطع بإبطاله وإبطال ما ترتّب عليه من الحديث دليل.

<sup>1</sup> ( ) وهذا القول منقول عن الشافعي، وهو قول ابن سريج، وأبي إسحاق الشيرازي، والفخر الرازي، وأكثر الحنابلة. انظر: ((الإحكام)) للامدي: (1/50)، ((وشرح الكوكب)): (1/223).

**الفصل الثاني:** في بيان المختار، والمختار: أن ما ذكره المحدثون جائز بالنظر إلى وضع اللغة، وأما بالنظر إلى العرف المستعمل السابق إلى الأذهان<sup>(1)</sup> عند الإطلاق من غير قرينة فهذا أمر يتوقف القطع فيه على نقل متواتر اللفظ معلوم المعنى، وهذا مفقود في كلا القولين، ومع فقدته يتعدّر القطع ويتسع القول.

وسرّ هذه المسألة هو: أن الأمور العرفية تختلف بحسب اختلاف أهل العرف أزماناً وبلداناً وأدياناً، فقد يصطلح كل من الطوائف، وأهل الفنون على اصطلاح، ويصطلح آخرون على خلافه، فيكون المفهوم من اصطلاح كل طائفة ما قصد به.

مثاله: لفظة (الكلام) فإنّه في اصطلاح النجاة: المفيد، وفي اصطلاح المتكلمين: ما تركب من حرفين فصاعداً، فلا يمتنع مثل ذلك في اسم الصّحبة، فيكون المفهوم من ذلك في كلام المحدثين ما اصطلحوا عليه، والمفهوم منه في كلام غيرهم كذلك، وكل يفهم من كلام الصّدر الأوّل ما غلب على ظنّه أنّه عرف الصّدر الأوّل، ولا حجر في هذا ولا تضيق. والله سبحانه أعلم.

وبقيّة ما ذكره المعترض يشتمل على مسألتين:

**إحداهما:** فيمن قاتل عليّاً -، ذكرها ذكراً مختصراً؛ ثم أعادها بأطول من ذلك، فأخّرنا الجواب فيها إلى الموضوع الذي استوفى فيه الكلام.

**والمسألة الثانية:** قبول الأعراب، وقد أعادها أيضاً حيث بسط القول فيها.

وقد ذكر في هذا الموضوع ثلاثة أشياء احتجّ بها ولم يُعدها، فرأينا ذكرها في هذا الموضوع:

<sup>1</sup> ( ) في نسخة: ((الأفهام، كذا في هامش (أ)) وفي (س).

**الحجة الأولى:** خبر الأعرابي الذي يال في مسجد رسول الله (1) ، قال المعترض: يلزم أنه عدل.

والجواب من وجوه:

**الأول:** من أين صحَّ للمعترض أنه كان في عصره ؟ أعرابي يال في مسجده؟ فثبوت هذا مبني على صحة طرق الحديث وقد شكَّ في تعذرهما، فلو صحَّت طرق هذا بطل الشكُّ، ومن البعيد أن يصحَّ طريق هذا الحديث دون غيره، ومن المعلوم أن صحة البعض تستلزم بطلان الشكِّ في استحالة الكلِّ.

**الوجه الثاني:** أننا قد ذكرنا أن كلَّ مسلم ممن عاصر النبيّ ؛ فإنه عدل ما لم يعلم جرحه، وبيننا الحجج على هذا، وأنه مذهب جلة علماء (2) الإسلام، وبيننا أنه مما ادَّعي فيه الإجماع، وهذا الأعرابي من جملة من دخل تحت عموم تلك الأدلة، فيسأل المعترض: ما الموجب لتخصيصه بالذكر؟ فإنَّ الخصم ملتزم لعدالته، فيطالب بإبداء المانع منها.

فإن قال: إن بوله في المسجد يمنع العدالة لأنه محرّم.

أ/22

فالجواب عليه: /أنَّ الجرح بذلك غير صحيح لأنه لا دليل على أنه فعله وهو يعلم بالتحريم، ويقوّي هذا أن النبيّ منع من قطع درّته، ونهى من نهاه وقال: ((إنَّ منكم منفرين))، ولو كان في فعله لارتكاب ما حرّمه الله مجترئاً معانداً لم يكن يستحق هذا الرفق العظيم، ولكان الأشبه أن يزجر عن الجراءة كما زجر السائل عن الضّالة، الذي قال له رسول الله: ((لا

(1) تقدم تخريجه: (ص/94).

(2) سقطت من (س)!. .

وجدت<sup>(1)</sup>، وإيما ذكرنا هذا الوجه لزيادة قوّة الحجّة على الخصم، وإلا فالأصل جهل الأعرابي بالتحريم والتمسك بالأصل كافٍ.

فإن قال المعترض: أنّ البول في المسجد يدلّ على الجرح من حيث إنّه يدلّ على الخسّة وقلّة الحياء، إذ البول في حضرة الناس يدلّ على ذلك كالأكل في السّوق.

قلنا: ليس كما توهم، فإنّ ما يدلّ على الخسّة، وقلّة الحياء يختلف بحسب اختلاف عرف أهل بلد الفاعل لذلك وأهل زمانه، والأعراب في ذلك الزّمان وفي غيره لا تستنكر ذلك في باديتها غالباً، وكلّ ما كان أهل الصّيانة يفعلونه من المباحات في بلد أو زمان، لم يقدر في عدالة أحد من أهل تلك البلد وذلك الزمان، وقد كان رسول الله ﷺ يمشي في المدينة بغير رداء، ولا نعل، ولا قلنسوة، يعود المرضى كذلك في أقصى المدينة، ذكره ابن حزم في ((سيرته))<sup>(2)</sup>.

المروّة وما يقدر

ومثل هذا في بعض الأمصار في هذه الأعصار المتأخّرة مما لا يفعله بعض أهل الحياء، ومما يتكلّم بعض الفقهاء في فاعله، لعُرف<sup>(3)</sup> مختصّ بهذه الأزمنة الأخيرة في الأمصار العظيمة، وإلا فمن أشدّ حياء من رسول الله ﷺ؟ فقد كان أشدّ حياء من العذراء في خدرها<sup>(4)</sup>، وكان لا يثبت بصره في وجه أحد لكثرة حيائه، ولكن هذا الذي فعله كان عادتهم في ذلك العصر، وإيما الحياء يتولّد من

<sup>1</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (569) من حديث بريدة بن الحصيب -

<sup>2</sup> ( ) ((جوامع السيرة)): (ص/43).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((فهو عرف)).

<sup>4</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (6/654)، ومسلم برقم (2320) من حديث أبي سعيد الخدري -

مخالفة العادة حتى إنّ الرّجل الفقير المستمرّ على البذاذة<sup>(1)</sup> في الملبس، لو لبس في دفعة واحدة لباس الأكابر الذي لا يعتاده قط، وطاف به الأسواق، لكان معدوداً من أهل المجون، وقلّة الحياء لمجاهرة النّاس بمخالفة العادة من غير تدرّج، ولا التماس فضيلة، وكذلك قد ورد عنه -ﷺ- أنّه أخذ قطعة من لحم وجعل يلوكها في فيه وهو يمشي في السّكة [أو]<sup>(2)</sup> يمشي بين أصحابه أو نحو ذلك، ذكر معناه أبو داود<sup>(3)</sup>، وقد أردف -ﷺ- امرأة خلفه في بعض الغزوات<sup>(4)</sup>، وربّما كان [هذا]<sup>(5)</sup> ممّا يتجنّب به بعض أهل الحياء في بعض الأزمان والبلدان لاختلاف العرف.

والقصد الاحتجاج بأفعاله ﷺ على أنّها ليست في ذلك الزّمان مما يستحي منه، لا على أنّه كان يفعل ما يُستحي منه في زمانه -ﷺ-، فتأمّل ذلك ولا تغلط فيه، فإنّ الغلط فيه عظيم.

**الوجه الثالث:** لو قدّرنا أنّ هذا مما يجرح به لكان مما يحتمل النّظر والاختلاف، ولا يعاب على من جرح به ولا على من لم يجرح.

<sup>1</sup> ( ) قال ابن الأثير في ((النهاية)): (1/110) ((البذاذة رثاءة الهيئة. يقال: بذ الهيئة وبأذ الهيئة: أي رثّ اللبسة)) اهـ. وانظر: ((لسان العرب)): (3/477).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((و)).

<sup>3</sup> ( ) لعلّ المؤلف يشير إلى ما أخرجه أبو داود: (3/627) كتاب البيوع، وفيه: ((وجيء بالطعام فوضع يده، ثم وضع القوم فاكلوا، فنظر أباًؤنا رسول الله ﷺ يلوك لقمة في فمه...)) الحديث.

أقول: وليس فيه دلالة على مراد المصنّف. والله أعلم.

<sup>4</sup> ( ) هي امرأة من بني غفار، أخرج حديثها أبو داود في ((السّنن)): (1/219-220)، وابن منده في ((معرفه أسامي أرداف النبي ﷺ)): (ص/80-82).

<sup>5</sup> ( ) من (ي) و (س).



**الوجه الرابع:** سلّمنا تسليم جدل أنّه مجروح فنحبّ<sup>(1)</sup> من المعترض أن يبيّن لنا أنّ أهل الصّحاح رووا عن هذا الأعرابي، ويبيّن لنا كم رووا عنه لا سيّما من أحاديث الأحكام، فإنّ الحاجة إلى معرفة ذلك ماسّة.

**الوجه الخامس:** سلّمنا أنّهم رووا عنه وأنّه مجروح، فما وجه الاحتجاج بذلك على الشكّ في [تعذر]<sup>(2)</sup> معرفة السنن وبطلان العلم؟ وليس هذا يمنع من معرفة الحديث الصّحيح، بل كلما كثر المجروحون قلّ الصّحيح، وكلما قلّ سهل حفظه وأمكن ضبطه، والكلام من أصله إنّما هو متعسّر أو متعذر.

ب/22

**الحجة الثانية:** وفد بني تميم<sup>(3)</sup>.

قال المعترض: **إنه يلزم قبول حديثهم، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات:4].**

والجواب من وجوه:

**الأول:** من أين صحّ أنّها نزلت فيهم؟ وأنّها نزلت بعد إسلامهم؟ والطريق إلى صحّة ذلك عندك مشكوك في إمكانها وتعذرّها كما في سائر الأخبار.

**الثاني:** من أين صحّ فيهم<sup>(4)</sup> أن نداءهم له - - من وراء الحجرات كان بعد إسلامهم؟ وما المانع أن يكون قبله فيكون ذمّهم على فعل فعلوه قبل الإسلام، فلا يستحقّون الذم بعد الإسلام، فإنّ الإسلام يجب ما قبله من الكفر والكبائر، كيف ما لا يعلم أنّه

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((فيحب))، وهو خطأ.

<sup>2</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) تقدم تخريجه (ص/95).

<sup>4</sup> ( ) ((فيهم)) ليست في (ي) و (س).

من ذلك؟ ونزول الآية بعد إسلامهم لا يصلح مانعاً في ذلك كما نزل بعد التوبة على آدم -ﷺ- قوله تعالى: **قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: 121].**

**الثالث: أن قوله تعالى: ﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات:4] ليس على ظاهره, لوجهين:**

**أحدهما: أنهم مكلفون, وشرط التكليف العقل.**

**وثانيهما: أنه سبحانه وتعالى لا يذم ما لا يعقل كما لا يذم الأنعام لعدم العقل, إذ من لا عقل له لا ذنب له في عدم العقل, وإنما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾ [الفرقان:44]. ذمًّا للغافلين عن تدبر الآيات, لا ذمًّا للأنعام السائمت<sup>(1)</sup>.**

إذا ثبت ذلك فالمراد ذمهم بالجفاوة, وعدم الفهم للعوائد الحميدة<sup>(2)</sup>, وأداب أهل الحياء والمروءة, وهذا ليس من الجرح في شيء, فإن لطف الأخلاق, والكيس في الأمور, ليس من شروط الرواية, لأن مبني الرواية على ظنّ الصّدق, وأولئك الأعراب لا سيما ذلك الزّمان كانوا من أبعد الناس عن الكذب والظنّ لصدقهم قوي, لا سيما في الحديث عن الرسول ﷺ, ولا بدّ إن شاء الله تعالى من الإشارة إلى أنّ الكذب على الله ورسوله أبعد ما يجوز وقوع المسلم فيه من المعاصي في غالب الأحوال, إلا أعداء الله تعالى من الدّجالين الكذّابين خذلهم الله تعالى.

**الوجه الرابع: أن صدور مثل هذه القوارع على جهة التّأديب للجاهلين والإيقاظ للغافلين من الله تعالى, أو من رسوله ﷺ لا يدلّ على فسقه وخروجه**

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((السائحات))!.

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((الفوائد الحميدة))!.

من ولاية الله تعالى, فقد نزل من الآيات القرآنية ما فيه تقريع لبعض الصالحين, وتأديب لبعض الأنبياء والمرسلين, وقد قال الله تعالى لخيار المهاجرين والأنصار: **﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** [الأنفال:68], وأنزل الله في الممتحنة في شأن حاطب بن أبي بلتعة, وشدد فيها على من والى أعداء الله تعالى, ولم يكن ذلك جرحاً في حاطب, فقد عذره رسول الله ﷺ ونهى عنه عمر -رضي الله عنه- وقال له: **﴿إِنَّكَ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ لَهُمْ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ﴾** (1).

وقد ثبت في ((صحيح مسلم)) (2) مرفوعاً: أَنَّ حاطباً يدخل الجنة -رضي الله عنه-.

وقد نزل الوعيد في رفع الأصوات عند رسول الله ﷺ, فأشفق بعض أصحابه -رضي الله عنهم- من ذلك, وكان جهوري الصّوت (3), ولم يكن شيء من ذلك جرحاً في أحد من أولئك.

وقد أنزل الله تعالى سورة (عبس) في تأديب صفوته من خلقه ﷺ وأنزل في أول أنبيائه آدم: **﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾** [طه:121].

وقال رسول الله ﷺ لأبي ذر -الذي ورد فيه

(1) أخرجه البخاري (الفتح): (6/166), ومسلم برقم (2494) من حديث علي -رضي الله عنه-.

(2) رقم (2495), من حديث جابر -رضي الله عنه-.

وقد وقع خطأ في ترقيم هذا الحديث في ((صحيح مسلم)) حيث وقع هكذا (2195) والصواب ما أثبتته.

(3) هو ثابت بن قيس بن شماس, كما ثبت في ((صحيح البخاري)) (الفتح): (8/454).

وممن أشفق من ذلك أيضاً أبو بكر, وعمر, كما ثبت في البخاري (الفتح): (8/454).

أَبُّهُ: (( مَا أَظَلَّتِ الْخَضِرَاءُ وَلَا أَقَلَّتِ الْغُبَرَاءُ  
أَصْدَقُ لَهْجَةً مِنْهُ ))<sup>(1)</sup> - (( إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ  
جَاهِلِيَّةٌ )) / قَالَ - □ - وَقَدْ سَبَّ امْرَأَةً، رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ<sup>(2)</sup> .

وقد روى عن علي أنه قال لابن عباس - رضي  
الله عنهم - وقد راجعه في المتعة: (( إِنَّكَ أَمْرٌ تَأْتِيهِ ))<sup>(3)</sup>  
، ولم يدل شيء من ذلك على الجرح، فكذلك الآية<sup>(4)</sup> .

**الوجه الخامس:** أن هذا يؤدي إلى جرح  
قبيلة من قبائل المسلمين، وهذا لا يصح عند أحد  
من أهل العلم، لأن العادة الغالبة تمنع من وجود  
[مثل ذلك]<sup>(5)</sup>، ولهذا لم يقع إلى الآن من أول  
الإسلام.

**الوجه السادس:** سلّمنا أن ذلك الجرح مانع  
من قبول الرواية، فإنما يستلزم ترك حديثهم، وترك

<sup>1</sup> ( ) أخرجه الترمذي: (5/628)، وابن ماجه: (1/55)، والحاكم: (3/342)، وغيرهم، من حديث عبد الله بن عمرو - □ - .

قال الترمذي: (( هذا حديث حسن )) اهـ.  
لكن فيه: (( عثمان بن عمير أبو اليقظان الكوفي )) ضعيف  
مدلس، مختلط يغلو في التشيع.

وللحديث شاهد من حديث أبي الدرداء، أخرجه أحمد: (5/197)، وابن سعد: (4/228)، والحاكم: (3/342).

قال الترمذي: (( هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه )) اهـ.  
وقال الحاكم: (( هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم  
يخرجاه )) اهـ، ووافقه الذهبي.

لكن فيه مالك بن مرثد لم يخرج له مسلم، وعكرمة بن  
عمار في روايته اضطراب.

<sup>2</sup> ( ) (الفتح): (1/106) من حديث أبي ذر - □ - ومسلم برقم (1661).

<sup>3</sup> ( ) أخرجه النسائي: (6/125)، من حديث علي - □ - بسند  
صحيح.

<sup>4</sup> ( ) أي: في وفد بني تميم.

<sup>5</sup> ( ) في (أ): (( قبيلة ))، والتصويب من: (ي) و (س).

حديثهم متيسر غير متعسر ولا متعذر، فما وجه الاحتجاج بذلك على تعسر معرفة الحديث وتعذرها إذا تركنا حديث وفد تميم؟!.

**الحجة الثالثة:** وفد عبد القيس، ولم أعلم وجه تخصيصهم بالذكر؛ فإنهم من جملة الأعراب، إلا أنه ارتد بعضهم بعد الإسلام.

والجواب على ما ذكره من وجوه:

**الأول:** أن إسلامهم يقتضي قبول حديثهم ما داموا مسلمين؛ وردتهم تقتضي ردّ حديثهم من حين ارتدوا، ولا مانع من ورود التّعبد بهذا في العقل ولا في الشرع المنقول بالتواتر المعلوم بالضرورة معناه، بل قد بيّنا فيما تقدّم قبول رسول الله ﷺ لمن أسلم عقيب إسلامه، والدليل عام لو فد عبد القيس ولغيرهم.

**الثاني:** إمّا أن يكون المعترض أنكر قبولهم لأن من أسلم لا يقبل حتى يخبر، أو لأنهم ارتدوا بعد الإسلام؟ إن كان الأول فلم خصهم بالذكر؟ ولم أنكر ذلك المذهب وقد بيّنا أنه قول الجمهور، وأنه بالأدلة الأثرية والنظرية منصور؟ أقصى ما في الباب: أنه لم يترجّح للمعترض موافقة الجماهير من علماء الإسلام، لكن لا يحل له الإنكار عليهم.

وإن كان يوافق على أن قبول المسلمين ذلك الزمان قبل الاختبار مذهب صحيح، غير مدفوع ولا منكر، وإنما الذي أنكره قبول المسلم الذي يريد أن يرتدّ بعد إسلامه، فهذا لا يصح لأمرين:

**أحدهما:** أن العلم بأنه يريد أن يرتد من قبيل علم الغيب الذي استأثر الله به، وقد حكم عليّ -ﷺ- بشهادة رجلين، ثم انكشف أنّهما [شهدا زوراً]<sup>(1)</sup> فلم

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((يشهدان الزور))، والمثبت من (ي) و (س).

يلزمه أحد بذلك محذوراً.

**وثانيهما:** أنّ العدل المخبور إذا فسق بعد العدالة لم يقدر ذلك في شهادته وروايته قبل الفسق، وقد ثبت أنّ المسلمين في ذلك الزمان عدول عقيب إسلامهم، فإذا كفروا بعد العدالة لم يقدر كفرهم فيهم قبل أن يكفروا، ولا قال أحد بأنّ الكفر يقدر في الراوي قبل أن يكفر.

**الثالث:** سلّمنا أنّ وفد عبد القيس مجاهيل أو مجاريح، فما لمعرفة الحديث والتّعذر أو التعسّر، وأحاديث الصحابة الكبار هي المتداولة في كتب الحديث والفقهاء والتفسير، وأحاديث الأعراب الجفاة غير معروفة إلا أن يكون شيئاً نادراً، وعلى تقدير كثرتها فتركها لا يكون سبباً لتعذر معرفة الحديث، ولا تعسرها، بل ذلك من أسباب السهولة كما بينا، وترك الكثير في السهولة مثل ترك اليسير، وإثما يختلف في ذلك حفظ الكثير واليسير، وتمييز أحاديث كبار الصحابة عن أحاديث جفاة الأعراب ممكن غير متعذر،

فرجال السنته قد صنفوا كتباً كثيرة في معرفة الصحابة وبيّنوا فيها من هو معروف العدالة من الأصحاب، ومن لا يعرف إلا بظاهر حاله من الأعراب، ومن له رواية /عن النبي ﷺ ومن ليس له رواية، ومن أطال الصحبة، ومن لم يطلها، بل تعرّضوا فيها لبيان السابق من المسبوق، والأفضل من المفضول، والأقضى والأحفظ والأذكى، بل هم بعد هذا يبرزون صفحة الإسناد للتقّاد، ولا يكتفون شيئاً مما قيل في رجال الحديث وعلمه على سبيل الإرشاد، لمن يحبّ الترجيح في التقليد والاجتهاد.

وإثما يلزم اختلاط أحاديث ثقات الأصحاب بأحاديث جفاة الأعراب لو أرسلوا الأحاديث ولم يسندوها، وقطعوها ولم يصلوها، فأين تعذر معرفة

الحديث؟ وما معنى التشويش على طلبة الحديث بأنّ  
 وقد عبد القيس ارتدّوا؟! وإذا ارتدّ وقد عبد القيس  
 فمه؟! أتبطل السنن، ويضيع العلم، ويلزم من ذلك ألا  
 يصحّ حديث الثقات من أصحاب رسول الله ﷺ؟ ما هذا  
 الكلام [المعتلّ، والاستدلال] <sup>(1)</sup> المختلّ؟.

سيرد أسماء  
 جلة الرواة من

وهذا ذكر جلة الرواة من الصحابة -رضي الله  
 عنهم-، رأيت ذكر أسمائهم ليعرف أنّ حديثهم هو  
 الذي يدور عليه الفقه وينبني عليه العلم، وأنّ  
 أحاديث جفاة الأعراب المجاهيل شيء يسير نادر  
 على تقدير وقوعه، فيعلم أنّه لم يُبَيّن على حديث  
 جفاة الأعراب حكم شرعي، فإن اتّفق ذلك ففي  
 نادر الأحوال ممن يستجيز ذلك من أهل العلم من  
 غير ضرورة إلى ذلك. فإنّه لو لم يستجز الرواية  
 عنهم كان له في القرآن وما صحّ من السنّة  
 والإجماع، وصحيح القياس غنية وكفاية.

وإذا أردت أن تعرف صدق هذا الكلام فأرنا  
 المسائل التي احتجّ عليها الفقهاء والمحدّثون  
 بأحاديث الجفاة من الأعراب من غير عموم من  
 القرآن، ولا شاهد من سائر الأدلة، وفي عدم ذلك  
 أو نذرت ما يدلّك على ما ذكرناه من أنّ جلة الرواة  
 هم عيون الأصحاب لا جفاة الأعراب، فدع عنك هذه  
 الشبهة الضعيفة، والمسالك الوعرة <sup>(2)</sup>، وإمّا أن يكون

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((إلا المعتلّ والإسناد المختلّ))! والمثبت من  
 (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) (تنبيه): لم يتّضح لي علاقة هذه الجملة بما بعدها! مع  
 العلم أنها في ((الأصل)): (405-1/406) كذلك.

**وكتب في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:**

((فأمّا، كذا في نسخه، وينظر أين جوابه وما قابله؟ ولعلّه  
 بالفاء، وجواب أمّا محذوف، أي: فذاك، ومقابلها قوله: وإلا  
 فبالله عليك.... إلخ. تمت.

أفاده العلامة محمد بن عبد الملك الأنسي -رحمه الله-)).

من أهل العلم المجتهدين لما درس من آثاره،  
 المجتهدين [في الردّ على] <sup>(1)</sup> من أراد خفض ما رفع  
 الله من مناره، وإلا فبالله عليك أرحنا من تعفيتك  
 لرسومه وتغييرك لوجوهه، فحديث رسول الله <sup>^</sup>  
 ركن الشريعة المطهّرة المحفوظة إلى يوم القيامة،  
 وليس يضرّ أهل الإسلام جهالة بعض الأعراب، فلنا  
 من حديثهم غنية بما رواه عيون الأصحاب مثل:  
 الخلفاء الراشدين الأربعة المهديين - رضي الله عنهم -  
 وسائر إخوانهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وقد جمعهم في بيت  
 واحد فقلت:

للمصطفى خير صحب	في جنة الخلد نصّاً زادهم
نصّ أنّهم	شرفاً
هم طلحة وابن عوف	أبي عبيدة والسعدان
والزبير مع	والخلفا

ومثل: الحسن والحسين سيدي شباب أهل  
 الجنة، وأمّهما سيدة النساء - رضي الله عنهم - ومثل  
 من لا يتسع لذكره هذا ((المختصر)) من نبلاء  
 المهاجرين والأنصار، مثل: عمّار بن ياسر، وسلمان  
 الفارسي، وذو الشهادتين: خزيمة بن ثابت، و خادم  
 رسول الله ﷺ أنس بن مالك، وأمّ المؤمنين عائشة -  
 رضي الله عنها- وحبر الأمة المفقّه في الدين المعلّم  
 التأويل ابن عبّاس رضي الله عنهما، ووالده العبّاس،  
 وأخيه الفضل، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد  
 الخدري، وصاحب السّواك <sup>(2)</sup> عبد الله بن مسعود،  
 وعبد الله بن عمر بن الخطاب، والبراء بن عازب،  
 وأم سلمة أمّ المؤمنين، وأبي ذر الغفاري الذي نصّ  
 رسول الله ﷺ: **((أَنَّ السَّمَاءَ لَمْ تَظَلْ أَصْدَقَ لَهْجَةً**

ب/24

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((على ردّ من))، والتصويب من (ي) و (س).  
<sup>2</sup> ( ) في (ت): ((السّواد)) وقد تقدّم التعليق على هذا (ص/117).



(1) /وعبد الله بن عمرو الذي أذن له - بكتابة حديثه الشريف<sup>(2)</sup>، وكتب ما لم يكتبه غيره؛ فاستكثر من طيب، وأبي أمامة الباهلي، وحذيفة بن اليمان، والحافظ الكبير: أبي هريرة الدوسي الذي قرأ له رسول الله ﷺ في نمرته، ثم أمره فلقيها فلم ينس شيئاً مما سمعه منه<sup>(3)</sup>، وأبي أيوب الأنصاري، وجابر بن سمرة الأنصاري، وأبي بكر مولى رسول الله ﷺ، وأسامة بن زيد موله، وأبي مسعود الأنصاري البدري، وعبد الله بن أبي أوفى، وزيد بن ثابت، وزيد بن خالد، وأسما بنت يزيد بن السكن، وكعب بن مالك، ورافع بن خديج، وسلمة بن الأكوع، وميمونة أم المؤمنين، وزيد بن أرقم، وأبي رافع مولى النبي ﷺ، وعوف بن مالك، وعدي بن حاتم، وأم حبيبة أم المؤمنين، وحفصة أم المؤمنين، وأسما بنت عميس، وجبير بن مطعم، وذات الطاقين أسما بنت أبي بكر الصديق، ووائلة بن الأسقع، وعقبة بن عامر الجهني، وشداد بن أوس الأنصاري، وعبد الله بن يزيد،

<sup>1</sup> ( ) تقدم تخريجه (ص/128).

<sup>2</sup> ( ) أخرج أحمد: (2/207) واللفظ له، والخطيب في «تقييد العلم»: (ص/77)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»: (1/71)، من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: «قلت: يا رسول الله أكتب ما أسمع منك؟ قال: نعم. قلت: في الرضى والسخط؟ قال: نعم، فإنّه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلا حقاً».

وهذا إسناد حسن.

وأخرجه أحمد (2/192)، وأبو داود: (4/60)، والدارمي: (1/125) وغيرهم.

من طريق يحيى القطان، عن عبد الله بن الأخنس، عن الوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو ونحوه.

وهذا إسناد صحيح.

<sup>3</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (1/119)، ومسلم برقم: (2492) من حديث أبي هريرة -.

والمقدام أبي كريمة<sup>(1)</sup>، وكعب بن عجرة، وأم هانيء بنت أبي طالب، وأبي برزة، وأبي جحيفة، وبلال المؤذن، وجندب بن عبد الله بن سفيان، وعبد الله بن مغفل، والمقداد، ومعاوية<sup>(2)</sup> بن حيدة، وسهل بن حنيف، وحكيم بن حزام، وأبي ثعلبة الخشني، وأم عطية، ومعقل بن يسار، وفاطمة بنت قيس، وعبد الله بن الزبير، وخباب بن الأرت، ومعاذ بن أنس، وصهيب، وأم الفضل بنت الحارث، وعثمان بن أبي العاص الثقفي، ويعلى بن أمية، [وعتبة بن عبد]<sup>(3)</sup>، وأبي أسيد الساعدي، وعبد الله بن مالك بن بحنة<sup>(4)</sup>، وأبي مالك الأشعري، وأبي حميد الساعدي، ويعلى بن مرة، وعبد الله بن جعفر، وأبي طلحة الأنصاري، وعبد الله بن سلام، وسهل بن أبي حثمة، وأبي المليح الهذلي، وأبي واقد الليثي، ورفاعة بن رافع، وعبد الله بن أنيس، وأوس بن أوس، وأم قيس بنت محصن، وعامر بن ربيعة، وقرّة، والسائب، وسعد بن عبادة، والربيع بنت معوذ، وأبي بردة، وأبي شريح، وعبد الله بن جراد، والمسور بن مخرمة، وصفوان بن عسال، وسراقة بن مالك، وسبرة بن معبد الجهني، وتميم الداري، وعمرو بن

<sup>1</sup> ( ) في (ي): ((المقدام بن معد يكرب)).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((عبد الله)) والصواب ما في الأصول و ((العواصم)): (1/408)، وليس في الصحابة من يسمى ((عبد الله بن حيدة)). وانظر ترجمة معاوية بن حيدة في ((الإصابة)): (3/432).

<sup>3</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((عقبة بن عبيدة))! وليس في الصحابة من يسمى كذلك. وانظر: ((الإصابة)): (2/454).

<sup>4</sup> ( ) في الأصول: ((مالك بن عبد الله بن بحنة)) وهو خطأ، وكذا في ((العواصم)): (1/408). فليس في الصحابة من اسمه كذلك.

والصواب: عبد الله بن مالك ابن بحنة. وقد يقال: عبد الله ابن بحنة، وبحنة أمه نسب إليها. انظر: ((الإصابة)): (2/463) و (3/340).

حريث بن خولة الأزديّ، وأسيد بن الحضير<sup>(1)</sup>،  
 والتَّوَّاس بن سمعان الكلابي، وعبد الله بن  
 [سرجس]<sup>(2)</sup>، وعبد الله بن الحارث بن جزء،  
 والصَّعْب بن جثَّامة، وقيس بن سعد بن عبادة،  
 ومحمد بن مسلمة، ومالك بن الحويرث الليثي، وأبي  
 لبابة بن [عبد المنذر]<sup>(3)</sup>، وسليمان بن صرد، وخولة  
 بنت حكيم، وعبد الرَّحْمَن بن شبل، وثابت بن  
 الصَّحَّاك، وطلق بن عليّ، وعبد الرَّحْمَن بن سمرة،  
 و [الحكم]<sup>(4)</sup> بن عمير، وسفينة مولى رسول الله ﷺ،  
 وكعب بن مزة، وأبي محذورة، وعروة بن مضرس،  
 ومجمع بن جارية<sup>(5)</sup>، ووابصة بن معبد الأسديّ، وأبي  
 اليسر، وأبي ليلى الأنصاري، ومعاوية بن الحكم،  
 وحذيفة بن أسيد الغفاريّ، وسلمان بن عامر، وعروة  
 البارقيّ، وأبي بصرة الغفاري، وعبد الرحمن بن  
 أبزي، وعمرو بن سلمة<sup>(6)</sup>، وسبيعة الأسلميّة، وزينب  
 بنت جحش أمّ المؤمنين، وضباعة بنت الزبير بن عبد  
 المطلب، وبسرة بنت صفوان، وصفية أمّ المؤمنين،  
 وأمّ هاشم بنت حارثة الأنصاريّة، وأمّ كلثوم، وأمّ  
 كرز، وأمّ سليم بنت ملحان، وأمّ معقل الأسديّة.

<sup>1</sup> ( ) في (س) و (ت): ((حصين)) وهو خطأ، والمثبت من بقية  
 النسخ و((العواصم)): (1/404)، والإصابة: (1/49).

<sup>2</sup> ( ) تحرفت في (أ) و (ي) إلى: ((سرخس))!.

<sup>3</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((ابن عبد الله بن المنذر))! وهو خطأ.

<sup>4</sup> ( ) سقطت من (أ)، والاستدراك من (ي) و (س).

<sup>5</sup> ( ) تحرّفت في النسخ إلى: ((حارثة))! وانظر ترجمة مجمع  
 بن جارية في ((الإصابة)): (3/366).

<sup>6</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((عمرو بن أبي سلمة)) وهو خطأ. ومن  
 الصحابة من يسمى ((عمر بن أبي سلمة)) انظر: ((الإصابة)): (2/519).

أما: عمرو بن سلمة فاثنان:

1- عمرو بن سلمة بن سكن الكلابي ((الإصابة)): (2/541).

2- عمرو بن سلمة -بكسر اللام- الجرمي ((الإصابة)): (2/541).

وضِعَف هؤَلاءِ، بل أكثر من ضعفهم ممَّن لو ذكرناهم على الاستقصاء لطال ذكرهم وطاب نشرهم، فطالعهم -إن شئت- في كتاب ابن عبد البرّ ((الإستيعاب)) وغيره من كتب معرفة الأصحاب، فمعرفةهم أحد أنواع علم الحديث كما ذكره المصنّفون فيها كـ ((ابن الصّلاح))<sup>(1)</sup> /وزين الدين العراقي<sup>(2)</sup>، وغير واحد.

وقد ألفوا في معرفة الصّحابة كتباً كثيرة.

فمنها: ((الصّحابة))<sup>(3)</sup> لابن حبان مختصر في مجلد.

و ((معرفة الصّحابة))<sup>(4)</sup> لابن منده، كتاب جليل، ولأبي موسى المدينيّ عليه ذيل<sup>(5)</sup> كبير.

<sup>1</sup> ( ) ((علوم الحديث)): (ص/485).

<sup>2</sup> ( ) ((التقييد والإيضاح)): (ص/251)، و ((شرح الألفيّة)): (ص/342).

<sup>3</sup> ( ) كتاب ابن حبان ذكره الحافظ في ((الإصابة)): (1/3)، ومنه نسخة في مكتبة عارف حكمت في مجموعة رقم (390)، وأخرى في مكتبة جامعة استانبول بتركيّا رقم (1101)، والكتاب مطبوع.

وقد ذكر ابن حبان في صدر كتابه ((الثقات)) (1609) من الصحابة الكرام.

انظر مقدمة تحقيق ((معرفة الصحابة)) لأبي نعيم: (1/70)، و((الإمام ابن حبان ودراسة آثاره العلمية)): (ص/431) لعداب الحمّش.

<sup>4</sup> ( ) ذكره ابن الأثير في ((أسد الغابة)): (1/10)، والحافظ في ((الإصابة)): (1/3).

ومنه قطعة في ((الظاهرية)) رقم (344)، وجزء من الكتاب في مكتبة عارف حكمت رقم (275).

وابن منده هو ((محمد بن إسحاق)) ت (395هـ).

<sup>5</sup> ( ) ذكره ابن الأثير في ((أسد الغابة)): (1/10) والحافظ في ((الإصابة)): (1/3)، والسخاوي في ((الإعلان بالتوبيخ)): (ص/161).

ومنها: ((الصَّحَابَةُ))<sup>(1)</sup> لأبي نعيم الأصبهاني، جليل  
القدر، ومنها ((معرفة الصَّحَابَةَ))<sup>(2)</sup> للعسكري.

ومنها كتاب أبي الحسن عليّ بن محمّد بن  
الأثير [الجزريّ]<sup>(3)</sup> المسمّى بـ ((أسد الغابة في  
معرفة الصَّحَابَةَ))<sup>(4)</sup> وهو أجمع كتاب في هذا، جمع  
فيه بين كتاب ابن منده، وذيل أبي موسى عليه،  
وكتاب أبي نعيم، و((الاستعياب))، وزاد من غيرها  
أسماء.

واختصره<sup>(5)</sup> جماعة، منهم: الحافظ أبو عبد الله  
الذهبيّ في مختصر لطيف<sup>(6)</sup>، وذيل عليه [زين  
الدين بعدة أسماء]<sup>(7)</sup> لم تقع له<sup>(8)</sup>.  
ومنها: الكاشغريّ<sup>(9)</sup>. وقد ذكروهم أيضاً في

---

<sup>1</sup> ( ) منه نسخة كاملة في مجلدين كبيرين في مكتبة أحمد  
الثالث بتركيا، اعتمد عليها د. محمد راضي عثمان في تحقيق  
جزء من الكتاب، رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية.

<sup>2</sup> ( ) وهو: أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري ت (382هـ)،  
ذكره السخاوي في ((الإعلان والتوبيخ)): (ص/163).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((الخرجي))! والتصويب من (ي) و (س).  
<sup>4</sup> ( ) طبع مرّات.

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((واختصر))!.

<sup>6</sup> ( ) واسمه ((تجريد أسماء الصَّحَابَةَ)) طبع في مجلدين وانظر ما  
عليه من الاستدراك، ((الإصابة)): (1/3).

<sup>7</sup> ( ) ((زين الدين)) سقطت من (أ)، وفي (أ) و (ي): ((أسماء  
بعده)) ولعل الصواب ما أثبت.

<sup>8</sup> ( ) ذكره العراقي لنفسه في ((شرح الألفية)): (ص/343)،  
والسخاوي في ((الإعلان)): (ص/162).

<sup>9</sup> ( ) هو: محمد بن محمد بن علي الكاشغريّ ت (705هـ). له  
((مختصر أسد الغابة)) مخطوط في شسترتي برقم (3213)،  
ذكره الزركلي في ((الأعلام)): (7/32). انظر ((بغية الوعاة)): (1/230).

تواريخ الإسلام<sup>(1)</sup>، وكتب رجال الكتب الستة<sup>(2)</sup>،  
 وأنفس كتاب فيهم كتاب: عزّ الدّين بن الأثير<sup>(3)</sup>،  
 وكتب الحافظين الكبيرين: أبي الحجاج المرّي،  
 وتلميذه أبي عبد الله المدهبي، فبمعرفة هذه الكتب  
 الحافلة أو بعضها يتميّز لك الصّحابي من الأعرابي،  
 بل يتميّز معرفة الفاضل من المفضول، والسّابق من  
 المسبوق، فقد بين علماء الحديث - في كتب ((علوم  
 الحديث)) على الإجمال، وفي كتب ((معرفة الصّحابة))  
 على التفصيل - أنهم رضي الله عنهم ينقسمون إلى  
 اثني عشرة طبقة:

**الأولى:** قدماء السّابقين الذين أسلموا بمكة  
 كالخلفاء الأربعة - رضي الله عنهم -.

**الثانية:** أصحاب دار النّدوة.

**الثالثة:** مهاجرة الحبشة.

**الرّابعة:** أصحاب العقبة الأولى.

**الخامسة:** أصحاب العقبة الثانية.

**السادسة:** أوّل المهاجرين الذين وصلوا إليه -  
 إلى قباء قبل أن يدخل المدينة.

**السابعة:** أهل بدر.

**الثامنة:** المهاجرين بين بدر والحديبية.

<sup>1</sup> ( ) كتواريخ البخاري الثلاثة، وتاريخ الطبري، وتواريخ المدهبي،  
 وتاريخ ابن كثير وغيرها.

<sup>2</sup> ( ) مثل ((الكمال)) للمقدسي، و ((تهذيب الكمال)) للمرّي  
 وفروعه.

<sup>3</sup> ( ) لم يطلع المؤلف على كتاب ((الإصابة)) للحافظ ابن حجر،  
 لأن الحافظ مكث في تأليفه (40) سنة، بل توفي ولم يكمله،  
 حيث بقي عليه ((المبهمات))، كما ذكر السخاوي في ((الإعلان  
 بالتويح)): (ص/164)، و ((فتح المغيبي)): (4/77)، والمؤلف  
 متوفى قبل الحافظ باثني عشر عاماً، وإلا فكتابه أنفس هذه  
 الكتب، والكتاب يحقق رسائل علمية بجامعة أمّ القرى.

**التاسعة:** أهل بيعة الرضوان.

**العاشر:** من هاجر بين الحديبية وفتح مكة.

**الحادية عشرة:** مسلمة الفتح.

**الثانية عشرة:** صبيان وأطفال رأوا رسول الله  
□ يوم الفتح, وفي حجة الوداع وغيرهما.

قال ابن الصلاح<sup>(1)</sup>: ((ومنهم من زاد على ذلك)).

وأما ابن سعد فجعلهم خمس طبقات فقط.

قال ابن عبد البر في خطبة ((الاستيعاب))<sup>(2)</sup>:  
((قال الله جل ذكره: □ **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ  
مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ  
رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا  
سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ** □ [الفتح:  
29], إلى أن قال: وليس كذلك جميع من رآه وأمن به  
وسترى منازلهم من الدّين والإيمان, والله تعالى قد  
فصّل بعض التّبيين على بعض, وكذلك سائر  
المسلمين, والحمد لله رب العالمين)) تمّ مختصراً,  
وفيه ما يدلّ على معرفتهم بدقائق تفاصيل التّفصيل,  
وتمييزهم للمشاهير عن المجاهيل.

فيا أيها المعترض على أهل السنّة بأحاديث جفاة  
الأعراب, واختلاطها بأحاديث الأصحاب, خذ من  
أحاديث هؤلاء الأعلام ما صفا وطاب, وأجمع على  
الاعتماد عليه أولوا الأبواب, ودع عنك التّشكيك في  
صحّة السنن / والاتياب, والتردد في ثبوت الآثار  
والاضطراب, وليأمن خوفك من ضياع السنّة  
والكتاب, ولتطب نفسك بحفظ ما ضمن حفظه ربّ  
الأرباب.

**قال: المسألة الثانية: إن قيل: الصّحيح**

<sup>(1)</sup> ( (علوم الحديث)): (ص/495).

<sup>(2)</sup> ( (1/2) بهامش (الإصابة)).

من حديث الرسول ما أخرج البخاري ومسلم وأبو داود، وكذلك أصحاب الصحاح، وهي معروفة عند المحدّثين والفقهاء، وفي بعضها خلاف. وأمّا ما روي في غير تلك الكتب فليس بصحيح -إلى قوله- أمّا هذا الفصل<sup>(1)</sup> فزعم القائل به أنّ مؤلفي الصحاح أعرف الناس به، وقد تعرّضوا لحصر<sup>(2)</sup> الصّحيح، فما لم يذكروه فليس بصحيح، إلى آخر ما ذكره في هذا المعنى.

**أقول:** كلام المعترض هنا لا يحتاج إلى جواب أكثر من تعريفه [بأنّه]<sup>(3)</sup> أفرط في الجهل، ورمى أهل الحديث بما نصّوا على البراءة منه نصوصاً كثيرة متواترة، فممن نصّ على ذلك البخاري ومسلم:

أمّا البخاريّ فإنّه اشتهر عنه أنّه خرّج صحيحه من مائة ألف حديث صحاح<sup>(4)</sup>، مع أنّ صحيحه لا يشتمل إلا على قدر أربعة آلاف<sup>(5)</sup> حديث من غير المكرّر،

أصحاب  
الصحاح لم  
يلتزموا

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((أما أهل الفضل))!.

<sup>2</sup> ( ) في (أ) و (ي) كتب فوق هذه الكلمة ((لذكر)) صح، ويظهر أن ناسخ (أ) قد ضرب على كلمة ((لحصر)) والصواب إثباتها.

<sup>3</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((فإنّه))، والمثبت من (س)، وهو الصواب.

<sup>4</sup> ( ) جاء عن البخاري أنه قال: ((احفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح)) ((تذكرة الحفاظ)): (2/556)، و ((تدريب الراوي)): (1/106).

أمّا المنصوص عن البخاري؛ فقوله: ((أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مئة ألف حديث)) انظر: ((تاريخ بغداد)): (2/8)، و ((هدي الساري)): (ص/513).

<sup>5</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((في ((العواصم)): ((قدر ستة آلاف)) والذي في كتاب ((العلوم)) لابن الصلاح: جملة ما في كتاب الصحيح -يعني البخاري- سبعة آلاف ومئتان وخمسة- وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة. تمت. القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الأنسي -رحمه الله-)).



وهذا في رواية الفِرْبَرِيِّ، ورواية حمّاد بن شاکر دونها بمئتي حديث، ودون هذه بمئة حديث رواية إبراهيم بن معقل<sup>(1)</sup>، فمن نصّ على أنّه أخرج أربعة آلاف حديث من مئة ألف صحاح كيف ينسب إلى دعوى حصر الصّحيح؟!.

وأما مسلم؛ فروى التّواوي عنه في ((شرح مسلم))<sup>(2)</sup> النّصّ الصّريح على أنّه ما قصد حصر الصّحيح، وكذا روى التّواوي في ((الشرح))<sup>(3)</sup> إنكار ذلك على ابن وارة وأبي زرعة، وذكر الحاكم أبو عبد الله في خطبة ((المستدرک))<sup>(4)</sup> أنّ البخاريّ ومسلماً<sup>(5)</sup> ما ادّعيا ذلك، وقد نصّ على ذلك علماء الحديث: منهم ابن الصّلاح، وزين الدّين، والحاكم وغيرهم، ولم يختلفوا في ذلك، وإنّما اختلفوا في عدد أقسام الصّحيح.

فالحاكم عدّ أقسامه عشرة<sup>(6)</sup>، وجعل حديث البخاريّ ومسلم قسماً منها، وابن الصّلاح وزين الدّين [جعلاً]<sup>(7)</sup> أقسام الصّحيح سبعة أقسام<sup>(8)</sup>، و[جعلاً] حديث البخاريّ ومسلم ثلاثة أقسام: ما اتفقا عليه

---

**أقول:** وتكملة كلام ابن الصّلاح في ((علومه)): (ص/163) ((وقد قيل إنّها بإسقاط المكرر: أربعة آلاف حديث)) اهـ. فلا يتم اعتراض المحسّني.

<sup>1</sup> ( ) انظر: ((التقييد والإيضاح)): (ص/15).

<sup>2</sup> ( ) (1/24).

<sup>3</sup> ( ) (1/25-26).

و ((في الشرح)) ليست في (ي) ومكانها: ((عنه))!.

<sup>4</sup> ( ) (1/2).

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((ومسلم))!.

<sup>6</sup> ( ) ((المدخل إلى كتاب الإكليل)): (ص/33-50).

<sup>7</sup> ( ) في (أ): ((جعل)) والتصويب من (ي) و(س)، والثانية التصويب من (س) فقط.

<sup>8</sup> ( ) ((علوم الحديث)): (ص/169)، و ((التقييد والإيضاح)): (ص/28).

قسماً، وما انفرد به كل واحد منهما قسماً، وابن الأثير في ((الجامع))<sup>(1)</sup> تبع الحاكم في تقسيمه المذكور.

ولم يزل علماء الحديث وأئمة يستدركون على صاحبي الصحيح ما تركاه مما هو على شرطهما، ويحتجون بما حكم بصحته غيرهما كالبرقاني، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم، وعبد الغني المقدسي، وعبد الحق، وتقي الدين ابن دقيق العيد، وابن سيد الناس، وأبي الحسن بن القطان، والركبي عبد العظيم وغيرهم، وهذا ظاهر لا يحتاج إلى تطويل، ومعلوم لا يفتقر إلى دليل.

وليس يصح في  
الأفهام<sup>(2)</sup> شيء  
إذا احتاج التهار إلى  
دليل

**قال: وأما الفصل الأول - وهو أن كل ما في هذه الكتب فهو صحيح - ففيه موضعان: الأول: في حكاية المذهب، والثاني: في الدليل. أما الأول فقد ذهب قوم إلى ذلك، وممن قال به ابن الصلاح / وحكى عن إجماع الفقهاء أنهم أفتوا من حلف بطلاق امرأته إن لم يكن [ما]<sup>(3)</sup> بين دفتي ((صحيح البخاري)) قاله رسول الله ﷺ أن امرأته لا تطلق. وليت شعري كيف كان هذا الإجماع؟ أكان بأن طاف هذا السائل جميع البقاع، أم بأن جمع له علماء الأمة في صعيد واحد وأذن فيهم بهذا السؤال، وأجابوه جميعاً بأن امرأته له حلال؟ وأي إجماع صحيح بغير علماء أهل البيت الأطهار، وشيعتهم الأخيار؟**

1/25

<sup>1</sup> ( ) ((جامع الأصول)): (1/160).

قال الحافظ في ((النكت)): (1/367) تعليلاً لمتابعة ابن الأثير وغيره للحاكم: ((...لقلة اهتمامهم بمعرفة هذا الشأن واسترواحهم إلى تقليد المتقدم دون البحث والنظر)) اهـ.

<sup>2</sup> ( ) في (ي): ((الأذهان)) وكتب فوقها: ((الأفهام)).

<sup>3</sup> ( ) سقطت من (أ).

**أقول:** الجواب على هذا الكلام يظهر بإيراد  
مباحث:

**البحث الأول:** أنّ المعترض روى عن ابن  
الصلّاح, وعن قوم مجاهيل القول بأنّ جميع ما في  
هذه الكتب صحيح, والظاهر أنّه أراد بهذه الكتب<sup>(1)</sup>:  
الكتب السنّة؛ لأنّ الرّجل نصّ في كتابه ((علوم  
الحديث))<sup>(2)</sup> أنّ كتّيب (السنن الأربعة) يدخلها ما هو  
ضعيف, وإثما تكلم الرّجل في صحّة المسند من  
البخاري ومسلم دون التّعاليق<sup>(3)</sup> كما سيأتي بيانه -إن  
شاء الله-, فالمعترض إن كان جهل الفرق بين السنّة  
والاثنين, فليس من العقلاء, وإن كان حسب أنّ مثل  
هذا التّجاهل يمضي على أهل الحديث فليس من  
الفتناء.

وأما القوم المجاهيل الذين نسب هذا المذهب  
الغريب إليهم: فإن كان يريد أنّهم أهل الحديث<sup>(4)</sup>؛  
فنصوصهم على خلاف ذلك تشهد بتكذيب المعترض  
عليهم, وتكفي في تسويد وجه المعترض نسبة<sup>(5)</sup>  
ذلك إليهم, فإنّهم قد نصّوا في كتب علوم الحديث,  
وذكر شروط الأئمّة على خلاف ذلك, وإن كان يريد  
أنّ أولئك القوم من غير أهل الحديث؛ فما الموجب

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((هي الكتب الستة)) والمثبت من (س).

<sup>2</sup> ( ) (ص/163).

<sup>3</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((بل نصّ ابن الصّلاح في كتابه ((علوم الحديث)): (ص/  
169): أنّ في البخاري ما ليس بصحيح. قال: ((إن كون  
ذلك فيه معلوم, وذكر من ذلك حديث: ((الفخذ عورة)),  
وحديث ((الله أحقّ أن يُستحى منه)) فإن هذا ونحوه ليس  
من شرطه, ولهذا لم يروه الحميدي في ((جمعه بين  
الصحيحين)), فأعلم ذلك فإنه مهم خاف)) انتهى بلفظه.  
تمت السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير)).

<sup>4</sup> ( ) في (ي): ((الحديث الصحيح)).!

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((النسبة)).!

للاعتراض على أهل الحديث بذلك؟!.

**البحث الثاني:** أنه حكى عن ابن الصلاح: أنه الذي روى الإجماع على أن الحالف بصحة ما في البخاري لا تطلق زوجته, والذي روى الإجماع على ذلك هو الحافظ أبو نصر السجزي, وإنما روى ابن الصلاح ذلك عنه<sup>(1)</sup>, وهذا يدل على عدم تثبت المعارض في النقل, وبناءه لكثير من كلامه على الوهم والجهل, ومن كان كذلك لا يصلح منه مناظرة الفطناء ومعارضة العلماء.

**البحث الثالث:** أنه أثبت في كلامه سائلاً سأل الأمة, والرجل لم يقل إن أحداً سأل الأمة, وإنما قال: لو أن رجلاً سأل الفقهاء, فلو كان يلزمه ثبوت ما بعد ((لو)) لزم مثله<sup>(2)</sup> في قوله تعالى:   
ما بعد ((لو)) لزم مثله<sup>(2)</sup> في قوله تعالى:   
[الأنبياء:22], والمعارض من المتصدّرين للتدريس في غوامض العربيّة؛ فكيف نسي أن ((لو)) تفيد امتناع الشيء لامتناع غيره؟.

**البحث الرابع:** أن كلامه في القدح في الإجماع يلزمه زيادة شروط في صحة الإجماع لم يشترطها أحد.

**أحدها:** أنه يشترط في راوي الإجماع أن يطوف جميع البقاع, أو تجمع له الأمة<sup>(3)</sup> في صعيد واحد.

**الثاني:** أن يؤدّن فيهم بالحادثه.

**الثالث:** أن يجيبوه جميعاً, ولا يكون فيهم من سكت<sup>(4)</sup> في تلك الحال, ثمّ أجاب بعد ذلك أو روى مذهبه بواسطة.

<sup>1</sup> ( ) ((علوم الحديث)): (ص/168).

<sup>2</sup> ( ) تحرّفت هذه الجملة في (س).

<sup>3</sup> ( ) في هامش (ي): ((أي علماء الأمة)).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((شكك))!.

وهذا كله مجرد تشنيع لا يفيد، وتهويل لا يمضي.

**البحث الخامس:** أن المعترض قد ادّعى في كتابه إجماعات كثيرة ولم يحصل فيها شيء من هذه الشرائط، وهذا من الحيف الذي لا يرتضيه أهل التمييز في المباحث العلميّة.

**البحث السادس:** أنه روى عن ابن الصّلاح في أوّل كلامه أنه ادّعى إجماع الفقهاء، ثمّ ألزمه أن يجمع له جميع الأمّة في صعيد<sup>(1)</sup>، ومن لم يفرّق بين الأمّة والفقهاء فليس بأهل لمراسلة العلماء، فإن الفقهاء لا تكون جزءاً من ألف جزء من الأمّة ولا ما يقارب ذلك.

**البحث السابع:** قال: وأيّ إجماع صحيح بغير أهل البيت وشيعتهم؟!.

قلنا: ومن أين يلزمه دخولهم<sup>(2)</sup>؟ وأنت إنّما رويت عنه دعوى إجماع الفقهاء، وأهل البيت عندكم لا يدخلون في ذلك عرفاً ولا لغة، فإنّكم تروون الخلاف بين أهل البيت والفقهاء، كما أنّ أهل البيت لا يدخلون في محدّثين وإن كانوا يعرفون الحديث ولا في القراء والتّحاة ونحو ذلك، والفقهاء عندكم اسم مختصّ في العرف بأئمة المذاهب الأربعة وأتباعهم.

**البحث الثامن:** أن الرّجل ادّعى إجماع العلماء لا إجماع الفقهاء، ولكن المعترض لا يدري ما ينقل ولا يعقل ما يقول!.

<sup>1</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((لم يقل بهذا المعترض فينظر! وأمّا العلماء والفقهاء؛ فمن النقل بالمعنى، فالأولى حذف هذا البحث السادس إذ لا يرد منه على المعترض شيء، فالله أعلم. تمت القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الأنسي - رحمه الله -)).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((دخولهم به)).

**البحث التاسع:** من أين عرفت أنّ أهل عصر من علماء أهل البيت والشيعة لم يجمعوا على صحة حديث البخاري؟ وما أمنك أنهم قد أجمعوا على ذلك، وأنتك جهلت إجماعهم عليه؟ ألا ترى أنّ كثيراً من علماء أهل البيت والشيعة ادّعوا الإجماع على قبول أهل التأويل كما سيأتي ذكره، وأنت جهلت ذلك؟.

وأقصى ما في الباب أنّك طلبت فلم تجد، فليس عدم الوجدان يدلّ على عدم الوجود، وأنتك وجدت في ذلك خلافاً فليس ذلك يمنع من ثبوت الإجماع عند كثير من أهل العلم، وذلك حيث يكون المخالف من أهل عصر، والمجمعون أهل عصر آخر، لا سيما إذا كانوا متقدّمين والمخالف بعدهم، و<sup>(1)</sup> يكون المخالف شاداً نادراً، [أو] يكون ممن لا يعتدّ بخلافه، [أو]<sup>(2)</sup> ينعقد الإجماع على رأسه لأحد الأسباب المذكورة في كتب الأصول.

ومع هذه الاحتمالات؛ كيف يحسن ممن يدّعي الذكاء والمعرفة أن يعترض على من يدّعي<sup>(3)</sup> الإجماع؟ والاعتراض على هذا الوجه المقتضي لتقبيح الخلاف لا يحسن إلا فيما أدلته برهانيّة قطعياً دون المسائل الخلافيّة الظنيّة.

**البحث العاشر:** أنتك إمّا أن تقبّح [التمسك]<sup>(4)</sup> بالإجماع السكوتي وتحرم الاحتجاج له أو لا، إن حرّمته وقبحته لزمك تأييم أكثر الأئمة والأئمة فإنهم يقولون بصحة الاحتجاج به، فقد ذكره الإمام المنصور بالله في: ((الصفوة)) وغيره من أئمة الشيعة وعلمائهم، وكذلك سائر علماء الفرق<sup>(5)</sup>، وأكثر

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((أو)).

<sup>2</sup> ( ) في الموضوعين: ((و)) في (أ). والمثبت من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((على مدّعي ذلك)).

<sup>4</sup> ( ) سقطت من (أ).

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((العراق))!.

الإجماعات المدّعاة لا تكون إلا منه.

وإن كنت لا تنكر التمسك بالإجماع السكوتي، ولا تحرّمه، فالظاهر من [أقوال] <sup>(1)</sup> أئمة الزيدية من أهل البيت وشيعتهم؛ موافقة سائر العلماء من المحدّثين والفقهاء وأهل السنّة على ما /ادّعوه من صحّة الصّحيح من حديث هذه الكتب، وإنّما قلنا: إنّ الظاهر إجماعهم على ذلك، لأنّ الاحتجاج بما صحّحه أهل هذه الكتب ظاهر في كتبهم، شائع بين علمائهم من غير نكير، فقد روى عنهم الإمام أحمد بن سليمان <sup>(2)</sup> في كتابه ((أصول الأحكام)) <sup>(3)</sup> على وجه يوجب القول بصحّتها، فإنّه صنّف كتابه في أحاديث الأحكام، وصرّح في خطبته بالرواية منها، ولم يميّز حديثها من حديث أهل البيت، فتأمّل ذلك.

وكذلك الإمام المنصور بالله في كثير من مصنّفاته، منها كتاب: ((العقد الثمين)) <sup>(4)</sup>، ونصّ فيه على صحّة أسانيدنا.

وكذلك الأمير العلّامة الحسين بن محمد <sup>(5)</sup> في كتابه ((شفاء الأوام)) <sup>(6)</sup> الذي لم يصنّف أحد من

<sup>(1)</sup> في (أ): ((قول)).

<sup>(2)</sup> أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر المتوكل على الله، أحد أئمة الزيدية ت (566هـ). انظر: ((الأعلام)): (1/132)، و ((مصادر الفكر)): (ص/588-591).

<sup>(3)</sup> منه سبع نسخ خطية بالمكتبة العربية بالجامع الكبير بصنعاء، متأخرة النسخ، أقدمها كتبت سنة (1054هـ). انظر ((الفهرس)): (ص/50-52).

<sup>(4)</sup> ((العقد الثمين في تبين أحكام الأئمة الهادين ورد شبه الروافض الغالين)) منه نسخة في (المتحف البريطاني). وأخرى بالجامع الكبير برقم (662هـ).

<sup>(5)</sup> الحسين بن محمد بن أحمد بن يحيى اليحيوي، من ذريّة الهادي، من علماء الزيدية ت (662هـ). انظر: ((الأعلام)): (2/255)، و ((مصادر الفكر)): (ص/120).

الزَيْدِيَّة في الحديث مثله, فَإِنَّهُ صَرَّحَ فِيهِ<sup>(1)</sup> بِالرَّوَايَةِ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْاِحْتِجَاجِ بِحَدِيثِهَا, وَكَذَلِكَ صَاحِبُ ((الكَشَّافِ)) فَإِنَّهُ رَوَى مِنْ ((صَحِيحِ مُسْلِمٍ)) وَسَمَّاهُ: صَحِيحًا, وَفِي ((تَعْلِيقِ اللَّمَعِ)) الَّذِي هُوَ<sup>(2)</sup> مَدْرَسُ الزَّيْدِيَّةِ أَنَّهُ يَكْفِي الْمَجْتَهِدَ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ: ((المَوْطَأُ)) أَوْ ((سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ)), ذَكَرَهُ الْفَقِيهَ عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى الْوَشْلِيُّ<sup>(3)</sup> فِي تَعْلِيقِهِ<sup>(4)</sup>, وَكَذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي الْعَلَامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنِ الدَّوَّارِيِّ<sup>(5)</sup> فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى ((الْخُلَاصَةِ))<sup>(6)</sup>: إِنَّهُ يَكْفِي الْمَجْتَهِدَ ((أَصُولَ الْأَحْكَامِ)), وَأَحَدَ الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ, وَكَذَا قَالَ عَلَامَةُ

<sup>(6)</sup> ( ) ((شَفَاءُ الْأَوْامِ الْمُمَيِّزِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ)) تُوْفِي الْمَوْؤَلَفَ قَبْلَ تَمَامِ أَبْوَابِ مِنْ مَنْتَصَفِ الْكُتَابِ, تَمَّمَهُ ابْنُ أَخْتِهِ, وَلِلْكَتَابِ عِدَّةُ نَسْخٍ خَطِيَّةٍ فِي الْمَكْتَبَةِ الْغَرِبِيَّةِ بِالْجَامِعِ الْكَبِيرِ. وَخَرَّجَ أَحَادِيثَ الْكُتَابِ الْقَاضِي عَبْدُ الْعَزِيزِ الضَّمْدِيُّ فِي مَجْلَدٍ كَبِيرٍ, مِنْهُ نَسْخَةٌ بِخَطِ الْمَوْؤَلَفِ اقْتَنَاهَا الزَّرْكَلِيُّ: ((الْأَعْلَامُ)): (2/255), وَمِنْهُ عِدَّةُ نَسْخٍ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ ((مَصَادِرُ الْفِكْرِ)): (ص/61).

وَأَلَّفَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ حَاشِيَةَ عَلَى الْكُتَابِ سَمَّاهَا: ((وَبَلِ الْغَمَامِ عَلَى شَفَاءِ الْأَوْامِ)) طُبِعَتْ فِي مَجْلَدَيْنِ, وَكَانَ الْكُتَابُ قَدْ سَجَّلَ رِسَالَةَ دَكْتُورَاهُ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ بِالرِّيَاضِ! وَنَوَقِشْتِ.

<sup>(1)</sup> ( ) ((فِيهِ)) لَيْسَتْ فِي (س).

<sup>(2)</sup> ( ) ((هُوَ)) سَقَطَتْ مِنْ (س).

<sup>(3)</sup> ( ) عَلِيُّ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَسَنِ بْنِ رَاشِدِ الْوَشْلِيِّ مِنْ فُقَهَاءِ الزَّيْدِيَّةِ ت (777هـ) انظر: ((مَصَادِرُ الْفِكْرِ)): (ص/209).

<sup>(4)</sup> ( ) وَهُوَ: تَعْلِيقُهُ عَلَى ((اللَّمَعِ)) مِنْهُ نَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْجَامِعِ (1009-فقه).

<sup>(5)</sup> ( ) مِنْ أَبْرَزِ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ فِي الْيَمَنِ, كَانَ عَظِيمَ الْجَاهِ, زَاهِدًا مُتَقَلِّدًا مِنَ الدُّنْيَا, مِنْ شَيْخِ ابْنِ الْوَزِيرِ, ت (800هـ). ((الْبَدْرِ الطَّالِعِ)): (1/381), وَ ((مَصَادِرُ الْفِكْرِ)): (ص/213).

<sup>(6)</sup> ( ) لَهُ عَلَى ((الْخُلَاصَةِ)) كِتَابَانِ هُمَا: ((جَوْهَرَةُ الْغَوَاصِ فِي شَرْحِ خُلَاصَةِ الرِّصَاصِ)), وَ ((شَرِيدَةُ الْقِنَاصِ عَلَى خُلَاصَةِ الرِّصَاصِ)), انظر نسخهما في ((مَصَادِرُ الْفِكْرِ)): (ص/128).



الشيعة: علي بن عبد الله بن أبي الخير<sup>(1)</sup> في تعليقه على ((الجوهرية))<sup>(2)</sup>: إنه يكفي المجتهد كتاب جامع لأكثر الأخبار الشرعية ك ((سنن أبي داود)) وغيره.

فهذه كتب الزيدية المشهورة المتداولة بين علمائهم الأفاضل المدروسة على محققينهم الأواخر منهم والأوائل قد صرحوا فيها بما يقتضي صحة ((سنن أبي داود)) وأمثالها من كتب السنن، فكيف بصححي البخاري ومسلم؟! وشاع ذلك وذاع ولم ينكره منهم أحد، فكيف تنكر على مدعي الإجماع على صحة مسند حديث البخاري ومسلم، وتقدح فيه بمخالفة أهل البيت وشيعتهم؟!.

وأقصى ما في الباب: أن ينقل إنكار ذلك عن بعض الناس في بعض الأعصار، فذلك النقل في نفسه ظني نادر، واعتبار القدح بالنادر الظني في بعض الأعصار لا يقدح في إجماع أهل عصر آخر، فلا طريق إلى تكذيب مدعي هذا الإجماع على اعتبار كثير من أهل العلم في طريق الإجماع، وقد رأينا كثيراً من أهل العلم يثبتون الإجماع السكوتي بمثل هذا وبأقل من هذا.

**البحث الحادي عشر: أن الظاهر إجماع الشيعة من الفقهاء أن من حلف بالطلاق على صحة أمر، وهو يظن صحته، ولم ينكشف بطلانه لم يحنث، لأن الأصل بقاء الزوجية، فلا تبطل<sup>(3)</sup> بمجرد**

بحث في من  
حلف على

<sup>1</sup> ( ) علي بن عبد الله بن أبي الخير الصائدي ت (793هـ). انظر: ((مصادر الفكر)): (ص/176, 311).

<sup>2</sup> ( ) ((جوهرية الأصول وتذكرة الفحول)) من أشهر كتب الأصول في اليمن، لأحمد بن محمد الرصاص ت (656هـ)، منها عدة نسخ في الجامع الكبير باليمن.

انظر: ((مصادر الفكر)): (ص/173).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((وتبطل)) وهو خطأ.

الاحتمال المرجوح، كما لو حلف بطلاقها إن<sup>(1)</sup> خرجت من بيته، ولم يعلم خروجها، ولا علمت هي أنها خرجت، ولا ظناً ذلك فإنها لا تطلق.

ولهذا تأول التَّوَاوِيَّ تخصيص ((البخاري)) /بذلك بأنَّ المراد: أنه لا يحنث باطناً ولا ظاهراً، ولا يستحب له الاحتياط؛ لأنَّ الأُمَّة تَلَقَّتْهُ بِالْقَبُولِ فهو معلوم الصَّحَّة بطريق نظريّ، هذا تأويل التَّوَاوِيَّ لمُدَّعِي الإجماع<sup>(2)</sup>، وليس هذا اختياره، فإنَّ اختياره واختيار المحققين: أنَّ ما تَلَقَّتْهُ الأُمَّة بِالْقَبُولِ يفيد الظنَّ ما لم يتواتر، وقد حكى التَّوَاوِيَّ القول الأوَّل عن ابن الصَّلَاح ثمَّ قال: ((وخالف ابن الصَّلَاح الأكثرون والمحققون))<sup>(3)</sup>.

قلت: حجة الجمهور أنَّ الأُمَّة إِتَّمَا تَلَقَّتْ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُمْ ظَنُّوا صِحَّتَهُ، وَالْعَمَلُ بِالظَّنِّ وَاجِبٌ عَلَيْهِمْ، وَالظَّنُّ قَدْ يَخْطِئُ<sup>(4)</sup>.

قال ابن الصَّلَاح: ((وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثمَّ بان لي<sup>(5)</sup> أنَّ ظنَّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ))<sup>(6)</sup>.

قلت: فتبيِّن أنَّ موضع التَّزَاع هو: أنَّ ظنَّ المعصوم هل يجوز أن يخطئ أم لا، وفيه دقَّة، ويلزم منه أن لا يكون الإجماع حجة في المسائل الظنيَّة، والحجج من الجهتين ظنيَّة، وقد بسطت

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((وإن))!.

<sup>2</sup> ( ) ((شرح مسلم)): (21-1/20).

<sup>3</sup> ( ) ((الإرشاد)): (1/133)، و ((شرح مسلم)): (1/20).

<sup>4</sup> ( ) وانظر: ((تنقيح الأنظار)): (ق/9ب) للمؤلف.

<sup>5</sup> ( ) في (س) و (ت): ((لي يعني...))!.

<sup>6</sup> ( ) ((علوم الحديث)): (ص/170)، ونصّه فيه: ((قد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً، ثمَّ بان لي أنَّ المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصَّحِيح؛ لأنَّ ظنَّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ)) اهـ.

القول فيها في ((العواصم))<sup>(1)</sup> وإِثْمًا قصدت عنا بيان ظهور ما أنكره المعترض من قول العلماء: إِنَّ الحالف بصحّة البخاري لا يحنث، فنحن منه أن ينقل لنا مذاهب العلماء الذين قالوا بحنث الحالف، وطلاق زوجته، ويعيّن من قال بذلك من أهل العلم حتّى يظهر المحقّ من المبطل.

وهذا الموضوع يحتمل ذكر فوائد ذكرتها في ((الأصل))<sup>(2)</sup> منها ما ذكره التّوويّ في ((شرح مسلم))، ومنها ما لم يذكره، ثمّ اختصرتها لأنّها لا [تتعلق]<sup>(3)</sup> بنقض كلام المعترض.

**قال: والذي يذهب إليه علماءنا ويجري على أصولهم أنّ في أخبار هذه الكتب: الصّحيح، والمعلول، والمردود، والمقبول.**

**أقول:** الجواب: أنّ حديث هذه الكتب منقسم إلى أقسام:

**أحدها:** ما بيّنوا أنّه صحيح، وأجمعوا على صحّته، وهذا القسم العمل بمقتضاه واجب بلا خلاف بينهم، وإِثْمًا اختلفوا في أنّه هل يفيد العلم القاطع، أو الظنّ الرّاجح على ما مضى؟ ومن نازع في الإجماع فلمدّعي الإجماع أن يبحث عليه بأحد تلك الوجوه المتقدّمة، وهذا القسم هو أرفع أقسام الصّحيح السّبعة على ما بيّنه العلماء في كتب ((علوم الحديث))<sup>(4)</sup>.

**القسم الثّاني:** ما اختلفوا في صحّته من

<sup>1</sup> ( ) (3/85-88).

<sup>2</sup> ( ) (3/89- فما بعدها).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((تعلق)).

<sup>4</sup> ( ) انظر: ((علوم الحديث)): (ص/169-170)، و ((التقييد والإيضاح)): (ص/28)، و ((فتح المغيث)): (ص/1-48)، و ((تدريب الراوي)): (ص/131-132).

أحاديث هذه الكتب، فيرجع فيه إلى كتب الجرح والتعديل، ثم يوزن عند التعارض بميزان الترجيح.

**القسم الثالث: ما نص<sup>(1)</sup> علماء الحديث - أو أحدهم - على ضعفه، ولم يعارضهم من يقول بصحته، فهذا لا يؤخذ به في الأحكام ويؤخذ به في الفضائل، فلا يخلو المعترض إمّا أن يريد أن المردود والمعلول في القسمين الأخيرين؛ فذلك مسلم ولا خلاف فيه، أو يريد أنه في القسم الأول؛ فذلك ممنوع، لأنّ المخالف إمّا أن يقرّ بورود التّعبد بأخبار الآحاد، أو لا؛ إن لم يقرّ بذلك فليس ينبغي أن يراجع في هذا المقام، لأنّه فرع لذلك الأصل، ومن جحد الأصل لم يراجع في الفرع.**

وإن أقرّ بورود التّعبد بأخبار الآحاد والعمل فيها بأقوى الظنون / فلا يخلو: إمّا أن يقرّ أنّ أهل كلّ فنّ أعرف به، وأنّ المرجع في كلّ فنّ إلى أهله أو لا؛ إن لم يعترف بذلك؛ فهو معاند غير مستحق للمناظرة؛ لأنّ المعلوم من الفرق الإسلامية على اختلاف طبقاتها: الاحتجاج في كلّ فنّ بكلام أهله، ولو لم يرجعوا إلى ذلك لبطلت العلوم، لأنّ غير أهل الفنّ إمّا ألا يتكلموا فيه بشيء البتّة أو يتكلموا فيه بما لا يكفي ولا يشفي، ألا ترى أنّك لو رجعت في تفسير غريب القرآن والسنة إلى القراء، وفي القراءات إلى أهل اللغة، وهي المعاني والبيان والتحو إلى أهل الحديث، وفي علم الإسناد وعلل الحديث إلى المتكلمين، وأمثال ذلك لبطلت العلوم، وانطمست منها المعالم والرّسوم، وعكسنا المعقول، وخالفنا ما عليه أهل الإسلام.

وإن اعترف المعترض بالحقّ، وأقرّ أنّ كلام أهل كلّ فنّ مقدّم في فنّهم على غيرهم، معتمد فيه على

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((ما نص عليه))، والمثبت من (س).

أهل كل من  
فنّ أعرف

تحقيقهم، فلا شكَّ أنَّه قد اشتهر عند كل منصف ما لأهل الحديث من العناية التامة في معرفته، والبحث عن علله ورجاله وطرقه، والاختلاف الكثير الواقع بينهم كثير منه، الدال على عدم تقليد بعضهم في الحديث لبعض، وعدم المتابعة لمجرّد<sup>(1)</sup> العصبية، بحيث لو كانوا في القلة في حدّ يمكن تواطؤهم على التّعصّب؛ لوجب ترجيح كلامهم، وقبول قولهم في فنّهم، كيف وهم من الكثرة في حدّ لا يمكن معه تواطؤهم على ذلك؛ لاختلاف أزمانهم وبلدانهم وأغراضهم وأديانهم! ومع ذلك فقد اشتهر عن أئمتهم القول بصحّة مسند ((صحيح البخاري ومسلم))، وادّعى غير واحد من ثقاتهم انعقاد الإجماع على ذلك؛ وخبر الثقة في رواية الإجماع واجب القبول، كما هو المنصور المصحح في موضعه من كتب الأصول<sup>(2)</sup>.

وعلى تسليم أنَّه ليس بمقبول<sup>(3)</sup>، وأنّ ذلك الإجماع غير صحيح؛ فلا أقلّ من أن يكون ما ادّعى الإجماع على صحّته قول جماهير نقاد علم الحديث، وأئمة فرسان علم الأثر، وهذا من أعظم وجوه التّراجيح، بل أئمة علماء الأصول، والغوّاص على الدقائق والحقائق من أهل علوم المعقول، يقضون بوجوب التّرجيح بأخفّ أمارّة، وأخفى دلالة تشير أقلّ الظنّ، وتثمر يسير القوّة، فكيف بما نفّحه، وصحّحه<sup>(4)</sup> إمام الحفظ الثّقات، والنّقاد الأثبات: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النّيسابوري، وانتقياه من ألوف أحاديث صحاح، مع

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((مجرّد))!.

<sup>2</sup> ( ) انظر: ((الإحكام)): (1/212) للآمدي، ((شرح الكوكب)): (2/224).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((بمنقول))!.

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((ووضّحه))!.

تواتر إمامتهما وأمانتهما ونقدهما ومعرفتهما، فلو لم يتابعهما غيرهما لكان التّرجيح بهما كافياً، والتّعويل على قولهما واجباً، كيف وقد خضعت لهما رقاب النُّقاد! وأطبق على تصحيح دعواهما أئمة علماء الإسناد!.

فإن قلت: أليس قد اختلف في توثيق بعض رواتهما، وعلل بعض الحفاظ شيئاً من حديثهما، وصنّف الدّارقطنيّ في ذلك كتاب ((الاستدراكات والتّتبّع))<sup>(1)</sup> وصنّف في ذلك أبو مسعود الدّمشقيّ<sup>(2)</sup> وأبو علي الغسّانيّ الجيّانيّ<sup>(3)</sup>، فكيف يصحّ مع ذلك دعوى الإجماع؟!.

قلنا: قد ذكر العلماء في علوم الحديث، وشروح الصّحاح جميع ذلك، واستوعبوا الجواب عليه وبَيَّنوا القول فيه، ولا بدّ من ذكر/نكته يسيرة من ذلك على قدر هذا (المختصر) فأقول:

اعلم أنّ المختلف فيه من حديثهما هو اليسير، وليس في ذلك اليسير ما هو مردود بطريق قطعية ولا إجماعية، بل غاية ما فيه أنّه لم ينعقد عليه الإجماع، وأنّه لا يعترض على من عمل به، ولا على من توقف في صحّته، وليس الاختلاف يدلّ على الضّعف ولا يستلزمه، فقد اختلف في الرّاشدين

<sup>(1)</sup> ( ) هما كتابان، الأول: ((الإلزامات))، والآخر: ((التّتبّع)) طبعاً بتحقيق الشيخ مقبل الوداعي، في مجلد واحد.

<sup>(2)</sup> ( ) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد، أبو مسعود الدّمشقي، الحافظ ت (401هـ).

وكتابه هو: ((أطراف الصحيحين))

انظر: ((تاريخ بغداد)): (6/172)، و((السير)): (17/227).

<sup>(3)</sup> ( ) هو الحسين بن محمد بن أحمد الغسّانيّ الجيّانيّ ت (498هـ) من الحفاظ المجوّدين.

وكتابه هو: ((تقييد المهمل وتمييز المشكل)) طبع قطعة منه، والباقي لا يزال مخطوطاً.

انظر: ((الصلة)): (1/142)، و((السير)): (19/148).

الذين هم أفضل الصحابة، وكفرتهم طوائف الروافض والتواصب والخوارج، وسلم من التكفير والاختلاف من هو دون الخلفاء -رضي الله عنهم- من صغار الصحابة، فليس مجرد ذكر الاختلاف بضائر للثقات من رجال الصحيحين، ولا مشعر بضعف حديثهم، وإنما الحجّة في الإجماع لا في الخلاف، والإجماع لم ينعقد على ضعف شيء فيهما، وإنما انعقد على صحتهما إلا ما لا نسبة له إلى ما فيهما من الصحيح، فإنه وقع فيه الاختلاف الذي هو ليس بحجّة على الضعف ولا على الصّحة، إذ لو دلّ على شيء<sup>(1)</sup> لم يكن بأن يدلّ على الضعف أولى من أن يدلّ على الصّحة، إذ كلّ منهما قد قال به قائل، بل يكون القائل بالصّحة أولى لأنّه مثبت، والمضعّف للحديث إذا لم يبيّن سبب التّضعيف ناف والمثبت أولى من النّافي.

وقد ألف زين الدّين كتاباً في الجواب عن ذلك<sup>(2)</sup>، وذكر النووي في ((شرح مسلم))<sup>(3)</sup> أنّه قد أجاب عن ذلك، أو عن أكثره في شرحه، على أنّ الأمر قريب في ذلك الخلاف، وهو ينحصر في نوعين:

**النوع الأوّل:** تعليل بعض أحاديثهما، ومثاله: أن يرفع الحديث بعض الثّقات ويقفه الباقون، أو يسنده ويرسلوه، ونحو ذلك من العلل، وهذا النوع مما اختلف في القدح به، وأكثر علماء الأصول على أنّه لا

<sup>1</sup> ( ) ((على شيء)) سقطت من (س).

<sup>2</sup> ( ) ذكره في ((التبصرة)): (ص/25).

قال السخاوي عن هذا الكتاب في ((فتح المغيث)): (1/60): ((عدم مسوّدته قبل تبيضها)) ثمّ قال: ((وتكفل شيخنا في مقدمة ((شرح البخاري)) بما يخصه منه، والنووي في ((شرح مسلم)) بما يخصه منه، فكان فيهما -مع تكلف في بعضه- أجزاء في الجملة)) اهـ.

<sup>3</sup> ( ) (1/27).

يقدم في صحّة الحديث ولا في الرّاي، وأكثر المحدثين على القبح به في الحديث إذا غلب على الظنّ وقوع الوهم فيه، وفي الرّاي إذا أكثر من ذلك، ومذهب المعتزلة والزيديّة: أنّه لا يقدم بهذا النوع في الحديث ولا في الرّاي.

ومثال ما وقع في البخاري منه: ما أخرجه البخاري<sup>(1)</sup> عن الشعبيّ عن جابر مرفوعاً: (( لا تنكح المرأة على عمّتها )) هذا حديث رواه ثقات، لكن له علة وهي: أنّ المشهور عن الشعبيّ أنّه رواه عن أبي هريرة لا عن جابر، وقد خرّجه البخاريّ كذلك أيضاً، لكنّه رأى أنّه لا مانع من كون الشعبيّ يرويّه عن جابر وأبي هريرة [معاً]<sup>(2)</sup> فرواه [عنه]<sup>(3)</sup> عنهما.

والمحدثون يرون أنّه لو كان يحفظه عنهما معاً لرواه كذلك لتلامذته وطلبة العلم منه، ولمن يقبل ذلك أن يقول: يحتمل أنّه ذكر تلك الطّريق التّانية بعد نسيان، أو استفادها بعد جهل، أو تذكرها بسبب سؤال عنها، أو ذكرها بحسب الدّاعي إلى ذكرها أو نحو ذلك، فمع هذه التّجويّزات لا يحسن طرح مثل ذلك، فإنّ ترّجّح طرحه لأحد؛ فلا وجه للاعتراض على من قبله، فبان لك أنّ الأمر في مثل هذا قريب النظر إلى الحديث في نفسه، وكذلك التّظر إلى راوي الحديث؛ لأنّه إنّما يدلّ على أنّ التّقة وهم في روايته، والوهم جائز على التّقات، / ولا يقدم بمطلقه إجماعاً، بل ادّعى عبد الله بن زيد العنسيّ الإجماع على قبول حفظه أكثر من وهمه، ذكره في ((الدرر

<sup>1</sup> ( ) مع (الفتح): (9/64)، وانظر ما أجاب به الحافظ عن هذا الاعتراض: (9/65)

<sup>2</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) من (س)، وإثباتها هو الأنسب ومعنى الكلام: فروى البخاريّ الحديث عن الشعبيّ عن أبي هريرة وجابر -رضي الله عنهما-.



المنظومة))، وذلك هو المشهور في كتب الأصول، ولكن لم يصرّحوا بدعوى الإجماع عليه.

وأما إذا استوى وهمه وحفظه؛ فاختلفوا: فالمشهور ردّ حديثه ببطلان رجحان صدقه، ومنهم من قال: لا يجوز ردّ حديثه لأنّ الأدلة الموجبة لقبوله تعمّ هذه الصّورة، واستواء حفظه ووهمه لا ينتهض مخصّصاً مانعاً من العمل بالعام مسقطاً للتكليف بقبوله، وممّن اختار هذا من الرّيدية: عبد الله بن زيد في ((الذّرر))، والإمام المنصور بالله في ((الصّفوة)) وإثما أجمع العلماء على ردّ حديث من<sup>(1)</sup> وهمه أكثر من إصابته.

وأما المحدّثون: فهم أكثر الناس تشديداً في القدح بالوهم؛ لأنّهم يقدحون به متى كثير، وإن لم يكن أكثر من الصّواب، ولهذا تجد كثيراً من أئمة الجرح والتّعديل يتردّدون في المرّاي فيوثقونه مرّة ويضعّفونه أخرى، وذلك لأنّ دخول وهمه حين الكثرة مما لا يوزن بميزان معلوم، وإثما يُظنّ<sup>(2)</sup> ويرجح فيه التّحرّي والاجتهاد، فصار التّظر فيه كنظر الفقهاء في الحوادث الطّنيّة، فلذا يكون لابن معين في المرّاي قولان: التّوثيق والتّضعيف ونحو ذلك.

ومنهم من يغلو و<sup>(3)</sup> يقدح بالوهم وإن لم يكن، وإثما يقدح بهذا من قلّ فقهه وبصره بمعنى العدالة، والاحتراز عن الوهم غير ممكن، والعصمة مرتفعة عن العدول، بل العصمة لا تمنع من الوهم إلا في التّبليغ، فقد وهم رسول الله ﷺ أنّه صلى بعض الفرائض على الكمال، فقال له ذو اليمين: ((أقصر الصلاة أم سهوت<sup>(4)</sup> يا رسول الله؟ فقال: كلّ

<sup>1</sup> ( ) ((من)) سقطت من (س).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((ينظر)).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((أو)).!

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((نسيت)).

ذلك لم يكن»<sup>(1)</sup> الحديث، وهذا وهم، وبناء على ما اعتقده، والحديث في ((الصحيح))، وقال: ((رحم الله فلاناً لقد أذكرني آية كنت أنسيتها)) رواه [مسلم]<sup>(2)</sup>، وفي ((الصحيح))<sup>(3)</sup> عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت في حق ابن عمر: ((ما كذب ولكنّه وهم)). وقد صحّ عن عمر -رضي الله عنه- نسي حديث التيمم الذي رواه عمار<sup>(4)</sup> ولم يذكره بالتذكير مع أنه مما لا ينسى [مثله]<sup>(5)</sup>، ونسي أيضاً قوله تعالى: **إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ** [الزمر:30] حتى ذكره ذلك أبو بكر -رضي الله عنه- حين خطب بعد موت رسول الله<sup>(6)</sup>.

بل نصّ القرآن على جواز النسيان على أهل رتبة النبوة الذين هم أعلى طبقات البشر، فقال تعالى: **وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** [الحج:52].

أي: إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته على سبيل السهو، ثم ينسخ الله ذلك، يعرف الله<sup>(7)</sup> الأنبياء والرسل به، حتى لا تبطل العصمة به عن الخطأ في التبليغ. وقال سبحانه وتعالى في حق آدم: **فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً** [طه:115]، ولو أردنا أن

<sup>(1)</sup> ( ) تقدّم تخريجه (ص/103).

<sup>(2)</sup> ( ) بياض في (أ) و (ي)، والمثبت من (س)، والحديث في مسلم برقم (788) من حديث عائشة -رضي الله عنها-.

<sup>(3)</sup> ( ) البخاري (الفتح): (3/181)، ومسلم برقم (932) من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-.

<sup>(4)</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (1/528)، ومسلم برقم (368)، من حديث عمار -رضي الله عنه-.

<sup>(5)</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>(6)</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (3/136).

<sup>(7)</sup> ( ) سقطت من (س).

نستقصي ما ورد في هذا الباب لطال الكلام،  
والمقصود بهذا أن القدح على رواة الصّحاح بالتهمة  
لهم<sup>(1)</sup> بالوهم التّادر مما لا يقتضي جرحهم، ولا يقدح  
في حديثهم.

**النّوع الثّاني:** مما قدح به على البخاريّ  
ومسلم: الرّواية عن بعض من اختلف في جرحه  
وتوثيقه، وقد ذكر التّووي في ((شرح مسلم))<sup>(2)</sup> وذكر  
الجواب عنه بوجوه قد ذكرها أيضاً ابن الصّلاح<sup>(3)</sup> :

**أحدها:** أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند  
غيره ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدّم على التّعديل؛  
لأنّ ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً مفسّراً بسبب، وإلا  
فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذلك، وقد قال الإمام  
الحافظ أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب  
البغداديّ وغيره: ما احتجّ البخاريّ ومسلم وأبو داود  
به من جماعة علم الطّعن فيهم من غيرهم محمول  
على أنّه لم يثبت الطّعن المؤثر مفسّر السبب. انتهى  
كلام التّوويّ.

قلت: فإن قيل: أليس قد ثبت في علوم الحديث  
أنّ الجرح الذي لم يفسّر سببه، وإن لم يجرح به لكنّه  
يوجب ريبة، فيجب التّوقّف عن قبول من قبل ذلك  
فيه، وعن ردّه؟.

فالجواب: أنّ ذلك إنّما يوجب الرّيبة في غير  
المشاهير بالعدالة والثّقة، وأمّا من وثّقه أهل الخبرة  
الثّامة من أئمّة هذا الشّان؛ فإنّ الجرح المطلق لا  
يزيل ظنّ ثقته، ومن زال عنه ظنّ ثقته بالرّاوي كان  
له ترك حديثه، ولم يكن له الاعتراض عليّ من قبله  
ممن لم يؤثّر ذلك في ظنّه لثقة الرّاوي وأمانته.

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((في)).

<sup>2</sup> ( ) (1/25).

<sup>3</sup> ( ) ((صيانة صحيح مسلم)): (ص/94-95).

ألا ترى أنَّهم قد اختلفوا [اختلافاً] <sup>(1)</sup> كثيراً في جرح حمزة بن حبيب أحد القراء السبعة <sup>(2)</sup>، فلم يضره ذلك مع شدة الاختلاف فيه <sup>(3)</sup>، بل انعقد الإجماع بعد ذلك على قبوله وتوثيقه، وكذلك كثير ممن اختلف فيه من رواة البخاري ومسلم قد أجمع علي قبوله وزال الخلاف، وأقل أحوال هذا الإجماع الظاهر أن يكون مرجحاً، فإن العلماء يتمسكون في التراجع بأشياء ضعيفة لا تقارب هذا في القوة والله أعلم.

وهذا من نفيس (علوم الحديث) ولطيف كلام أئمة أهل هذا الشأن. وممن ذكر هذا الجواب الإمام الحافظ زين الدين ابن العراقي في ((تبصرته)) <sup>(4)</sup> لكنه لم يستوفه.

ومن لطيف علم هذا الباب: أن يعلم أن لفظه / ((كذاب)) قد يطلقها كثير من المتعنتين في الجرح على من يهم ويخطيء في حديثه، وإن لم يتبين أنه تعمّد ذلك، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله، ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ما

ب/29

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((خلفاً)).

<sup>2</sup> ( ) جماهير التُّقاد على قبول حديث ((حمزة بن حبيب)) ولم يليه في الحديث إلا الساجي، والأزدي.

إلا أن الاختلاف الكبير كان في قبول قراءته أو ردّها، إلا أن الذهبي قد قال: ((... قد انعقد الإجماع بأخيه على تلقي قراءة حمزة بالقبول، والإنكار على من تكلم فيها...)) اهـ. ((ميزان الاعتدال)): (2/128)، وانظر: ((السير)): (7/91).

<sup>3</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((ولم يجرح حمزة أحد إلا في قراءته، فكرهها يزيد بن هارون وغيره، قال في ((الميزان)): ((ثم انعقد الإجماع على صحة قراءة حمزة، ومنهم من قال: إنه سيء الحفظ، أما فضله فأجماع، وزهده وعبادته -رحمه الله تعالى-)). تمت. شيخنا العلامة أحمد بن عبد الله لجنداري -رحمه الله-)).

<sup>4</sup> ( ) (ص/142، 148).

ذكرته, وهذا يدلّ على أنّ هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسّر سببها, ولهذا أطلقه كثير من الثّقات على جماعة من الرّفعاء من أهل الصّدق والأمانة, فاحذر أن تغترب بذلك في حقّ من قيل فيه من الثّقات الرّفعاء, فالكذب في الحقيقة اللّغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً ويحتاج إلى التّفسير, إلا أن يدلّ على التّعمد قرينة صحيحة<sup>(1)</sup>.

### قال النّوّي - رحمه الله تعالى -: الثّاني:

أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشّواهد, وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصّحيح, منهم: مطر الورّاق, وبقية بن الوليد, ومحمد بن إسحاق بن يسار, وعبد الله بن عمر العمريّ, والنّعمان بن راشد, وأخرج مسلم عنهم في الشّواهد في أشباه لهم كثيرين.

**قلت:** وقد صرّح مسلم بهذا كما يأتي في الوجه الرّابع, وقد استخرجت مثل ذلك للبخاري من وجه صحيح وهو: أنّه قد نصّ على تضعيف جماعة ثمّ روى عنهم في الصّحيح, ذكر ذلك الذهبيّ في تراجمهم في ((الميزان))<sup>(2)</sup>, ولم يذكر أنّ البخاريّ أخرج حديثهم متابعة, فدلّ هذا على أنّ صاحبي الصّحيح قد يخرجان من الطريق التي فيها ضعف, لوجود متابعات وشواهد, تجبر ذلك الضّعف, وإن لم تورد تلك المتابعات والشّواهد في ((الصّحيحين)) قصداً للاختصار والتقريب على طلبة العلم, مع أن تلك المتابعات والشّواهد معروفة في الكتب البسيطة والمسانيد الواسعة, وربّما أشار بعض شرّاح ((الصّحيحين)) إلى شيء منها.

<sup>(1)</sup> ( ) وانظر: ((تنقيح الأنظار)): (ق/47ب) للمؤلّف.

<sup>(2)</sup> ( ) (1/19, 289), على سبيل المثال لا الحصر.

**قال التَّوويُّ: الثَّالثُ:** أن يكون ضعف الضَّعيف الذي احتجَّ به طراً بعد أخذه عنه، باختلاط حدث عليه غير قاذح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وهب، فذكر الحاكم أبو عبد الله<sup>(1)</sup>: أنه اختلط بعد الخمسين ومئتين بعد خروج مسلم من مصر، وهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق، وغيرهما ممَّن اختلط آخرًا، ولم يمنع ذلك من صحَّة الاحتجاج في ((الصَّحيحين)) بما أخذ عنهم قبل ذلك.

**الرَّابِعُ:** أن يعلو بالشَّخص الضَّعيف إسناده وهو عند من رواية الثُّقات نازل فيقتصر على العالي، ولا يطوّل بإضافة النَّازل إليه مكثفياً بمعرفة أهل الشَّان في ذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيماً - يعني مسلم - وهو خلاف حاله فيما رواه عن الثُّقات أولاً ثمَّ أتبعهم من دونهم متابعة، وكان ذلك وقع منه بحسب حصول باعث النَّشاط وغيبته.

رُوينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنَّه حضر أبا زرعة وذكر ((صحيح مسلم)) وإنكار أبي زرعة عليه روايته عن أسباط بن [نصر]<sup>(2)</sup>، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري - إلى قوله - فقال: ((إئما أدخلت<sup>(3)</sup> من حديث أسباط، وقطن، / أحمد: ما قد رواه الثُّقات عن شيوخهم، إلا أنَّه ربما وقع إليَّ عنهم بالارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثُّقات - إلى قوله -: فهذا مقام وعمر، وقد مهَّدته بواضح من القول لم أراه مجتمعاً في مؤلف

تعليق الحديث  
والحكم عليه  
مقام  
وعر لا

أ/30

<sup>1</sup> ( ) القائل هو الحافظ أبو عبد الله ابن الأخرم. انظر: ((تهذيب التهذيب)): (1/55) والحاكم ناقل عنه.

<sup>2</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((نسر)).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((أدخلت معي)).

ولله الحمد)). انتهى كلام التَّوَوِّيِّ -، وفيه ما يدلُّ على أنه لا يعترض على حَقَّاق الحديث إذا رَووا حديثاً عن بعض الضَّعفاء، وادَّعوا صحَّته حتَّى يعلم أنه لا جابر لذلك الضَّعف من الشُّواهد والمتابعات، ومعرفة هذا عزيزة لا تحصل إلا للأئمة الحَقَّاق (1)، أهل الدَّربة التَّامة بهذا الشأن.

فقد رُئي عند (2) بعض الحَقَّاق الجزء الثَّيف (3) و [العشرين] (4) من مسند أبي بكر الصَّدِّيق لا تزيد على خمسين حديثاً، أو لا تكون خمسين حديثاً؟ فقال: إنَّ الحديث يكون عندي من مئة طريق، أو قال: إذا لم يكن عندي من مائة طريق، فهو عندي يتيم أو نحو هذا، رواه الدَّهبيُّ في ((التَّذكرة)) (5) و((الميزان)) (6).

ومن الغرائب في هذا المعنى: أن كثيراً من أهل المعرفة بالحديث يذكرون أن حديث: ((الأعمال بالنيات)) حديث غريب ما رواه إلا عمر بن الخطَّاب، ممَّن نصَّ على ذلك الحافظ أبو بكر أحمد بن عبد الخالق بن عمرو البزار في ((مسنده)) (7) فإنَّه ذكر أنَّه لا يصح إلا من حديث عمر.

قال حافظ العصر ابن حجر (8): ((وكأنَّه أراد بهذا

( ) في (أ): ((وأهل)).

( ) في جميع الأصول: ((روي عن)) والتصويب من ((العواصم)): (3/104) ومصادر الخبر.

( ) في ((التَّذكرة)) و((الميزان)): ((الجزء الثَّالث والعشرين)).

( ) في (أ) و (س): ((العشرين))، والمثبت من (ي) ومصادر الخبر.

( ) (2/516).

( ) (1/35) في ترجمة الحافظ إبراهيم بن سعيد الجوهري.

( ) ((البحر الزخار)): (1/382).

( ) (الفتح): (1/17)، بمعناه، وذكر المؤلف في ((العواصم)): (3/106) أنه نقل هذا من ((علوم الحديث)) لابن حجر، ولم أجد هذا في ((النزهة)) ولا ((النكت)) ثم لم أجد في ((الفتح))

اللفظ والسياق، وإلا فقد زُوِّينا معناه من حديث: أنس، وعبادة بن الصّامت، وأبي ذرّ، وأبي الدرداء، وأبي أمامة، وصهيب، وسهل بن سعد، والثّوأس بن سمعان، وغيرهم، وزُوِّناه بلفظ حديث عمر من حديث: عليّ بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدريّ، وأبي هريرة، وأنس، وابن مسعود).

وأغرب من هذا أنّ الصّلاح -مع إمامته، وسعة معرفته- مثل ما ينفرد به الثّقّة من الزّيادة في الحديث بما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر: ((أنّ رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كلّ حرٍّ أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين))<sup>(2)</sup> فذكر ابن الصّلاح -وهو من أهل المعرفة بالحديث- أنّ مالكاً تفردّ بلفظ: ((من المسلمين)) في الحديث، وأنّ عبد الله بن عمر، وأيوب وغيرهما رووا هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر بغير هذه الزّيادة<sup>(3)</sup>.

وقال زين الدّين بن العراقي: ((هذا المثال غير صحيح، فقد تابع مالكاً على ذلك<sup>(4)</sup> عمر بن نافع، والصّحّاح بن عثمان، ويونس بن يزيد، وعبد الله بن عمر، والمعلّى بن إسماعيل، وكثير بن فرقد، واختلف في زيادتها على عبيد الله بن عمر وأيوب))<sup>(5)</sup>.

وكذلك أبو عبد الله الدّهبيّ فإنّه قال في حديث أبي هريرة المرفوع: ((ولا يزال عبدي يتقرّب

ولا في ((التخليص)) ولا في ((نتائج الأفكار)) ولا في ((موافقة الخبر الخبر)).

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (3/432)، ومسلم برقم (984) من حديث ابن عمر -ﷺ-.

<sup>3</sup> ( ) ((علوم الحديث)): (ص/252).

<sup>4</sup> ( ) ((على ذلك)) سقطت من (س).

<sup>5</sup> ( ) ((شرح الألفية)): (ص/96)، و((التقييد والإيضاح)): (ص/96). وانظر: ((فتح الباري)): (3/433).



**إِلَىٰ بِالتَّوَّافِلِ حَتَّىٰ أَحَبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتَ  
سَمِعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ»**  
(<sup>1</sup>) الحديث، قال الدَّهْبِيُّ فِي ((الميزان))<sup>(2)</sup> : ((لولا هيبه  
الجامع الصَّحِيح لعدّوا هذا الحديث من منكرات خالد  
بن مخلد)) ذكره في ترجمته.

ب/30

ورد ذلك /على الدَّهْبِيِّ ابن حجر العسقلاني،  
فقال: ((إنَّ لحديث خالد هذا شواهد في الحديث،  
وروى له ثلاثة شواهد:

**أحدها:** نحوه من حديث هشام الكنانى عن أنس  
-.-.

**وثانيها:** ببعضه من حديث معاذ.

**وثالثها:** نحوه من حديث عروة عن عائشة  
بإسناد لا بأس به<sup>(3)</sup>.

فهذا يدلُّك على أنَّ الحكم على الحديث  
بالغرابة أو التُّكارة أو الشُّذوذ مقام وعرتدحض  
فيه أقدام أئمة الحفَّاظ فكيف بغيرهم، فينبغي من  
القاصر الاعتراف لأهل الإتيقان بالإمامة والتُّقدِّم  
في علومهم، وكفَّ [أكفَّ]<sup>(4)</sup> الاعتراض على  
إمامي المحدثين: البخاريِّ ومسلم وأمثالهما، ومن  
وقف على قدح في بعض رواتهما أو تعليل لبعض  
حديثهما وكان ذلك من النَّادر الذي لم يتلقَّ  
بالقبول؛ فالذي يقوى عندي وجوب العمل بذلك  
لأنَّ القدح بذلك محتمل.

والثُّقة العارف إذا قال: إنَّ الحديث صحيح  
[عنده]<sup>(5)</sup> وجزم بذلك ولم يكن له في التُّصحيح قاعدة

<sup>1</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (11/348).

<sup>2</sup> ( ) (2/164).

<sup>3</sup> ( ) بمعناه من (الفتح): (11/349-350).

<sup>4</sup> ( ) في (أ): ((كف)) والتصويب من (ي) و (س).

<sup>5</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

معلومة الفساد، وجب قبول حديثه بالأدلة العقلية والسَّمعية الدّالة على قبول خبر الواحد، وليس ذلك بتقليد له، بل هو عمل بمقتضى ما أوجب الله تعالى من قبول أخبار الثقات، ولو كان مجرد الاحتمال يقدح لطرحنا جميع أحاديث الثقات لاحتمال الموهم والخطأ في الرواية بالمعنى، بل احتمال تعمّد الكذب لا يمنع القبول مع ظنّ الصدق، وقد ثبت عن عليّ -  
 - أنّه كان إذا اتهم الراوي حلفه، فإذا حلف له صدّقه كما رواه الذهبيّ في ((تذكرته))<sup>(1)</sup> وحسنه، والإمامان: المنصور في ((الصفوة))، وأبو طالب في ((المجزي))،.

فهذا أمير المؤمنين عليّ - مع سعة علمه، وقرب عهده، احتاج إلى الأخذ بحديث من يتهمه ولا تطيب نفسه بقبوله إلا بعد يمينه، فكيف بأهل القرن التاسع إذا تعتّبوا في الرواة وقدحوا في حديث<sup>(2)</sup> أئمة الأثر وتعرّضوا لإبطال ما صحّحه كبار الحفاظ؟ أليس ذلك يؤدّي إلى محو آثار العلم، وسدّ أبواب الفقه، وطمس معالم الدّين؟.

وقد قبل رسول الله ﷺ حديث الأعرابيّ في الشّهادة على هلال رمضان كما صحّحه الحاكم<sup>(3)</sup> وغيره من حديث ابن عباس<sup>(4)</sup>. وتواتر عن رسول الله ﷺ أنّه بعث الرّسل إلى الآفاق معلّمين ومبلّغين مع أنّ أهل الآفاق لم يكونوا قد خبروا رسله إليهم على طريقة المتعنتين في الخبرة، وعلم رسول الله ﷺ ذلك من المفتي والمستفتي، والراوي والمرويّ له، والقاضي والمقضيّ عليه، ولم ينكر

<sup>1</sup> ( ) (1/11).

<sup>2</sup> ( ) سقطت من (س).

<sup>3</sup> ( ) ((المستدرک)): (1/424).

<sup>4</sup> ( ) أخرجه أبو داود: (2/754)، والترمذي: (3/74)، والنسائي: (4/132)، وابن ماجه (1/529)، وغيرهم، وانظر في الكلام عليه: ((نصب الرّاية)): (2/443).

شيئاً من ذلك على أحد منهم. والعدالة شرط في صحّة الفتيا والرّواية والقضاء، وكذلك قد روى أبو الحسين في ((المعتمد))<sup>(1)</sup> عن أصحاب رسول الله ﷺ أنّهم كانوا يقبلون أحاديث الأعراب، فرحم الله امرءاً ترك التعمّق في الأمور، واقتدى برسول الله ﷺ، وبأصحابه خير أمة أخرجت للنّاس -رضي الله عنهم أجمعين- وعلى التّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين.

**قال: والضّابط في ذلك: أنّ ما صحّحه أئمتنا من ذلك فهو صحيح، وما ردّوه أو طعنوا في روايته؛ فهو مردود، مثل: خبر الرّؤية عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله، وإنّما كان ما ردّوه وجرحوا روايته مردوداً، ومن جرحوه مجروحاً<sup>(2)</sup> /الوجهين:**

أ/31

**أحدهما: أنّ أئمتنا عدول لصحّة اعتقادهم، واستقامة أعمالهم، والقطع أنّه إذا جرح الرّاوي جماعة عدول، فإنّ جرحهم مقبول؛ لأنّ الجرح مقدّم على المعدّل.**

**الثّاني: أنّها إذا تعارضت رواية العدل الذي ليس على بدعة ورواية المبتدع قدّمت رواية العدل الذي ليس على بدعة، وهذا مجمع عليه.**

**أقول: الجواب على هذه الجملة يظهر بذكر وجوه جملية ووجوه تفصيلية.**

**أمّا الجمليّة:**

**فالأول منها أن نقول: ما مرادك بالأئمة**

عدم  
الاكتفاء

<sup>1</sup> ( ) (2/6).

<sup>2</sup> ( ) كذا في الأصول و ((العواصم)): (3/108)، وفي (س): ((ما ردوه مردوداً وجرحوا روايه مجروحاً)).

هنا؟ هل الجميع أو البعض منهم؟ إن أردت البعض فقولهم ليس بحجة، لا عند الزيدية، ولا عند أهل الحديث، وإنما هم من جملة الثقات الذين يجوز عند جميع المسلمين أن تعارض رواياتهم برواية من هو مثلهم أو فوقهم في الحفظ والصدق، فإن كل ثقة يجوز وجود من هو مثله أو فوقه في باب الرواية، ولم نعلم أحداً من مصنفى الزيدية والمعتزلة جعل الخلافة، ولا نسب فاطمة -رضي الله عنها- من أسباب الترجيح في الرواية، على أن في ولد فاطمة رضي الله عنها الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي، كما أن فيهم الزيدي والإمامي، وقد بينا من قبل اختصاص أحاديث البخاري ومسلم بوجه من وجوه الترجيح لا يوجد في غيرهما، وهو تلقى الأمة لأحاديثهما بالقبول، وبيننا أن أهل البيت وأئمة الزيدية من جملة من تلقى أحاديثهما بالقبول.

وإن أردت الكل من الأئمة فما أردت أيضاً بتخصيصهم بالذكر؟ هل توهمت أنهم هم جميع أهل البيت حتى ينعقد بإجماعهم إجماع أهل البيت؟ فهذا وهم فاحش، فلم يقل أحد إن أهل البيت هم الخلفاء دون غيرهم، على أن القول بأن إجماع أهل البيت حجة مسألة خلاف بين أهل البيت، فإن فيهم من لا يقول بذلك -أعني الزيدية منهم- أما سائر الفرق فظاهر، فهؤلاء المعتزلة أقرب الفرق إلى الزيدية يخالف أكثرهم في هذه المسألة.

أقصى ما في الباب: أن إجماعهم حجة قاطعة، لكننا قد بينا من قبل أنهم مجمعون على صحة أحاديث كتب السنة التي صححها أئمة الحديث، وبيننا أنهم يعولون في أحاديث الأحكام عليها ويفزعون في مهمات حوادث الشريعة إليها، وأن ذلك مستمر شائع ذائع في ديارهم من غير ظهور نكير، وهذه إحدى

طرق الإجماع, أقصى ما في الباب أن ينازع في صحّة كتب الحديث, وهذا القدر - أعني أن فيهم من يقول بذلك - معلوم لا يمكن إنكاره, ومع ذلك بطل عليك إجماعهم, ولم تكن في الاحتجاج ببعضهم أولى من خصمك في الاحتجاج [بمن]<sup>(1)</sup> خالف من قلده ونازع من تابعته.

الرجوع إلى  
الزبدية في  
التصحيح

**الوجه الثاني:** أن قولك بالرجوع في الحديث وتصحيحه وتضعيفه وردّه وتعليقه إلى أئمة الزبدية يحتاج إلى تمهيد قاعدة, وهي: أن يكون أئمة الزبدية قد صنّفوا في معرفة صحيح الحديث, ومعلومه, ومقبوله, ومردوده ما يكفي أهل الاجتهاد من أهل الإسلام, والمعلوم خلاف ذلك, فإن من أهل الاجتهاد من لا يقبل المرسل, ومنهم من لا يقبل [ما]<sup>(2)</sup> وقفه الأكثرين ورفع بعض الثقات؛ أو وصله وقطعوه, أو أسنده وأرسلوه, ومعرفة هذا يحتاج إلى تأليف في العلل, والذي كتب العلل هم علماء الحديث: كالدارقطني وغيره, وليس لأئمة الزبدية في ذلك تصنيف / البتة, ومن لم يفرد للعلل تأليفاً من المحدثين ذكرها في تأليفه في الحديث كما يصنع أبو داود والنسائي وغيرهما, بخلاف من جمع الحديث من الزبدية فإنه لا يتعرّض لذلك, وكذلك المجتهد يحتاج عند تعارض الأحاديث إلى معرفة الرّاجح بكثرة الرواة أو زيادة معدّليهم أو كون بعضهم مجمعاً عليه وبعضهم مختلفاً فيه, وهذا يحتاج إلى معرفة فنيين عظيمين:

ب/31

**أحدهما:** معرفة طرق الحديث, وهو فن واسع لا نعرف للزبدية فيه تأليفاً, وقد تعرّض لذلك جماعة من أهل المسانيد والصّحاح والسّنن من المحدثين,

فنان عظيمان  
من فنون علوم

( ) في (أ): ((لمن)), والتصويب من (ي) و (س).  
( ) في (أ): ((من)), والتصويب من (ي) و (س).

وجمع الحافظ الماسرجسي<sup>(1)</sup> في ذلك ((المسند الكبير)) الذي فرغ في قدر ثلاث مئة مجلد كبار<sup>(2)</sup> , واختصر الحقاظ منهم أحاديث الأحكام وجرّدوها من هذه المؤلفات الواسعة, وذكرها ما يجب معرفته من وجوه التّرجيح على ما أخصر ما يمكن تسهيلاً على الأمة وتمهيداً لقواعد الملة.

**الفنّ الثاني: علم الجرح والتّعديل, وما فيه** من تعريف مراتب الثّقات والصّعفاء المذنبين لا يتم ترجيح حديث بعضهم على بعض إلا بعد معرفته, وهو علم واسع صنّف الحقاظ فيه الكتب الواسعة الحافلة. حتّى جمع الفلكي<sup>(3)</sup> فيه كتاباً فرغ في ألف جزء<sup>(4)</sup> , ثمّ لم يزل الحقاظ يهدّبونه ويختصرون ما لا بدّ من معرفته حتّى انضبط ذلك بعد الانتشار الكثير في مقدار الخمسة المجلدات أو ما يقاربها, وليس للزّبيديّة في هذا الفنّ تأليف البتّة.

وهذه علوم جليلة لا بدّ من معرفتها عند من يعتقد

<sup>1</sup> ( ) هو الحافظ الكبير أبو علي, الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي النيسابوري. ت (365هـ).

انظر: ((تاريخ الإسلام)): (وفيات 365هـ), و((السير)): (16/287), و((الأنساب)): (5/171).

والماسرجسي: ((بفتح الميم, والسّين المهملة, وسكون الرّاء, وكسر الجيم, وفي آخرها سين أخرى)) قيده السّمعاني في ((الأنساب)). وغيره.

<sup>2</sup> ( ) قال الحاكم: وعلى التّخمين يكون مسنده بخطّ الورّاقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء.

قال الذهبي: يجيء في مئة وخمسين مجلداً. قال الحاكم: فعندي أنه لم يُصنّف في الإسلام مسند أكبر منه. ((السير)): (16/289).

<sup>3</sup> ( ) هو الحافظ علي بن الحسين بن أحمد, الهمداني, أبو الفضل, عرف بالفلكي ت (427هـ).

انظر: ((السير)): (17/502), و((الأنساب)): (4/399).

<sup>4</sup> ( ) اختلف في اسمه, فقيل: ((المنتهى في معرفة الرّجال)) وقيل: ((منتهى الكمال في معرفة الرّجال)) وقيل غير ذلك.

وجوب معرفتها من أهل الاجتهاد. فقول المعترض: إنَّ الواجب هو الرجوع إلى أئمة الزيدية في علوم الحديث قول مغفل! لا يعرف أن ذلك مستحيل في حق أكثر أهل العلم الذين يشترطون في علوم الاجتهاد ما لم تقم به الزيدية!! وإنما هذا مثل قول<sup>(1)</sup> من يقول: إنه يجب الرجوع في علم الطب إلى الأحاديث النبوية والآثار الصحابية ولا يجوز تعديها إلى غيرها، ومثل من يقول: إنه يجب الرجوع في علوم الأدب إلى أئمة الزهادة وأقطاب أهل الرياضة.

ولقد ذكر إمام الحرمين الجويني في كتاب ((البرهان))<sup>(2)</sup> أنه لا يجوز لأحد التزام مذهب أحد من علماء الصحابة -رضي الله عنهم-، وقال شارح<sup>(3)</sup> ((البرهان)): ((إنَّ العلة في ذلك كون الصحابة -رضي الله عنهم- ليس لهم نصوص على الحوادث تكفي الملتزم لمذهب أحدهم كأئمة الفقه المتبوعين))، فكذلك أئمة الزيدية ليس لهم من التأليف في علم الحديث ما يكفي المجتهدين، فما للمعترض والتعريض لانتقاص المحدثين الذين قاموا بما قعد عنه غيرهم من علوم الدين، وهذا أمر يعرفه من له أدنى تمييز، وإنما أتى المعترض في انتقاص المحدثين من قلة الإنصاف ومحبة الاعتساف، ولله در من قال:

أقلّوا عليهم لا أبا لأبيكم

من اللوم، أو سدّوا المكان

الذي سدّوا<sup>(4)</sup>

**الوجه الثالث: أننا لو رجعنا إلى تصانيف الزيدية**

قلّة المصنّفين  
من الزيدية في

<sup>1</sup> ( ) ((قول)) ليست في (س).

<sup>2</sup> ( ) (2/1352).

<sup>3</sup> ( ) شرحه جماعة، واعتنى بشرحه المالكية، انظر: ((البحر المحيط)): (1/8).

<sup>4</sup> ( ) البيت للحطيئة انظر: ((ديوانه)): (ص/52).

في الحديث، لكننا قد رجعنا إلى أضعف مما استضعفت<sup>(5)</sup> وأنكر مما استنكرت، وذلك لأنَّ المصنِّفين من الزَّيدية في الحديث ليس إلا /القاضي زيد، والإمام أحمد بن سليمان، والأمير الحسين، والإمام يحيى بن حمزة، هؤلاء الذين توجد تصانيفهم في أيدي الزَّيدية في نجد اليمن.

أمَّا القاضي زيد، فقد ادَّعى في شرحه الذي يروي فيه الحديث إجماع الأمة على قبول خبر أهل الأهواء.

وأمَّا الإمام أحمد بن سليمان، فقد صرَّح في خطبة كتابه بالتَّقل من كتب المحدثين، بل ذكر أنَّ جميع<sup>(1)</sup> كتابه، من كتب مسموعة، وكتب غير مسموعة، ولم يميِّز ما رواه من الكتب المسموعة، مع أنَّ كتابه عمدة عند علماء الزَّيدية معتمد عند المجتهدين منهم.

وأمَّا الأمير الحسين فينقل من كتب المحدثين، وهما معاً ينقلان من كتاب القاضي زيد، وكلُّ كتبهم خالية عن الإسناد، وعن بيان من خرَّج الحديث من الأئمة.

وأمَّا الإمام يحيى بن حمزة فينقل عنهم الجميع، وعن جميع أهل التأويل ويصرَّح بذلك<sup>(2)</sup>.

وأمَّا من لم يصنّف في الحديث من أئمة الزَّيدية

من لم  
يصنّف في

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((استضعفت))!.

<sup>1</sup> ( ) كذا في (أ) و (ي)، وفي (س): ((أئمة جمع)).

<sup>2</sup> ( ) في هامش (ي) ما نصّه:

((هذا يفهم أن المصنّف -□- لم يطلع على ((شرح التجريد)) والنصف الأول منه بالأسانيد، وأكثره من طريق الطحاوي، وهو أمثل كتابو لكن النَّصف الأخير مرسل محذوف الأسانيد ويروي عن أبي داود، وصاحب كتاب المختصر، تمت شيخنا حفظه الله)) أي الجنداري.  
ونحوه في هامش (أ).



ولكن توجد الأحاديث في كتبه؛ فمنهم من صرح بقبول أهل الأهواء: فساقهم وكفارهم كالمؤيد بالله، مع إجماع الزيدية على قبول ما أرسله، بل قال المؤيد بالله: إن الظاهر من قول أصحابنا قبول شهادة كفار التاويل بلفظة (أصحابنا)، وهذا يقتضي روايته لذلك عن جميع [علماء] <sup>(1)</sup> الزيدية؛ وهو مجمع على ثقته عند الزيدية فوجب قبول روايته، [وهي] <sup>(2)</sup> تقتضي أن الرجوع إلى حديث الزيدية مشكل على من لا يقبل حديث كفار التاويل. وكذلك المنصور بالله - - وإياه قال في ((المهدب)) <sup>(3)</sup> ما لفظه: ((وقد ذكر أهل التحصيل من العلماء جواز قبول أخبار المخالفين في الاعتقادات. وروى عنهم المحققون بغير منكرة)). هذا لفظه، وهو رواية منه عن أهل التحصيل، وقد ادعى الإجماع على قبول فساق التاويل في كتاب ((الصفوة))، وكذلك الإمام يحيى بن حمزة، والفقيه عبد الله بن زيد ادعى الإجماع على قبول فساق التاويل، ودعواهم الإجماع يفيد روايتهم لذلك عن أسلافهم.

وأما الهادي والقاسم -عليهما السلام- فقد اختلفوا عليهما في ذلك، فرواية هؤلاء تفيد أنهما يذهبان إلى ذلك، وكذا رواية أبي مضر عنهما، وتخريج <sup>(4)</sup> المؤيد بالله - - لهما وأحد تخريجي أبي طالب، وهو يقتضي أن ذلك مذهبهما، وهو أرجح من أحد تخريجي أبي طالب ورواية أبي جعفر، لأن

<sup>1</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((وهنا)) والتصويب من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) ((المهدب من فتاوى الإمام المنصور بالله))، جمعها محمد بن أسعد المرادي.

منه عدّة نسخ خطيه في الجامع الكبير. انظر: ((مصادر الفكر)): (ص/600).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((تخريج)).

هؤلاء أكثر [وأخيراً]<sup>(1)</sup> , ولأنَّ عمل الهادي - [ ] في الأحكام يوافق ذلك, فإنَّه روى عن المخالفين, بل عن ضعفاء المخالفين, فروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه<sup>(2)</sup> , وروى عن الحسين بن عبد الله بن ضميرة<sup>(3)</sup> عن أبيه عن جدِّه.

ضعف منهج  
الرَّيدية في نقد

**وعلى الجملة؛ فالرَّيدية إن لم يقبلوا كَفَّار التَّأويل وفسَّاقه؛ قبلوا مرسل من يقبلهم من أئمتهم, وإن لم يقبلوا المجهول؛ قبلوا مرسل من يقبله, ولا يعرف فيهم من يحترس من هذا البتَّة. وهذا يدلُّ على أنَّ حديثهم في مرتبة لم<sup>(4)</sup> يقبلها إلا من جمع بين قبول المراسيل بل المقاطيع, وقبول المجاهيل, وقبول الكفَّار والفسَّاق من أهل التَّأويل فكيف يقال مع هذا: إنَّ الرَّجوع إلى حديثهم أولى من الرَّجوع إلى حديث أئمة الأثر ونقاده الذين أفنوا أعمارهم في معرفة ثقافته, وجمع متفرقاته, وبيان صحاحه من مستضعفاته, فتكثَّرت بهم فوائده, وتمهَّدت بهم قواعده, وتقيَّدت أوابده.**

وهل هذا إلا مثل إنكار الشَّعبية لفضل علماء العربيَّة, بل هو أقبح منه بدرجات عديدة, ومسافات بعيدة, /لأنَّ الآثار النَّبويَّة هي ركن الإيمان, وأخت القرآن, وهي شعار الفقه والدينار, وعليها في أمور الإسلام المدار.

<sup>1</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) لا يسلم أنَّه من الضعفاء, بل أقلُّ ما يقال في هذه السلسلة أنها من أعلى درجات الحسن. انظر: ((تهذيب التَّهذيب)) (8/48), و((الميزان)): (4/183), وتعليق الشيخ أحمد شاكر على ((جامع الترمذي)): (2/141-144).

<sup>3</sup> ( ) الحسين هذا كدِّبه مالك, وهو أحد الضَّعفاء الواهين. انظر: ((الميزان)): (2/61), و((من روى عن أبيه عن جدِّه)): (ص/175-177), لابن قطلوبغا.

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((لا)).

**وأما الوجوه التفصيلية:** فقد اشتمل كلامه على مسائل:

**المسألة الأولى:** مثل المردود من كتب المحدثين بحديث<sup>(1)</sup>: جرير بن عبد الله البجلي في الرؤية<sup>(2)</sup> وهذا من الإغراب الكثير والجهل العظيم، فإن المحدثين يروون في الرؤية أحاديث كثيرة تزيد على ثمانين حديثاً عن خلق كثير من الصحابة أكثر من ثلاثين صحابياً، منهم:

أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو موسى، وعدي بن حاتم، وأنس بن مالك، وجرير بن عبد الله، وكل هؤلاء أحاديثهم متفق عليها مخرجة في صحيح البخاري ومسلم معاً، وفي غيرها من كتب الحديث.

ومنهم: بُريدة بن الحُصيب، وأبو رزين العُقيلي، وجابر بن عبد الله، وأبو أمامة، وزيد بن ثابت، وعمار بن ياسر، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعمارة ابن روية<sup>(3)</sup>، وأبو بكر الصديق، وعائشة أم المؤمنين، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن العباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وكعب بن عجرة، وفضالة بن عبيد، والزبير بن العوام، ولقيط بن صبرة، وعمر<sup>(4)</sup> بن ثابت الأنصاري<sup>(5)</sup>، وعبد الله بن بُريدة، وأبو برزة الأسلمي، وأبو الدرداء، وأبو ثعلبة الخشني، وعبادة بن الصامت، وأبي بن كعب، وروى

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((كحديث)).

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري (الفتح): (13/430)، ومسلم برقم (633).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((ابن رؤية)) وهو تحريف، وانظر: ((الإكمال)): (4/102).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((عمرو))، وعمرو بن ثابت، صحابي، ليس له حديث البتة، أسلم يوم أحد واستشهد فيها.

<sup>5</sup> ( ) والصواب أن هذا تابعي لا صحابي.

حديث الرؤية علماء الحديث كلهم في جميع دواوين الإسلام من طرق كثيرة، حتى روه من طريق زيد بن عليّ -رضي الله تعالى عنهما-.

وفي الصحيحين منها ثلاثة عشر حديثاً، اتفقا منها على ثمانية أحاديث، وانفرد البخاريّ بحديثين، ومسلم بثلاثة أحاديث، ولولا خوف التّطويل لذكرت ما في كتب السنن، وقد استوفاهما شيخنا الحافظ<sup>(1)</sup> التّفيس العلوي اليميني<sup>(2)</sup> -أدام الله علوه- في كتابه ((الأربعين))<sup>(3)</sup> وذكر كثيراً منها الحافظ الكبير البارع الشهير بابن قيم الجوزية في كتابه ((حادي الأرواح إلى دار الأفراح))<sup>(4)</sup> وغيرهما.

فاعتقاد المعترض أنّ حديث الرؤية مروى من طريق جرير بن عبد الله فقط، وأنّ جريراً مطعون فيه بما لم يصحّ، من تخريب عليّ -رضي الله عنه- لداره، بل بما لو صحّ<sup>(5)</sup> لم يكن قادحاً على مذهب المحدثين ولا مذهب الزيدية، أمّا [المحدثون]<sup>(6)</sup> فظاهر، وأمّا الزيدية فلأنّ المتأولين عندهم مقبولون، وإن لم يكونوا من أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا كانوا أصحابه

<sup>1</sup> ( ) ((الحافظ)) ليست في (س).

<sup>2</sup> ( ) هو محدّث اليمن في وقته: سليمان بن إبراهيم بن عمر أبو الربيع التعزّي الحنفي، ت (825هـ).  
انظر: ((الضوء اللامع)): (3/259)، و ((البدر الطالع)): (1/265).

<sup>3</sup> ( ) ذكر السخاوي: أنّ الحافظ ابن حجر خرّج له أربعين حديثاً وسمّاه ((الأربعين المهذّبة)) ولعله الجزء الذي سمعه منه الحافظ، كما في ((المجمع المؤسّس)): (3/115).

<sup>4</sup> ( ) (ص/204-246).

<sup>5</sup> ( ) **في هامش (ي) ما نصّه:**

((بل لم يصحّ لأنه رجع جرير إلى أمير المؤمنين، ثم رجع بلاده، ولم يسر إلى معاوية إلا بإرساله ﷺ، ذكره ابن أبي الحديد وغيره)) تمت.

<sup>6</sup> ( ) في (أ): ((المحدثين))، وهو خطأ.

كانوا أولى بالقبول لأنَّ صحبة رسول الله ﷺ من أسباب الزيادة لا من أسباب النقص، فثبت بهذا أنَّه قدح بما لا يقدر به [في مذهبه، ولا] (1) في مذهب خصمه، وأنَّه باعتقاده لانفراد جرير بالحديث في مرتبة ينبغي أن يرحم صاحبها، لما هو عليه من البعد عن المعرفة والتعاطي للردِّ على من لم يحط من علمه بشيء يعتدُّ به، فالله المستعان!

وهذا كلُّه من /تعرُّضه لما لا يحسنه، ودخوله فيما لا يعرفه، فإنَّ علم الحديث علم جليل القدر غزير البحر، والخوض مع نقاده بغير البصيرة يؤدِّي إلى التخبُّط في مثل هذه الجهالة. والتورُّط في مثل هذه الضلالة، وإنَّما الذي كان يحسنه هذا المعترض أن ينقل من (([تعليق] (2) الخلاصة)) (3) كلام المعتزلة في الدليل على استحالة رؤية الله تعالى في جهة، وأنَّ الدليل العقليَّ يوجب تأويل ما ورد من السَّمع بخلافه، ويقف على هذا الحدِّ ولا يتعرَّض بعده لأحد (4).

أ/33

صعوبة  
علم

مسألة تعارض  
الجرح

**المسألة الثانية: قال: والقطع أنَّه إذا جرح الرَّاي جماعة عدول فإنَّ جرحهم مقبول؛ لأنَّ الجرح يقدِّم على المعدل.**

(1) ما بينهما ساقط من (أ).

(2) في (أ): ((معلق)).

(3) لعله ما تقدم (ص/150) هامش رقم (2).

(4) في هامش (ي) ما نصّه:

((لم ينفرد المعترض بدعوى تفرد جرير، بل أهل الكلام في كتبهم من الأصحاب ادعوا ذلك!! والضرورة تردُّه بأدنى مطالعة بما ذكره السيد [وما أنكرتم] أنه انفرد به جرير وتبعه من بعده، وهي من الخرافات، يعلمها من له أدنى التفات، لأنَّ حديث الرؤية في صحيفة علي بن موسى الرضى في حديث الزيارة، وفي أمالي المرشد بالله في موضعين؛ في صوم رجب، وفي التصفية للإمام يحيى وغيرهم، تمت شيخنا حفظه الله أمين)) اهـ.

**قلت:** هذا القطع الذي ذكره قطع بغير تقدير<sup>(1)</sup>، ولا هدى ولا كتاب منير؛ لأنَّ المسألة ظنيَّة لا قطعيَّة، وخلافيَّة لا إجماعيَّة، بل الواجب التَّفصيل في الجرح:

فإن كان مطلقاً غير مفسَّر السَّبب، فالجرح به مختلف فيه، والصَّحيح عند المحقِّقين: أنَّه لا يجرح [به]<sup>(2)</sup> لاختلاف النَّاس في الأسباب التي يجرح بها، وتفسير جماعة من الثَّقَات ما أطلقوه من الجرح بأمور لا يوافقون على الجرح بها.

وأما إن كان الجرح مفسَّر السَّبب، فإما أن يعارضه تعديل جامع لشرائط المعارضة، مثل أن يقول [الجرح: إنَّ الرَّاوي]<sup>(3)</sup> ترك صلاة الظهر يوم كذا في تاريخ كذا، ويقول المعدَّل: إنَّه صلى تلك الصَّلَاة في ذلك التَّاريخ. أو يقول المعدَّل: إنَّه كان في ذلك الوقت نائماً أو مغلوباً على اختياره أو صغيراً غير مكلف أو معدوماً غير مخلوق أو غائباً عن حضرة الجرح، أو نحو ذلك؛ فهذا يجب الرُّجوع إلى التَّرجيح أيضاً، ولا يجب قبول الجرح مطلقاً لا قطعاً ولا ظناً.

وأما إن لم يعارض الجرح توثيق معارضة حقيقيَّة خاصة، ولكن معارضة عامَّة، مثل أن يقول الجرح: إنَّ الرَّاوي كان ممَّن يخلُّ بالصَّلَاة ويتناول المسكر، ويقول المعدَّل: إنَّه ثقة مأمون ونحو ذلك، فلا يخلو: إمَّا أن تكون عدالة الرَّاوي معلومة بالتَّواتر مثل: مالك والشَّافعيِّ ومسلم والبخاري، وسائر الأئمة الحفَّاظ<sup>(4)</sup>، فإنه لا يقبل جرحهم بما يعلم نزاهتهم عنه، ولو كان ذلك مقبولاً لكان الزُّنادقة يجدون السَّبيل إلى إبطال جميع السنن المأثورة بأن يتعبد بعضهم ويظهر الصَّلاح حتَّى يبلغ إلى حدِّ يجب في

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((نذير))!.

<sup>2</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((الرَّاوي الجرح))، والتصويب من (ي) و (س).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((والحفَّاظ))!.

ظاهر الشَّرْع قبوله، ثمَّ يجرح الصَّحابة -رضي الله عنهم- فيرمي عمَّار بن ياسر بإدمان شرب المسكر، وسلمان الفارسيَّ بالسَّرقة لما فوق النَّصاب، وأبا ذر بقطع الصَّلَاة، وأبيَّ بن كعب بفطر رمضان، وأمثال هذا في أئمة التَّابعين وسائر أئمة المسلمين في كلِّ عصر، فإنَّ من جوَّز هذا فليس بأهل للمراجعة، ولا جدير بالمناظرة، وكثيراً ما /يقول أئمة الجرح والتَّعديل في أهل هذه الطبقة: فلان ((لا يُسأل عن مثله))<sup>(1)</sup> فإن تكلموا فيهم بتوثيق، أو تليين، أو نحو ذلك؛ فإنَّما يعنون به التَّعريف بمقدار حفظهم، وأنَّهم في العليا من مراتب الحفظ أو الوسطى.

وأما إن كانت عدالة الرَّاوي مظنونة غير معلومة؛ فظاهر كلام الأصوليين تقديم الجرح المفسَّر وقبوله من غير تفصيل، وتعليلهم بالرجحان يقتضي أنَّ ذلك يختلف بحسب اختلاف القرائن والأسباب المرجَّحة لأحد الأمرين، وهذا هو القويُّ عندي، ولا نضر [للنُّظار]<sup>(2)</sup> يخالفه.

**فنعول:** لا يخلو إمَّا أن تكون عدالة الرَّاوي أرجح من عدالة الجرح له أو مثلها أو دونها، إن كانت عدالة الرَّاوي أرجح وأشهر من عدالة الجرح؛ لم نقبل الجرح؛ لأنَّنا إمَّا نقبل الجرح من الثِّقة لرجحان صدقه على كذبه، ولأجل حمله على السَّلامة، وفي هذه الصُّورة كذبه أرجح من صدقه، وفي حمله على السَّلامة إسائة الظنِّ بمن هو خير منه وأوثق وأعدل وأصلح، وأكثر ما يقول أئمة هذا الشَّان في أهل هذه الطبقة إذا سُئلوا عنهم: أنا أسأل عن فلان؟ بل هو يُسأل عني!.

<sup>1</sup> ( ) في هامش (أ) ما نصّه:

((كما قال ابن حبان في موسى بن جعفر الكاظم، وصاحب (الميزان)) في الصادق)) اهـ.

<sup>2</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((الأنظار))، والتصويب من (س).

وأما إن كان مثله في العدالة، فيجب الوقف  
لتعارض أمارتي صدق الجارح وكذبه، فإنَّ عدالة  
الجارح أمانة صدقه، وعدالة المجروح أمانة كذبه،  
وهما على<sup>(1)</sup> سواء، وليس أحدهما بالحمل على  
السَّلامة أولى من الآخر، فإن انضم إلى عدالة  
المجروح مُعدَّل كان وجهاً لترجيح عدالته.

وأما إن كانت عدالة الرّاوي أضعف من عدالة  
الجارح، فإنَّ الجرح هنا يقبل إلا أن تقتضي القرائن  
والعادة والحال - من العداوة ونحوها - أنّ الجارح وأهم  
في جرحه أو كاذب<sup>(2)</sup>، فإنَّ القرائن قد يعلّ بها حديث  
الثِّقة وإن كان معيناً مثبتاً، ويسمّيه المحدثون: معللاً،

<sup>1</sup> ( ) سقطت من (س).

<sup>2</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((قال مولانا العلامة أحمد بن عبد الله الجنداري - رحمه الله -:  
تفصيل المصنّف - رحمه الله - هو الظاهر من كلام أهل الفنّ،  
ومثال جرح من هو أعدل وأشهر: ما حكاه في ((الإكمال)) عن  
رجل أنه دخل على مروان بن معاوية فرأى معه كراسة فيها:  
فلان كذا، وفلان كذا، ووكيع رافضي، قال: فقلت له: وكيع  
أفضل منك، وأعدل! قال: فما قال لي شيئاً، ولو قال؛ لثار  
عليه أهل البيت.

وكذلك كلام ابن خراش في أبي سلمة التبوذكي.  
وقال أحمد: من تكلم في حمّاد بن سلمة فاتهمه على الإسلام.  
ولم يقبلوا رواية الحسين بن فهم في يحيى بن معين، ولا ما  
قيل في ثابت البناني وشعبة.

ومثال مماثلة الجارح للمجروح: كلام أبي نعيم في ابن  
منده، وكلام ابن منده في أبي نعيم، أمّا كلام ابن مردويه  
في الطبراني؛ فرجع عنه ابن مردويه.

ومثال كلام في أرجح: مالك بن أنس في محمد بن إسحق،  
والشّافعيّ في الواقدي، والأعمش في جابر الجعفي،  
والشعبي في الحارث، ومن أصحابنا من يفضل الحارث عليه،  
لكن ذلك مقتضى كلام أهل الفنّ. تمت.

قال في ((الميزان)): ((ما يقع بين الأقران لا يقبل بعضهم على  
بعض، قال: وما علمت عصراً خلا من ذلك!!)) تمت.



وقالوا في تفسير العلة التي يعل بها حديث الثقة:

((هي عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت علي الحديث، فأثرت فيه، أي قدحت في صحته، وتدرك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك يهتدي الناقد بها إلى اطلاع علي إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم وأهم بغير ذلك بحيث غلب على ظنه ذلك فأمضاه وحكم به، أو تردّد في ذلك فوقف وأحجم عن الحكم بصحة الحديث، فإن لم يغلب على ظنه التعليل بذلك فظاهر الحديث المعلّ السلامة من العلة))<sup>(1)</sup> هذا كلامهم بلفظه.

فأي فرق يجده الناظر المنصف بين إعلال رواية الثقة بحديث معين، وإعلال رواية الثقة بجرح معين في رجل معين، بل العلل العارضة بين الجرح والمجروح أكثر من العلل العارضة بين الراوي والحديث، لما يقع بين الناس في العادة من العداوة إمّا لأجل الاختلاف في المذاهب أو في غير ذلك، فهذه حجة قوية مأخوذة من نصوص أئمة الحديث.

وأما الحجة على ذلك من أنظار علماء الأصول فهي أن نقول: الجرح المبيّن السبب<sup>(2)</sup> إمّا قدّم على التّعديل لأثمه أرجح، إذ كان القريب في المعقول أنّ الجرح يطلع على ما لم يطلع عليه المعدّل، وفي قبوله حمل الجرح والمعدّل على السلامة معاً، ولم يقل أحد: إنّ الجرح مقدّم لمناسبة طبيعّية ذاتية بين اسم الجرح الذي حروفه الجيم والراء والحاء المهملة، وبين صدق /من ادّعاه، وحينئذ يظهر أنّ العبرة بالترجحان الذي هو ثمرة الترجيح، وإمّا هذا الذي أوجب تقديم الجرح في بعض الصّور، وهو نوع

<sup>1</sup> ( ) هذا نص المصنّف في كتابه: ((تنقيح الأنظار)): (ق/40أ)، وانظر: ((علوم الحديث)): (ص/259-260).  
<sup>2</sup> ( ) في (س): ((المسبب))!.

الدعوة إلى  
تأمل الكلام  
المقدم وعدم  
الاعتراض بما

من الترجيح أوجب الرجحان، فإذا انقلب الرجحان في بعض الصور إلى جنة التعديل، وقامت على ذلك القرائن وترجح ذلك في ظن الناظر في التعارض؛ فإمّا أن يوجبوا عليه أن يقضي بالراجح عنده؛ فذاك الذي نقول، أو يوجبوا عليه العمل بالمرجوح عنده؛ فذلك خلاف المعقول والمنقول.

**فتأمل هذا الكلام** فإنه مفيد مانع من المسارعة إلى قبول الجرح من غير بصيرة، وإيّاك والاعتراض بقول الأصوليين: إنّ الجرح المفسّر مقدّم، فإنّ الرجال ما أرادوا إلا تلك الصورة التي نظروا فيها إلى تجرّدها عن جميع الأمور إلا الجرح المفسّر والتعديل الجملي، وهذه الصورة لم يخالف فيها، وهم أعقل من أن يطردوا هذا القول لما يلزمهم من جرح أئمة الصحابة والتابعين بقول من أظهر الصّلاح من الزنادقة ليتوصّل<sup>(1)</sup> إلى ذلك وأمثاله من مكاييد الدّين.

**فإن قلت:** إنّما تخصّص عموم كلامهم في هذه الصورة؛ لأنّها تؤدّي إلى تقديم المظنون على المعلوم لو لم يتأوّل كلامهم، يل خبر الثقة حين صادم المعلوم لا يسمّى مظنوناً بل كذباً.

**قلنا:** وكذلك الصور التي ذكرناها يجوز تخصيصها؛ لأنّها من قبيل تقديم الموهوم المرجوح على المظنون الراجح، وقد علم من قواعدهم أنّ ذلك لا يجوز فقواعدهم هي المخصّصة لعموم كلامهم، على أنّ مخالفتهم بالدليل جائزة غير ممنوعة، وقد اتّضح الدليل على ما أخبرته<sup>(2)</sup>، وبان بالإجماع بطلان قطع المعترض على أنّ الجرح مقدّم مطلقاً ولله الحمد.

<sup>(1)</sup> ( ) في (س): ((ليتوسل))!.

<sup>(2)</sup> ( ) في (س): ((أخبر به))! وهو خطأ.

**المسألة [الثالثة] (1) : قال: الثاني أنّه إذا  
تعارض رواية العدل الذي ليس على بدعة  
ورواية المبتدع, قدّمت رواية العدل الذي  
ليس على بدعة, وهذا مجمع عليه.**

**والجواب عليه من وجوه:**

**أحدها:** منع الإجماع الذي ادّعاه بشهرة الخلاف,  
فقد أجمع أئمة الحديث على تقديم الحديث الصحيح  
على الحديث (2) الحسن مع إخراجهم لأحاديث كثير من  
أهل البدع في الصحيح, بل في أرفع مراتب الصحيح  
وهو المتفق عليه المتلقّى بالقبول من حديث  
الصّحّاحين, فحديث أولئك المبتدعة الذين اتفق  
الشيخان على تصحيح حديثهم مقدّم عند التّعارض  
على حديث كثير من أهل العقيدة الصّالحة الذين  
نزلوا عن مرتبة أولئك المبتدعة في الحفظ والإتقان.

وقد نصّ الإمام المنصور بالله - من أئمة الزّيديّة -  
في الاحتجاج على قبول الخوارج الموارق من  
الإسلام: أنّ قبول من يرى أنّ الكذب كفر أولى من  
قبول من لا يرى ذلك, وهذا نصّ على ما ذكرناه,  
وذكر مثل ذلك أحمد (3) بن الحسن الرّضّاص في  
(جوهرة الأصول), والحاكم في (شرح العيون), ولم  
ينكر ذلك أحد من أهل التّعاليق على (الجوهرة), بل  
ادّعى المنصور الإجماع من الصّحابة على خلاف ما  
ذكره المعترض فقال: ((إنّ اعتماد أحدهم على ما  
يرويه عمّن خالفه كاعتماده على ما يرويه عمّن  
يوافقه)), وكذلك أبو طالب حكى في (المجزي): أنّ  
الفقهاء ادّعوا العلم بإجماع الصّحابة على التّسوية  
/بين الكلّ من أهل التّنزّه عمّا يوجب الجرح من  
أفعال الجوارح في قبول شهادته وحديثه, مع العلم

1 ( ) في (أ) و (ي): ((الثانية))! وهو خطأ.

2 ( ) ((على الحديث)) سقطت من (س)!.  
3 ( ) في (س): ((عن أحمد))!.

باختلافهم في المذاهب. فهذه ألفاظ تدلّ على دعوى الإجماع على نقيض ما ذكره المعترض، وهي ثابتة من طريق أوثق أئمة الزيدية، وسوف تأتي هذه المسألة عند ذكر قبول أهل التأويل، وأذكر فيها الكلام مستوفى<sup>(1)</sup> هنالك إن شاء الله تعالى، فقد ادّعاها في ذلك الموضوع<sup>(2)</sup> وهو بها أخصّ.

**الوجه الثاني:** أنا قد بينّا أنّ الزيدية أحوج الناس إلى قبول المبتدعة، وأنّ مدار حديثهم على ما يخالفهم، وأنّ كثيراً من أئمتهم نصّوا على قبول كفّار التأويل وادّعوا الإجماع على ذلك، وأنّ بقية الزيدية يقبلون مراسيل أولئك الأئمة؛ كالمنصور، والمؤيد، والإمام يحيى بن حمزة، والقاضي زيد، وعبد الله بن زيد وغيرهم.

**الوجه الثالث:** أنّ أهل الحديث لو سلّموا لك هذه المقدّمة - وهي أنّ حديث غير المبتدع مقدّم على حديث المبتدع - لم تكن منتجة لمقصودك حتّى يضم إليها مقدّمة أخرى، وهي: أنّ أهل الحديث هم المبتدعة، ولا شك أنّ هذه المقدّمة التي تركتها غير ضرورية، وقد أجمع أهل البرهان على أنّ إحدى المقدّمتين لا تحذف إلا لجلائها وعدم التنازع فيها، فكيف تركت محلّ النزاع مع دعواك أنّك أوجد أهل الزمان في علم البرهان، وليس كونك من أهل الحقّ يصلح عذراً لك من إظهار البراهين قال الله تعالى: **﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾** [البقرة: 111].

**قال: لأنّ رواية غيرهم لا تخلو من ضعف، وإنّما تقبل عند عدم المعارض - يعني رواية غير أئمة الزيدية -.**

<sup>(1)</sup> ( ) في (أ): ((مستوفى من طريقه هنالك))!.

<sup>(2)</sup> ( ) (ص/481).

**أقول:** هذا قصر للعدالة على أئمة الزيدية الذين ادّعوا الخلافة<sup>(1)</sup>، وهذا غلوّ لم يسبق إليه، بل هذيان لا يعوّل عليه، ولو كان ما ذكره صحيحاً لوجب في الشهود أن يكونوا أئمة، وهذا يؤدّي إلى وجوب أربعة أئمة في شهادة الزنا، وإمامين في الشهادة على الأموال، وهذا خرق للإجماع، بل خلع لجلباب الحياء من الله تعالى.

**قال:** ((لأنها رواية عمّن لا تعلم عدالته ونزاهته من فسق التأويل)).

**أقول:** هذه دعوى للجهل بعدالة الرواة<sup>(2)</sup>، فإمّا أن يدّعي الجهل لنفسه أو يدّعيه على العلماء، إن كان الأوّل فمسلم، ولا يضرّ تسليمه لأنّ الإقرار بما يدخل النقص على المقرّ دون غيره صحيح وفاقاً؟ وإن كان الثاني فغير مسلم لأنّ الدّعوى على الغير تحتاج إلى بينة صحيحة أو إقرار من المدّعي عليه، وكلّ ذلك غير حاصل في هذه الدّعوى، أمّا الرواية عن أهل التأويل فقد [أجازها]<sup>(3)</sup> أكثر العلماء وادّعوا الإجماع من الصحابة وغيرهم على ذلك، واحتجّوا بحجج كثيرة يأتي بعضها في موضعه إن شاء الله تعالى، ومن لم يقبلها من أهل العلم لم يتمسك بحديث حتى يعرف براءة رواته من ذلك، ولا اعتراض على من قبلهم، ولا على من لا يقبلهم.

والعجب /من المعترض يقدر على المحدثين بعدم علمهم بنزاهة رواتهم عن فسق التأويل، وقد

<sup>1</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) كتب:

((الذي يظهر أنّه ما عنى بالأئمة الخلفاء، بل علماء الزيدية، كما يقول القائل: أئمة الحديث، وأئمة الأصول. تمت شيخنا حفظه الله)) اهـ.

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((الرواية))!.

<sup>3</sup> ( ) في (أ) و (س): ((أجازها))، والمثبت من (ي).

بيِّنًا نصوص أئمة الزيدية على قبول كُفَّار التَّوَيْلِ، بل<sup>(1)</sup> على أن قبولهم مجمع عليه، وبيِّنًا أن من لم يقبلهم من الزيدية قبل مرسل من قبلهم، فإنه لا يعلم أن في الزيدية من لا يقبل حديث: المنصور، والمؤيد، والقاضي زيد، وعبد الله بن زيد، ويحيى بن حمزة، ونحوهم ممن صرح بقبول أهل التَّوَيْلِ، وادَّعى الإجماع على جوازه كما سيأتي مفصلاً محققاً -إن شاء الله تعالى-.

**قال: ((هذا إذا كان الناظر في الحديث مجتهداً، أمّا إذا كان غير بالغ رتبة الاجتهاد فليس له أن يرجح بهذا الحديث قولاً ويجعله مختاره وإن كان الحديث نصّاً في ظاهر الحال، لأنّ الترجيح بالخبر إنّما هو بعد كونه صحيحاً عن الرسول، ولا يكون صحيحاً حتّى يكون راويه عدلاً، والعدالة غير حاصلة كما سنذكره)).**

**أقول:** نفي العدالة عن رواية حديث الكتب الصحيحة جهل مفرط لم يقل به أحد من الزيدية ولا من السنية، فقد بيّنّا إجماع أهل السنة على وجوب القبول لها، وإنّما يتعلل هذا المعترض لمخالفتهم لمذهبه، وقد بيّنّا نصوص أئمة الزيدية على قبول مخالفيهم في الاعتقاد، ونقل مصنفهم في الحديث من كتب أئمة الحديث، ومجرّد المباهة بإنكار الجليات، وجحد المعلومات لا يطفىء نور الحق، ولا ينور دخان الباطل، بل يتميّز به المنصف من المتعسف، والعارف من الجاهل.

وبمثل هذه المدّعاوى المعلومة الفساد، يفضح الله المستترين من أهل العناد، الذين يظهرون للعباد

الرد على  
القول بنفي  
عدالة رواية

<sup>1</sup> ( ) ((بل)) سقطت من (س)!.)

أُتِّهِمُ دَعَاةً (1) إِلَى السَّدَادِ، وَأَدْلَةً عَلَى الرَّشَادِ، وَالْقَوْلِ  
بِانْتِفَاءِ عَدَالَةِ رِوَاةِ السَّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْآثَارِ الْمِصْطَفَوِيَّةِ  
وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مِمَّا لَا يَقُولُ بِهِ مُسْلِمٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا -فِيمَا  
تَقَدَّمَ- أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَصْلِحُ إِيرَادَهُ وَنَصْرَتَهُ إِلَّا مَنْ  
أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ -خَذَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-، وَأَنَّ صَاحِبَ هَذِهِ  
الرَّسَالَةِ حَامٍ عَلَى بَطْلَانِ التَّكْلِيفِ فَيَبْطُلُ الطَّرِيقُ  
إِلَى الثَّقَّةِ بِالْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَالتَّحْوِ وَالتَّفْسِيرِ، وَيَبْطُلَانِ  
هَذِهِ الْعُلُومُ أَوْ بَعْضُهَا يَبْطُلُ الْاجْتِهَادُ وَالتَّقْلِيدُ.

أَمَّا الْاجْتِهَادُ: فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا التَّقْلِيدُ فَلَمَّا شَرَحْنَاهُ  
أَوَّلًا، وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ كَوْنَ جَوَازِ التَّقْلِيدِ مَأْخُودًا مِنْ هَذِهِ  
الْعُلُومِ وَمَبْنِيًّا عَلَى هَذِهِ الْقَوَاعِدِ.

**قال: ((وَلَا تُهْمُ لَا يَرْجَحُ بِالْخَبَرِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ  
غَيْرُ مَنْسُوخٍ، وَلَا مَخْصُصٍ، وَلَا مُعَارِضٍ بِمَا هُوَ  
أَقْوَى مِنْهُ مِنْ إِجْمَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ)).**

**أقول:** هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ  
عِنْدَ جَمَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، كَمَا ذَلِكَ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ  
الْأَصُولِ، وَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِعَدَمِ الْمُعَارِضِ  
وَالنَّاسِخِ وَالْمَخْصُصِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي  
وَجُوبِ الظَّنِّ لِعَدَمِ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ  
فَقِطًّا، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا شَرَطَ ذَلِكَ فِي تَرْجِيحِ  
المَقْلَدِ، [وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ التَّرْجِيحِ  
عَلَى الْمُقْلَدِ] (2) بِمَا يَفِيدُ الظَّنَّ، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي  
جَوَازِ ذَلِكَ وَحَسَنِهِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِهِ مَعَ  
اتِّفَاقِهِمْ عَلَى (3) أَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي التَّحَرِّيِّ.

فَلَا يَخْلُو الْمَعْتَرِضُ؛ إِذَا أَنْ يَقَرَّ أَنَّ التَّرْجِيحَ  
بِخَيْرِ الثَّقَّةِ يَفِيدُ الظَّنَّ أَوْ لَا، إِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَفِيدُ  
الظَّنَّ؛ فَذَلِكَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ يَحْصُلُ بِخَيْرِ الثَّقَّةِ

مسألة البحث  
عن الناسخ  
والمخصص

( ) في (س): ((دعاة لهم)).!

( ) ما بينهما ساقط من (أ)، وهو انتقال نظر.

( ) سقطت من (س).

من غير توقّف على العلم بعدم المعارض والتّاسخ والمخصّص، و[وجوب] <sup>(1)</sup> الظنّ / عند خبر الثقة ضروري، ولو كان ظنّ صحّة الحديث النبويّ يتوقّف على ذلك لتوقّف الظنّ على ذلك في سائر أخبار الثّقات، وكان يجب إذا أخبرنا ثقة بوقوع المطر، أو نفع دواء، أو غير ذلك أن لا نظنّ صحّته حتّى يطلب المعارض والمخصّص، بل يلزم إذا أفتى المفتي أن لا تقبل فتواه حتّى يطلب معارضها من غيره فلا يوجد، وكذلك يلزم ألا يعتدّ بأذان المؤذن حتّى يطلب المعارض، وكذلك إذا شهد الشاهدان.

وإمّا أن يسلم أنّ الظنّ يحصل بخبر الثقة قبل طلب المعارض ونحوه؛ فالدليل على وجوب الترجيح به من وجوه:

**الوجه الأوّل:** أنّ مخالفته قبل طلب المعارض وغيره مع ظنّ صحّته تقتضي الإقدام على ما يظنّ أنّه حرام وأنّ مضرة العقاب واقعة عليه، وتجنّب الحرام المظنون واجب سمعاً، وتجنّب المضرة المظنونة واجب عقلاً.

**الوجه الثّاني:** أنّ الدليل على وجوب العمل بخبر الواحد قائم قبل طلب هذه الأمور، وقبل ظنّ عدمها كما هو قائم بعد ذلك.

**الوجه الثّالث:** أنّ أبا بكر الصّدّيق -ؓ- لما سئل عن سهم الجدة <sup>(2)</sup>؛ فأخبره المغيرة ومحمد بن

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((وجود))، والمثبت من (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) أخرجه مالك: (2/513)، وأبو داود: (3/316)، والترمذي: (3/366)، وابن ماجه: (2/909)، وابن حبان ((الإحسان)): (13/390)، وغيرهم.

من طريق الزهري عن عثمان بن إسحاق بن خرشه عن قبيصة بن ذؤيب أنّه قال: وساق القصة



مسلمة، لم يطلب المعارض والتاسخ ونحو ذلك. وكذلك عمر بن الخطاب لما أخبره عبد الرحمن بقوله ﷺ في المجوس: **((سُتُّوا بهم سنّة أهل الكتاب))**<sup>(1)</sup> عمل به ولم يطلب المعارض والتاسخ ونحوه، وشاع ذلك وذاع ولم ينكر فكان إجماعاً من الصحابة -رضي الله عنهم-.

**الوجه الرابع:** أنّ رسول الله ﷺ قال لمعاذ في حديثه المشهور<sup>(2)</sup>: **((بم تحكم؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنّة رسول الله ﷺ))** الحديث. وفيه ما يدلّ على تقرير معاذ على ما ذكره،

---

ورجاله ثقات إلا أنّ قبيصة بن ذؤيب لم يسمع من أبي بكر، ولا يمكن أن يشهد القصة، لأنّه ولد عام الفتح. انظر: ((جامع التحصيل)): (ص/254).

وانظر للكلام على الحديث: ((التمهيد)): (90-11/91)، و ((التخليص)): (3/95)، و ((الإرواء)): (6/124).

<sup>1</sup> ( ) أخرجه مالك: (1/278)، والبيهقي في ((الكبرى)): (9/189)، من طريق جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، أنّ عمر بن الخطاب ذكر المجوس... الحديث.

قال ابن كثير في ((الإرشاد): (2/336) - (هذا منقطع، وقد روي مرسلًا من وجه آخر)) اهـ.

وللحديث شواهد صحيحة عند البخاري وغيره إلا أنه لا يصح بهذا اللفظ. وانظر: ((الإرواء)): (5/88).

<sup>2</sup> ( ) أخرجه أحمد: (5/230)، وأبو داود: (4/18)، والترمذي: (3/616)، وغيرهم من طرق عن شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو، عن رجال من أصحاب معاذ، أنّ رسول الله ﷺ... وذكر الحديث.

قال الترمذي: ((هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمُتّصل...)) اهـ.

والكلام في هذا الحديث طويل الذيل، إلا أنّ أكثر أئمة الحديث على تضعيفه، وصححه آخرون، وجملة القول: أنّ هذا الحديث لا يصح على رسم أهل الحديث.

انظر: ((السلسلة الضعيفة)): (286-2/273)، و ((العواصم والقواصم)): (283-1/282).

ولم يذكر فيه طلب المعارض والناسخ بعد وجود الحكم في الكتاب أو السنّة، وكان طلب ذلك في حياة رسول الله ﷺ أولى بالوجوب؛ لأنّه يطلب من النبيّ ﷺ وذلك طلب مفيد لليقين.

وحديث معاذ هذا وإن كان في إسناده مقال عند بعض أهل الحديث، فقد قوّاه غير واحد، منهم: القاضي أبو بكر بن العربيّ المالكيّ<sup>(1)</sup> والحافظ ابن كثير الشافعيّ<sup>(2)</sup>، وذكر أنّه جمع جزءاً<sup>(3)</sup> في شواهد وطرقه وقال: ((هو حديث حسن مشهور اعتمد عليه أئمة الإسلام في إثبات أصل القياس))، وكذلك علماء المعتزلة والزيدية احتجّوا به، بل قال الأمير الحسين في ((شفاء الأوامر)): إنّه حديث معلوم.

**فإن قلت:** فهذه الوجوه تقتضي أنّ البحث عن المعارض والناسخ والخاصّ غير واجب في حقّ المجتهد.

**قلت:** هو كذلك، وهو اختيار الفخر الرّازي وحكاه في ((المحصول)) عن غيره، وفي المسألة خلاف مشهور، فإن دلّ دليل على دفع هذه الوجوه، ووجوب البحث على المجتهد، وجب تقرير ذلك حيث دلّ دليل في حقّ المجتهد دون المقلد، وإن لم يدلّ دليل، فالحقّ أحقّ أن يتّبع، والدّاعي إليه أجدر أن يسمع.

**قال:** ((ولأنّ/ التّرجيح بالأخبار اجتهاد، لأنّه يفتقر إلى أصعب علوم الاجتهاد وهو معرفة الناسخ من المنسوخ، وغير ذلك، والغرض أنّ هذا الناظر مقلد)).

أ/36

الكلام على علم الناسخ

<sup>1</sup> ( ) ((عارضه الأهودي)):(72/6-73).

<sup>2</sup> ( ) في ((إرشاد الفقيه)):(2/396).

<sup>3</sup> ( ) أشار ابن كثير في ((الإرشاد)):(2/396) إلى أنّه قد أفرد الكلام فيه في جزء.

**أقول:** هذا الاحتجاج ضعيف بمرة، لأنه لا رابطة عقلية بين الاجتهاد وأصعب علومه، إذ ليس بعض شرائط الشيء إذا تصعب كان هو ذلك الشيء المشروط، ألا ترى أنه لا يقال: إن<sup>(1)</sup> الطهور في الماء البارد في البلاد الباردة هو الصلاة لأنه أصعب شروطها إلا على وجه مجازي لا يعتد بمثله في مواضع التحليل والتحریم، فكذلك معرفة الناسخ والمنسوخ لا يقال فيها إنها اجتهاد؛ لأنه أصعب علوم الاجتهاد.

على أن تمثيله لأصعب علوم الاجتهاد بمعرفة الناسخ والمنسوخ جهل مفرط؛ لأن معرفة ذلك يسيرة، فإن النسخ قليل في الشريعة بالنظر إلى التخصيص، وما يدخله ضرب من التعارض، وقد جمع كثير من العلماء المنسوخ في مختصرات يسيرة<sup>(2)</sup>.

وجملة ما أجمع العلماء على نسخه: استقبال بيت المقدس، والكلام في الصلاة، وحكم المسبوق، وترك الصلاة في الخوف، وصلاة الجمعة قبل الخطبة، والصلاة على المنافقين، وتحريم زيارة القبور على الرجال، وجواز الاستغفار للكفار بعد موتهم على الكفر، ووجوب صوم عاشوراء، والسحور بين طلوع الفجر وشروق الشمس على خلاف شاذ في تفسير الفجر، وجواز لحوم الحمر الأهلية، ورجعة المطلقة أبدأ، واعتداد المتوفى عنها حوالاً، وجواز شرب الخمر، وتحريم الأكل والنكاح ليلاً في رمضان، والتخير فيه<sup>(3)</sup> بين الصوم والكفارة، وتحريم الجهاد بالسيف للكفار، وتحريم قتال أمي<sup>(4)</sup> البيت الحرام

ما أجمع  
العلماء على

<sup>1</sup> ( ) مضروب عليها في (ي).

<sup>2</sup> ( ) مثل كتاب أبي عبيد، وابن شاهين، والحازمي، وابن الجوزي، والجعبري، وكلها مطبوعة.

<sup>3</sup> ( ) أي: في رمضان.

<sup>4</sup> ( ) أي: قاصدي.

منهم، ووجوب قيام الليل على غير النبي ﷺ، واعتبار العشر الرضعات في تحريم الرضاع، وتحريم كتابة غير القرآن، ووجوب الوصية للأقربين، والتوارث بغير القرابة، وحبس الزانيين حتى يموتا، ووجوب قتال المسلم لعشرة.

وأجمع المسلمون على أن الرباعية من الصلوات لا تصلى ركعتين وإن كانت [كذلك]<sup>(1)</sup> في الأصل، لكنهم اختلفوا في الزيادة في العبادة هل هي نسخ؟ على قولين، وأجمعوا على وجوب الحجاب للنساء، فإن كان جواز تركه من قبل على أصل الإباحة؛ فليس من المنسوخ في شيء، وإن كان ترخيصاً شرعياً ناسخاً للشرع متقدماً فهو منسوخ، والأول أقرب، وفيما ذكرناه ما لم يجمع على ثبوته أولاً مثل اعتبار العشر الرضعات، ولكن أجمعوا الآن على عدم اعتباره، فهو عند من ثبت عنده في حكم المجمع على نسخه.

وفي المنسوخ ما اشتهر نسخه ولم أعلم فيه خلافاً، ولا تقل الإجماع فيه [من يوثق]<sup>(2)</sup> به فيما أعلم، وذلك في: نسخ الأمر بالفرع<sup>(3)</sup>، وقتل شارب الخمر في الرابعة، والأمر بأذى الزانين، وتحريم كنز الذهب والفضة بعد إخراج الزكاة، وتحريم قتال الكفار والبغاة في الأشهر الحرم، وجواز التنفيل قبل القسم، ولبس خواتيم الذهب، والأمر بقتل الكلاب إلا الأسود، وجواز المثلة.

وفي المنسوخ ما اشتهر نسخه وذهب إليه

<sup>1</sup> ( ) ليست في ((الأصول))، وأثبتناها من (ت).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((موثوق)).

<sup>3</sup> ( ) الفرع: قال ابن الأثير في ((النهاية)): (3/435): ((الفرعة بفتح الراء، والفرع: أول ما تلده الناقة، كانوا يذبحونه لألتهم، فنهى المسلمون عنه...)) اهـ. وانظر: ((المغني)): (11/125).

المشاهير<sup>(1)</sup> وشدّ المخالف فيه، وذلك مثل نسخ: ((الماء من الماء))، والوضوء ممّا مسّت النار، والتطيق في الركوع<sup>(2)</sup>، والأمر بضرب النساء مطلقاً، وموقف الإمام بين الاثنين، والقول بأنّه لا ربا إلا النسب، ووجوب حقوق في المال غير الزكاة، والأمر بالعتيرة - وهي ذبيحة في رجب - ومتعة النساء، وتحريم لحم الأضحية بعد ثلاث، والرّضاع بعد الحولين، وعدم وجوب الشّياه في زكاة البقر - على تفصيل فيه -، وشدّ المخالف في جواز لبس الحرير للرجال مدّعياً نسخ التحريم، والمخالف في المسح على الخفين مدّعياً لنسخه شدّ في الصّدر الأوّل، ثم كثر القائل به من الشّيعة.

المختلف في

وشاع الخلاف في نسخ تحريم استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، وفي ترك الوضوء من مسّ الذكر، وفي متعة الحجّ، وفي طهارة جلود الميتة بالدّبغ، وفي التيمّم إلى المناكب وصحّ نسخته، وفي جواز مسح القدمين في الصّلاة، وفي جواز إقامة غير المؤدّن، وفي قطع المارّ للصّلاة، وفي الصّلاة إلى التّصاوير، ووضع اليدين قبل الرّكبتين، والجهر بالتسمية، وفي ثبوت القنوت، وفي القراءة خلف الإمام، وأفضليّة الإسفار بالصّبح، وصلاة المأموم جالساً إذا صلى الإمام كذلك، وسجود السّهو بعد السّلام، والقيام للجناز، ونسخ عدد تكبير صلاة الجنازة إلى أربع، والتّهي عن الجلوس حتّى توضع الجنازة، وفساد صوم المصباح جنياً والجمهور على صحّته، وفساد صوم المحتجم، ونسخ إباحة الفطر في السّفر إلى وجوبه والجمهور على خلافه، ونسخ

<sup>1</sup> ( ) في (ي): ((الجماهير))، وفي هامشها: في نسخة ((المشاهير)).

<sup>2</sup> ( ) وهو وضع الكفّين بين الرّكبتين في حال الركوع. انظر: ((النهاية)): (3/114).

التَّهْي عن شرب التَّبِيد في الآنية المسرعة بالتَّخْمِير، كالذَّبَاب، والإِنَاء المِطْلِيّ ولم يقل بعدم التَّسِخ فيه إلا أحمد بن حنبل وأتباعه.

واختلفوا في نسخ قوله تعالى في الممتحنة:  
**فَأْتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاحُهُمْ وَمِثْلَ مَا أَنْعَمُوا** [الممتحنة:11]. لاختلافهم في معناها على ما هو مقرّر في كتب التفسير، والتَّهْي عن الرِّقَى، وعن القران في التَّمْر، وعن قول ما شاء الله وشاء فلان، والاشتراط في الحجّ، وابتداء الكفار بالقتال في الحرم، وشهادة غير المسلمين في السفر عند الحاجة إلى ذلك، وتحريم لحوم الخيل، وجواز المزارعة، والإذن للمتوقّي عنها في النُّقْلة أيام عدّتها وصحّ نسخته، وقتل المسلم بالذَّمّي، والتَّحْرِيق بالنَّار في غير الحرب، واستيفاء القصاص قبل اندمال الجرح، وجلد المحصن قبل الرِّجْم، وحكم الرّاني بأمة امرأته، ووجوب الهجرة من دار الكفر، والدّعوة قبل القتال، وجواز قتل النِّسَاء الكافرات، وقتل ولدان الكفّار، والتَّهْي عن الاستعانة بالمشركين، وأخذ السُّلب بغير بيّنة، وجواز الحلف بغير الله، وقبول هداية الكفّار، والتَّهْي عن البول قائماً، ووجوب الغسل يوم الجمعة.

**فهذه / تسعة وتسعون حكماً أجمع أهل العلم على حكم سبعة وعشرين منها، واشتهر التَّسِخ من غير خلاف نعرفه في ثمانية أحكام<sup>(1)</sup>، وشدّ المخالف في نسخ ثلاثة عشر حكماً، وشدّ القائل بنسخ حكمين، واشتهر الخلاف منها في ثمانية وأربعين حكماً؛ أكثرها أو كثير منها لم يجمع فيه**

<sup>1</sup> ( ) كذا في ((الأصول))! والذي ذكره المصنّف في هذا النوع تسعة أحكام، لا ثمانية. وبه يتحد ما ذكره في التفصيل والإجمال.

شرائط النسخ بل يكون من العموم والخصوص أو التعارض الذي يرجع فيه إلى الترجيح.

وأحسن كتاب صنّف في ناسخ الحديث ومنسوخه كتاب ((الاعتبار))<sup>(1)</sup> للحافظ الحازمي<sup>(2)</sup> وهو مبسوط كثير الفوائد، وليس يخرج منه إلا منسوخ القرآن الكريم، وكثير منه معلوم ضرورة لا يحتاج إلى ذكر، مثل: نسخ شرب الخمر، واستقبال بيت المقدس، ونحو ذلك.

وقد صنّف الإمام محمد بن المطهّر كتاب ((عقود العقيان في النّاسخ والمنسوخ من القرآن))<sup>(3)</sup>، وطوّّل تطويلاً مخرجاً عن المقصود بعيداً عن ملاءمة الاقتصار على موضوع الكتاب<sup>(4)</sup>.

فإذا عرفت أنّ هذا الذي ذكرناه هو كلّ المنسوخ أو جلّه لا يفوت منه إلا ما لا يعصم البشر عن نسيان مثله، فكيف يقال: إنّه أصعب علوم الاجتهاد؟<sup>(1)</sup> وأن معرفته اجتهاد<sup>(5)</sup>؟ ومن المعلوم لكلّ منصف أنّ تعلم مثل هذا أسهل من تعلم كتاب الصّلاة في كثير من الكتب الفقهيّة التقليديّة، وقد تعرّض المتعلمون من الطلبة لمعرفة علم العربيّة، وكثير من العلوم الدّقيقة؛ فلم يعلم من أحد من أهل العلم أنّه قنّطهم من بلوغ المقصود في تلك الفنون، فكيف إلى معرفة مختصر لطيف في

<sup>(1)</sup> ( ) طبع في مجلد، وهو بحاجة إلى إعادة تحقيقه على أصول خطيّة، وقد شرعت في تحقيقه، يسّر الله إتمامه.

<sup>(2)</sup> ( ) هو: الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازميّ الهمدانيّ (ت 584هـ) وله ست وثلاثون سنة. انظر: ((السير)): (21/167).

<sup>(3)</sup> ( ) سبق التعريف به، (ص/70).

<sup>(4)</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي):

((لكنّه اختصره في نصف حجمه أو أقل)).

<sup>(5)</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوحِ؟! وهذا محض المخالفة لقول رسول الله ﷺ: ((يَسِّرُوا وَلَا تَعَسِّرُوا))<sup>(1)</sup> فنسأل الله الهداية، ونعوذ به من الغواية.

**قال: ((فكيف يستنتج العقيم ويستفتي من ليس بعليم))؟**

**أقول: الجواب على هذا من وجوه:**

**الوجه الأول:** إمّا أن يشير بهذا الكلام إلى الاستهزاء والسخرية بمن أجاز للمميّز من القراء المقلّدين، أو أوجب عليه أن [يبحث عن]<sup>(2)</sup> الأدلة ويعرف نصوص السنّة ثمّ يقلّد الأرحج من العلماء، أو يأخذ بما وافق النصوص النبويّة التي حكم لها نقاد العلماء بالصحة وعدم النسخ والتخصيص والمعارضة، أو يشير بهذا الكلام إلى السخرية بمن قال بتجزئـ الاجتهاد، وأنّ المطلع على أدلة المسألة، وجميع ما قيل فيها<sup>(3)</sup> يصير مجتهداً فيها، يلزمه العمل باجتهاده، وكلّ واحدة من هاتين المسألتين صحيحة القواعد، نصّ عليها من جلة العلماء غير واحد، والسّاخر من الدّاهب إليهما من علماء الملة الإسلاميّة متعدّد لحدود القوارع القرآنيّة، قال الله تعالى: **لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ** [الحجرات:11] ونحن نذكر كلّ واحدة من هاتين المسألتين ليظهر للتّاظر أنّه ليس في شيء منهما ما يوجب /السخرية والاستهزاء بمن ذهب إليهما، أو عوّل عليهما:

**المسألة الأولى:** في وجوب التّرجيح أو جوازه في حقّ المميّز من طلبة العلم لا سيّما طلبة علم الحديث النبويّ، فهذه مسألة قد ذكرها

ب/37

مسألة التّرجيح  
في المسائل في  
حقّ المميّز من

<sup>(1)</sup> ( ) تقدم تخريجه: (1/83).

<sup>(2)</sup> ( ) في (أ): ((يعرف))، والمثبت من (ي) و (س).

<sup>(3)</sup> ( ) في (س): ((فيه))!.



غير واحد من العلماء، وقد حكاها في ((مختصر المنتهى))<sup>(1)</sup> عن أحمد بن حنبل، وابن سريج، وحكاها القطب الشيرازي في الشرح عنهما، وعن القفال، وأبي حامد الغزالي، وجماعة من الفقهاء والأصوليين وهو الذي اختاره المنصور بالله، واحتج على وجوبه في كتاب ((صفوة الاختيار))، وهو ظاهر حكاية عبد الله بن زيد العنسي عن الزيدية في كتاب ((الدرر))، وهو الذي نص عليه المؤيد بالله في كتابه ((الزيادات)) فقال ما لفظه: ((فصل فيما يجب على العامي والمستفتي، وما يكون الاشتغال به أولى من العلوم: عندي أن التنقيح والبحث واجب على العامي، فإن كان ممن له رشد وثبت له وجه القوة بين المسألتين أخذ بأقواهما عنده، وإن لم يكن له رشد فلا بد أن ينظر إلى الترجيح بين العلماء ويطلب ذلك)) إلى آخر كلامه.

وقال الإمام الداعي يحيى بن المحسن<sup>(2)</sup> ما لفظه: ((من انتهى في العلم إلى حالة يمكنه معها الترجيح بين الأقوال وجب عليه استعمال نظره في الترجيح، وإن لم يبلغ درجة الاجتهاد)).

وذكر النووي في ((شرح المذهب)):<sup>(3)</sup> أنه صح عن الشافعي -رحمه الله- قال: ((إذا صح الحديث فاعملوا به ودعوا مذهبي))، قال النووي في ((شرح المذهب)):<sup>(4)</sup>

بحث في قول الشافعي: إذا صح الحديث فهو

<sup>(1)</sup> ( ) (3/369) مع ((بيان المختصر)) للأصفهاني.  
<sup>(2)</sup> ( ) هو: يحيى بن المحسن بن محفوظ، الملقب بالمعتضد بالله، من أئمة الزيدية ت (636هـ)، له كتاب في أصول الفقه اسمه ((المقنع)) منه نسخة خطية، ذكرها بروكلمان في ((تاريخ الأدب)): (1/510). انظر: ((الأعلام)): (8/163)، و((مصادر الفكر)): (ص/600-601).  
<sup>(3)</sup> ( ) ((المجموع)): (1/63).  
<sup>(4)</sup> ( ) المصدر نفسه.

((وورد هذا المعنى عنه بألفاظ مختلفة))، وهذا يدل على ما قلناه، لأن قول الشافعي هذا لا يجوز أن يوجه إلى المجتهدين لأنهم غير عاملين بمذهبه، سواء صحَّ الحديث أو لم يصحَّ، ولأنهم غير محتاجين إلى مثل هذا التعليم، وإنما وصي بهذا ملتزمي مذهبه إشفاقاً منه - [ ] - على أصحابه ومتبعيه من الوقوع في العصبية [له و] (1) تقديم قوله على ما صحَّ عن رسول الله [ ]، وهذا يدل على تعظيمه - [ ] - للسنن النبوية ومحبتة لتقديم العمل بها على الآراء القياسية والأنظار المبنيّة على كثير من الأمارات العقلية.

وذكر النووي - رحمه الله -: أن كثيراً من علماء الشافعية عملوا على مقتضى هذه القاعدة في مسائل كثيرة، منها اختيار التآذين بالصلاة خير من التوم (2) فإن قول الشافعي الجديد أن ذلك ليس بسنة، لكنهم خالفوه لما صحَّ الحديث في ذلك، وكذلك الحافظ عماد الدين المعروف بابن كثير ذكر مثل ذلك في كتاب: ((إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبية)) (3) في مسألة تحريم الزكاة على موالي بني هاشم [وبني المطلب] (4)، وقدّم الحديث على مذهب الشافعي، وحكى مثل ذلك عن النووي - رحمه الله -، وهو الذي اختاره الإمام العلامة شيخ الإمام النووي (5) : عزّ الدين ابن عبد السلام الشافعي الذي قال

1 ( ) في (أ): ((العصبية أو))، والمثبت من (ي) و (س).

2 ( ) ((المجموع)): (3/92).

3 ( ) (1/274).

4 ( ) ما بينهما من ((الإرشاد)) و (ت) وهو ساقط من بقية الأصول.

5 ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((قوله: شيخ النووي فيه نظر، فما عرف للنواوي عليه تلمذة. تمت)) اهـ.

**أقول:** وهو الصحيح، فلم يذكر أحد ممن ترجم للنواوي أنه تتلمذ على العز ابن عبد السلام.

التَّووي في ((شرح المَهذب)) في ترجمته: إِيَّهم اتفقوا على براعته في العلوم كلها، وعلى أمانته وديانته أو كما قال، ذكر ذلك عزَّ الدين ابن عبد السَّلام في كتابه ((قواعد الأحكام في مصالح الإنام)). وأجمع كلام /في هذا رأيتَه كلام الإمام النَّووي في ((شرح المَهذب))<sup>(1)</sup> وهو هذا بلفظه، قال -رحمه الله تعالى-: ((صَحَّ عن الشَّافعيِّ -رحمه الله- أَنَّهُ قال: إذا وجدتم في كتابي خلاف سُنَّة رسول الله ﷺ فقولوا بالسُّنَّة ودعوا قولي. وروي عنه: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي. وروي عنه هذا المعنى بالفاظ مختلفة، وقد عمل بهذا أصحابنا في مسألة التَّويب، واشترط التَّحليل<sup>(2)</sup> من الإجماع بعذر المرض، وغيرهما مما هو معروف. وممَّن أفتى بالحديث البويطيِّ والمدَّاركيِّ<sup>(3)</sup> ونصَّ عليه الكيا الطبريِّ، واستعمله من أصحابنا المحدثين: البيهقيِّ وآخرون.

وكان جماعة من متقدِّمي أصحابنا إذا رأوا مسألة فيها حديث ومذهب الشَّافعيِّ بخلافه عملوا بالحديث وأفتوا به قائلين: مذهب الشَّافعي ما وافق الحديث. ولم يتفق ذلك إلا نادراً لما نقل عن الشَّافعيِّ. وهذا الذي قاله الشَّافعي ليس معناه أن كلَّ من رأى حديثاً صحيحاً، قال: هذا مذهب الشَّافعيِّ بظاهره<sup>(4)</sup>، وإيَّما هو فيمن له رتبة الاجتهاد في المذهب على ما تقدّم

<sup>1</sup> ( ) (1/63-64).

وللعلامة تقي الدين السبكي (756) رسالة مفردة في ذلك سمَّاها: ((معنى قول الإمام المطلبى: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي)) طبعت ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (3/98-114).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((التحليل))!.

<sup>3</sup> ( ) هو: الإمام الفقيه عبد العزيز بن عبد الله بن محمد، أبو القاسم الشَّافعيِّ، من أصحاب الوجوه، ت (375هـ). انظر: ((السير)): (16/404).

<sup>4</sup> ( ) في هامش (ي) ما نصّه:

من صفته أو قريب منه، وشرطه: أن يغلب على ظنه أن الشافعي لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته، وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه وما أشبهها، وهذا شرط صعب قل من يتصف به. وإنما اشترطوا ما ذكرناه لأن الشافعي ترك العمل بظاهر أحاديث علمها ورآها، لكن قام الدليل عنده على طعن فيها أو نسخها أو تأويلها أو نحو ذلك.

قال ابن الصلاح: ((ليس العمل بظاهر ما قاله الشافعي، فليس كل<sup>(1)</sup> فقيه يسوغ له أن يستقل بالعمل بما رآه حجة من الحديث. وممن سلك هذا المسلك أبو الوليد موسى بن [أبي] الجارود<sup>(2)</sup> - ممن صحب الشافعي - قال: صح حديث: ((أفطر<sup>(3)</sup> الحاجم والمحجوم له)) فأقول: قال الشافعي: أفطر الحاجم والمحجوم. فردوا ذلك عن أبي الوليد لأن الشافعي تركه مع علمه بصحته لكونه منسوخاً عنده، وبين نسخه.

قال أبو عمرو<sup>(4)</sup> بن الصلاح - فيمن وجد حديثاً يخالف مذهبه -: نظر إن كان من أهل الاجتهاد فيه مطلقاً أو في ذلك الباب أو المسألة كان له العمل به، وإن لم يكن، وشق عليه مخالفة الحديث بعد

((وقد ذكر ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى - هذا في ((العمدة)): إنه صح رفع اليدين في القيام من الركعتين الأوليين، ثم قال: فالأولى عندي أن يقال: إنه صح في الحديث ولا يقال: إنه مذهب الشافعي. فراجع. شيخنا حفظه الله وبارك في أيامه)) اهـ.

<sup>1</sup> ( ) ((كل)) سقطت من (س).

<sup>2</sup> ( ) المكي، من ثقات أصحاب الشافعي، وراوي كتاب ((الأمالي)) عنه. انظر: ((طبقات الشافعية الكبرى)): (2/161).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((قد أفطر...)).!

<sup>4</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((عمر))، وهو خطأ.

البحث عنه، ولم يجد جواباً شافياً؛ فله العمل به إن كان عمل به إمام مستقل، ويكون هذا [عذراً]<sup>(1)</sup> في ترك مذهب إمامه. وما قاله متعین)). انتهى ما حكاه النووي - رحمه الله تعالى - في هذا.

ونقلت من خط شيخنا الحافظ العلامة شيخ الحرمين الشريفين جمال الدين /كعبة الطالبين: محمد بن عبد الله بن ظهيرة<sup>(2)</sup> - في ذلك عجباً عجيباً، وكان يقول: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، إذا صحَّ الحديث فاضربوا بقولي الحائط، وسلك في ذلك أسلوباً غريباً حتى إن أكبر أصحابه أبا يعقوب يوسف بن يحيى البويطي كشط يوماً شيئاً من كتابه، فقيل له في ذلك؟ فقال: هذا صاحبنا أوصانا به، وحكى - بإسناد<sup>(3)</sup> إلى الربيع بن سليمان أنه قال: سمعت الشافعي - يقول - وسأله رجل عن مسألة - فقال: روي عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا. فقال له السائل: أتقول بهذا يا أبا عبد الله؟ فارتعد الشافعي واصفرَّ وحال لونه وقال: ويحك! أي أرض تقلني وأي سماء تظلني إذا رويت عن رسول الله ﷺ شيئاً [و]<sup>(4)</sup> لم أقل به!؟ نعم على الرأس والعين<sup>(5)</sup>.

وفي رواية فقال الشافعي: تراني في بيعة أو كنسية؟ تراني على زي الكفار؟ هو ذا تراني في مسجد المسلمين على زي المسلمين، مستقبل قبلتهم أروي حديثاً عن النبي ﷺ ولا أقول به!!؟

وذكر شيخنا ابن ظهيرة - أمتع الله المستفيدين

<sup>1</sup> ( ) سقطت من (أ) و (ي).

<sup>2</sup> ( ) توفي سنة (817هـ)، ترجمته في: ((إنباء الغمر)): (7/157)، و((الضوء اللامع)): (8/93).

<sup>3</sup> ( ) كذا في الأصول، وفي (ت): ((بإسناده)).

<sup>4</sup> ( ) سقطت من (أ) و (ي).

<sup>5</sup> ( ) القصة في ((مناقب الشافعي)): (1/470) للبيهقي.

ببقائه- تفصيل ما أجمله العلامة التّووي من ألفاظ الشّافعيّ ونقل ذلك كلّ من طريق أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم, وقد تركت التّطويل بترك<sup>(1)</sup> جميع ذلك؛ لشهرته عند جميع أهل المعرفة من أصحاب الشّافعيّ -رضي الله عنهم-.

وأما الدليل على ما اختاره هؤلاء العلماء الأعلام فوجوه:

**أحدهما:** أنّه لو جاز<sup>(2)</sup> للمقلّد أن يتخيّر عند الاختلاف ما يشاء من غير ترجيح لكان مخيراً بين التّحليل والتّحريم, إن شاء حلّ<sup>(3)</sup> الشّيء, وإن شاء حرّم, وإن شاء أوجب, وإن شاء حرّم ثم حلّ أو أحلّ ثم حرّم بغير دليل ولا ضابط, وهذا ممنوع؛ لأنّه يؤدّي إلى تمكّن العوامّ من إسقاط جميع التكاليف الظنيّة الخلافيّة والإجماعيّة, أمّا الخلافيّة, فظاهر, وأمّا الإجماعيّة الظنيّة؛ فلأنّ في العلماء من يقول: إن الإجماع المنقول بالآحاد لا يجب<sup>(4)</sup> العمل به فيقلّدون من قال بهذا, وحينئذ لا يجب عليهم إلا الصّوريات من الدين أو من الإجماع, لكن الصّوريات من الإجماع هي الصّوريات من الدين, فحينئذ لا يجب عليهم إلا المعلوم ضرورة من الدّين, بل هذا القول يؤدّي إلى جواز تقليد من يقول: إنّ التّقليد غير جائز, وتقليد من يقول: إنّ الاجتهاد غير واجب, إمّا لأنّ في النّاس من هو قائم بفرضه, أو لأنّه قد عدم العلماء فتعدّر التعليم وسقط الوجوب.

فإن قيل: /ليس له أن يقلّد من يقول بسقوط

أ/39

<sup>1</sup> ( ) في (ت), وهامش (ي): ((بذكر)), في نسخة.

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((لو كان جاز)) ثم كتب أعلى منها ((جائزاً)) وكان كذلك في (ي) ثم ضرب على ((كان)).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((حلل)) في المواضع الثلاثة.

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((لا يجوز)) وكذا في نسخة كما في هامش (ي).

التقليد، وسقوط الاجتهاد، وإنما يجوز له تقليد أحدهما؛ لأنَّ المسقط للتقليد يقول بوجوب الاجتهاد، والمسقط للاجتهاد يوجب التقليد.

قلنا: قد قال بجواز مثل هذه الصورة في التقليد بعض العلماء، فإذا [جواز] <sup>(1)</sup> التقليد مطلقاً جاز مثل هذا التقليد، وهذا كله يؤدّي إلى تمكّن العامّي من عدم وجوب الرجوع إلى العلماء. لكن المعلوم وجوب ذلك على العوامّ من إجماع الصحابة؛ فبطل ما أدّى إلى مخالفة إجماعهم.

**الوجه الثاني:** أنّ الأدلّة على جواز التقليد غير عامّة لهذه الصّورة ولا متناولة لها، أمّا قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء:7]. فلما تقدّم <sup>(2)</sup>، وأمّا إجماع الصحابة على تقرير العوامّ على التقليد فلأنّه إجماع فعلي لا لفظي، والأفعال لا عموم لها، وهذه الصّورة لم تقع في زمانهم ولم تشتهر ويجمعوا على جوازها، فإنّه لم يعلم أنّ أحداً من طلبة العلم في زمنهم قلّد في مسألة يحفظ فيها حديثاً صحيحاً مخالفاً لما هو عليه، وأنهم علموا <sup>(3)</sup> [بذلك] <sup>(4)</sup> كلّهم وأجازوه، ولا علم <sup>(5)</sup> أنّ عاميّاً اختلف عليه عالمان فقلّد المفضول منهما وعلموا بذلك وأجازوه.

**الوجه الثالث:** أنّ كلامنا إنّما هو فيمن اعتقد وجوب التّرجيح، ومن اعتقد ذلك وجب عليه بالإجماع، ولم يكن لأحد أن يعترضه، بل من أمره بمخالفة ما يجب عنده فقد عصى الله تعالى وأمره بمعصيته نسأل الله السّلامة.

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((أجاز)).

<sup>2</sup> ( ) (1/74- وما بعدها).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((وعملوا))! في الموضوعين.

<sup>4</sup> ( ) سقطت من (أ).

<sup>5</sup> ( ) في (أ): ((أعلم)) والمثبت من (ي) و (س).

**الوجه الرابع:** أن كلامنا أيضاً إنما هو في الذي يوجب العمل بالترجيح بعد أن عرف الرجح، وحصل له الرجحان الذي لا يمكن دفعه، بسماعه للأحاديث الصحيحة، ووقوفه على كلام الحقاظ، وأهل المعرفة الثامة والاطلاع الواسع، ونصّهم على صحّة الحديث، وعدم وجود ما يدفع العمل به، فأخبرني على الانصاف؛ ما الموجب لترك العمل بمقتضى الحديث؟ هل كونه مخالفاً لبعض العلماء؟ فقد صار العمل به موافقاً لبعضهم، وترك العمل به مخالفاً لبعضهم أيضاً.

[أو<sup>(1)</sup>] الموجب لتركه كونه راجحاً مظنوناً، وكون ترك العمل به ضعيفاً مرجوحاً؟ فهذا عكس المعقول والمنقول، فاعجب من سخرية المعترض بمتبع السنن، والسائر من الحق في مثل هذا السنن!!.

ويستشهد لهذا بولاد العقيم، وإعراضه عما يجب لحملة علم السنّة من التّعظيم. يا هذا! إن الملائكة تفرش أجنحتها (2) تعظيماً لطالب العلم و<sup>(2)</sup> لمن احتقرت من طلاب السنّة، وتكريماً لمن أهدت من سالكي طريق الجنّة.

وإذا الأكابر عظمتك فلا بمطاعن الأوزاع  
تبلى والأخفاف<sup>(3)</sup>

**المسألة** مسأله تجرؤ الاجتهاد طالب الحديث والتجو وسائر الفنون يجوز أن يكون مجتهداً في مسألة معيّنة أو في فنّ معيّن، وإن كان غير مجتهد في غير ذلك، وهذا هو قول الأكثر، كذا قال قطب الدّين الشّيرازي في ((شرح مختصر المنتهى)) وحكى فيه

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((و)) والمثبت من (س)، ولعلّه الأنسب.

<sup>2</sup> ( ) ما بينهما ليس في (س).

<sup>3</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي):

((ومنه قيل للناس أخفاف، أي: مختلفون)) اهـ.



عن الغزالي أنه قال: ((وليس الاجتهاد عندي [منصباً] <sup>(1)</sup> لا يتجزأ، بل يجوز أن ينال العالم منصب الاجتهاد في بعض الأحكام دون البعض)) <sup>(2)</sup> انتهى.

وحجة الجمهور على ذلك: أن طالب العلم قد يعرف في بعض المسائل جميع ما يتعلق بها، وما يعرفه المجتهد العام في ذلك، وقول المخالفين يجوز أن يكون فيما لم يعلم ما يتعلق بذلك ضعيف، لأن مجرد التجويز المرجوح لا يمنع الاجتهاد، إذ كل مجتهد يجوز ذلك [في حقه] <sup>(3)</sup> وإن اجتهد في جميع العلوم، لكن التآدر لا عبرة به.

وقد أجاب قطب الدين بهذا وقال: ((الكلام مفروض فيما إذا كانت <sup>(4)</sup> جميع الأمارات المتعلقة بتلك المسألة حاصلة في ظن الفقيه عن مجتهد بأن يوقفه على الكلام عليها، أو الكلام مفروض بعد تحرير الأئمة للأمارات، وتخصيص كل بعض من الأمارات ببعض المسائل، وجمع كل إلى جنسه <sup>(5)</sup>)).  
فهذه حجة الجمهور.

**وأما مسألتنا** فإثما هي فيمن ذهب إلى مذهب الجمهور، واعتقد صحته، ثم إنه بعد البحث الكثير في مصنفات العلماء التي [حرروا فيها] <sup>(6)</sup> الأدلة على الأبواب، وذكروا الخلاف والحجج على الإنصاف والاستيفاء، ثم ترجح له بعض المذاهب لموافقة النصوص الصحيحة، وخاف أن يكون قد

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((مذهباً)) والمثبت من ((المستصفي))، و (ت).

<sup>2</sup> ( ) ((المستصفي)): (2/353).

<sup>3</sup> ( ) ما بين المعكوفين ساقط من (أ) و (ي).

<sup>4</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((كان)).

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((حبه))! وهو تحريف.

<sup>6</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((حرروها في)) والمثبت من (س) وهو الصواب.

صار مجتهداً في تلك المسألة، وإن لم يكن مجتهداً فمقلداً مرجحاً، ولم يكن في دماغه من دخان العصبية ما يوجب اتباع المفضول، والعمل بالمرجوح الذي هو خلاف الأولى عند جميع العلماء، وإنما اختلفوا في وجوبه لا في جوازه<sup>(1)</sup> ولا في استحبابه.

أما من قال: بتجزيء الاجتهاد؛ فظاهر، وأما من منعه؛ فإنه يقول بجوازه لمن اعتقد جوازه، لأن المسألة ظنية خلافية، لا قاطع فيها، ولا مانع من العمل بها، فالمستهزىء بالعامل بهذا، الساخر منه، المشبه لعلمه<sup>(2)</sup> بما لا يستقيم من استنتاج العقيم، منتظم في سلك الذين: **كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَصْحَكُونَ، وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامِرُونَ، وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ، وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ، وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَافِظِينَ** [المطففين: 29-33].

**الوجه الثاني في الجواب:** أن المعترض قد ارتكب ما استقبح، وانتهك ما استعظم، فإنه ضعف القول بوضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، وضعف القول بالتأمين فيها -أيضاً- وأخذ يرجح مذهبه بما روى من الأخبار، انتصاراً لمذهبه المختار، هذا مع اعترافه أنه من المقلدين، وغلوه في القول بعدم المجتهدين، فما باله أنتج وهو عقيم، وأفتى وليس بعليم!! وقد قال الحكيم<sup>(3)</sup>:

بقية الأوجه في الرد على

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((في جوازه لا في وجوبه...)) وكذا كان في (أ) و (ي) ثم ضرب عليها، وكتب ما هو مثبت.  
<sup>2</sup> ( ) في (س): ((لعمله)).  
<sup>3</sup> ( ) البيت لأبي الأسود الدؤلي.

لا تنه عن خلق وتأتي عار عليك إذا فعلت  
مثله عظيم

أ/40

**/الوجه الثالث:** أن نقول: ما مرادك بهذا الإنتاج؟ (2)  
هل إنتاج<sup>(1)</sup> الاستدلال العام في جميع المسائل التي لا  
تصح<sup>(2)</sup> إلا من المجتهدين في علوم الدين، أو إنتاج  
الترجيح لبعض المسائل التي ذهب خصمك إلى جوازه  
من المقلدين كما هو مذهب الأكثرين؟ إن كان الأول؛  
فليس فيه نزاع، وإن كان الثاني؛ فليس يبطل بمجرد  
الأسجاع. فهلم الدليل، وتتح عن (5) التّعويل على مجرد<sup>(3)</sup>  
التّهويل.

**الوجه الرابع:** أن نقول: ما قصدك بذكر  
استنتاج العقيم، واستفتاء من ليس بعليم؟ هل  
قصدك مجرد السجع في الكلام، أو الإفحام للخصم  
والإلزام؟ إن كان الأول؛ فالبلغاء لا يستطيعون من  
الأسجاع مواردّها، متى كانت [تنقص من المذاهب]  
(4) قواعدها، فإنّها لا تصلح إلا زينة للحجج الصّحيحة،  
فمتى أفسدتها كانت عند البلغاء قبيحة، لكن سجعك  
هذا يهدم قواعده، ويخالف مقاصدك؛ لأنك الذي  
أجزت للمقلد العقيم أن يفتي وليس بعليم، وفي  
نصرة هذا المذهب أنشأت هذه الرّسالة؛ وأعدت  
وأبدت في نصرة هذه المقالة.

وأما إن كان المعترض قال ذلك الكلام على

<sup>1</sup> ( ) ما بينهما سقط من (س).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((الذي لا يصح))!.

<sup>3</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

<sup>4</sup> ( ) في ((الأصول)): ((بعض المذهب))! ثم كتب على هامش  
(أ) و (ي): ((لعله متى كانت مبنية على بعض... إلخ. تمت  
القاضي محمد بن عبد الملك الأنسي)).

**أقول:** وما أثبتته هو الصواب، وهو من نسخة (ت). والله  
أعلم.

سبيل الإفحام لخصمه والإلزام؛ فقد عاد الإلزام أيضاً إليه، وخرج الاحتجاج من يديه، لأنه الذي قضى يفقد المجتهدين، وحكم بمرتبة الفتيا للمقلّدين، وأنتج العقيم، وخبط من المناقضة في ليل بهيم، فبطلت حجّته واضمحلت، وجاء المثل: ((رمتني بدائها وانسلت))<sup>(1)</sup>.

ومن العجائب: أنّ المعترض متصدّر للفتوى والتّدرّيس والمناظرة والتّصنيف، وهو معترف بالجهل، مدّع لخلوّ العالم من أهل العلم، منكر على من يرى جواز التّرجيح بالأخبار، مقتد في ذلك بالجلّة من العلماء الأخيار، زاعماً أنّ ذلك يؤدّي إلى إنتاج العقيم (2) وفتوى من ليس بعليم، مصدّراً لكلامه بكيف الإنكارية، مصوّراً لذلك في أبعاد صور المحالات العادية وهو ولاد العقيم<sup>(2)</sup> الذي لا يصحّ ولا يستقيم!! وهذا يقتضي أنه العقيم الولود، والظئر المودود<sup>(3)</sup>، فكيف يعيب خصمه بما هو فيه، ويلزمه من المحالات ما هو بالحقيقة مدّعيه؟ وما ذاك إلا أنّه غفل عن كون هذه من عيوبه، وتوهّم أنّه<sup>(4)</sup> من عيوب خصومه، فباح به أشدّ البواح، وأكثر عليهم من الصّياح.

ولم تنزل قلة الإنصاف      بين الرجال ولو كانوا  
قاطعة      ذوي رحم

**قال: فأما أن يكون له في كل مسألة أن يرجح ويخرج عن مذهب من كان قلده؛ فالصحيح أن عليه التزام مذهب إمام معين، ذكره المنصور بالله، والشيخ الحسن بن**

<sup>(1)</sup> ( ) ((مجمع الأمثال)): (2/23)، وله قصة انظرها فيه.

<sup>(2)</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

<sup>(3)</sup> ( ) الظئر - بالكسر - التي تعطف على غير ولده.

(القاموس): (ص/555).

<sup>(4)</sup> ( ) في (س): ((أنها)).

محمد، والشيخ أحمد بن محمد، واحتج لهم  
بوجوه:

أجدها: بالإجماع، وهو أنه لا يعلم أحد من  
المقلدين يتردد بين مذاهب علماء الإسلام  
المتقدمين منهم والمتأخرين، ففي مسألة  
يقلد أبا بكر، وفي أخرى عمر، وفي ثالثة ابن  
عباس، وفي رابعة ابن مسعود، وهلم جرا،  
ولا من يكون مقلداً لطاووس، وعطاء،  
والحسن، والشعبي، ولابن المسيب،  
ولغيرهم ممن كان وراءهم، يقلد في كل  
مسألة إماماً، ولا من / يكون حنفيّاً في  
مسألة، شافعيّاً في أخرى، مالكيّاً حنبليّاً  
هادويّاً ناصريّاً، هذا ما وقع، ولا علم به، ولو  
وقع زماننا لأنكره الناس.

ب/40

أقول: ضعف كلام المعترض في هذا التفصيل  
يتبين بذكر أنظار:

الرد على  
المعترض في  
إيجابه التزام

**النظر الأول:** أن المعترض جاوز حدّ العادة  
في الغلو حتى ادّعى الإجماع على ما المعلوم (1)  
1 انعقاد الإجماع<sup>(1)</sup> على نقيضه، وذلك أنه ادّعى  
الإجماع على التزام مذهب [إمام]<sup>(2)</sup> معين في زمن  
الصّحابة والتّابعين، واحتجّ على ذلك بأنه لم يعلم أن  
أحداً كان يقلد أبا بكر في مسألة، وعمر في ثانية،  
وابن عباس في ثالثة، وابن مسعود في رابعة، هكذا  
قال بغير حياء من أهل العلم، والمعلوم أن العامّة ما  
كانت في زمن الصّحابة متحرّبة أحزاباً متفرّقة في  
التقليد فرقاً بكرية، وعمرية، ومسعودية، وعباسية،  
كما أشار إليه، وإلا فأخبرنا من الإمام في زمن

(1) ما بينهما ساقط من (س).

(2) زيادة من (ي) و (س).

الصَّحابة [الذي]<sup>(1)</sup> لم تكن العامّة تستفتي سواه ولا ترجع إلى غيره.

فإن قلت: إنَّك تلتزم هذا وتصرّ<sup>(2)</sup> على أنّه لم يكن في زمن الصَّحابة إلا مفت واحد، فقد أنكرت الصُّرورة، ولم يكن [لمناظرتك]<sup>(3)</sup> صورة، فقد نقلت الفتيا عن أكثر من مائة نفس من الصَّحابة، ذكرهم غير واحد من العلماء، منهم: الحافظ أبو محمد بن حزم<sup>(4)</sup>، والشيخ أحمد بن محمد في كتاب ((الشجرة))<sup>(5)</sup>.

وتعيينهم وكمية عددهم، وإن نقلت بالآحاد فكثرتهم في الجملة معلومة بالضرورة، وأمّا إن أقرّ بما هو معلوم من أنّ العامّة لم يكونوا ملتزمين لمذهب صحابي واحد وأنّ الصَّحابة لم يكونوا مقتصرين على فتوى مفت واحد، فليت شعري أيّ البواطل تركب؟ هل القول بأنّ كلّ مفت من الصَّحابة كان له أتباع؟ فهذا يفضي في تشعب مذاهبهم إلى غاية الاتساع، فيكون العامّة في زمنهم أكثر من مئة فرقة على عدد المفتين، أو ترتكب القول بإلزام العامة لمذاهب جماعة مخصوصين، فهذا مثل دعوى الرّوافض للاختصاص بالعلم بالنصّ على اثني عشر إماماً منصوبين.

**والجواب عليهم الجميع:** أنّ أهل العلم يشاركون لكم في معرفة الآثار، والبحث عن السّير والأخبار، ولم يعرفوا من هذا شيئاً، ولا عرفوا فيه علماً ولا ظناً، ولا يصحّ أن يوحى إليكم ذلك من دون النّاس،

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((التي)).

<sup>2</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((وتصرّ عليه على))، والمثبت من (س).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((لمنازعتك))، والمثبت من (ي) و (س).

<sup>4</sup> ( ) ذكرهم في ((الأحكام)): (94-5/92).

<sup>5</sup> ( ) كتاب ((الشجرة في الإجماعات)) لأحمد بن محمد بن الحسن الرّصاص، من أكابر علماء الزيدية ت (656هـ). ((مصادر الفكر)): (ص/173-174)، والأعلام: (1/219).

فما سبب الانفراد بهذا العلم والاختصاص؟.

**وبالجملة:** فالمعلوم ضرورة أنّ العامّي في زمن الصحابة كان يفرع في الفتوى إلى من شاء منهم، من غير نكير في ذلك، وهذا من الأمور المعلومة، وقد احتجّ بذلك ابن الحاجب في ((مختصر المنتهى))<sup>(1)</sup> على أن الالتزام لا يجب وادّعى القطع بوقوعه، وكذلك الشيخ أبو الحسن احتجّ في ((المعتمد))<sup>(2)</sup> بإجماع الصحابة على عدم الالتزام، قال قطب الدّين في شرح كلام ابن الحاجب ما لفظه: ((احتجّ المصنّف بالإجماع<sup>(3)</sup> على الجواز بوقوعه - أي بوقوع المتنازع فيه / في زمن الصحابة وغيرهم - من غير إنكار من [أحد]<sup>(4)</sup> ولو كان ذلك منكرًا لأنكر، ولم ينقل عن أحد من الصحابة والتّابعين الإنكار ولا الحجر على المستفتي في تقليد إمام واحد.

أ/41

فإن قلت: فهذا الإجماع يقتضي أنّه لا يجب التّرجيح، وأنت قد ذكرت أنّه يجب.

قلت: إنّما ذكرت أنّه يجب حين يختلف أهل الفتوى على العامّي فيزول ظنّه لصدق المفتي وصحة فتواه، وهذه الصّورة التي أوجبت فيها التّرجيح، لم يظهر وقوعها في زمنهم، فكيف الإجماع عليها؟! وإنّما كان العامّي في زمنهم يسأل أحدهم وهو لا يعلم أنّ الآخر يخالفه، فإذا سمع الفتوى ظنّ صحّتها، وطابت نفسه بها، وكأبما سمعها من رسول الله ﷺ، وهذا هو المعروف من أحوال العامّة وأكثرهم، فإنّهم لا يعلمون أنّ المفتي قد يفتي برأي منه يخالف فيه من هو أعرف منه، وأنّما يعتقد أكثرهم أنّ الفتوى إنّما هي بنصوص واضحة من صاحب الشريعة، فلا يدخل في حكمهم

<sup>1</sup> ( ) (3/367) مع ((بيان المختصر)) الأصفهاني.

<sup>2</sup> ( ) (2/943-946).

<sup>3</sup> ( ) سقطت من (س).

<sup>4</sup> ( ) في (أ): ((واحد))!.

من عرف مراتب الضعف والقوة في مأخذ أهل الفتوى إذا سمع الخلاف، وتعارضت عليه الأقوال، ووقع في حيرة الشك، وظلمة التعارض، فإنه يجب على هذا الرجوع إلى النظر في الأمارات والمرجحات حتى يلوح له ما تطيب به نفس من رجحان ما هو عليه، وصحة ما يذهب إليه لقول رسول الله ﷺ: **((دع ما يريبك إلى ما لا يريبك))**<sup>(1)</sup> ولما قدّمنا من الأدلة في ذلك، وسوف يأتي مزيد بيان لوجه الاحتجاج بهذا الحديث، وبيان معناه في مسألة قبول أهل التأويل إن شاء الله تعالى.

**النظر الثاني:** أن المعترض قال في احتجاجه ما لفظه: ((إنه لم يعلم أحد من المقلدين يتردد<sup>(2)</sup> بين مذاهب علماء<sup>(3)</sup> الإسلام))، وهذا منه احتجاج بإجماع العامة، وليس يعتبر بهم في الإجماع مع المجتهدين فكيف بهم منفردين؟ وفي الحديث الصحيح المتفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو<sup>(4)</sup> مرفوعاً: **((إن الله لا يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رءوساً جهالاً فأفتوا بغير**

<sup>(1)</sup> ( ) أخرجه أحمد: (1/200)، والنسائي: (8/327)، والترمذي: (2/576)، وابن حبان ((الإحسان)): (2/498)، والحاكم: (2/13)، وغيرهم.

من طرق عن شعبة حدثني بُريد بن أبي مریم عن أبي الحوراء السعدي قال: قلت للحسن بن علي: ما تذكر من النبي ﷺ؟ فذكره.

قال الترمذي: ((هذا حديث حسن صحيح)) اهـ. وقال الحاكم: ((هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)). وصححه الألباني في ((الإرواء)): (7/155).

وله شاهد من حديث أنس، وابن عمر -رضي الله عنهما-.

<sup>(2)</sup> ( ) في (س): ((يترددون)).

<sup>(3)</sup> ( ) في (أ): ((أهل الإسلام)).

<sup>(4)</sup> ( ) في (س): ((عمر)) وهو خطأ.



**علم فضّلوا وأضلّوا<sup>(1)</sup>**،، فهذا الحديث يقتضي<sup>(2)</sup> أنّ العامّة قد يجتمعون على الضّلال والإضلال، ولا يكون إجماعهم حجّة يعصم من الضّلال.

**النظر الثالث:** أنّ لو سلّمنا أنّ إجماعهم حجّة لما دلّ على مذهبه، لأنّه فعل لا قول، وفعل الأمة دليل على الجواز لا على الوجوب، لأنّهم إنّما عصموا عن الحرام لا عن المباح، فلا مانع من أن يكون فعلهم مباحاً، فلو قدّرنا أنّهم التزموا مذهباً لكان ذلك دليلاً على جواز ذلك لا على وجوبه، ونحن لا ننازعك في جواز ذلك وجواز خلافه، وإنّما نازعناك في مسألة مخصوصة لم ينقل أنّ الأمة أجمعت فيها / بعينها إجماعاً قولياً ولا فعلياً، فبان بهذه الأنظار أنّه وهم ثلاثة أوهام:

41/ب

**أحدها:** أنّ الأمة أجمعت على الالتزام، والإجماع إنّما انعقد على عدم الالتزام.

**وثانيها:** أنّ إجماع العامّة حجّة.

**وثالثها:** أنّ الإجماع الفعليّ دليل الوجوب، فلو أنّه احتجّ بتقرير العلماء للعامّة لكان أقرب له، وإن كان لا يسلم من وهمين، فوهمان خير من ثلاثة.

\* وبعض الشّرّ أهون من بعض<sup>(3)</sup> \*

**النظر الرابع:** ادّعى أنّ الثّيقّل ما وقع في المذاهب ألبتة، وأنّ أحداً من المقلّدين ما علم أنّه كان شافعيّاً في مسألة حنفيّاً في أخرى.

وهذا الكلام يدلّ على أحد أمرين: إمّا على شدة تغفيله، وأنّه لا يدري ما يقول وإمّا على كثرة جرأته

<sup>1</sup> ( ) تقدّم تخريجه (ص/64).

<sup>2</sup> ( ) في (س) ((يقضي)).

<sup>3</sup> ( ) شطر بيت لطفة بن العبد البكري ((ديوانه)): (ص/180).

وهو:

حنانيك بعض الشّرّ أهون من بعضأبا منذر أفنيت فاستيق بعضنا

وقلة مبالاته، وذلك أنه لا يعلم أن أحداً من المقلّدين ما عمل بغير مذهب إمامه قط إلا الله سبحانه وتعالى، لأن الإحاطة بأعمال المقلّدين متعذّرة مع انتشارهم في أقطار الإسلام شرقاً وغرباً وشاماً وبمناً، ومع وجود المتساهلين منهم وجود<sup>(1)</sup> الفسّاق المصرّحين.

وليت شعري ما يقول هذا المعترض؟! هل يقطع بأن أحداً من المقلّدين ما زنى ولا سرق، ولا أربى ولا فسق؟ فهذا عناد عظيم، وبهتان مبین، أو يقرّ بذلك، فكيف قطع بأنهم لا يفعلون - ولا أحد منهم - ما هو جائز عند كثير من علماء الإسلام؟ ومن أين علم عصمتهم عن هذا الذي لم يقل أحد من الأمة: إن فاعله مستحلاً له يفسق ولا يعصي؟ والمعلوم خلاف ما ذكره من كثير من العامّة، بل من كثير من أهل التّمييز، بل قد قدّمنا كلام غير واحد من العلماء في وجوب ذلك على أهل التّمييز، ونصّ بعضهم على جوازه، منهم: المؤيّد والدّاعي من أئمة الزّيدية، وعزّ الدّين بن عبد السّلام، والنّواوي، وابن الصّلاح من أئمة الشّافعية، بل بيّنا أن كلام الإمام الشّافعيّ يقتضي ذلك كما تقدّم<sup>(2)</sup>.

وأما قول المعترض: إنه لا يوجد أحد من المقلّدين من يكون هادوياً في مسألة، ناصرياً في مسألة؛ فأعجب من هذا كله! وهو غفلة كبيرة، أو جحد للضرورة، فإنّ العمل بمذهب النّاصر في أنّ الطلاق البدعي لا يقع؛ ظاهر مشهور في نجد واليمن من بلاد الزّيدية، والعمل به معلوم فيما بينهم من المفتين والمستفتين من غير التزام<sup>(3)</sup> لمذهب النّاصر، وإنكار هذا خلع لعروة المراعاة

<sup>1</sup> ( ) سقط من (س).

<sup>2</sup> ( ) في (ص/206- فما بعدها).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((إلزام الجميع)).

[كِعادات<sup>(1)</sup>] أهل العناد, وغلوّ لم يبلغه أحد من أهل اللّجاج.

**النّظر الخامس:** قال المعترض: ولو وقع هذا في زماننا لأنكره النّاس. وهذا عجيبٌ أيضاً! لأنّه إمّا أن يريد أن هذه إجماعية, وهو الظاهر من كلامه, فهذا لا يصحّ لوجوه:

**أحدها:** أنّه واقع ولم ينكره النّاس كما<sup>(2)</sup> قدّمته.

**وثانيها:** أنّ قوله: لو وقع لأنكره النّاس؛ دعوى على النّاس, بل دعوى لعلم الغيب بما يكون من النّاس في المستقبل.

**وثالثها:** أنّها في علّة من كيفية العلم بإجماع العلماء فكيف بإجماع النّاس؟!.

**ورابعها:** أنّه قد حكم بالجهل على أهل زماننا, فمع ذلك كيف يحتج بإجماعهم, /وليس يحتجّ إلا بإجماع العلماء؟.

أ/42

الفرق بين  
المجتهد

**قال: الوجه الثّاني: أنّه لا يتميّز على هذا الوجه المجتهد من المقلد, فإنّه إذا رجّح في كلّ مسألة, وعمل بما يترجّح [له]<sup>(3)</sup>؛ فهذا شأن المجتهدين, وكونه قد قال به قائل شرط في حقّ المجتهدين أيضاً.**

**أقول:** هذا الوجه أضعف مما قبله؛ والقول بالترجيح لا يؤدّي إلى ما ذكره من عدم الفرق بين المجتهد والمقلد, فالفرق بينهما واضح, وهو أنّ المقلد ليس له أن يستقلّ بقول لم يسبق إليه, وإنّما

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (س): ((لعادات)) والمثبت من (ي) وفي هامش (أ): ((أظنّه كعادات أهل العناد)), أقول: وهو الصّواب.

<sup>2</sup> ( ) في هامش (ي) إشارة إلى أن في الأصل المنسوخ منه ((لما)).

<sup>3</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

هو تبع لغيره، وقد رام المعترض أن يبطل هذا الفرق فركب الصَّعب الدُّلُول، وخالف المعقول والمنقول، والتزم أنَّه لا يحلُّ الاجتهاد لمجتهد حتَّى يسبقه غيره إلى اختياره، وهذا معلوم البطلان لوجوه:

**أحدها:** أنَّه يلزم بطلان اجتهاد خير الأُمَّة من الصُّدر الأوَّل الذين ابتكروا الكلام في الحوادث، وسبقوا إلى الاجتهاد في المسائل.

**وثانيها:** أنَّه يلزم أنَّ الحادثة إذا حدثت وليس فيها نصٌّ لمن تقدّم من العلماء لزم العمل فيها بغير اجتهاد ولا تقليد، لأنَّ شرط كلِّ واحد من الاجتهاد والتقليد موافقة نصٍّ متقدّم، وقد عدم هذا الشرط فيلزم من ذلك سقوط التَّكليف في هذا الحكم والعمل بالإباحة، أو تكليف ما لا يطاق من موافقة مراد الله تعالى من غير اجتهاد ولا تقليد، وعلي هذا يكون ترك حفظ أقوال العلماء المتقدِّمين أولى؛ ليبطل التَّكليف، ويأمن الوقوع في المعصية فيما لم ينصُّوا عليه، وهذا شيء لم يسبق هذا المعترض إليه!!.

**الوجه الثالث:** أنَّ الأُمَّة مجمعة قديماً وحديثاً على أنَّه لا يشترط في الاجتهاد ما ذكره، وإنَّما اشترط العلماء عدم مصادمة الإجماع القطعيِّ، واختلفوا في الظنِّ<sup>(1)</sup> إذا لم يعارض بما هو أرجح منه، على ما هو مقرَّر في علم الأصول.

**قال:** ((الموضع الثَّاني في الدَّليل على أنَّ في أخبار هذه الكتب المسماة بالصُّحاح ما هو غير صحيح))، إلى آخر ما ذكره في الموضع الثَّاني.

**أقول:** كلامه في هذا الفصل مشتمل على أمرين:

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((الظن))!.

**أحدهما: الطَّعن في صحَّة حديث الصَّحاح بما فيه من حديث المحاربين لعلي -ع-.**

**وثانيهما: الطَّعن على أهل الحديث بمذاهب نسبها إليهم, وإنما لم أورد كلامه في هذا الفصل بلفظه, لأنَّه (2) تقدّم شيء منه و(1) تقدّم الجواب عليه, وسوف يأتي أيضاً كثير منه في الكلام على المتأولين, ويأتي الجواب عليه هنالك إن شاء الله تعالى.**

وقد رأيت أن اقتصر على ذكر أوهام وهمها في هذا الفصل لا يخلو ذكرها من فائدة, معرضاً عمّا في سائر هذا الفصل من الأوهام التي لا يفيد ذكرها ولا يهم أمرها, / فإنّ مجرد التّعريض للاعتراض من غير فائدة مما ليس تحته طائل, ولا يستكثر من ذكره فاضل. وقد أحرّت الكلام في البغاة على أمير المؤمنين علي -ع- إلى المسألة الثالثة ليكون الكلام في أهل التّأويل, وما يتعلّق بهم في موضع واحد, فإنّ ذلك أحسن ترتيباً وأكثر تقريباً. وهذا بيان ما وهم فيه المعارض على أهل السنّة حرسها الله تعالى:

**الوهم الأول:** زعم صاحب الرّسالة أنّ أهل الحديث يجيزون الكبائر في الأنبياء عليهم السّلام, ولكنّه سمّاهم بغير اسمهم؛ فأفرط بذلك في وصمهم, فأقول:

لا غرو إن أودي أهل التّقى	كلّ إمام بالأذى قد بلي
ما سلم الصّدّيق من رافض	ولا نجا من ناصبيّ (2) علي
يأيها الرّامي لهم في دجى	تعارض الشكّ بأمر جليّ
بأنجم من علم أعلامهم	تعارض الشكّ بأمر جلي

من ذلك ما ذكره القاضي الإمام العلامة عياض بن موسى اليحصبيّ المالكيّ في كتابه ((الشفا)), في

(1) ما بينهما ساقط من (س).

(2) في (س): ((ناصبين))!.

التعريف بحقوق المصطفى))<sup>(1)</sup>، فإنه اجاد الكلام 1) في هذه المسألة، وليس يتسع هذا المختصر لذكر جملة شافية مما ذكره؛ فإنه نوع الكلام في هذا المعنى وذكر<sup>(2)</sup> الأقوال، والحجج، والتأويل حتى بلغ كلامه في هذا قدر [ستين]<sup>(3)</sup> ورقة بخط وسط، أو يزيد قليلاً بحسب اختلاف خطوط<sup>(4)</sup> النسخ وأوراقها، ومن كلامه فيه ما لفظه: ((أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، ومستند الجمهور في ذلك الإجماع هو مذهب القاضي أبي بكر، ومنعها غيره بدليل العقل مع الإجماع، وهو قول الكافة، واختاره الأستاذ أبو اسحاق. وكذلك لا خلاف أنهم معصومون من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ)).

وذكر الإجماع على عصمتهم عن الصغيرة التي تؤدي إلى إزالة الحشمة، وتسقط المروءة وتوجب الخساسة. ثم قال: ((بل يلحق بهذا ما كان من قبيل المباح فأدى إلى مثل ذلك مما يزري بصاحبه، وينقر القلوب عنه)). ثم ذكر القاضي الخلاف في عصمتهم قبل النبوة حتى قال: ((والصحيح تنزيههم من كل عيب، وعصمتهم من كل ما يوجب التريب)). وذكر أيضاً قبل هذا عصمة الأنبياء -عليهم السلام- من الصغائر واختاره واحتج عليه.

وقال الفخر الرازي في ((محصوله))<sup>(5)</sup> ما لفظه: ((والذي نقول به: إنه لم يقع منهم ذنب على سبيل القصد لا صغير، ولا كبير، وأما السهو فقد يقع

<sup>1</sup> ( ) (2/173-374) مع شرح الملا علي القاري.

<sup>2</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((مائتي))! وكانت هكذا في (ي) ثم ضرب عليها وكتب ((ستين)).

<sup>4</sup> ( ) سقطت من (س).

<sup>5</sup> ( ) (1/502).

منهم بشرط أن يذكروه<sup>(1)</sup> في الحال، وينبّهوا غيرهم على أن ذلك كان سهواً. وقد سبقت هذه المسألة في علم الكلام، ومن أراد الاستقصاء فعليه بكتابتنا في عصمة الأنبياء والله تعالى أعلم).

وقال الإمام الحافظ أبو زكريا النووي في كتاب ((الروضة))<sup>(2)</sup>: ((أن الأنبياء -عليهم السلام- معصومون من تعمد الذنوب؛ صغيرها وكبيرها)) هذا معنى كلامه، ولم يحضرني لفظه.

/وقال ابن الحاجب في ((مختصر المنتهى))<sup>(3)</sup>: ((الإجماع على عصمتهم بعد الرسالة من تعمد الكذب في الأحكام، والإجماع على عصمتهم من الكبائر وصغائر الخسة)).

وقال أبو عبد الله الذهبي في ((النبلاء))<sup>(4)</sup> وقد ذكر ما معناه: تنزيه رسول الله ﷺ من الأكل مما ذبح على النصب قبل النبوة، فقال ما لفظه: ((وما زال المصطفى محفوظاً محروساً قبل الوحي وبعده، ولو احتمل جواز ذلك، فبالضرورة ندري أنه كان يأكل ذبائح قريش قبل الوحي، وكان ذلك على الإباحة، وإنما توصف ذبائحهم بالتحريم بعد نزول الآية، كما أن الخمرة كانت على الإباحة إلى أن نزل تحريمها بالمدينة بعد يوم أحد.

والذي لا ريب فيه أنه كان معصوماً قبل الوحي وبعده، وقبل التشريع من: الزنا قطعاً، ومن الخيانة، والغدر، والكذب، والسُّكر، والسُّجود لوثن والاستسقام بالأزلام، ومن الرذائل، والسُّفه، وبذاء اللسان، وكشف العورة، ولم يكن يطوف عريانياً،

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((يتذكروه)).

<sup>2</sup> ( ) ((روضة الطالبين)).

<sup>3</sup> ( ) (1/477) مع ((بيان المختصر)).

<sup>4</sup> ( ) (1/130-131).

ولا يقف يوم عرفة مع قومه بمزدلفة، بل كان يقف بعرفة)). انتهى الكلام الحافظ الذهبي.

فهذا ما تيسر لي من نقل نصوصهم وقت تعليق هذا الجواب، مع البعد من ديارهم، وعدم التمكن من الاستمداد من سائر مصنفاتهم، ومن الأخذ عن محققي علمائهم، وقد بان بهذا أن جلة أئمتهم نصّوا في كتبهم المتداولة بينهم على عصمة الأنبياء من تعمد الصّغيرة، وهذا هو المنصوص لعياض في كتاب ((الشفاء))، وللرازي في ((المحصول))، وللنّواوي في ((الروضه))، فبان بهذا أنهم أكثر تنزيهاً للأنبياء -عليهم السلام- من المعتزلة والزّيدية، لأنّ مذهبهم تجويز تعمد الصّغائر على الأنبياء -عليهم السلام-، إلا [البغدادية من المعتزلة] <sup>(1)</sup> فإنّهم يمنعون ذلك، لأنّ كلّ عمد كبيرة عندهم لا لتنزيه الأنبياء من تعمد الصّغيرة، وإنّما أتى صاحب الرّسالة في رميهم بهذه الضّلالة من سببين:

**السبب الأول:** أنّه رأى هذا المذهب منسوباً إلى الحشويّة فظنّ أنّ المحدثين هم الحشويّة كما قد سمّاهم بذلك في رسالته، وليس عليه في مجرّد الجهل ذنب، فأكثر عامّة المسلمين لا يدرون من الحشويّة ولا يعرفون أنّ هذه التّسبة غير مرضيّة، وإنّما المذنب الرّجم بالظنون الكاذبة، والخوض مع أهل العلم بغير معرفة.

ومن كان له أدنى تمييز عرف أنّ نقاد الحديث وأئمة الأثر أعداء الحشويّة، وأكره النّاس لهذه الطائفة الغويّة، فإنّ الحشويّة إنّما سمّوا بذلك لأنّهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المرويّة عن رسول الله ﷺ، أي: يدخلونها فيها وليست

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((إلا البغدادية من الزّيدية والمعتزلة)) والمثبت من (ي) و (س).



منها، رواه التَّفيس العلوي عن نشوان بن سعيد الحميري<sup>(1)</sup>، وذكر ولده محمد بن نشوان<sup>(2)</sup> في كتابه ((ضياء الحلوم))<sup>(3)</sup> ما يدلُّ على ذلك فقال: ((إن الحشويَّة سمّوا بذلك لكثرة قبولهم الأخبار من غير إنكار)).

فإذا عرفت هذا تبيّن لك أنّ المحدثين [هم]<sup>(4)</sup> الذين اختصّوا/بالدّبّ عن السنن النبويّة والمعارف الأثريّة، وحموا حماها من أكاذيب الحشويّة، وصنّفوا كتب الموضوعات، وناقشوا في دقائق الأوهام حفاظ الثّقات، وعملوا في ذلك أعمالاً عظيمة، وقطعوا فيها أعماراً طويلة، وقسموا الكلام فيه في أربعة فصول:<sup>(5)</sup>

43/ب

الثناء على أهل  
الحديث وذكر

**أحدها:** معرفة العلل.

**وثانيها:** معرفة الرّجال.

**وثالثها:** معرفة علوم الحديث.

**ورابعها:** معرفة الحديث وطرقه.

واشتملت هذه الفنون من المعارف النبويّة، والقواعد العلميّة على ما يضطرّ كلّ عارف إلى أنّهم أتمّ الخلق عناية بحماية علم الحديث على التّبديل والتّحريف، وأنّهم الجهابذة الثّقاد بعلم المتن والإسناد،

<sup>1</sup> ( ) علامة باللغة، ت(573هـ) انظر: ((إرشاد الأريب)): (19/218). و((بغية الوعاة)): (2/312).

<sup>2</sup> ( ) ت(610هـ) انظر: ((هدية العارفين)): (2/109)، و((الأعلام)): (7/123).

<sup>3</sup> ( ) ((ضياء الحلوم في مختصر شمس العلوم)) لابن، واسم كتاب والده: ((شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم)) طبع بعضه، والكتاب ناقص من أوّله. انظر: ((كشف الظنون)): (ص/1061).

<sup>4</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

<sup>5</sup> ( ) في هامش النسختين: ((فنون)) في نسخة، وكذا في (س).

فإنهم الذين بينوا أنواع الحديث التي اختلف في قبولها أهل العلم، مثل: التدليس والإعضال، والاضطراب والإعلال، والتكارة والإرسال، والوصل والقطع، والوقف والرفع، وغير ذلك من علوم الحديث الغزيرة، وفوائده العزيرة، ولأمر ما سارت تصانيفهم فيه مسير<sup>(1)</sup> الكواكب، وانتفع بكلامهم فيه الولي الصادق، والعدو المناصب، والمثم لهم بحشو الأحاديث واختلاق الأباطيل في الحديث لا يكون من أهل العقول الثامنة، دع عنك أهل المعارف الخاصة<sup>(2)</sup>.

وذلك لأنه لا خفاء على العاقل: أن أئمة الفر لا يكونون هم المتهمين فيه، إذ لو كان كذلك لبطل العلم بالمرّة، فإنّ لو اتهمنا النّحاة في النّحو، واللّغويين في اللّغة، والفقهاء في الفقه، والأطباء في الطب؛ لم يتعلم جاهل، ولا تداوى مريض، فيا هذا! من للحديث إذا ترك أهله؟! فلو عدمت تأليفهم فيه وتحقيقهم لألفاظه ومعانيه؛ لأظلمت الدّنيا على طالبيه، وأوحشت المسالك<sup>(3)</sup> على مرّيه.

بل يا هذا! فكر لم سمّوا: أهل الحديث، ولم [سمّي]<sup>(4)</sup> أهل الكلام بذلك، وكذلك أهل النّحو وسائر الفنون؟ فإن كان أهل الحديث عندك سمّوا بذلك مع عدم معرفتهم بذلك، وكذبهم فيه، فهلاًّ جوّزت مثل ذلك في سائر الفنون، بل في سائر أهل الصّناعات، بل في جميع أهل الأسماء المشتقّات، فيجوز أن يسمّى الفقيه نحوياً، والمتكلم عروضياً، والغنيّ فقيراً، والصّغير كبيراً، وهذا ما لا يقول به عاقل، ولا يرتضيه أحد من أهل الباطل.

ومن أحبّ أن يعرف حقّ المحدثين واجتهادهم

<sup>1</sup> ( ) في (ي) و (س): ((سير)).

<sup>2</sup> ( ) في (ي) و (س): ((من الخاصة)).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((المسائل)).

<sup>4</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((سموا)) والمثبت من (س).

[في التَّحْرِي للمسلمين]<sup>(1)</sup> , فليطالع تأليف نقادهم في الرِّجَال والعلل والأحكام, مثل: ((ميزان الاعتدال في نقد الرِّجَال)) للذهبي, و((التهذيب)) للمزي, و((العلل)) للدَّارِقُطْنِي, و((علوم الحديث)) لابن الصَّلَاح, وزين الدِّين العراقي, وغير ذلك, ثمَّ ليطالع بعد ذلك كتب ((الصَّحاح)), و((السَّنن)) لاحظاً لما فيها من اختيار أصحَّ الأسانيد, والإشارة إلى مهمَّات ما يتعلق بالأحاديث: من العلل القادحة, والمرجَّحات الواضحة, ثمَّ ليوازم بينها, وبين مصنِّفات سائر الفرق في الحديث, يجد الفرق بين التَّصانيف واضحا, والبون بين الرِّجَال نازحا<sup>(2)</sup>.

أ/44

ومن موازين الإنصاف العادلة, وأدلة الأوصاف الفاضلة: أنك تراهم يضعفون الضعيف من فضائل أبي بكر, وعمر, /وعثمان -رضي الله عنهم- ويصدعون بالحق في ذلك, وكذلك يضعفون ما يدلُّ على مذهبهم متى كان ضعيفاً, ويضعفون كثيراً من علمائهم إذا كانوا ضعفاء, نصيحة منهم للمسلمين, واحتياطاً في أمور الدِّين.

وهذه إشارة مختصرة على (1) قدر هذا (المختصر)<sup>(3)</sup>, دعا إلى ذكرها تعريف من أنكر الجلييات, ودافع ما هو كالمعارف الأوليات, إذ من المعلوم أن أهل الحديث اسم لمن عني به, وانقطع في طلبه, كما قال بعضهم:

إنَّ علم الحديث علم تركوا الابتداع للاتباع  
رجال  
فإذا جنَّ ليلهم كتبوه وإذا أصبحوا غدوا للسمع  
فهؤلاء هم من أهل الحديث من أي مذهب كانوا,

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((للتَّحْرِي في المسلمين)), والمثبت من (س) وهو الصواب.

<sup>2</sup> ( ) أي: بعيداً. ((القاموس)): (ص/312).

<sup>3</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

وكذلك أهل العربيّة، وأهل اللّغة فإنّ أهل كلّ فنّ هم أهل المعرفة فيه، وتحقيق ألفاظه ومعانيه، وقد ذكر أئمة الحديث ما يقتضي ذلك، فإنّهم مجمعون على أنّ أبا عبد الله الحاكم بن المبيّع من أئمة الحديث، مع معرفتهم أنّه من الشّيعة<sup>(1)</sup> وقد ذكروا في كتب الرّجال كثيرًا من أئمة الحديث، ورواة الصّحيح منسوبة إلى البدع، وبهذا تزدد أقوال المعترض بطلاناً في نسبة المحدثين إلى الحشويّة، ويظهر<sup>(2)</sup> أنّه قد نسب إلى الحشو جماعة من أهل مذهبه<sup>(3)</sup> وسائر الفرق، بل نسبة ذلك إلى خير الفرق<sup>(4)</sup>، فإنّ المتمسّكين بالآثار<sup>(5)</sup> الثبوتية هم خير الفرق الإسلاميّة، لأنّهم أشبه الخلق خلقاً وسيرة وعقيدة برسول الله .

والمحدث إن كان مراعيّاً للسّنّة، مجانِباً للبدعة، ملاحظاً لما كان عليه السّلف، فهو جدير بإجماع من يعتدّ به على صحّة ما هو عليه وقوّة ما استند إليه.

<sup>1</sup> ( ) قال الذّهبيّ في ((الميزان)): (5/54): ((... ثمّ هو شيوعي مشهور بذلك من غير تعرّض للشيخين)) اهـ.

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((ويظهر له)).

<sup>3</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((قوله: من أهل مذهبه. يعني: من الشيعة ومن الزيدية، كسفيان الثوري.

قال السيد أبو طالب: كان سفيان زيديّاً، [أبو] نعيم الفضل بن دكين، ووكيع بن الجراح، عدّهما الحاكم من الزيدية، وكاناء شبيهة، ذكرهم السيد صارم الدين من الشيعة وذكر جملة وافرة من المحدثين شيعة.

وكابن عقدة، وابن خراش من الزيدية و [....] وغيرهم. تمت مولانا العلامة صفي الإسلام أحمد بن عبد الله الجنداري رحمه الله تعالى ورضي عنه)) اهـ.

**أقول:** وتشيع هؤلاء هو تفضيل عليّ على عثمان، ليس إلا، مع رجوع بعضهم عنه.

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((القرون))!.

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((فإن المتمكن في الآثار))! وهو تحريف.

وإن كان من بعض الفرق المبتدعة؛ فهو خير تلك  
الفرقة، وأشبههم خلقاً وسيرة برسول الله ﷺ، وهذا  
هو الغالب، ولا عبرة بالنادر ولا بمن ليس من أهل  
الديانة، فنسبة خير الفرق إلى شرِّ فرقة تلقبهم  
بأخسِّ لقب؛ من التّهافت في مهاوي الضلال، والخبط  
في تيه الوبال.

ويلحق بهذا فائدة تزيد ما ذكرناه تحقيقاً، وتزيد  
أئمة الحديث توثيقاً، وهي: أن المشهورين بتجويز  
الكذب في الحديث من الحشوية الطائفة المسماة  
بالكرامية، وقد أطلق<sup>(1)</sup> الرازي<sup>(2)</sup> نسبة هذا إلى  
الكرامية، وحققه الإمام أبو بكر محمد بن منصور  
السَّمْعَانِي<sup>(3)</sup> فنسبه إلى بعضهم فيما لا يتعلق بالأحكام  
مما يتعلق بالترغيب والترهيب، والمحدثون براء من  
هذه الطائفة، وقد تكلموا عليهم في غير كتاب فممن  
تكلم عليهم الذهبي في ((ميزان الاعتدال))<sup>(4)</sup>، فإنه  
قال في ترجمة ابن كرام - شيخ هذه الطائفة - ما  
لفظه: ((محمد بن كرام العابد المتكلم ساقط  
الحديث على بدعته، أكثر عن أحمد الجوباري،  
ومحمد بن تميم السَّعْدِي، وكانا كذابين.

قال ابن حبان /: خُذِل حَتَّى التَّقَطَّ مِنَ الْمَذَاهِبِ  
أَرْدَاهَا<sup>(5)</sup>، ومن الأحاديث أوهائها.

وقال أبو العباس<sup>(6)</sup>: شهدت البخاري، ودفع إليه  
كتاب من ابن كرام يسأله عن أحاديث منها: الزَّهْرِي  
عن سالم عن أبيه مرفوعاً: ((الإيمان لا يزيد ولا

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((يطلق))!.

<sup>2</sup> ( ) ((المحصول)): (2/153).

<sup>3</sup> ( ) المتوفى (510)، ترجمته في ((طبقات الشافعية

الكبرى)): (11-7/5)، و((السير)): (19/371).

<sup>4</sup> ( ) (5/146).

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((أرذلها)).

<sup>6</sup> ( ) أي: السراج.

الكرامية،  
وتجويزهم  
الكذب  
في

ينقص))، فكتب البخاريّ على ظهر كتابه: من حدّث بهذا استوجب الصّرب الشّدِيد، والحبس الطّويل.  
وقال ابن حبان: جعل ابن كرام الإيمان قولاً<sup>(1)</sup> بلا معرفة.

وقال ابن حزم: قال ابن كرام: الإيمان قول باللسان، وإن اعتقد الكفر بقلبه. قال شيخ أهل الحديث ابن الدّهبيّ: ((هذا منافق محض في الدّرك الأسفل من النار، فأيش ينفع ابن كرام أن يسميه مؤمناً؟ قال المدّهبيّ: وقد سجن ابن كرام لبدعته بنيسابور ثمانية أعوام. وقد سقت أخباره في ((تاريخي الكبير))<sup>(2)</sup>) انتهى كلامه.

فيا من لا يفرّق بين الحشويّ والمحدّث! انظر إلى نصوص أئمة الحقاظ في إنكار مذهب ابن كرام في رواية الأحاديث الواهية، وفي القول بالإرجاء، وقد نصّ البخاريّ عليّ: أن راوي الحديث المقدم الذي هو حجّة المرجئة يستوجب الصّرب الشّدِيد، والحبس الطّويل، وعن قريب تأتي نسبتك للإرجاء إلى المحدّثين، وقل لي من المذبيّ حبس ابن كرام في نيسابور على بدعته؟ ولمن كانت الشّوكة في نيسابور في ذلك العصر وهو بعد المتّين؟

فإن قلت: إنك إنّما سميت المحدّثين بالحشويّة: لكون الحشويّة من فرقهم، والجامع لهم: ردّهم لمذهب الشّيعة والمعتزلة.

قلت: هذا ليس مما تعذر به، فإنّ المنصور بالله روى عن المطرفية وهم من فرق الزّبيديّة -أنهم يستجيزون الكذب في الحديث في نصره ما اعتقدوه حقّاً، وذكر أنّهم صرّحوا له بذلك في المناظرة، وقد صحّ عنهم من البدع ما هو شرّ من ذلك.

بعض فرق

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((قول)) والتصويب من (ي) و (س).

<sup>2</sup> ( ) وفيات (250-260)، (ص/310-315).

وكذلك الحسينية قد صحَّ تواتر أنَّهم يفضِّلون الحسين بن القاسم<sup>(1)</sup> على رسول الله ﷺ، وهم من فرق الزيدية، والزيدية يكفِّرون هاتين الطائفتين، فكما لم يلزم الزيدية شيء من تلك البدع لقول بعض جهلتهم بها، مع إنكارهم على من قالها؛ فكذلك لا يلزم أهل الحديث كل بدعة قيلت في بلادهم أو قالها من وافقهم في بعض عقائدهم، فزن الأشياء بالموازين العلمية وتعرَّف من الحشويَّة، واحذر أن تكون من هذه الفرقة الغويَّة، لقبول الكثير<sup>(2)</sup> من الأحاديث الفرية، المدسوسة في الأحاديث المرويَّة.

السبب الثاني  
لغلط

**السبب الثاني:** أنَّ الأنبياء -عليهم السَّلام- قبل النبوة لا يسمَّون أنبياء حقيقة، ولا تثبت لهم أحكام النبوة، ألا ترى أنَّ كلامهم وأفعالهم قبل النبوة ليست بحجَّة، وأمرهم قبلها لا يقتضي الوجوب، والشَّاك في حكمهم<sup>(3)</sup> قبلها لا يكفر، وذلك لأنَّ حكمهم قبل النبوة حكم سائر المسلمين، فلما كان الأمر كذلك، ولم يرد في حكمهم قبل النبوة نصٌّ يرجع إليه، ولا إجماع يعتمد عليه ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني، وكثير من الأشعرية وكثير من المعتزلة: إلى أنَّه لا دليل قاطع يدلُّ على عصمتهم -عليهم السَّلام- قبل النبوة، مع

أ/45

<sup>1</sup> ( ) هو الحسين بن القاسم العياني، من أئمة الزيدية، توفي سنة (404) وعمره (28) سنة.

وفي عقيدته كلام كثير، واتِّهام خطير، حتى ألف حميد بن أحمد حميدان رسالة في عقيدته، سماها: ((بيان الإشكال فيما يحكى عن الحسين بت القاسم من الأقوال)) مخطوط في الجامع الكبير (ق6).

وانظر: ((فرجة الهموم والحزن)): (ص/174)، و((الاعلام))، (2/252) وقد وهم الزركلي في تاريخ ولادته فجعله (384) والصَّواب (376).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((لقبولك لكثير)).

<sup>3</sup> ( ) في نسخة: ((صدقهم))، كذا في هامش (أ) و (ي).

اعترافهم أنّ الأنبياء -عليهم السّلام- [كانوا]<sup>(1)</sup> قبل التّبوّة في أرفع مراتب الفضل والكمال لكن قالوا: إنّ ذلك كان منهم كما كان من أفاضل المسلمين من غير دليل قاطع يدلّ على العصمة. وهذا القول -مع بعد أهل الحديث عنه لتعلّقه بعلم الكلام الذي لا يخوضون فيه- قول بعيد عمّا اجترأ المعترض بنسبته إلى أهل الحديث لوجهين:

**الوجه الأول:** أنّ من جوّز على الأنبياء -عليهم السّلام- شيئاً قبل التّبوّة لم يجز أن ينسب إليه القول بذلك بعد التّبوّة، ولو ساغ ذلك لجاز أن ينسب إلى المعتزلة والزّيدية أنّ كلام الأنبياء غير حجّة، والإيمان بهم غير واجب، لأنّ هذا هو حكم الأنبياء عندهم قبل التّبوّة، بل كان يلزم أن يجوز نسبة هذا إلى جميع المسلمين.

**الوجه الثاني:** أنّ هؤلاء الذين جوّزوا هذا من متكلّمي المعتزلة والأشعرية لم يقولوا بوقوعه، بل هم معترفون أنّ الواقع خلافه، وأنّ الأنبياء -عليهم السّلام- كانوا قبل التّبوّة وبعدها من أعظم الخلق أمانة، وأحسنهم ديانة، وأطيبهم أعرافاً، وأكرمهم أخلاقاً.

وفرق بين القول بأنّ الأنبياء قبل التّبوّة كانوا من الفضلاء الصّالحين، لكنّهم كانوا غير معصومين، وبين القول بأنّهم كانوا قبل التّبوّة غير معصومين، ولا صالحين، فإنّ القول بعدم العصمة مع الاعتراف بالفضل والصّلاح لا يستلزم الاستهانة، ألا ترى أنّ جميع الأئمة والأولياء عند الجميع غير معصومين من الكبائر، مع أنّهم عندنا في أعلى مراتب الصّلاح، فليس يلحق: إبراهيم بن أدهم، وأويساً القرني، أمثالهم نقص ولا استهانة منّا حين لم

<sup>1</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).



نعتقد عصمتهم.

وليس يظهر للخلاف فائدة حقيقية، ولكن تقديرية، وهو: أنه لو فرض وقوع كبيرة من بعض الأنبياء - عليهم السلام - قبل النبوة لوجب الكفر [بنبوتهم]<sup>(1)</sup> عند أكثر المعتزلة، ولم يجب عند الأشعرية، وكثير من المعتزلة، وهذا لا يلزم القائلين بعدم العصمة للأنبياء قبل النبوة كفراً أبداً، لأنهم آمنوا بالأنبياء سواء كانوا معصومين / قبل النبوة أو لا، وأمّا القائلون بالقطع بعصمة الأنبياء قبل النبوة؛ فعلى تقدير أن الأنبياء غير معصومين قبل النبوة، فقد كفروا بهم كفراً مشروطاً، ففي قولهم كفر مشروط بشرط لا يقع عندهم، وفي قول الفريق الأول إيمان مقطوع، فما سبب التشنيع عليهم، والتقيح لمذهبهم، مع عدم مخالفة النصوص الشرعية والأدلة العقلية الضرورية، وعدم الإجماع على هذه المسألة الخفية النظرية؟!!

ب/45

القول المختار  
في عصمة

والمختار أن الأنبياء - عليهم السلام - معصومون قبل النبوة بدلائل ظنية وبعدها بدلائل قطعية، بهذا يحصل الإيمان المقطوع ونسلم من الكفر المشروط، مع مراعاة بذل الجهد في تعظيم جناب النبوة، وتوفير أهلها، وإطلاق القول بعصمتهم قبلها وبعدها، وأمّا تفصيل الأدلة على ذلك؛ فذكره يخرجنا عن المقصود، وله موضع غير هذا.

**الوهم الثاني:** قال المعترض: إن هؤلاء الحشوية - وعنى بهم أهل الحديث - يجوزون الكبائر على الأنبياء، ولا يجوزونها على الصحابة، واحتج على ذلك بأشياء: منها ما ذكره هنا، ومنها ما ذكره في مسائل التأويل<sup>(2)</sup> إن شاء الله تعالى.

الوهم

<sup>(1)</sup> (ي) و (س): ((بنبوته)).

**فمما<sup>(1)</sup> نذكره هنا:** أنه احتجّ على ذلك بأنّ المحدّثين احتجّوا في الكتب الصّحيحة بحديث الوليد بن عقبة.

أهل الحديث لم  
يقولوا بعصمة  
أحد من الصحابة

**والجواب عليه في ذلك:** أنّ ما ذكره غير صحيح عنهم، فلم يقولوا بعصمة أحد من (3) من الصحابة فمن دونهم<sup>(2)</sup> غير النبي ﷺ، وإثما الشيعة هم الذين قالوا بعصمة غير رسول الله ﷺ ممن بعده، فمنهم: من اقتصر على عصمة (4) أمير المؤمنين<sup>(3)</sup> عليّ وفاطمة والحسين - رضي الله عنهم -، ومنهم: من زاد على ذلك، فالإمامية قالت: بعصمة اثني عشر إماماً، وفي الزيدية من زاد على ذلك، وقال بعصمة كل إمام من أئمة الزيدية، وهو إمام علوم الزيدية المجمع عندهم على علمه وفضله السيّد الإمام أبو العباس الحسني<sup>(4)</sup> روى ذلك عنه<sup>(5)</sup> غير واحد من علماء الزيدية، منهم: الفقيه العلامة عبد الله بن زيد في كتابه ((المحجّبة البيضاء))<sup>(6)</sup>، وذلك مشهور عن أبي العباس.

وقد اضطرّره هذا القول إلى القول بأن أئمة الزيدية لم يختلفوا في الفروع، ولما كان الاختلاف بينهم في الفروع معلوماً ألجأه الجمع بين مذهبه وبين اختلافهم: إلى تأويل اختلافهم /، فصنّف في

1/46

<sup>2</sup> ( ) في نسخة ((المتأولين)) كذا في هامش (أ) و (ي) وفي (س).

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((فما))!.

<sup>2</sup> ( ) ما بينهما ليس في (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) ما بينهما ليس في (س).

<sup>4</sup> ( ) لم أقف عليه، ولعله ما ذكره الأکوع في ((الزيدية)): (32) هامش (7).

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((عن))!.

<sup>6</sup> ( ) من أشهر كتب العنسي، جمع فيه كل أنواع علم الكلام وردّ على سائر الفرق.

انظر: ((مصادر الفكر)): (ص/121).

ذلك كتابه المعروف ((بالتلفيق))<sup>(1)</sup> وهو كتاب معروف، قد وقفت عليه، مضمونه تأويل اختلافهم على وجه يوجب الاتفاق، وذلك خلاف ما عليه جميع الزيدية؛ فإنهم يذهبون إلى أن وقوع الخلاف بين الأئمة معلوم ضرورة، وقالت الزيدية: إن عصمة علي وفاطمة والحسين -رضي الله عنهم- أعظم من عصمة الأنبياء -عليهم السلام- لأن الصغائر عندهم تجوز على (3) الأنبياء، ولا تجوز على<sup>(2)</sup> المذكورين من أهل البيت -رضي الله عنهم-، لأنها لو وقعت منهم لم يعلم بها، مع<sup>(3)</sup> أن أقوالهم وأفعالهم حجج<sup>(4)</sup> في الشرائع!!، والأنبياء -عليهم السلام- إن<sup>(5)</sup> وقعت منهم الصغائر بينها الله تعالى، فهذه أقوال الشيعة مصرحة بعصمة غير الأنبياء منصوصة في مصنفاتهم.

وأما أهل الحديث فما قالوا بشيء من ذلك، بل قصروا العصمة على النبوة، وإنما قالوا بعدالة الصحابة في الظاهر كما نص على ذلك الفخر الرازي في ((مصوله))<sup>(6)</sup>، وكما سيظهر ذلك من نصوص غير واحد منهم، ولم يقل أحد من أهل السنة بعصمة أحد من الصحابة في الباطن والظاهر، وكم بين القول بالعدالة في الظاهر، والقول بالعصمة في الباطن والظاهر! فإن كان المعترض يزعم أنهم نصوا

<sup>(1)</sup> لم أجده. ووجدت كتاباً باسم ((التلفيق بين اللمع والتعليق)) لأحمد الدوّاري ت (808). انظر: ((مصادر الفكر)): (ص/215).

<sup>(2)</sup> ما بينهما ساقط من (س)!.  
<sup>(3)</sup> **في هامش (أ) ما نصه:**

((في الكلام شيء، الظاهر أنه هكذا: لم يعلم بها أن أقوالهم وأفعالهم.... إلخ))

أقول: والكلام واضح المعنى.

<sup>(4)</sup> ( ) في (س): ((تحج))!.  
<sup>(5)</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((وإن)).  
<sup>(6)</sup> ( ) (2/153).

على العصمة، فهو كذاب أشد غير جدير بالمناظرة، وإن كان يزعم أنّ نصوصهم على عدالة الصحابة في الظاهر تقتضي العصمة؛ فذلك نصوص الزيدية على عدالة العدول من أئمتهم، وسائر المسلمين وكان يلزمه أن تقتضي عصمتهم.

وأما احتجاجه على ما ادّعى على المحدثين بروايتهم لحديث الوليد بن عقبة وإدخالهم لحديثه في الكتب الصحيحة؛ فذلك لجهل المعترض بالكتب الصحيحة، وبنصوص أئمة الحديث على فسق الوليد نصوصاً صريحة.

قال إمام أهل الحديث أبو عمر بن عبد البر في كتاب ((الاستيعاب في معرفة الصحابة))<sup>(1)</sup> - وقد ذكر الوليد- ما لفظه: ((له أخبار فيها نكارة وشناعة تقطع<sup>(2)</sup> على سوء حاله وقبح فعاله)).

وحكى عن أبي عبيدة والأصمعي، وابن الكلبي، وغيرهم: أنّهم كانوا يقولون: كان الوليد شرب خمر فاسقاً.

وقال ابن عبد البر - بعد ذكر هذه الأمور -: ((إنّ الوليد لم يرو سُنّة يحتاج فيها إليه)).

قال: ((وأخباره في شربه الخمر، ومنادمته لأهلها كثيرة مشهورة، يسمح بنا ذكرها هاهنا، ونذكر منها طرفاً)).

ثمّ ذكر أنّه صلّى الفجر بأهل الكوفة أربع ركعات ثمّ قال أزيدكم؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما زلنا

<sup>(1)</sup> ( ) (3/631-637) بهامش ((الإصابة)).

<sup>(2)</sup> ( ) في (س): ((تدل بقطع)).

معك في زيادة منذ اليوم, فقال الحطيئة<sup>(1)</sup> [في ذلك]<sup>(2)</sup>:

تكلّم في الصّلاة وزاد فيها  
ومجّ الخمر في ستر<sup>(3)</sup>  
المصلّى  
أزيدكم على أن  
تخدموني

/ وقال أيضاً:<sup>(4)</sup>

شهد الحطيئة يوم يلقي  
رّبّه  
نادى وقد تمت صلاتهم  
فأبوا أبا وهب ولو أذنوا  
كفّوا عنانك إذ جريت ولو  
أنّ الوليد أحقّ بالعدر  
أزيدكم سكرًا وما  
يدري  
لقرنت بين الشّفع  
والوتر  
تركوا عنانك لم تزل  
تجري

**قال أبو عمر بن عبد البرّ: ((وقوله: أزيدكم  
-إذ صلى الصّبح أربعاً- مشهور من رواية  
الثّقات, من نقل أهل الحديث, وأهل الأخبار)).  
ثمّ ذكر ما روي من<sup>(5)</sup> أنّه تعصّب عليه قوم من**

<sup>(1)</sup> ((ديوانه)): (ص/181), وفي نسبة هذه الأبيات إلى الحطيئة شك, حيث جاء في ((ديوانه)): ((وقد نسب إلى الحطيئة قوله أيضاً في حادثة الوليد, وهو شعر واضح الوضع, ولم يورده السكري, ونسبه أبو حاتم إلى بعض شعراء الكوفة)) اهـ.

<sup>(2)</sup> زيادة من (س).

<sup>(3)</sup> في (ت) و (س): ((سنن))!.

<sup>(4)</sup> ((ديوانه)): (ص/179-180).

<sup>(5)</sup> ( ) ليست في (س).

أهل الكوفة بغياً وحسداً وشهدوا زوراً أنه تقياً الخمر، وذكر القصة، ثم قال: ((هذا لا يصح عند أهل الحديث، ولا له عند أهل العلم أصل))، يعني أن قوماً شهدوا عليه بذلك<sup>(1)</sup> زوراً.

ثم ذكر الروايات الصحيحة عند أهل الحديث في ذلك، وذكر القصة التي في ((صحيح مسلم))<sup>(2)</sup> وغيره وقيام الشهادة العادلة على شربه، وأمر على وعثمان -رضي الله عنهما- بجلده.

وكذلك ذكر الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي في كتاب ((التبلاء))<sup>(3)</sup>: أن الوليد كان يشرب الخمر وحدّ على شربها، وروى من شعره فيها، قال: وهو<sup>(4)</sup> الذي صلى بأصحابه الفجر أربعاً وهو سكران، ثم التفت إليهم، وقال: أزيدكم، وقال لأمير المؤمنين عليّ-: أنا أحدّ منك سناناً، وأدرب لساناً، وأشجع منك جناناً<sup>(5)</sup>، فقال له: اسكت، فإنّما أنت فاسق، فنزلت: أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ [السجدة:18]. رواه الذهبي، وقال: ((إسناد قوي)).

وقال إمام أهل السنة أحمد بن محمد بن حنبل: إن رسول الله ﷺ امتنع أن يمسّ الوليد أو يدعو له، ومُنِعَ بركة رسول الله ﷺ لسابق علمه فيه، ذكر هذا الإمام أحمد حين روى

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((ذلك))!.

<sup>2</sup> ( ) برقم (1707).

<sup>3</sup> ( ) (3/412).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((وهذا))!.

<sup>5</sup> ( ) في ((السير)): ((أنا أحدّ منك سناناً، وأبسط لساناً وأملاً للكتيبة)).

## الآتي ذكره.

وذكر الواحدي في ((أسباب النزول))<sup>(1)</sup> في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا [الحجرات:6]. أنه الوليد ولم يذكر غيره. وروى حديثين في الاستدلال على أنه الوليد، ومثله ذكره في ((وسيط))<sup>(2)</sup> الواحدي، و((عين المعاني))<sup>(3)</sup>، و((تفسير القرطبي))<sup>(4)</sup> و((تفسير عبد الصمد الحنفي))<sup>(5)</sup>، و((تفسير ابن الجوزي))<sup>(6)</sup> و((مفاتيح الفخر الرازي))<sup>(7)</sup> لم يذكروا سواه مع توسع بعضهم في النقل.

وقال أبو عمر بن عبد البر في ((الاستيعاب))<sup>(8)</sup> ما لفظه: ((ولا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن فيما علمت أن هذه الآية نزلت في الوليد، وروى إمام المحدثين مسلم بن الحجاج في ((صحيحه))<sup>(9)</sup> الذي اتفق أهل الحديث على صحته أن الوليد شرب الخمر، وقامت الشهادة عليه بذلك<sup>(10)</sup> عند عثمان -، فأمر عثمان علياً - بدد الوليد، فأمر علي عبد الله بن جعفر بذلك فحدّه، وعليّ يعدّ حتى

أ/47

(1) (ص/450).

(2) (4/152).

(3) لمحمد بن طيفور الغزنوي ت (بعد 550) انظر: ((طبقات المفسرين)): (2/160). و((كشف الظنون)): (ص/1182).

(4) ((الجامع لأحكام القرآن)): (16/205).

(5) انظر: ((إيضاح المكنون)): (1/309).

(6) ((زاد المسير)): (7/180).

(7) (28/119).

(8) (3/632) بهامش ((الاصابة)).

(9) برقم (1707).

(10) ليست في (س).

بلغ أربعين, فقال له عليّ: جلد /رسول الله ﷺ أربعين, وأبو بكر أربعين, وعمر -ﷺ- ثم انين, وكلّ سنة, وهذا أحبّ إليّ.

قال أبو عمر بن عبد البرّ في ((الاستيعاب))  
(1) : ((وروى ابن عيينة عن عمرو<sup>(2)</sup> بن دينار عن أبي جعفر محمد بن عليّ قال: جلد عليّ الوليد في الخمر أربعين, قال أبو عمر: أضاف الجلد إلى عليّ لأنّه الأمر به كما مرّ)).

فانظر ما في هذه القصة من عدل الصحابة - رضي الله عنهم -.

أما عثمان فأمر بجلد الوليد مع أنّه أخوه لأّمّه, ولم يقنع بجلده حتّى جلده<sup>(3)</sup> بيد عليّ -ﷺ-, لأنّه عدوّ الوليد, وبينهما ما قدّمنا, فهذا إنصاف عثمان لعليّ - رضي الله عنهما -.

وأما عليّ -ﷺ- فلأنّه لم يغتنم الفرصة في عدوّه, ويتشقى في جلده بيده, ويستوفي الحدّ ثمانين, بل أمر عبد الله بن جعفر بحدّ الوليد, ومنعه من الزيادة على أربعين مع تصرّحه أنّ الثمانين عنده سنة - فرضي الله عنهم وأرضاهم -, فلقد كانوا خير أمة أخرجت للناس كما وصفهم الله تعالى.

فيا أيّها المدّعي على أهل البيت أنّهم يقولون بعصمة الصحابة أجمعين, ويفضّلونهم على الأنبياء والمرسلين, كيف تصنع بجحد هذه النصوص البيّنة والأدلة البّرة! وكيف تجترىء معها على رمي المحدّثين بأنهم لا يجيزون الكبائر على أحد ممن رأى رسول الله ﷺ وأنّهم يقولون: إنّ الصحابي إذا فعل المعصية الظاهرة عدّوها صغيرة, فالوليد بن عتبة

(1) (3/635-636).

(2) في (أ): ((عمر)) وهو خطأ.

(3) كذا في الأصول, وفي (ت): ((جعله)).



صحابيِّ بإجماعهم، أمالك يا هذا حياء يكفك عن مثل هذه الأكاذيب الواضحة والأباطيل الفاضحة؟! وإيما قال المحدثون: إنَّ الصَّحابة عدول في الظاهر كما قدّمنا ليخرج من ذلك من فعل الكبائر من غير تأويل كالوليد بن عقبة، وإيما ذكروا أنَّ الصحابة كلهم عدول على الإطلاق؛ لأنَّ ذلك هو الكثير، وليس يخرج منه إلا النَّادر اليسير، فالفاسق الذي لم يظهر التَّأويل في ذلك الصِّدر كالشُّعرة السوداء في الثُّور الأبيض.

وأما القول بعصمة كلِّ من رأى النَّبيِّ ﷺ، أو بعدالة من تعمَّد الكبائر من أهل ذلك العصر؛ فلم يقل بذلك أحد منهم قولاً صريحاً، وإن كان عموماً كلام بعضهم يقتضيه فالنَّصُّ<sup>(1)</sup> الصَّريح يختص اللفظ العام، وقد ذكر التَّوايؤيِّ - رحمه الله - في ((شرح مسلم))<sup>(2)</sup>، وغيره من أهل الشُّروح والتَّاريخ أنَّه ارتدَّ عن الإسلام جماعة ممن يطلق عليه اسم الصَّحبة.

وذكر ابن عبد البرِّ في ((الاستيعاب)) جماعة جرَّحهم وبينَّ كلام أئمة الحديث فيهم.

منهم: الوليد<sup>(3)</sup> وقد مرَّ كلام الأئمة فيه، ومنهم بسر<sup>(4)</sup> بن أرطاة<sup>(5)</sup> ذكره ابن عبد البرِّ، وذكر ما له من الأفعال القبيحة، وقال فيه: ((قال أبو الحسن الدَّارقطنيُّ: بسر بن أرطاة<sup>(6)</sup> له صحبة، ولم يكن له استقامة بعد النَّبيِّ ﷺ، وهو الذي قتل طفلين لعبيد الله بن العباس)).

وأنشد ابن عبد البرِّ لأُمَّهما عائشة بنت عبد المَدان:

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((فالنظر)).

<sup>2</sup> ( ) (3/136).

<sup>3</sup> ( ) ((الاستيعاب)): (3/631) بهامش ((الإصابة)).

<sup>4</sup> ( ) في (ت): ((بشر))، وهو قول آخر في اسمه ذكره الخطيب في ((تاريخ بغداد)): (1/210).

<sup>5</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

<sup>6</sup> ( ) ((الاستيعاب)): (1/156-163).

كالدَّرتين تشطى عنهما الصِّدْف	ها من أحس <sup>(1)</sup> بني <sup>(2)</sup> اللذين هما
سمعي وعقلي فقلبي اليوم مختطف	ها من أحس بني اللذين هما
من قتلهم ومن الإثم الذي اقترفوا	خُذت بسراً وما صدقت ما زعموا
مشحودة وكذاك الإثم يقترف	أنحى على ودجي ابني مرهفة

قال ابن عبد البر: ((ثمَّ وسوست؛ فكانت تقف في الموسم تنشد هذا الشعر، وتهيم على وجهها)).

قال: ((وكان ابن معين يقول فيه: إنَّه رجل سوء)).

قال أبو عمر بن عبد البر: ((وذلك لأمر عظام ركبها في الإسلام))، وذكر أنَّه أغار على همدان، وقتل سبى نساءهم فكان أول مسلمات سبين في الإسلام.

ولما ذكر هذا أبو عمر استشعر سؤال سائلٍ يرُدُّ عليه، فإنَّه قدَّم في أول الكتاب أنَّ الصحابة كلهم عدول، وهذا يناقض ذلك؛ فأراد أن يرفع هذا الإشكال بتخصيص من شدَّ عن الصحابة، وخالف ما كانوا عليه من الديانة أو الدخول في الفتن مع التأويل والتَّحري، فروي ابن البر في هذا الموضوع حديث ابن عباس مرفوعاً: ((إنكم محشورون إلى الله عز وجل))، وذكر الحديث وفيه: ((فأقول يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك))<sup>(3)</sup>.

قال أبو عمر: والآثار في هذا المعنى كثيرة جداً قد تقصَّيتها في ذكر (الحوض) في باب: خيب من كتاب

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((أحسس))! وهكذا البيت الذي بعده.  
<sup>2</sup> ( ) في (ي) و (س) و (ت): ((باني)) وهكذا البيت الذي بعده.  
<sup>3</sup> ( ) أخرجه البخاري ((الفتح)): (6/551)، ومسلم برقم (2860) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

((التمهيد))<sup>(1)</sup> والحمد لله تعالى)). انتهى لفظه.

وقد نقم بعض أهل الحديث<sup>(2)</sup> على ابن عبد البرّ تعرّضه في ((الاستيعاب)) لذكر ما شجر بين الصحابة، ولم يريدوا نقم هذا الجنس، إنّما نقموا ذكر ما شجر بينهم مما وقع بين أهل الفضل على سبيل التأويل الذي لا يقدر به في رواية الحديث، أمّا ارتكاب الكبائر عمداً؛ فذكره واجب لأجل الجرح به فاعلم ذلك.

قلت: هذا مع أنّ ابن عبد البرّ ذكر في خطبة ((الاستيعاب))<sup>(3)</sup> أنّ الصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى، وهذا يدلّ على أنّهم أرادوا بعدالة الصحابة ما قدّمته من عدالتهم [و]<sup>(4)</sup> عدم الاعتداد بالتأدير.

فإن قلت: فما الفرق بين مذهب الشيعة، وأهل الحديث في الصحابة؟

الفرق بين أهل  
الحديث والشيعة

**قلت: من وجوه:**

**الأول:** في الخلافة وهو معروف.

**والثاني:** أنّ أهل الحديث يحملون من أظهر التأويل من الصحابة على أنّه متأول.

الثالث: أنّ أهل الحديث لا يكرهون العاصي من الصحابة، وإنّما يكرهون معصيته، ويحبونه لإسلامه وصحبته، ويترحمون عليه ويرضون<sup>(5)</sup> عنه، ويذكرون ماله من الفضائل ولا يسبّونه ولا يؤذونه، وتفصيل المقاصد والحجج مما لا يتسع له هذا الموضوع.

وللزّبيّة مثل ذلك بل أكثر منه في حقّ الحسين

<sup>1</sup> ( ) (2/291-309).

<sup>2</sup> ( ) مثل ابن الصّلاح في ((علوم الحديث)): (ص/145)، والنووي في ((الإرشاد)) (2/584).

<sup>3</sup> ( ) (1/2-7) بهامش ((الإصابة)).

<sup>4</sup> ( ) في (أ): ((في)).

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((ويرضون)).

بن القاسم<sup>(1)</sup> , ومن ينتسب إليهم.

48/أ

وللمعتزلة مثل ذلك في حق ابن الزيات<sup>(2)</sup> , والصاحب الكافي<sup>(3)</sup> , ونحوهما لمن يميل إلى مذهبهم.

الرواية عن

وأما قول المعترض: إنَّ أهل الكتب السنَّة رَووا عن الوليد؛ فجهل وغلط، وأما قوله: إنَّ أبا داود روى عنه؛ فروى عنه حديثاً واحداً بعد أن رواه من سبَّ طرق؛ وقد روى أبو داود: أنَّه شرب الخمر، وحدَّ عليها<sup>(4)</sup> , فكيف تكون روايته عنه مع هذا كله تعديلاً له؟ فالرواية من غير متابع ولا شاهد، ولا جرح للراوي ليست تعديلاً، كيف مع جرحه، ومع ذكره بعد<sup>(5)</sup> غيره على سبيل الاستشهاد؟!.

وأنا أذكر الحديث الذي رواه عنه، وطرقه، وبسبب استشهاده بحديث الوليد فأقول: بؤب أبو داود باباً في كراهية الخليوق للرجال<sup>(6)</sup> , وذكر ما ورد في ذلك، واستوفى الطرق، ولم يقتصر على الطرق الصحيحة.

وروى عن عمّار بن ياسر - - أُرِّه قال: قدمت

<sup>1</sup> ( ) وهو: العياني تقدّم بعض ما يتعلق بترجمته.

<sup>2</sup> ( ) وهو: الوزير أبو جعفر محمد بن عبد الملك الزيات، وزير للمعتصم - وكان يقول بخلق القرآن - عارف بالأدب وفنونه، ت (233).

انظر: ((وفيات الأعيان)): (5/194) و ((السير)): (11/172).  
<sup>3</sup> ( ) وهو: الوزير، الأديب أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد الطالقاني، اشتهر (بالصاحب) لصحبته الوزير أبا الفضل بن العميد، وكان شيعياً، معتزلياً، مبتدعاً. ت (385). وكان قد لقّب: كافي الكفاة.

انظر: ((إرشاد الأريب)): (6/168)، و ((وفيات الأعيان)): (1/228).

<sup>4</sup> ( ) ((السنن)) (4/622)، وتقدم تخريج مسلم له.

<sup>5</sup> ( ) في (س): ((من))!.

<sup>6</sup> ( ) ((السنن)): (4/402).

أهلي وقد تشققت يدي فخلقوني بزعران, فغدوت على النبي ﷺ, فسلمت عليه, فلم يرد علي ولم يرخب بي, وقال: **(( اذهب فاغسل هذا عنك ))** فذهبت فغسلته, ثم جئت [وقد بقي علي منه ردع فسلمت, فلم يرد علي, ولم يرخب بي, وقال: **(( اذهب فاغسل هذا عنك ))** فذهبت فغسلته, ثم جئت<sup>(1)</sup> فسلمت عليه, فسلم علي, ورخب بي, وقال: **(( إن الملائكة لا تحضر جنازة الكافر بخير, ولا المضمخ بالزعران, ولا الجنب [قال] ورخص للجنب إذا نام أو أكل أو شرب أن يتوضأ))**<sup>(2)</sup>.

وروى عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: **(( لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من الخلق ))**<sup>(3)</sup>.

وروى عن أنس أنه قال: **(( نهى رسول الله ﷺ عن التزعر))**<sup>(4)</sup>, وهذا حديث صحيح أخرجه مسلم في **(( صحيحه ))**<sup>(5)</sup> والترمذي والنسائي في **(( سننهما ))**<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> ( ) ما بين الحاصرتين من ((سنن أبي داود)).

<sup>2</sup> ( ) من طريق عطاء الخرساني, عن يحيى بن يعمر, عن عمار بن ياسر به. وفيه عطاء الخرساني, متكلم فيه من قبل حفظه, ويرسل ويدلس.

**(( تهذيب التهذيب ))**: (7/212) ويحيى بن يعمر لم يسمع من عمار, كما في ((جامع التحصيل)): (ص/299).

<sup>3</sup> ( ) ((السنن)): (4/403).

من طريق أبي جعفر الرازي, عن الربيع بن أنس عن جدّه قال: سمعنا أبا موسى؛ فذكره.

وفي أبو جعفر الرازي ((صدق سئء الحفظ)) قال الحافظ. وجدّ الربيع لا يعرفان.

<sup>4</sup> ( ) ((السنن)): (4/404).

<sup>5</sup> ( ) برقم: (2101).

<sup>6</sup> ( ) ((الترمذي)): (5/111), و((النسائي)): (5/141).

وروى عن أنس -أيضاً- من طريق أخرى أنّ رجلاً دخل على النبي ﷺ وعليه أثر صفرة، وكان النبي ﷺ قلّ ما يواجه رجلاً في وجهه بشيء يكرهه، فلما خرج قال: **«لو أمرتم هذا أن يغسل [هذا عنه]»**<sup>(1)</sup> وهذا الحديث أخرجه الترمذي<sup>(2)</sup> والنسائي<sup>(3)</sup> أيضاً.

وروى عن عمار من غير الطريق الأولى أنّ رسول الله ﷺ قال: **«ثلاثة لا تقرّبهم الملائكة جيفة الكافر والمتمصّخ بالخلوق والجنب إلا أن يتوصّأ»**<sup>(4)</sup>.

ثمّ بعد هذه الطّرق إلا طريق أنس الأخيرة روى عن الوليد أنّه قال: ((لما فتح نبيّ الله ﷺ مكة جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم فيدعو لهم بالبركة ويمسح رءوسهم، قال: فجيء بي إليه وأنا مخلّق فلم يمسنني من أجل الخلق)) هكذا رواه أبو داود<sup>(5)</sup>.

وقد روي عن أحمد ابن حنبل أنّ رسول الله ﷺ لم يمسنه، ولم يدع له بالبركة، ومنع بركة رسول الله ﷺ لسابق علمه فيه.

وروى أحمد ابن حنبل هذا الحديث<sup>(6)</sup> وزاد فيه: أنّ الوليد سلح يومئذ وتقدّره رسول الله ﷺ.

<sup>(1)</sup> ((السنن)): (4/405)، وما بين الحاصرتين منه، ووقع في جميع الأصول: ((ذراعيه))!.

<sup>(2)</sup> في ((الشمائل)): (ص/168).

<sup>(3)</sup> في ((عمل اليوم والليلة)): (ص/244-245)، ولم يخرجاه في ((سننهما)) كما في ((تحفة الأشراف)): (1/227).

<sup>(4)</sup> ((السنن)): (4/404)، من طريق الحسن البصري عن عمار بن ياسر به، والحسن لم يسمع منه كما في ((تهذيب التهذيب)): (2/264).

<sup>(5)</sup> ((السنن)): (4/404-405).

<sup>(6)</sup> ((المسند)): (4/32). وليس في المسند هذا الزيادة التي ذكرها المصنف.

**وأقول:** إنّ التّقاد من علماء الحديث / قد قدحوا في هذا الحديث مع الذي فيه من القدح بفسق الوليد, وقالوا: إنّ لا يصحّ لوجه:

**الأول:** أنّه قد ثبت أنّ رسول الله ﷺ بعثه ساعياً إلى بني المصطلق في القصة المشهورة<sup>(1)</sup>, وليس يصحّ فيمن بعث رسولاً إلى بين المصطلق أن يكون يوم الفتح صبياً صغيراً.

**الوجه الثاني:** أنّ زوجته شكته إلى رسول الله ﷺ, ولم يعش رسول الله ﷺ بعد الفتح إلا يسيراً فمتى كانت هذه الزوجة؟.

**الوجه الثالث:** أنّه قدم في فداء من أسر يوم بدر.

**الوجه الرابع:** أنّ الزبير<sup>(2)</sup> وغيره ذكروا أنّ الوليد هذا وعمارة ابني<sup>(3)</sup> عقبه خرجا ليردّا أختهما أمّ كلثوم عن الهجرة, قالوا: وهجرتها كانت في الهدنة بين النبيّ ﷺ وبين أهل مكة.

**فإن قلت:** فكيف غفل أبو داود عن هذا مع حفظه وجلالته؟.

**قلت:** فيه احتمالان.

**أحدهما:** -وهو القريب- أن يكون رأى في الحديث أمرين:

**أحدهما:** أنّ قريشاً أتوا بصبيانهم إلى رسول الله ﷺ, ليدعو لهم بالبركة, ويمسح برؤوسهم, وأنّه أتى بالوليد, فلم يمسه من غير تاريخ القصة, وهذا

<sup>(1)</sup> ( ) أخرجه أحمد وابن أبي حاتم, والطبراني, وابن منده وابن مردويه, بسند جيد, قاله السيوطي في ((الدرّ المنثور)): (6/91). انظر: ((الإصابة)): (3/637-638).

<sup>(2)</sup> ( ) أي: ابن بكّار.

<sup>(3)</sup> ( ) في (س): ((ابن))!.

محتمل لا دليل على بطلانه, ويكون أبو داود<sup>(1)</sup> يعرف أصل الحديث من غير طريق الوليد.

ويَقْوِي هذا وجوه: أحدهما: أَنَّ أحمد ابن حنبل تكلم في وجه امتناع النبي ﷺ من مسّ الوليد وأنه منع من بركته لسابق علمه فيه, وهذا يدل على معرفة أحمد بأصل<sup>(2)</sup> الحديث لأنه من أعرف الناس بالحديث بالإجماع.

**وثانيهما:** أَنَّ في الحديث أموراً لم تثبت في رواية الوليد, مثل ما روى أحمد ابن حنبل من كونه - لم يدع له بالبركة, ولكون الوليد سلح يومئذ, وتقديره رسول الله ﷺ, وهذا يدل على أَنَّ الحديث معروف من غير طريق الوليد, ويقوّيه: أَنَّ الحاكم أبا أحمد الكرايسي ذكر: أَنَّ راوي هذا الحديث الذي رواه أبو داود خولف في إسناده فدل على أَنَّ له راوياً غير من ذكر أبو داود, وَأَنَّ للحديث أصلاً, وأنه قد ثبت عن أبي داود أنه: لا يورد في سننه جميع ما يعرف من طرق الحديث كيلا يطول ذلك على المتعلمين<sup>(3)</sup>.

**وثالثها:** أَنَّ هذا الحديث من مثالب الوليد, ومناقصه, فالظن يقوي في صدقه فيه, ولعلّ أبا داود إنما رواه عنه لهذه التّكته, فإنّ شهادة الإنسان على نفسه بما يدخل عليه التّقص من أقوى الشّهادات, ولقد استشعر هذا الوليد / فاعتذر بأنّه إنّما لم يمسه لأجل الخلق, وهذا العذر ضعيف لوجوه:

**أولها:** أنّه امتنع من الدّعاء له وهو صغير لا ذنب له في استعمال الخلق, ولا يستحق الرّجر كما فعل مع عمّار.

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((ولكون أبي...)).!

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((بثبوت)).

<sup>3</sup> ( ) كما في ((رسالته إلى أهل مكة)): (ص/23).



**وثانيها:** أن جسده كله لم يكن مضمخاً بالخلوق.

**وثالثها:** أن رسول الله ﷺ لم يخبره أنه امتنع لذلك، فذلك من قبيل رجم الظنون.

إذا عرفت هذا فاعلم أن المنكر في الحديث إنما هو تاريخه في يوم الفتح لا متنه، فإذا صحّ المتن لم يكن بطلان التاريخ قادحاً فيه، ألا ترى أنه يصحّ موت جماعة من الملوك وغيرهم، ويصحّ وقوع حوادث في العالم، ويختلف في تاريخها، ويظهر غلط المؤرخ، ولا يستلزم ذلك القول بأن أولئك الملوك لم يموتوا، ولا أن تلك الحوادث لم<sup>(1)</sup> تقع، ويقوّي هذا الاحتمال: أن راوي الحديث عن الوليد بهذا التاريخ كان رديء الحفظ، قليل الإتيان فلعله الذي وهم في ذكر يوم الفتح، وهذا الراوي هو: عبد الله أبو<sup>(2)</sup> موسى الهمداني، وفيه كلام من وجهين:

**أحدهما:** أنهم تكلموا فيه، قال الحافظ عبد العظيم: ((قالوا<sup>(3)</sup>: أبو موسى هذا مجهول))<sup>(4)</sup> وقال الحافظ الذهبي<sup>(5)</sup>: ((لم يرو عنه إلا ثابت بن الحجاج فقط)).

وقال جعفر بن برقان<sup>(6)</sup> عن ثابت بن الحجاج: لا يصحّ حديثه<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((تم))!.

<sup>2</sup> ( ) في (ت) و (س): ((ابن)) وهو خطأ.

<sup>3</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((قال)) وسقطت من (س)، والتصويب من ((مختصر المنذري)).

<sup>4</sup> ( ) ((مختصر سنن أبي داود)): (6/94)، للمنذري.

<sup>5</sup> ( ) ((الميزان)): (3/243).

<sup>6</sup> ( ) تحرفت في (أ) و (ي).

<sup>7</sup> ( ) والقول لجعفر بن برقان كما في ((الضعفاء الصغیر)): (ص/73) للبخاري، بينما هو في ((التاريخ الكبير)): (5/224)

وقال الحاكم أبو أحمد الكراييسي: وليس يعرف أبو موسى الهمداني، ولا عبد الله الهمداني، وقد خولف في هذا الإسناد، وهذا حديث مضطرب الإسناد.

**الوجه الثاني:** أن الحديث مروى عن عبد الله الهمداني وعن أبي موسى الهمداني، وقد اختلفوا فقيل: هو رجل واحد، قال ذلك: أبو القاسم الدمشقي الحافظ، وقال ابن أبي خيثمة: أبو موسى الهمداني، اسمه: عبد الله، وقيل هما اثنان قاله البخاري، قال: وعبد الله الهمداني روي الحديث عن أبي موسى الهمداني وهذا هو الظاهر لتقدم البخاري في الحفظ، ولأنه مثبت، ولأن احتجاج ابن<sup>(1)</sup> أبي خيثمة بأن اسم أبي موسى عبد الله لا يمنع من ذلك، ولعل ذلك هو متمسك أبي القاسم الدمشقي، ورواية عبد الله عن أبي موسى - كما ذكره البخاري - ترفع الإشكال، وظاهر كلام الذهبي أنهما واحد فالله أعلم.

وهذا هو الاحتمال الأول وهو: أن أبا داود روى الحديث لثبوت متنه، وإن كان لا يخفى عليه بطلان تاريخه الذي جاء في هذا الطريق.

**الاحتمال الثاني:** أن يكون أنسي هذا وإن كان لا يجهله، فقد يسهو العالم عما يعرف، كما يسهو في صلاته ولا<sup>(2)</sup> يعرف عدد ركعاتها، والسهو غير الجهل بلا مرية، وقد يتفق ذلك لكثير من أئمة الفنون كلها في مسائل جلية يخطئون فيها على سبيل السهو دون الجهل، والله سبحانه أعلم.

**فإن قلت:** فلم روى أبو داود هذا الحديث مع

من كلام البخاري نفسه. فليحرر!

<sup>(1)</sup> ( ) سقطت من (ت) و (س).

<sup>(2)</sup> ( ) في (ت): ((وهو)).

ما فيه من المطاعن؟

**قلت:** لأنه قد رواه بإسناد نظيف صحيح، من طريق أنس كما رواه مسلم<sup>(1)</sup> كذلك، ثم قوّى تلك الطريق بذكر جملة مما ورد في الباب مما هو ضعيف، أو مختلف فيه، كما هو عادة الحفاظ، وليس الاضطراب الكثير في الحديث إلا من أجل تاريخه، وغرض أبي داود منه لا يتعلق بتاريخه، إنما يتعلق بمتنه، وليس في متنه مطعن /إلا من وجهين محتملين:

ب/49

**أحدهما:** من أجل الوليد وقد بينّا أنه لا يّتهم فيه فهو من مثالبه<sup>(2)</sup>، وإّما رواه ليعتذر عنه، وقد بينّا بطلان عذره، وقد نصّ أحمد بن حنبل على عكس عذره، ولو استطاع الوليد لكتمه.

**وثانيهما:** من أجل عبد الله الهمداني، وقد بينّا فيما تقدّم أنّه لم ينفرد بهذا المتن فقد تقوّى أبو داود بهذا المتن، فإن خبر الفاسق قد يثمر الظنّ لا سيما في إقراره على نفسه بما ينقصه، وقد ضمّ هذا أبو داود إلى أمثاله مما فيه احتمال قريب، فرواه من [طرق]<sup>(3)</sup> قد أشرنا إليها.

شواهد حديث  
الوليد، والكلام

**ففي الطريق الأوّل:** عطاء الخرساني، وقد أخرج له مسلم متابعة ووثقه جماعة، منهم: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والعجلي، ويعقوب بن<sup>(4)</sup> شيبه، وأبو حاتم الرّازي على تعنّته وغيرهم.

<sup>(1)</sup> ( ) تقدّم تخريجه.

<sup>(2)</sup> ( ) في (س): ((مقالته))!.

<sup>(3)</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((طريق)) والتّصويب من (س).

<sup>(4)</sup> ( ) في ((الأصول)): ((ابن أبي شيبه))! وكذا وقع في ((العواصم)): (3/274) ولم يصوّبه المحقق! وهو خطأ، وصوابه ما أثبت، وقد صوّب في هامش (أ) و (ي)، صوّبه في (ي) العلامة الجنداري.

وقال الذَّهَبِيُّ: كان من خيار العلماء, وذكر في ((الميزان))<sup>(1)</sup> أنَّه كان يَهم, فروى عن ابن المسيَّب حديث الذي جامع أهله في رمضان على غير ما رواه ابن المسيَّب فكذَّبَه فيما روى عنه [من]<sup>(2)</sup> ذلك, فذكره العقيلي لهذا في ((الضعفاء))<sup>(3)</sup>, وكذلك ضَعَّفَه البخاري لأجل وهمه<sup>(4)</sup>, وكان من عباد الله [الصالحين]<sup>(5)</sup> لكنَّه يَهم.

وقال ابن حَبَّان في ((الضعفاء))<sup>(6)</sup>: ((أصله من بلخ وعداده في البصريين, وإِثْمًا قيل له الخراساني, لأنَّه دخل خراسان, وأقام بها مدَّة طويلة, وكان من خيار عباد الله غير أنَّه كان رديء الحفظ, كثير الوهم, يخطيء ولا يعلم, فلمَّا كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به)).

قال الذَّهَبِيُّ<sup>(7)</sup>: ((فهذا القول من ابن حبان فيه نظر, ولا سيَّما قوله: وإِثْمًا قيل له الخراساني, فيا هذا! أيَّ حاجة بك إلى هذه [الدُّورَة]<sup>(8)</sup>? أليست بلخ من أمَّهات مدن خراسان بلا خلاف?), انتهى كلام الذَّهَبِيِّ.

**الطريق الثانية:** عن عمَّار, فيها رجل [مجهول]<sup>(9)</sup> غير مسمَّى.

<sup>1</sup> ( ) (3/470).

<sup>2</sup> ( ) سقطت من (أ) و (ي).

<sup>3</sup> ( ) (3/405).

<sup>4</sup> ( ) ((الضعفاء الصغير)), (ص/93-94), للبخاري.

<sup>5</sup> ( ) سقطت من (أ) و (ي), وقد تكرر في (أ) من قوله: ((وكذلك ضَعَّفَه... من عباد الله)).

<sup>6</sup> ( ) (2/130-131).

<sup>7</sup> ( ) ((الميزان)): (3/471).

<sup>8</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((الدُّورَة))! والتَّصويب من ((الميزان)) و (س).

<sup>9</sup> ( ) في (أ): ((مشهور)) وهو خطأ!

**الطريق الثالثة:** عنه أيضاً معللة بالانقطاع بين الحسن البصري وعمّار.

**الطريق الرابعة:** عن أبي موسى، وفيها أبو جعفر الرّازي عيسى بن ماهان، وقيل: ابن عبد الله بن ماهان، قال المذهب<sup>(1)</sup>: صالح الحديث، ثم روى [فيه]<sup>(2)</sup> الاختلاف.

قال الحافظ عبد العظيم<sup>(3)</sup>: ((قد اختلف فيه<sup>(4)</sup>) قول ابن المدينيّ، وابن معين، وأحمد بن حنبل، فقال ابن<sup>(5)</sup> المديني مرّة: ثقة، وقال مرّة: كان يخلط، وقال أحمد مرّة: ليس بقوي<sup>(6)</sup>، وقال مرّة: صالح حديث. وقال ابن معين مرّة: ثقة [وقال مرّة:]<sup>(7)</sup> يكتب حديثه، إلا أنه يخطيء، وقال أبو زرعة الرّازي: يهمل كثيراً. وقال الفلاس: سيء الحفظ)).

قلت: مجموع كلامهم يدلّ على أنه صدوق يخطيء ويهمل؛ فلهذا اضطربوا في توثيقه، لأنّ معرفة حدّ الوهم الذي يجب معه ترك الصدوق دقيقة اجتهادية، يكون فيها للحافظ قولان، كما يكون للفقيه قولان في دقيق مسائل الفقه.

**الطريق الخامسة:** عن أنس، وفيها سلم

<sup>1</sup> ( ) ((الميزان)): (4/239).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((عنه)) والتصويب من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) ((مختصر سنن أبي داود)): (6/92).

<sup>4</sup> ( ) ساقطة من (س).

<sup>5</sup> ( ) ساقطة من (س).

<sup>6</sup> ( ) في (أ) و (س) و ((تهذيب التهذيب)): (12/56) و ((بحر الدم)): (ص/333) هكذا، وفي ((مختصر المنذري)): (6/92)، و ((الميزان)): (4/240)، و ((العواصم)): (3/275)، و (ي): ((ليس بالقوي)).

<sup>7</sup> ( ) ما بينهما ساقط من ((الأصول))، وثابتة في (ت).

العلوي وفيه كلام, قال أبو داود: وليس [هو]<sup>(1)</sup> علوي  
النَّسب, كان ينظر في النَّجوم وشهد عند عديِّ بن  
أرطأة على رؤية الهلال فلم يجز شهادته. وقال يحيى  
بن معين: ثقة, وقال مرة: ضعيف.

وقال ابن عديِّ<sup>(2)</sup>: لم يكن من أولاد علي بن أبي  
طالب إلا أن فريقيا بالبصرة كانوا يسمون بني علي  
فنسب هذا إليه.

وقال ابن حبان<sup>(3)</sup>: ((كان شعبة يحمل عليه,  
ويقول: كان سلم العلوي يري الهلال قبل النَّاس  
بيومين. منكر الحديث [على قلته]<sup>(4)</sup> لا يحتج به إذا  
وافق الثقات / فكيف إذا انفرد؟)).

1/50

**الطَّرِيق السَّادِسَة:** طريق الوليد بن عقبة,  
وقد مرَّ الكلام على ما فيها من المطاعن.

فإذا عرفت ما في هذه الطَّرِيق من الاختلاف,  
والضَّعف؛ عرفت أن أبا داود أراد التَّقْوِي بِإِيراد  
جميعها بعد أن اعتمد على الطَّرِيق الصَّحِيحة.

**الطَّرِيق السَّابِعَة:** التي خرَّج فيها حديث أنس  
الصحيح الذي أخرجه مسلم وغيره, وقد ذكرت فيما  
تقدّم: أن الحَقَّاط يروون عن بعض الضعفاء  
والمجاريح على جهة المتابعة, فربما يرى ذلك من لم  
يعرف طريقتهم [فيظنّ]<sup>(5)</sup> أن القوم يرون عدالة  
الفسَّاق المصرَّحين, وما على الحَقَّاط إذا جهل  
بعض<sup>(6)</sup> النَّاس ما عرفوا, وقصّر في الحفظ عمَّا  
بلغوا, والذي يقتضيه الأدب والتَّمييز: تواضع الإنسان

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((هذا)).

<sup>2</sup> ( ) ((الكامل)): (3/328).

<sup>3</sup> ( ) ((المجروحين)): (1/339).

<sup>4</sup> ( ) ما بينهما من ((المجروحين)).

<sup>5</sup> ( ) في (أ): ((فيرون)).

<sup>6</sup> ( ) سقطت من (س).

لمن هو أعرف منه بالفنّ، فإن شاركه في المعرفة، ولاح له وجه يقتضي المخالفة، ولم يجد ما يدفعه، تكلم بأدب وعمل بما يعلم ولا حرج، والله أعلم.

**الوهم الثالث:** احتجّ المعترض على قبول المحدثين للمجاريح وتصحيح حديثهم بأنهم رووا في الصحيح عن مروان بن الحكم. قال: وقد طرده ولعنه رسول الله ﷺ. فأخطأ المعترض في مواضع:

**أما الموضع الأول:** فإنه وهم أنّ رسول الله ﷺ طرد مروان، والذي طرده هو أبوه الحكم، وكان مروان حينئذ طفلاً صغيراً بالإجماع، لكن أباه الحكم نقله معه إلى الطائف، وكان يوم وفاة رسول الله ﷺ ابن ثمان سنين أو نحوها في قول الإمام مالك، وأكثر الأقوال تقارب هذا، ذكره أبو عمر بن عبد البر في ((الاستيعاب))<sup>(1)</sup>.

فهذا يدلّ على أنّ رسول الله ﷺ توفي قبل أن يبلغ مروان التكليف، ويستحق العقوبة بالتطريد، وهذا أمر معلوم عند أهل التاريخ.

قال الذهبي في ((النبلاء))<sup>(2)</sup> -وقد ذكر الحكم:- ((نفاه النبي ﷺ إلى الطائف لكونه حكاة في مشيته، وفي بعض حركاته، فسبّه وطرده))، وروى في ترجمته عن النبي ﷺ قوله: ((مالي أريت بني الحكم ينزون على منبري نزو القردة)) رواه

<sup>1</sup> ( ) (1/317): بهامش ((الإصابة)).

<sup>2</sup> ( ) (2/108)، وقال الذهبي بعد هذا: ((وفي الباب أحاديث. قال الشعبي: سمعت ابن الزبير يقول: وربّ هذه الكعبة، إنّ الحكم بن أبي العاص وولده ملعونون على لسان محمد ﷺ. وقد كان للحكم عشرون ابناً، وثمانية بنات. وقيل: كان يفشي سرّ رسول الله ﷺ، فأبعده لذلك. مات سنة إحدى وثلاثين)) انتهى كلام الذهبي في ((السير)).

العلاء<sup>(1)</sup> بإسنادة إلى النبي ﷺ، ولم يحضرني الآن ما قال الذهبي بعد هذا.

وذكر ابن عبد البر في ((الاستيعاب)): أن رسول الله ﷺ طرده من المدينة فنزل الطائف، وأثره - - كان إذا مشى يتكفأ، وكان الحكم يحكيه، فالتفت إليه النبي ﷺ يوماً؛ فراه يفعل ذلك فقال: ((فكذلك فلتكن))، فكان الحكم متخلجاً يرتعش، فغير عبد الرحمن [بن حسان]<sup>(2)</sup> بن ثابت مروان بن الحكم بذلك؛ فقال يهجو:

إن اللعين أبوك فارم      إن ترم ترم مخلجاً  
عظامه      مجنوناً

يمشي خميص البطن من      ويظلي من عمل الخبيث  
عمل التقى      بيطناً

50/ب

/قال ابن عبد البر: فأما قوله: إن اللعين أبوك، فروي عن عائشة من طرق ذكرها ابن أبي خيثمة وغيره، أنها قالت لمروان: أمّا أنت [يا]<sup>(4)</sup> مروان، فأشهد أنّ رسول الله ﷺ لعن أباك وأنت في صلبه<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> ( ) في هامش (ي) ما نصه:

((قال مولانا أحمد بن عبد الله الجنداري - رحمه الله -: لم يظهر لي من هو! ولعله تصحيف أبي يعلى...)) اهـ.  
أقول: بل هو العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي أبو شبل المدني.

انظر: ((التهذيب)): (8/186).

<sup>2</sup> ( ) سقطت من ((الأصول))، واستدركتها من ((الاستيعاب))، ((العواصم)): (3/238).

<sup>3</sup> ( ) سقطت من (ت) و (س).

<sup>4</sup> ( ) سقطت من (أ).

<sup>5</sup> ( ) أخرجه النسائي في ((الكبرى)): (6/458-459) من حديث عائشة - رضي الله عنها -.



وروى بإسناده عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ((يدخل عليكم رجل لعين)) فدخل الحكم بن أبي العاص<sup>(1)</sup>.

ففي هذا ما يشهد بمعرفة المحدثين بحال طريد رسول الله ﷺ.

**الموضع الثاني:** وهم أن الحكم عند المحدثين من جملة المعصومين المفضّلين على الأنبياء والمرسلين، وقد تبين بذكر نصوصهم فيه ما يكذب من اجترأ على هذا الإفك العظيم.

**الموضع الثالث:** وهم أن طريد رسول الله ﷺ من جملة رجال الصّحيح، وليس كذلك؛ فليس في الكتب السنّة رواية عنه البتّة، وجملة من فيها من اسمه الحكم: ثلاثة وعشرون رجلاً، ليس فيهم الحكم بن [أبي]<sup>(2)</sup> العاص.

**الموضع الرابع:** وهم أن مروان بن الحكم عند المحدثين من أهل التّقوى والصّلاح، واحتجّ بروايتهم عنه على أنّهم يقبلون الفسّاق والمجاريح، ويعتقدون عدالته لإخراج حديثه في الصّحيح، وليس كذلك فإنّهم لا يجهلون ماله من الأفعال القبيحة، والمعاصي الموبقة، وأنا أورد من كلامهم فيه ما يدلّ على ذلك.

(والبزار-الكشف): (2/247) من حديث بن أبي بكر، قال الهيثمي في ((المجمع)): (5/244) - (رواه البزار وإسناده حسن) اهـ.

وله شاهد من حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد: (4/5). و (البزار-الكشف): (2/247)، وإسناده صحيح.

<sup>1</sup> ( ) رواه أحمد: (2/163) و (البزار-الكشف): (2/247)، من طريق ابن نمير، حدثنا عثمان بن حكيم، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله ابن عمرو به.

قال الهيثمي في ((المجمع)): (1/117): ((رجاله رجال الصحيح)).

<sup>2</sup> ( ) سقطت من (أ).

قال الدَّهَبِيُّ فِي: ((مِيزَانِ الْعَدَالِ فِي نَقْدِ الرَّجَالِ))<sup>(1)</sup> مَا لَفْظُهُ: ((مِرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، لَهُ أَعْمَالٌ مَوْبِقَةٌ، نَسَأَ اللّٰهَ السَّلَامَةَ، رَمَى طَلْحَةَ بِسَهْمٍ، وَفَعَلَ وَفَعَلَ)).

وَذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ فِي ((النَّبَلَاءِ))<sup>(2)</sup> وَسَاقَ مِنْ أَخْبَارِهِ حَتَّى قَالَ مَا لَفْظُهُ: ((وَحَضَرَ الْوَقْعَةَ يَوْمَ الْجَمَلِ فَقَتَلَ طَلْحَةَ وَنَجَا فَلَيْتَهُ مَا نَجَا<sup>(3)</sup>)). هَذَا لَفْظُ الدَّهَبِيِّ.

فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ أَهْلِ التَّقْوَى وَالصَّلَاحِ مَا تَمَنَّى لَهُ الْهَلَاكَ وَكَرِهَ لَهُ النَّجَاةَ، وَقَدْ نَصَّ فِي ((المِيزَانِ)) عَلَيَّ: أَنَّ لَهُ أَعْمَالًا مَوْبِقَةً، وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِالتَّفْسِيقِ.

وَرَوَى الدَّهَبِيُّ فِي ((النَّبَلَاءِ))<sup>(4)</sup> عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللّٰهُ عَنْهُمَا- أَنَّهُ قَالَ لِمِرْوَانَ: وَاللّٰهُ لَقَدْ لَعْنَكَ رَسُولَ اللّٰهِ ﷺ وَأَنْتَ فِي صَلْبِ أَبِيكَ.

وَلَمْ يَذْكُرْهُ الدَّهَبِيُّ بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بِالْمَكْرِ وَالذُّهَاءِ.

وَرَوَى الدَّهَبِيُّ فِي ((النَّبَلَاءِ))<sup>(5)</sup> أَنَّ مِرْوَانَ هُوَ الَّذِي قَتَلَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللّٰهِ أَحَدَ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ -، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي تَرْجُمَةِ طَلْحَةَ.

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ فِي ((أَسْمَاءِ الْخُلَفَاءِ))<sup>(6)</sup> فِي ذِكْرِ خِلاَفَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضَ مَسَاوِي مِرْوَانَ: ((وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ شَقَّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا شَبِيهَةٍ، وَقَتَلَ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ أَوَّلَ مَوْلُودِ

<sup>1</sup> ( ) (5/214).

<sup>2</sup> ( ) (3/476).

<sup>3</sup> ( ) فِي مَطْبُوعَةِ ((السِّيَرِ)): ((لَانَجَّى)).

<sup>4</sup> ( ) (3/478)، وَقَالَ الدَّهَبِيُّ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ، وَفِيهِ أَبُو يَحْيَى: ((وَأَبُو يَحْيَى هَذَا شَخْصٌ لَا أَعْرِفُهُ)) اهـ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَشْهَدُ لِهَذَا الْخَبَرِ.

<sup>5</sup> ( ) (1/35-36).

<sup>6</sup> ( ) (ص/359) مَلْحَقُهُ بِآخِرِ ((جَوَامِعِ السِّيَرَةِ)).

في الإسلام في الأنصار صاحب رسول الله ﷺ،  
 وذكر أنه خرج على ابن الزبير بعد أن بايعه على  
 الطاعة.

وقال أبو السَّعادات ابن الأثير في كتاب  
 ((النهاية))<sup>(1)</sup> في حرف الفاء مع الضاد: ((قالت عائشة  
 لمروان: أنت فضض من لعنة الله، أي: قطعة  
 وطائفة منها. ورواه بعضهم فظاظطة من لعنة الله  
 بظانين، وهو من الفظيظ وهو ماء الكرش. وأنكره  
 الخطابي. وقال الزمخشري: افتظظت الكرش:  
 اعتصرت ماءها، كأنه عصارة من اللعنة، أو فعالة من  
 الفظيظ: ماء الفحل، أي: قطعة من اللعنة)) انتهى  
 بلفظه من ((نهاية)) ابن الأثير.

وممن ذكر مروان: أبو عمر بن عبد البر في  
 ((الاستيعاب))<sup>(2)</sup> ولم يذكره بديانة /ولا وصفه بخير،  
 بل روي عن عليّ -رضي الله عنه- أنه نظر إليه يوماً فقال: ويلك،  
 وويل أمّة محمد منك، ومن بنيك إذا شابت ذراعك.

قال ابن عبد البر: وكان يقال له: خيط باطل، وفي ذلك يقول  
 أخوه عبد الرحمن بن الحكم لما بوع لمروان بالإمارة:

فوالله ما أدري وأئي	حليّة مضروب القفا
لسائل	كيف يصنع
لحا الله قوماً ملّكوا خيط	على الناس يعطي من
باطل	يشاء ويمنع <sup>(3)</sup>

وكان أخوه عبد الرحمن شاعراً محسناً، وكان لا يرى رأي مروان،  
 وإّما قال له: مضروب القفا؛ لأنّه ضرب يوم الدار على قفاه فخرّ لفيه،  
 ومما قال فيه أخوه عبد الرحمن:

<sup>(1)</sup> (3/344)، وانظر: ((غريب الحديث)): (2/518) للخطابي،  
 و((الفائق)): (4/102) للزمخشري.  
<sup>(2)</sup> (3/425) بهامش ((الإصابة)).  
<sup>(3)</sup> البيت في ((الاستيعاب)).  
 لحا الله قوماً أمّروا خيط باطل  
 على الناس يعطي ما  
 يشاء ويمنع

وهبت نصيبي فيك يا مرو  
كله  
لعمرو بن مروان  
الطويل وخالد  
فكل ابن أم زائد غير  
ناقص  
وأنت ابن أم ناقص غير  
زائد

وأنشده ابن عبد البرّ لغير أخيه في هجوه شيئاً  
تركته لأنه قد أقذع فيه، وذكر أنه لم ير النبي ﷺ ورواه  
عن البخاري<sup>(1)</sup>.

فهذه جملة تدلّ على معرفتهم بحاله، وخبرتهم  
بسوء فعاله. وأمّا روايتهم عنه بعد هذا؛ فلا تدلّ على  
تعديله عندهم في أمر دينه بالإجماع، وإتّما على  
اختلف العلماء في الرواية من غير تصريح بالجرح؛  
هل تدلّ على توثيق المرويّ عنه، مع أنّ المختار: أنّها  
لا تدلّ على ذلك كما ذكره ابن الصّلاح في ((علوم  
الحديث))<sup>(2)</sup>. وذكره يحيى بن حمزة في ((المعيار)).

وقد روى زين العابدين عليّ بن الحسين، وعروة  
بن الزبير عن مروان، ولم يدلّ ذلك عن عدالته  
عندهما، ولا اعترض بذلك أحد عليهما، وكذلك رواية  
المحدثين عنه.

فإن قلت: فلم رووا عنه؟ قلت: على سبيل  
التّقوّي والاستشهاد، مع الاعتماد على غيره كما ذكرنا  
ذلك في الرواية عن الوليد، فقد يفيد خبر الفاسق  
الظنّ، وكلما أفاد الظنّ حسن وأوجب<sup>(3)</sup> إيراده  
ليستعمل في التّرجيح عند التّعارض، سيّما وقد قال  
عروة بن الزبير: إنّ مروان لم يكن يتّهم في الحديث،  
فدلّ على أنّه صدوق يصلح خبره للاستشهاد والتّرجيح  
عند التّعارض، ولا يعتمد عليه إذا انفرد، وقد بيّنا في

سبب  
رواية

<sup>1</sup> ( ) كما في ((تهذيب التهذيب)): (10/92).

<sup>2</sup> ( ) (ص/294).

<sup>3</sup> ( ) كذا في (أ) و (ي)، و (س): ((ووجب)).

جواب كلام هذا المعترض في الفصل الأول من المسألة الثانية<sup>(1)</sup> أن صاحبِي ((الصحيح)) قد يخرجان حديث من هذه صفته لوجود شواهد ومتابعات لم يتسع كتابهما لذكرها مع قصد الاختصار، وروينا ذلك عن مسلم تنصيماً، وعن البخاري تخريجاً<sup>(2)</sup> صحيحاً، فخذ من موضعه.

أحاديث

ويدل على ذلك أن أحاديث مروان التي رووها عنه في الكتب الستة<sup>(3)</sup> أحاديث مشهورة عن الثقات. ومن هنا قال عروة بن الزبير: لم يكن يثبتم في الحديث مع أنها يسيرة:

51/ب

فمنها حديث: قصة الحديدية /، وحديث: وفد هوزان، وقصة سهيل بن عمرو، وهذه رواها البخاري<sup>(4)</sup> عنه مقروناً بالمسور بن مخرمة مع شهرتها، أو تواترها عند أهل العلم بالسيرة:

ومنها سبب النزول في قوله تعالى: **غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ** [النساء: 95]. وقد رواها معه قبيصة بن ذؤيب.

ومنها قراءة رسول الله ﷺ بالأعراف في صلاة المغرب، وقد روى هذا عن عائشة بإسناد صحيح في النسائي<sup>(5)</sup>.

ومنها أثر موقوف عن عثمان في فضل الزبير، وهذا لا بأس به فإنهم يتسامحون في أحاديث الفضائل.

ومنها قصة عثمان وعلي - رضي الله عنهما - في

<sup>1</sup> ( ) (ص/166).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((يجري))!.

<sup>3</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصّه:

((أمّا مسلم فلم يرو عن مروان شيئاً، بل أورد حديث اختلاف عليّ وعثمان من طريق سعيد بن المسيب، ولم يرو عنه البتة. تمت. شيخنا العلامة أحمد بن عبد الله الجنداري -)) اهـ.

<sup>4</sup> ( ) مع ((الفتح)): (7/509).

<sup>5</sup> ( ) (2/170).

اختلافهما في متعة الحجّ، وهي مشهورة من غير طريقه.

ومنها حديثه في صلاة الخوف، وقد رواه عروة بن الزبير.

**وبالجملة؛** فلم يرو مروان في الكتب الستة إلا عن ستة: علي، وعثمان -رضي الله عنهما- وزيد بن ثابت، وأبي هريرة، وبسرة<sup>(1)</sup>، وعبد الرحمن بن الأسود، وقد ذكرت جميع من روى عنهم هنا إلا عبد الرحمن بن الأسود، فلم أظفر بروايته عنه<sup>(2)</sup> وقت تعليق هذا الكتاب لبعدي عن أهل الحديث، وعدم وجود مصنفاتهم الحافلة، وسوف ألحق ذلك إن شاء الله تعالى، فإن عاق الموت فالمئة لمن أفاد ذلك<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((بسرة بنت أوس))! وهو خطأ، وصوابه بسرة بنت صفوان.

وكتب في هامش النسختين: ((الذي في كتب الحديث والرجال: بسرة بنت صفوان، ولم يذكروا بسرة بنت أوس البتة. فينظر. وفي نسخة صحيحة: بسرة لا غير)).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((عند)).

<sup>3</sup> ( ) رحم الله المصنف رحمة واسعة، ولا أدري هل ألحق ذلك قبل وفاته، أم لا؟

إلا أنه قد ذكر ذلك مستوفى في ((العواصم)): (3/250-251). فقال: ((ومنها حديث: ((إنّ من الشّعْر حكمة)) رواه البخاري، وأبو داود، وابن ماجه من طريقه عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبي بن كعب، وقد رواه يزيد بن هارون، والوليد بن محمد الموقري، عن إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، أحد الفقهاء السبعة، عن عبد الرحمن بن الأسود بإسقاط مروان، فالظاهر أنّ أبا بكر سمعه من مروان، ومن عبد الرحمن بن الأسود معاً؛ لأنّه لم يوصم بالتدليس، وهو مدرك لزمان عبد الرحمن بن الأسود، فإنّه ولد في زمن عمر. وروى عن عائشة وأبي هريرة، فصح الإسناد من غير حاجة إلى مروان.

ومع أن الحديث صحيح المعنى بالضرورة، وله شواهد في ((الترمذي)) عن ابن مسعود، وفي ((أبي داود))، و

وأما قول مروان في عبد الرحمن بن أبي بكر: هذا الذي نزلت فيه: **﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفِ لَكُمْمَا﴾** [الأحقاف:17]. فما أظنُّ البخاريَّ أوردته إلا لبيان أثر عائشة الذي ردَّت به عليه<sup>(1)</sup>، وإلا فهذا مرسل عند البخاري فإِنَّه نصٌّ على أنَّ مروان لم ير النَّبِيَّ ﷺ مع أنَّه ليس تحته حكم شرعي، وأما عبد الرحمن بن الصِّدِّيق -رضي الله تعالى عنهما- فما يضرُّه ذلك على تقدير صحَّته فقد كان مشركاً بلا ريب، ولكنَّه أسلم وأمن، والإسلام يجبُّ ما قبله، وقد كان لأفاضل الصُّحابة قبل الإسلام أفعال لا حاجة لذكر شيء منها، وإِنما هذا من جملة قبائح مروان، فالله المستعان.

واعلم أنَّه لا يصحُّ أن يعترض على المحدثين حتَّى يعلم أنَّهم رووا عن مروان حديثاً في الحلال والحرام، وحكموا بصحَّته، ولا طريق له عن سواه في الكتب السنَّة، ولا في غيرها، وبعد العلم بهذا يعترض عليهم بأنَّهم خالفوا قواعدهم فقط، وأما مخالفة الإجماع فلا يصحُّ الاعتراض عليهم بذلك، لوجه ليس هذا موضع ذكره.

ويلحق بهذا فائدة ينبغي ذكرها، وذلك أنَّه قلَّ ما عرض ذكر الحكم، ومروان بن الحكم إلا وعرض في خاطر ذكر ما فعله عثمان -رضي الله عنه- من إيواء الحكم إلى المدينة بعد تطريد رسول الله ﷺ له عنها، فالسنِّي يحبُّ معرفة وجه ذلك، وغيره يحبُّ التّعرُّض بذلك للقدح في عثمان -رضي الله عنه-، فأحببت أن أذكر الوجه في ذلك فأقول: قد خاض النَّاس في ذلك خوفاً كثيراً قديماً وحديثاً، ولم يحضرنني وقت كتابة هذا الجواب شيء من هذه الكتب المذكور ذلك فيها فأنقل ما قال العلماء في ذلك، ولا حفظت في

تخريج إيواء  
عثمان -رضي الله عنه-

أ/52

((الترمذي))، عن ابن عباس)) انتهى كلامه في ((الأصل)).  
١ ( البخاري ((الفتح)): (8/439).

ذلك ما يقنع, إلا ما ذكره الحاكم المحسن بن كرامة المعتزلي المتشيع في كتابه: ((شرح العيون)) فإنه ذكر فيه: أن رسول الله ﷺ أذن في ذلك لعثمان -رضي الله عنه-, وهذا الجواب مقنع إن صحَّ الحديث لكثبي لم أعرف صحته.

فأمَّا المعتزلة والشيعة من الزيدية وغيرهم؛ فيلزمهم قبوله, وترك الاعتراض على عثمان بذلك, لأنَّ راوي الحديث عندهم من المشاهير بالفقه والعلم وصحة العقيدة, إلا فيما يقدح به من الاختلاف في فروع الكلام وما لا يخرج من الولاية.

وأما دلالة الجواب المقنع عند النقاد فهو ما ألقاه الله تعالى على خاطري في ذلك فأقول: غير خاف على<sup>(1)</sup> من [له]<sup>(2)</sup> أنس بقواعد العلماء أن أفعال النبي ﷺ عند المحققين لا تدلُّ بنفسها على<sup>(3)</sup> الوجوب, ولا على التدب, وإنما تدلُّ على الإباحة, وذلك لأنه -رضي الله عنه- كان يفعل المباح والمندوب والواجب, وإنما القدر المقطوع به أنه لم يكن يفعل المعاصي المحرمة, فإن فعل شيئاً من الصغائر سهواً لم يقرَّ عليه, وبين الله تعالى ذلك لئلا يبطل الاحتجاج بأفعاله.

قال المحققون: فإذا فعل رسول الله ﷺ فعلاً نظرنا هل دلت القرائن على أنه فعل ذلك متقرباً [به]<sup>(4)</sup> إلى الله تعالى أولاً, فإن لم تدلُّ على ذلك القرائن, لم يستحب الناسي فيه, وكان [ما]<sup>(5)</sup> فعله على الإباحة: من شاء فعله, ومن شاء تركه؛ واحتجوا على ذلك بحجج يطول ذكرها وتقريرها.

التحقيق في  
دلالة أفعال

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((عن)).

<sup>2</sup> ( ) سقطت من (أ) و (ي).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((لا على ...)).

<sup>4</sup> ( ) من (ي) و (س).

<sup>5</sup> ( ) في الأصول: ((من)).!



**منها: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَىٰ الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأد-زاب:37].** فلم يوجب على المؤمنين نكاح أزواج أدعيائهم.

**وثانيها: حديث: ((لم خلعتم نعالكم))<sup>(1)</sup> , فأنكر الاقتداء قبل معرفة وجه فعله, وقول بعضهم إنّه أقرّهم على استدلالهم غير مسلم, بل ردّ عليهم: ((إنّ جبريل أخبرني أنّ فيهما قدراً)), والحديث صحيح على شرط مسلم, وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.**

**2) وثالثها: أنّه - - لما صلى بهم خمساً فتابعوه, فقال لهم: ((إنّه لو حدث أمر لأنبأتكم به))<sup>(2)</sup> أو كما قال<sup>(3)</sup> , رواه البخاري ومسلم, ولفظهما ((إنّه لو حدث في الصلاة شيء أنبأتكم به)).**

**ورابعها: إقراره - لعمر بن الخطاب على خلاف رأيه في قصّة/ أسرى بدر وقوله لعمر: ((لقد عرض عليّ عذاب أصحابك)) الحديث<sup>(5)</sup> , وذلك لأنّ رسول الله - لم يأمره بالموافقة ويوجبها عليه.**

ب/52

<sup>1</sup> ( ) أخرجه أحمد: (3/20), وأبو داود: (1/426) وابن خزيمة: (2/107-رقم 1017), وغيرهم.

من طريق أبي نعام السعدي, عن أبي نضرة, عن أبي سعيد الخدري - وهذا سند صحيح.

وروي من حديث ابن عباس أخرجه الطبراني في ((الكبير)): (11/392), والدارقطني في ((السنن)): (1/399), وفي سنده مقال.

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري ((الفتح)): (1/600), ومسلم برقم (572) من حديث عبد الله بن مسعود -.

<sup>3</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

<sup>4</sup> ( ) سقطت من (س).

<sup>5</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (1763) من حيث عمر -.

**وخامسها:** أنّ بعض أفعاله -[]- غير واجب إجماعاً وما كان بعضه غير واجب لم يدلّ كلّ فرد منه على الوجوب.

**وسادسها:** أنّه -[]- لو فعل شيئاً معتقداً لإباحته, أو ناوياً للتَّنَقُّل به, وفعلناه معتقدين بوجوبه ملزمين للعامة فعله وتحريم تركه لم يصدق علينا التأسّي الذي أمرنا به, ولكنّا إلى مخالفته أقرب منّا إلى الاقتداء به, ولهذا أمثلة كثيرة:

منها: إنّهُ لا<sup>(1)</sup> يستحب لنا الطَّلَاق, ولا يجب علينا مع أنّه [] قد طلق حفصة, مع أنّ الطلاق أبغض المباح إلى الله.

وكذلك قد ترك القسم لسودة لما كبرت, ووهبت نصيبها لعائشة, فدلّ على إباحة مثل ذلك دون استحبابه أو وجوبه.

وكذلك قد أمر بالاقتصاص له في مرضه ممن لدّه, ولا يدلّ ذلك على استحباب القصاص, وكراهية العفو, لأنّه -[]- لم يقصد التَّقَرُّب بهذه الأفعال, ولا دلّت على ذلك القرائن.

فإذا تقرّر ذلك؛ فاعلم أنّه لا يدلّ دليل على أنّه -[]- طرد الحكم معتقداً لوجوب ذلك عليه, وعلى أمته بل الظاهر خلاف ذلك لوجوه:

**الأول:** أنّه -[]- لم يوجب ذلك, ولا أمر به, والبيان واجب عليه.

**الثاني:** أنّه لم يطرده من دار الإسلام, بل طرده من جواره فقط, وتركه في الطائف مع المسلمين, وأمره -[]- نافذ في الطائف.

**الثالث:** أنّه لم يخبر أهل الطائف أنّه يحرم عليهم

<sup>1</sup> ( ) تحرّفت في (س) إلى: ((الآن)) فتغيّر المعنى!.



وحشي وزوجته, وسائر أرحامه أن يقطعوا ما أمر الله بوصله<sup>(1)</sup> من رحامته, وهذه كراهية طبيعية لأئبه - , لم يكره النَّظَرُ إِلَى مَنْ تَابَ مِنَ الشُّرْكِ, مع أَنَّهُ أَعْظَمُ الدُّنُوبِ, وقد قال - : **((اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْفُ كَمَا بِأَسْفِ بَنُو آدَمَ))**<sup>(2)</sup> الحديث, وليس من رَقٍّ لرحم من أرحامه ممن غضب عليه رسول الله ﷺ يعدُّ مخالفاً له - , فقد رَقَّ العَبَّاسُ عَمَّ رسول الله ﷺ لقريش في قِصَّةِ الفتح, وخاف أن تستأصل شأفتهم, فسار الليل إليهم وأخبر أبا سفيان بخبر رسول الله ﷺ, وجاء به, وأقرَّه رسول الله ﷺ على ذلك, وقد كان عثمان شقيقاً رحيماً, وقد فعل مثل هذا في حياة رسول الله ﷺ! فلم ينكر عليه, وذلك أَنَّهُ شَفَعَ يَوْمَ الفتح في أخيه من الرِّضَاعَةِ: عبد الله بن سعد بن أبي سرح بعد أن أمر النَّبِيُّ ﷺ بقتله, وقد عفا عليّ - عن مروان بن الحكم يوم الجمل وقال: أدركتني عليه رحم مائسة<sup>(3)</sup>, بل قد قال نوح - : **رَبِّ إِنِّي أَنبِيٌّ مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ** [هـ ود: 45], مع أَنَّهُ الَّذِي قَالَ: **رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً** [نوح: 26]. فما خصَّ ولده إلا لرحامته.

وأما صلة عثمان للحكم ولغيره من قرابته بالأموال الكثيرة, فلا شك أَنَّهُ ابتلي بقرابة سوء, فكان

<sup>(1)</sup> ( ) في (س): ((بوصل))!.

<sup>(2)</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم (2601) من حديث أبي هريرة - , بلفظ: **((اللَّهُمَّ إِنَّمَا مُحَمَّدٌ بَشَرٌ, يَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ...))** وروي بالفاظ أخرى متقاربة.

<sup>(3)</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصه:

((هذا رواه الذهبي في ((النبلاء)) بهذا اللفظ, وما إخاله إلا مفترى. تمت. من إفادة البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير -رحمه الله-) اهـ.

أقول: انظر: ((السير)): (3/477), وحكى هذا الخبر عن الشافعي. وهو في ((تاريخ ابن عساكر)).

يتألفهم، وله حجة واضحة في فعل رسول الله ﷺ يوم حنين، وإعطائه المنافقين دون المؤمنين، فإن مئة ناقة لواحد من المنافقين في زمانه -ﷺ- أكثر مما أعطاهم عثمان بالنظر إلى زمانه، فإن الأموال في زمانه كانت قد كثرت كثرة/عظيمة.

**الوهم الرابع:** قال في الاحتجاج على أن المحذّثين يروون في الصحيح عن فسّاق التصريح ما لفظه: ((ومنهم المغيرة بن شعبة زنى))، [هكذا]<sup>(1)</sup> رماه بالزنا!

الوهم

**والجواب عليه في هذا هو:** النصّ المحكم القرآني قال الله تعالى: **﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾** [النور:13] قال تعالى: **﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾** [النور:16] وقال الله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجِيبُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾** [النور:19]. فإِنْ كَانَ [قَدْ]<sup>(2)</sup> تَوْهَمَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ صَحَّ وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ شَكٌّ؛ فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَوْ صَحَّ الزَّنا مِنَ الْمَغِيرَةِ لَحَدَّهَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ -ﷺ-، وَلَوْ صَحَّ عَنْهُ، وَلَمْ يَحَدَّهَ عَمْرٌ؛ لَانْكَرَ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- فَكَيْفَ يَقْتَحِمُ الْمَعْتَرِضُ هَذِهِ الْمَهْوَاةَ الْعَظِيمَةَ، وَنَسِيَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ مِنْ شَأْنِهَا، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ إِلَيْهَا سَبِيلًا إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ نَصَابِ الشَّهَادَةِ، فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَأْتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَقْرَأُ بِالزَّنا، وَيَعْتَرِفُ بِالْفَاحِشَةِ فَيَعْرِضُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَتَطَلَّبُ لَهُ الْعِذْرَ بَعْدَ الْإِقْرَارِ، وَيَقُولُ: لَعَلَّكَ لَمَسْتَ، لَعَلَّكَ

الدُّبُّ عَنْ  
المغير -ﷺ-

<sup>(1)</sup> ( ) زيادة من (س).

<sup>(2)</sup> ( ) ليست في (أ).

قَبَلْتُ، حَتَّى لَا يَجِدَ سَبِيلًا إِلَى الشُّكِّ وَلَا طَرِيقًا إِلَى  
الاحتمال.

وهذا المعترض على أهل السنّة عكس ما يلزم  
من الاقتداء برسول الله ﷺ ورمى بالزّنا من غير ثبوته،  
ولا إقامة شهادة، ولا حكاية عن شاهد، مع نقصان  
نصاب الشهادة، ودعوى المغيرة للبراءة بل للزوجية  
كما يأتي.

الوهم

**الوهم الخامس:** قال: ((فإن يعتد بشهادة  
هؤلاء في الجرح لا في الحد؛ فالمغيرة  
مجروح وإن لم يعتد بشهادتهم، فأبو بكره  
قاذف وصاحبه، ولا يروي عن واحد منهم  
الرّواة)).

**والجواب:** أنه توهم أنّ الشهادة على الزّنا إذا  
لم يتمّ نصابها كانت قذفاً، فلا يخلو إمّا أن يريد: أنّ  
ذلك على سبيل القطع أو الظنّ، فإن قال على سبيل  
الظنّ؛ فذلك مسلم ولا يضرّ تسليمه، أمّا أنّه مسلم؛  
فلأنّ أدلة المسألة ظنيّة، وهي خلافة بين العلماء.

قال في: ((نهاية المجتهد))<sup>(1)</sup>: ((والشّهود عند  
مالك، وكذا عند الشّافعيّ إذا كانوا أقلّ من أربعة  
قذفة؛ وعند غيره<sup>(2)</sup> ليسوا قذفة، فجعل القول بأنّهم  
غير قذفة؛ هو قول الأكثرين من الفقهاء، وكلام  
الفقهاء في المسألة معروف / لا حاجة إلى التّطويل  
بذكرة.

أ/54

وقال الحاكم المعتزلي في ((شرح العيون))، ما  
لفظه<sup>(3)</sup>: ((ألا ترى أنّ من شهد بالزّنا لا يؤثّر حاله،  
ومن قذف بالزّنا أثر))؟ فنصّ على الفرق بين

<sup>1</sup> ( ) (2/441)، والكتاب اسمه ((بداية المجتهد ونهاية  
المقتصد)).

<sup>2</sup> ( ) في (س) زيادة: ((هم)).

<sup>3</sup> ( ) ((ما لفظه)) ليست في (س).

الشَّهادة والقذف، والظَّاهر أنَّ المعترض حفظ من أصحابه في مذاكرة الفقه: أنَّ الشَّاهد قاذف إذا لم تكمل الشَّهادة، فقلَّدهم في ذلك، وظنَّ أنَّ هذا يقتضي القدح على<sup>(1)</sup> من خالف في هذه المسألة، وقبل الشَّاهد، ووثِّقه وإن لم يتمَّ نصاب الشَّهادة، وليس الأمر كما توهم، فإنَّه لو لزم القدح بمسائل الخلاف<sup>(2)</sup> الفقهية لزم جرح جميع المخالفين، بل الذي ذهب إليه أصحاب المعترض أنَّ الشَّاهد قاذف عندهم؛ فلا يقبلونه لمذهبهم فيه، ولا يعترضون على<sup>(3)</sup> من قبله وينسبونه إلى [قبول]<sup>(4)</sup> الفسقة، وتعديل الكذبة، كما لا يلزم ذلك في سائر مسائل الخلاف في شروط الشَّاهد والرَّاي.

وأما إن قال المعترض: إنَّه قاذف على سبيل القطع؛ فهذا غير مسلم لأنَّ المسألة شرعية ظنيَّة لا عقلية، وليس فيها نصٌّ قاطع متواتر اللفظ، معلوم المعنى، غير محتمل للتخصيص والنسخ والمعارضة، ولم يبق إلا القياس، ولا يصح أن يكون قاطعاً مطلقاً، وإن سلمنا أنَّه يكون قاطعاً في بعض المواضع فلا يصح ذلك ههنا لوجدان الفروق المانعة من ذلك، فإنَّ بين الشَّاهد والقاذف فروقاً كثيرة لا يصحَّ معها القطع، ألا ترى أنَّه يشترط في الشَّاهد العدالة، ولا يشترط في القاذف، ويشترط العدد المخصوص في الشَّهادة ولا يجب في القذف أن يكون القذفة أربعة، وإذا قذف أربعة رجلاً بالزَّنا، وجب عليهم إقامة الشَّهادة، ولو كانت الشَّهادة قذفاً؛ لكان القذف من الشَّهادة، ولو كان منها لتمَّ نصابها بقذف أربعة ولم

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((عند)).

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((الخلاف عندهم)) وهو خطأ. والتصويب من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) ليست في (س).

<sup>4</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((قبيل))!.

يجب عليهم إقامة شهادة، فثبت بهذا أنّ الشاهد غير قاذف، وأنّ المسألة ظنيّة، إلا من ذهب إلى ذلك فإنّه يعمل بمقتضى مذهبه، من غير اعتقاد جرح، ولا اعتراض على من لم يوافق في المذهب، على أنّ جرح القاذف الجاهل بتحريم القذف أو الموافق بإقامة الشّهادة مما يخالف القياس، فلا يقاس الشّاهد في مثل هذه الصّورة على النّصّ الوارد /فيه، على القول المنصور في الأصول.

**الوهم السادس:** توهم المعترض أنّه هؤلاء<sup>(1)</sup> الشّهود الثلاثة إذا لم يكونوا قاذفين وجب جرح المغيرة بالزّنا الذي أخبروا به، وظنّ أنّه لا مخرج من هذا السؤال، وليس الأمر كما توهم، بل يجوز أن يصدقوا فيما شهدوا به من نكاح المغيرة لامرأة لم يعلموا أنّها له زوجة، ويجوز مع ذلك أن لا يجرح بذلك المغيرة لتجويز غلطهم في الشّهادة، فقد روى ابن النّحوي في: ((البدر المنير)): أنّ المغيرة ادّعى في تلك المرأة التي رموه بها أنّها له زوجة، وكان يرى نكاح السّرّ، وروي أنّه كان يتبسّم عند شهادتهم، ف قيل له: في ذلك؟ فقال: إيّ أعجب مما أريد أن أفعله بعد شهادتهم، ف قيل: وما تفعل؟ قال: أقيم البيّنة أنّها زوجتي. ذكره في ((البدر المنير)) وذكر أنّه كان كثير الزّواجة وأنّه أحصن بثلاثمائة امرأة.

وأما ما ذكره المعترض من أجل دخول المغيرة في الفتن فسيأتي الكلام على ذلك في (المسألة الثالثة)<sup>(2)</sup> عند ذكر أهل التّأويل، واختلاف النّاس في أحكامهم، وقد أثنى صاحب الرّسالة على أبي بكره بالديانة والتّحرّي، وهو كما وصف لكن على غير قاعدته، فإنّه قد جرح من قعد عن نصره عليّ - - فدلّ ذلك على جهله بحال أبي بكره، وعدم معرفته

<sup>(1)</sup> ( ) في (ي): ((هذه)).

<sup>(2)</sup> ( ) (ص/523).



بتشدده في تحريم قتال أهل القبلة، حتى حرم المدافعة [عن<sup>(1)</sup>] النفس، وكان ينكر على المتقاتلين من الطائفتين، ولكنه متأول متحرر للصواب، وفعله - كما قال عليّ في فعل ابن عمر - إن كان حسناً إنّه لعظيم، وإن كان ذنباً إنّه لصغير. رواه الذهبي<sup>(2)</sup>.

**الوهم السابع، قال: ((ومنهم أبو موسى الأشعري، نزع علياً - الذي ولاه الله ورسوله، إنّه على الله لجريء، وأقام معاوية بن أبي سفيان القدري)).**

الوهم

**والجواب:** أنّ هذا وهم فاحش لا يجهله من له أدنى تمييز، فإنّ أبا موسى لم يقم معاوية بل خلعه، وكان يريد أن يقيم عبد الله بن عمر بن الخطاب، وكان قد واطأ عمرو بن العاص على ذلك على ما هو مبسوط في كتاب التاريخ.

الدّب عن  
أبي موسى

وقد اشتهر في كتب التاريخ أنّ معاوية كتب إلى أبي موسى: ((أمّا بعد، فإنّ عمرو بن العاص قد بايعني على ما أريد، وأقسم بالله لئن بايعتني على الذي بايعني لأستعملنّ أحد ابنك على الكوفة، والآخر على البصرة، ولا يغلق دونك باب، ولا تقضي دونك حاجة، وقد كتبت إليك بخطي فاكتب إليّ بخط يدك)) فكتب إليه: ((أمّا بعد فإنك كتبت إليّ في جسيم الأمة، فماذا أقول لربي إذ ما قدمت عليه، ليس لي في ما عرضت حاجة<sup>(3)</sup>)).

وهذا يدلّ على براءته من الجرأة على الله التي اجترأ المعترض على الله في غيبته بها. فقد كان متعبداً متزهداً صوّماً قوّاماً، وقد تولى البصرة فلم

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((على)).!

<sup>2</sup> ( ) ((السير)): (1/119-120).

<sup>3</sup> ( ) أخرج ابن سعد: (4/111).

يخرج منها إلا بست مئة درهم، وكان خراجها عشرة آلاف ألف أربعمائة ألف. روى ذلك الذهبي في ((النبلاء))<sup>(1)</sup>، وروى فيه<sup>(2)</sup> عن الشعبي<sup>(3)</sup> [عن شقيق]<sup>(4)</sup> عن حذيفة أنه تكلم في أبي موسى بكلام يقتضي بأنه منافق<sup>(5)</sup>.

ثم قال: ((في الشعبي تشييع يسير)). انتهى.

وقد قال الشعبي: حدثناهم بغضب أصحاب محمد / فاتخذوه ديناً.

أ/55

وعندي أن هذا لا يصدّق، فإنّه معارض بما هو أصحّ منه بل بما<sup>(6)</sup> هو معلوم الصّحّة، وذلك أنّ حذيفة وإن كان صاحب العلم بالمنافقين، فبغير شكّ أنّه إنّما أخذ العلم بذلك من رسول الله ﷺ، لكن رسول الله ﷺ ولى أبا موسى على اليمن مصدقاً وقاضياً، وكان يفتي وقضي في بلدة رسول الله ﷺ، في زمنه ﷺ، وفي أيام الخلفاء الرّاشدين -رضي الله عنهم-، وكانت حال المنافقين أحقر من ذلك، فلم يكن رسول الله ﷺ ليولي القضاء منافقاً ويقرّه على الفتيا، وكذلك أصحابه -رضي الله عنهم- فهذا أمر معلوم بالضرورة، ولا يعارض بحديث مظنون، ومن الأحاديث المظنونة

<sup>1</sup> ( (السير)): (2/398).

<sup>2</sup> ( (السير)): (2/393-394).

<sup>3</sup> ( ( (كذا في الأصول! و (العواصم)): (3/286)! وهو وهم من المصنّف -رحمه الله- وصوابه (الأعمش)، كما في (السير)): (2/393) والمصنّف ينقل منه.

<sup>4</sup> ( ( (في (الأصول)) بياض بمقدار كلمتين، والاستدراك من (السير)): (2/393).

<sup>5</sup> ( ( (قال الذهبي في (السير)): ((ما أدري ما وجه هذا القول؟!)).

أقول: لعل في قول الأعمش بعد ذلك ما يفسّر هذا، فلعله كان في وقت غضب حذيفة -رضي الله عنهم أجمعين-.

<sup>6</sup> ( ( سقطت من (س)).

في الثناء على أبي موسى ما رواه مالك بن مغول وغيره، عن أبي بريدة، عن أبيه بريدة عنه قال في أبي موسى: ((إنَّه مؤمن منيب)) لما قال له بريدة: أترأه يرأني؟ قال -:- ((بل مؤمن منيب))<sup>(1)</sup>

ولو كان منافقاً لاغتتم الفرصة حين حكمه عليّ، ومال إلى الدُّنيا وتابع من أعطاه منها، ولم ينظر للمسلمين.

ولو كان كذلك؛ لما اختار عبد الله بن عمر للخلافة، فإنَّ عبد الله من أئمة التَّقوى، ومعادن الزَّهادة في الدُّنيا، والمنافق إنما يحبُّ أهل الفسق والجرأة.

وأيضاً فإنَّ أبا موسى استمرَّ على العبادة، والاجتهاد في المدة الطويلة من أوَّل إسلامه إلى أن انقضت خلافة الخلفاء -رضي الله عنهم-، والمنافق ينجم<sup>(2)</sup> نفاقه، ولا تستمر له [الاستقامة]<sup>(3)</sup> على الدِّيانة<sup>(4)</sup>.

ولما قرب موته اجتهد في العبادة اجتهاداً شديداً، ف قيل له: لو أمسكت ورفقت بنفسك؟ فقال: إنَّ الخيل إذا أرسلت فقاربت رأس مجراها، أخرجت جميع ما عندها، والذي بقي من أجلي أقلَّ من ذلك.

ثمَّ إنَّه من السابقين إلى الإسلام قبل ظهوره، والمتحمِّلين لمشقَّة الهجرة، وترك المال الوطن، وقد قرن الله الخروج من الدِّيَار بقتل الأنفس، وليس في المنافقين من أسلم من غير تقيَّة، فكيف

<sup>1</sup> ( ) رواه رزين، وانظر: ((المشكاة)): (2/709).

<sup>2</sup> ( ) أي: يظهر.

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((الإقامة))، والمثبت من (ي) و (س).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((الدنيا))! وهو خطأ.

يتصوّر أن يسلم في أرض بعيدة عن رسول الله ﷺ ثم <sup>(1)</sup> يظهر فيها الإسلام، ثم يهاجر إلى مثلها. فإنّه من مهاجرة الحبشة، فمن يراني بذلك، وإلى أيّ غرض يتوصّل؟ فقبح الله من يجترىء على الله ببهت أصحاب رسول الله ﷺ، فإن كان صدر من حذيفة شيء من ذلك فلعله تأوّل في ذلك وغلط فيه، وربّما أخذ ذلك من قول رسول الله ﷺ في الإمام عليّ -:-: ((**لا يحبّك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق**))<sup>(2)</sup>. وأخذ بغضه لعليّ -:- من تخلّفه عنه، وهذا كله ضعيف، فإنّ التخلّف لا يدلّ على البغض، ولا يستلزم استخراج التّفاق، فقد تخلّف عنه من أعيان الصّحابة مثل: ابن عمر، وعمران بن حصين، -الذي كانت الملائكة تسلم عليه- وأبي سعيد الخدريّ، وأسامة بن زيد حبّ رسول الله ﷺ، وهو الذي قال لعليّ -:-: **والله لو كنت شديق الأسد ما تخلّفت عنك، ولكنّي أقسمت لرسول الله ﷺ لا قاتلت بعده أحداً ممن يشهد أن لا إله إلا الله.**

على أنّ بغض عليّ -:- إمّا كان علامة للتّفاق في أوّل الإسلام، فإنّ المنافقين كانوا يبغضون من كان فيه قوّة على الحرب لكرهتهم لقوّة الإسلام، ولذلك جاء في الحديث أيضاً: ((**أنّ بغض الأنصار علامة التّفاق**))<sup>(3)</sup> لهذا المعنى، (1) وكذلك حبّهم وحبّ عليّ كان في ذلك الرّمان علامة الإيمان<sup>(4)</sup> لهذا المعنى، فأما في الأعصار المتأخّرة عن أوّل الإسلام فلا يدلّ على ذلك، فإنّ الخوارج يبغضون عليّاً ويكفّرونه مع الإجماع على أنّهم غير منافقين وإن كان

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((لم)) ولها وجه.

<sup>2</sup> ( ) تقدم تخريجه (ص/94).

<sup>3</sup> ( ) أخرجه مسلم برقم: (78).

<sup>4</sup> ( ) ما بينهما تكرر في (أ).

ذنبهم عظيماً، ومروقهم من الإسلام منصوباً،  
والباطنيّة /يحبونه مع الإجماع على كفرهم، وكذلك  
الروافض يحبونه مع ضلالهم وفسوقهم نعوذ بالله!  
فهذا ونحوه مما يحتمل أن يستند الصّحابي إلى مثله  
في مثل هذه الأمور -إن صحّت- أولى من خرق  
الإجماع، وهدم القواعد الكبار لملاحظة [ظاهر]<sup>(1)</sup>  
حديث أحسن أحواله أنّه مظنون.

وقد قصدت وجه الله تعالى في الذّبّ عن هذا  
الصّحابي المعتمد في نقل كثير من الشريعة  
المطهّرة لما رأيت الحافظ الذهبي روى ذلك، ولم  
يقدر في إسناده بما ينفع، وقد أحسن الشّعبي<sup>(2)</sup> -  
رحمه الله- في قوله: حدّثناهم بغضب أصحاب محمد  
فاتّخذوه ديناً، فإنّه يحتمل صدور مثل ذلك عند  
الغضب بأدني شبهة.

وفي الحديث الصّحيح<sup>(3)</sup> : ((اللهم إني بشر  
أسف كما بأسف بنو آدم فمن دعوت عليه أو  
سبته وليس لذلك بأهل فاجعلها له رحمة  
وزكاة)) أو كما ورد، فهذا رسول الله ﷺ كيف غيره؟!  
وقد كان بين أبي موسى وعليّ شيء كبرته الروافض  
والشيعة.

وقد روى بعض أهل البيت من الزيدية أنّ أبا  
موسى اعتذر إلى عليّ -ﷺ- (4) ورضي عليّ ﷺ عنه<sup>(4)</sup>  
ونرجو صحّة ذلك إن شاء الله، ومثل هذه الرواية  
يحسن الأخذ بها وإن كانت مرسلّة، فإنّه لا بأس  
بالأخذ بالمرسل في مثل هذا. على أن المالكية  
وغيرهم يقبلونه في أحاديث الأحكام. بل ادّعى

<sup>1</sup> ( ) زيادة من (ي).

<sup>2</sup> ( ) تقدّم أن هذا وهم من المصنّف -رحمه الله- وأنّ صوابه:  
الأعمش.

<sup>3</sup> ( ) تقدّم تخريجه.

<sup>4</sup> ( ) ما بينهما ليس في (س).

العلامة محمد بن جرير إجماع التابعين على ذلك، رواه عنه ابن عبد البر في ((تمهيد))<sup>(1)</sup>.

**الوهم الثامن:** وهم أنه يمكنه تخصيص المحدثين بالقدح عليهم في حديثهم بالحديث الذي فيه: ((يؤتى بقوم يوم القيامة فيذهب بهم ذات الشمال فأقول: أصحابي أصحابي))<sup>(2)</sup> وبقوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُتَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: 101]، قال المعتبر: دلت الآية على أن فيمن يعدونه صحابياً عدلاً من هو كافر مجروح. انتهى كلامه.

وهو يصلح من شبه الزنادقة القادحة على أهل الإسلام، لا من شبه الشيعة القادحة على أهل الحديث، ولكن المعتبر لا يدري ما يخرج من رأسه.

**والجواب:** أن الإجماع منعقد على الاعتبار بالظاهر دون الباطن، ومن نجم نفاقه وظهر كفره ترك حديثه، ومن ظهر إسلامه وأمانته وصدقه قبل وإن كان في الباطن خلاف ما ظهر منه، فقد علمنا لما وجب علينا وبذلنا في طلب الحق جهدنا، وقد كان رسول الله ﷺ يعمل بالظاهر ويتبرأ من علم الباطن. وإلى ذلك الإشارة بقوله في هذه الآية: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: 101]، فلو كان في هذا قدح على المحدثين لتوجه مثله على رسول الله ﷺ.

وليت شعري ما سبب خلوص الرديئة من هذا الإشكال؟ فإن الآية والحديث يدلان على أن فيمن يعدونه صحابياً<sup>(3)</sup> عدلاً من يجوز أنه مجروح، وقد أحسن المعتبر ورود هذا السؤال عليه فأشار إليه ثم

<sup>1</sup> ( ) (1/4).

<sup>2</sup> ( ) تقدّم تخريجه.

<sup>3</sup> ( ) سقطت من (س).

قال: الجواب: أنه قد ظهر فسق من ذكرناه وكفره.

**والجواب:** أن الذي قدح به نوعان:

**أحدهما:** ما وقع بين الصحابة من الفتن، وسيأتي الجواب عليه في مسألة التأويل والكلام على أهله.

**وثانيهما:** ما نسب إلى بعض الصحابة من المعاصي التي تدل على الفسق الذي لا يدخله التأويل، وقد ذكرنا فيما تقدم الجواب عليه في ذلك وأن المحدثين يوافقون على الجرح لمن صح ذلك في حقه؛ كالوليد بن عقبة، والحكم بن أبي العاص، ويخالفون فيمن لم يصح ذلك في حقه / كالمغيرة بن شعبة، وأبي بكر، وسيأتي الكلام على المغيرة في (المسألة الثالثة)<sup>(1)</sup> إن شاء الله تعالى.

أ/56

الوهم التاسع  
الذّب عن  
الإمام أحمد

**الوهم التاسع:** ذكر المعترض أن التشبيه مستفيض عن الإمام أحمد بن حنبل، وأنه روى عنه<sup>(2)</sup> ذلك علماء الزيدية وعلماء المجبرة،<sup>(3)</sup> 1 وعنى بالمجبرة<sup>(3)</sup> الأشعرية وأهل الحديث.

**والجواب عنه**<sup>(4)</sup> من وجوه:

**الأول:** أن نقول: إما أن يقصد بذلك القدح في حديثه، أو تكفيره؛ إن كان الأول لم يصح لأمر:

**الأمر الأول:** أنه مجمع على قبوله في الحديث، وقد قدمنا الدليل على ذلك حيث ذكرنا الإجماع على صحة حديث البخاري ومسلم، فإنه أوثق رواتهما، بل إمام مصنفيهما، بل إليه المرجع

<sup>(1)</sup> ( ) (ص/523).

<sup>(2)</sup> ( ) في (س): ((عن))!.

<sup>(3)</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

<sup>(4)</sup> ( ) ((عنه)) ليست في (س).

في توثيق ثقافتهما.

**الأمر الثاني:** أنه مجمع على الاعتداد بخلافه، وعدم انعقاد الإجماع على رأسه، وذلك فرع على ثقته وأمانته، وقد شحنت الزيدية كتبها بمذاهبه، واشتغل أهل العلم منهم بحفظ أقواله، ولو كان مجروحاً غير مقبول لم يحسن ذلك منهم لما فيه من إيهام الخطأ، بل قد اشتهرت الرواية لأحاديثه واختيارته عند جميع أهل السنة والبدعة، والروافض والشيعة، وفيهم من هو من أعدائه، والفضل ما شهدت به الأعداء، فلولا علمه وحفظه<sup>(1)</sup>، ما حفظت مذاهبه، وقبلت روايته، مع<sup>(2)</sup> العجم والعرب في الشرق والغرب.

\*كأنه علم في رأسه نار\*

كما قالت الخنساء في صخر<sup>(3)</sup>، وما ذلك لكونه مشبهاً كما زعم المعترض، بل لكونه إماماً جليلاً، وعلماً طويلاً، وقد أحسن من قال:

**\*لأمر ما يسود من يسود\***

وأما كلام المتكلمين فيه فهو زيادة في فضله، ودليل على جرأة المتكلم وجهله. وما يضر الإمام أحمد كلام من يتكلم عليه، وعلى خير أصحاب رسول الله ﷺ من الخلفاء الراشدين وكبراء المسلمين.

لم تدر تغلب وائل أم بليت حيث تناطح  
أهجوها البحران

**الأمر الثالث:** معارضة تلك الروايات بإجماع أهل التاريخ من أهل الحديث على براءة الإمام أحمد من التشبيه، وقد روى الذهبي في ((ميزانه)) عن

<sup>1</sup> ( ) في (ي): ((فلولا علمه وفضله وحفظه)) وأشار أن ذلك في نسخته. وفي (س): ((فلولا علمه وفضله)).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((من)).

<sup>3</sup> ( ) ((ديوان الخنساء)): (ص/386).



بعض من وثق تصريح الإمام أحمد في ذلك بما لا مزيد عليه، وقد بالغ ابن الجوزي، وابن قدامة المقدسيّ الحنبلِيَّان المحدثان في تنزيه الإمام أحمد عن ذلك. قال الشيخ أحمد بن عمر الأنصاري: بل<sup>(1)</sup> لم يشتهر أحد من الحنابلة بذلك، ولم يعرف عنه إلا أنه يوجد في كلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية شيء من<sup>(2)</sup> ذلك لم يبلغ رتبة التصريح، ذكره في كتابه ((مغني المحدث في الأسفار عن حمل الأسفار))<sup>(3)</sup> في آخر ذكر أسانيد ((مسند أحمد)).

قلت: وما أظن بعض الحنابلة ينجو من ذلك، ولكن حكم البعض لا يلزم الكل بالضرورة، وقد [اشتملت]<sup>(4)</sup> كتب الرجال على القدح بذلك على من قاله دون غيره، [وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى] [الزمر:7] ولله الحمد.

وأما إن أراد المعترض التوصل بذلك إلى تكفيره - فهذا لا يصح<sup>(5)</sup> لأمر أيضاً:

**منها:** ما تقدّم من الإجماع على الاعتداد بأقواله، وعدم انعقاد الإجماع على رأسه، وليت شعري إذا كان / [عند]<sup>(6)</sup> المعترض بهذه المنزلة فما باله يملّي

ب/56

<sup>1</sup> ( ) ليست في (س).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((في)).

<sup>3</sup> ( ) لم أقف على المصنّف ولا المصنّف! فإن أراد المؤلف كتاب ((المغني عن الحفظ والكتاب))؛ فهو لمحمد بن بدر الموصلي (623)، الكتاب مطبوع وليس في آخره ما ذكر المؤلف!.

وإن أراد: مختصر هذا الكتاب؛ فهو لابن الملّقن عمر بن عليّ (804) فلم نقف عليه!.

ولو وجد هذا؛ فهو شيء لا يلتفت إليه في حقّ الإمامين، بل هما على منهاج السلف، ملتزمان به، داعيان إليه.

<sup>4</sup> ( ) في (أ): ((اشتمل)).

<sup>5</sup> ( ) في (ي) و (س): ((لا يصح له)).

<sup>6</sup> ( ) سقطت من (أ).

على طلبه العلم الشَّريف مذهب أحمد بن حنبل -[]- وهلاً أُملي عليهم مذاهب الباطنيَّة، وقولهم: إنَّ للأشي مثل حظِّ الدُّكر، ونحو ذلك؟.

**ومنها:** أنَّ التَّكفير من المسائل القطعيَّة، يحتاج مدَّعيه إلى التواتر الصَّحيح في الطرفين والوسط، والمعتزض إنَّما ادَّعى الاستفاضة، وليس الاستفاضة تستلزم التواتر، بل ولا تستلزم الصَّحَّة، فقد يستفيض الأمر في الأخير بعد غرابته أو نكارته أو وضعه<sup>(1)</sup> في أوَّل الأمر، وقد اشتهرت أحاديث الكتب السُّنَّة وغيرها في الرِّمن الأخير، وبلغ رواتها [أكثر]<sup>(2)</sup> من عدد التواتر.

**ومنها:** أنَّ العدد الكثير قد يغلطون في رواية المذاهب، وإنَّ لم يتعمَّدوا الكذب فلا يحصل العلم بخبرهم، لأنَّ شرط التواتر الكثرة المفيدة للعلم، وذلك لا يكون إلا إذا أخبروا عن علم ضروري دون ما أخبروا به عن ظنٍّ أو استدلال، لكنَّه يحتمل في المخبرين عن الإمام أحمد أنَّهم ألزموه ذلك بطرق نظريَّة استدلالية، فلا يفيد خبرهم التواتر وإن كثروا، ألا ترى أنَّ الشَّيعة تعظم المعتزلة، وتوثقهم مع أنَّ المعتزلة على كثرتهم قد أجمعوا على دعوى العلم القاطع بإجماع الصحابة على خلافة أبي بكر -[]-، والشَّيعة في هذا المقام لا يعتقدون صدق المعتزلة ولا أنَّ خبرهم مع أهل السُّنَّة يفيد تواتر النَّقل بصحَّة [هذا]<sup>(3)</sup> الإجماع المدَّعى، فما بال نقل النَّقلة للتشبيه عن الإمام أحمد لَمَّا<sup>(4)</sup> استفاض وجب الأخذ به؟ وأمَّا استفاضة إجماع الصحابة على خلافة أبي بكر فلا يؤخذ بها؟

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((منه))! وهو تحريف.

<sup>2</sup> ( ) في (أ): ((أبلغ)).

<sup>3</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

<sup>4</sup> ( ) في (س): ((كلما))!.

فكلّ ما اعتذر به الشّيعيِّ هناك فالحنبليِّ<sup>(1)</sup>  
والسنّيّ يعتذر عن أحمد بمثله هنا.

**ومنها:** أنّه قد ثبت بالتّواتر أنّ الحافظ ابن  
الجوزيِّ من أئمة الحنابلة، وليس في ذلك نزاع، ولا  
شكّ أنّ تصانيفه في المواعظ وتواليفه في الرّقائق  
مدرس فضلائهم، وتحفة علمائهم، فيها يتواعظون  
ويخطبون، وعليها في جميع أحوالهم يعتمدون.

وقد ذكر ابن الجوزيِّ في كتبه هذه ما يقتضي  
نزاهتهم عن هذه العقيدة، وأنا أورد من كلامه في  
ذلك ما يشهد بصحّة ما ذكرته، فمن ذلك قوله في  
كتاب ((المدهش))<sup>(2)</sup> في قوله تعالى: **هُوَ  
الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ  
شَيْءٍ عَلِيمٌ** [الحديد:3]. قال ابن الجوزيِّ:  
((أول: ليس له مبتدأ، آخر: جلّ عن منتهى<sup>(3)</sup>،  
يثبته العقل [ولا يدركه]<sup>(4)</sup> الحسن. كلُّ مخلوق  
/محصور بحدّ مأسور في سور قطر. والخالق بائن  
مباين يعرف بعدم مألوف [التّعريف]<sup>(5)</sup> ارتفعت  
لعدم الشّبه والشّبه، إنّما يقع الإشكال في وصف  
من له أشكال. وإّما تضرب الأمثال، لمن له  
أمثال. وأمّا من لم يزل ولا يزال فما للحسن معه  
مجال. عظمته عظمت عن نيل كفّ الخيال، كيف  
يقال: كيف، والكيف في حقّه محال؟ أنّى تتخايله  
الأوهام وهي صنعته، كيف تحدّه العقول وهي  
فعله، كيف تحويه الأماكن وهي وضعه؟ انقطع  
سير الفكر، وقف سلوك الدّهن، بطلت إشارة

أ/57

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((الحنثي))!.

<sup>2</sup> ( ) (ص/137).

<sup>3</sup> ( ) بعدها في ((المدهش)): ((ظاهر بالدليل باطن بالحجاب)).

<sup>4</sup> ( ) في (أ): ((لا يثبته))، والمثبت من ((المدهش)) و (ي) و  
(س).

<sup>5</sup> ( ) سقطت من (أ).

الوهم، عجز لطف الوصف، عَشِيَّتْ عَيْنِ الْعَقْلِ،  
خرس لسان الحسن، لا طول للقدم في طور القدم. عَزَّ المرقى فيئس  
المرتقي، بحر لا يتمكّن منه عائص. ليل لا يبصر فيه للعين كوكب.

مرام شطّ [مرمى]<sup>(1)</sup> فدون مداه بيد لا تبيد  
العقل فيه

جاذة التسليم سليمة. وادي الثقل بلاقع. انزل  
عن علوِّ غلوِّ التشبيه، ولا تعل قلل أباطيل التعليل،  
فالوادي بين الجبلين.

ما عرفه من كَيْفِهِ، ولا وَحْدَهُ مِنْ مِثْلِهِ، ولا عبده  
من شَبْهِهِ. المَشَبَّهُ أَغْشَى والمَعْطَلُ أَعْمَى، مِمَّا يَتْرَهُ  
عنه ممّ! فيما يجب نفيه فيم؟! جلّ وجوب وجوده  
عن رجم ((لعل))، سبق الزّمان فلا يقال: كان، أبرز  
عرائس الموجودات من كنّ ((كن))، بثّ الحكم فلم  
يعارض ((بلم)) تعالى عن بعضيّة ((من))، وتقدّس عن  
ظرفية ((في))، وتنزّه عن شبه ((كأن)) وتعظم عن  
نقص ((لو أنّ)) (2) وعزّ عن عيب ((إلا أنّ))<sup>(2)</sup> وسما كما  
له عن تدارك ((لكن))<sup>(3)</sup>.

وقال ابن الجوزي في كتاب ((اللطف))<sup>(4)</sup> في  
وصف الله تعالى: ((لا من الظاهر فهم له شبح، ولا  
من الباطن تعطل له وصف. خرس في حضرة  
القدس صولة ((لم))، وكفّت لهيبة الحقّ كَفِّ ((كيف))  
وعشيت لجلال العزّ عين الفكر. فأقدام الطلب واقفة

<sup>1</sup> ( ) في (أ): ((رمى)).

<sup>2</sup> ( ) ما بينهما ساقط من (س).

<sup>3</sup> ( ) وقع في (س) و (ت)، تحريفات كثيرة لم أعتن بالإشارة إليها.

<sup>4</sup> ( ) ذكره ابن الجوزي لنفسه في ((فهرست مصنفاته)): (ص/210)، نشر في مجلة المجمع وقال: إنه مجلد المجمع وقال: إنه مجلد. وله نسخة في دار الكتب المصرية رقم (20537/ب). انظر: ((مؤلفات ابن الجوزي)): (ص/193) للعلوجي.

على جمر التَّسليم. إلى قوله: ((المشبه ملوث بدم التَّجسيم، والمعطل نجس بسرجين الجحود، ونصيب المحقِّ لبن خالص هو التَّنزيه)) إلى قوله: ((تفكروا في آلاء الله، لا تتفكروا في الله. إذا استقبل الرَّمْد الرِّيح فقد تعرَّض لزيادة الرَّمْد)) انتهى كلامه<sup>(1)</sup>.

وفيه مع نفي التَّجسيم والتَّشبيه تلويح إلى ذم تعطيل ذات الله جلَّ جلاله عمَّا وصفها به في كتابه الكريم. فلهم مذهب بين مذهبين وإليه أشار بقوله: فالوادي بين الجبلين. وبقوله: ونصيب المحقِّ لبن خالص هو التَّنزيه، بل ظاهر عبارته أنَّ المشبه خير من المعطل، وتفسير هذا، وذكر الأدلة فيه والرَّد على المبتدعة يحتمل تأليفاً مستقلاً، وليس هذا من مقاصد هذا الكتاب، وإثما القصد فيه تنزيه الإمام /أحمد عن التَّشبيه الذي وصمه به المعترض.

ب/57

ولنورد في هذا المقام كلام النوويِّ في حكاية مذهب أهل الحديث، وغيرهم من جماهير أهل السنَّة، قال النوويُّ في: ((شرح مسلم))<sup>(2)</sup> -وقد ذكر حديث ((يوم يكشف عن ساق)):- ((أعلم أنَّ لأهل العلم في أحاديث الصِّفات، وآيات الصِّفات قولين:

أحدهما - وهو مذهب معظم السُّلف<sup>(3)</sup> أو كلِّهم -:  
أنَّه لا يتكلم في معناها بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنَّه

<sup>1</sup> ( ) ليست في (س). وقد وقع في (س) تحريفات، صوتها ولم أشر إلى ذلك.

<sup>2</sup> ( ) (3/19).

<sup>3</sup> ( ) نسبة هذا المذهب إلى السُّلف غير صحيحة، وإثما مذهب السُّلف هو تفويض الكيفية، مع إثبات المعنى.

ونسب النووي هنا إليهم تفويض المعنى والكيفية!!  
وانظر للتوسُّع: ((مجموع الفتاوى)): (6/35) و((الردود والتعقبات)): (ص/67، 171).

منزّه عن التّجسيم، وعن سائر صفات المخلوقين. وهذا القول هو مذهب جماعة المتكلمين، واختاره جماعة من محقّقيهم وهو أسلم.

**والقول الثّاني:** وهو مذهب معظم المتكلمين أنّها تتأوّل، وإثما يسوغ تأويلها للعارف بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذي رياضة في العلم، انتهى كلام التّووي.

وهو ظاهر في تنزيه الفقهاء من التّجسيم، وأحمد بإجماعهم من أمتهم وجلتهم، فلو كان مجسماً ما كان عندهم بهذه المنزلة، ألا ترى أنّ التّووي لم يعدّ قول المجسّم في أقوال أهل العلم، وقصر أقوال العلماء على قولين، وأحمد عنده من العلماء بغير شك.

فإن قلت: وما التّجسيم؟ قلت: هو إثبات الجسم لله تعالى. قال الإمام يحيى بن حمزة في كتاب ((التحقيق، في التكفير والتّفسيق)) ((وعن الخليل بن أحمد في ((كتاب العين))<sup>(1)</sup> أنّه قال: ((الجسم البدن وجميع أعضائه من النّاس والدّوابّ ونحو ذلك مما عظم في الخلقة، وأنشد الخليل:

وأجسم من عاد جسوم      وأكثر إن عدّوا عديداً من  
رجالهم                      التّرب

انتهى كلام الإمام يحيى بن حمزة.

وقال في ((مجمل اللّغة))<sup>(2)</sup> لأبي [الحسين]<sup>(3)</sup> أحمد بن فارس بن زكرياء: ((الجسم كلّ شخص مدرّك. كذا رأيت في ((كتاب ابن دريد))<sup>(4)</sup>. وكلّ

<sup>(1)</sup> ( ) (6/60).

<sup>(2)</sup> ( ) (1/189).

<sup>(3)</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((الحسن))! وهو خطأ.

<sup>(4)</sup> ( ) ((الجمهرة)): (2/94).

عظيم الجسم جسيم وجسام, والجثمان الشَّخص<sup>(1)</sup> . وفي ((المجمل))<sup>(2)</sup> وفي ((كتاب الخليل))<sup>(3)</sup> أنَّ الجسد لا يقال لغير الإنسان من [خلق] الأرض.

وفي كتاب ((الضَّيَاء))<sup>(4)</sup> لمحمَّد بن نشوان الحميري: الجسم كلُّ شخص مدرك. لكنَّه فسَّر الشَّخص بالجسم, فدار كلامه ولم يظهر مقصده. وأمَّا التَّشبيه فهو أخصُّ من التَّجسيم لاختلاف عرف أهل اللُّغة العربية وأهل الاصطلاح العرفي, وقد تكلم الأصوليون على ذلك في مسألة نفي المساواة وما هي تقتضي, والله سبحانه أعلم.

**الوهم العاشر:** قال: ((وقد نسب إلى الشَّافعي القول بالرؤية<sup>(5)</sup>, فطرَّق عليه الاحتمال, لأنَّ الرؤية إمَّا تكون بكيف أو بلا كيف, والكيفية<sup>(6)</sup> تجسيم لا محالة)).

الوهم

**أقول:** قد توهم المعتزض أنَّ إسلام الإمام الشَّافعي - <sup>ؒ</sup> - مشكوك فيه, وأراد أن يقرب كفره وخروجه من الإسلام, فلم يزد على أن تعرِّض لأن يبوء بالكفر, وعرَّض نفسه للتكذيب والخسر, فأمَّا الإمام الشَّافعي فهو أرفع من أن ينقصه كلام سفيه, / رشح إنأؤه بما فيه.

الدُّب عن الإمام

ما يضرب البحر أمسى  
أن رمى فيه سفيه  
زاخراً  
بحجر

أ/58

ومن جلاله<sup>(7)</sup> الشَّافعي - <sup>ؒ</sup> - أنَّ كلَّ طائفة من المعتزلة, وأهل السنَّة تدَّعيه وتتشرف أن تكون من

<sup>1</sup> ( ) في ((المجمل)): ((الجسمان الجسم)).

<sup>2</sup> ( ) (1/189) وما بين العكوفين منه.

<sup>3</sup> ( ) ((العين)): (2/113).

<sup>4</sup> ( ) تقدّم الكلام عليه (ص/234).

<sup>5</sup> ( ) أي: رؤية الله تعالى يوم القيامة.

<sup>6</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) إشارة إلى أنه في نسخة: ((المكيفة)).

<sup>7</sup> ( ) في (س): ((جلال)).

رواة حديث  
رؤية الله -  
عز وجل -

متَّبِعِيهِ، فَيَا هَذَا مَالِكُ، وَهَذِهِ الْحَمَاقَةُ؟ أَلَيْسَ شَيْخُ  
 الْمَعْتَزَلَةِ مَفْصَحِينَ<sup>(1)</sup> بِدَعْوَى مُوَافَقَتِهِمُ لِلشَّافِعِيِّ فِي  
 الْعَقِيدَةِ؟ أَلَيْسَ قَاضِي قَضَاتِهِمْ عَبْدِ الْجِبَارِ<sup>(2)</sup>، وَأَمْثَالُهُ  
 مِنْ جَمَلَةِ خَدَّامِ أَقْوَالِهِ الْقَدِيمَةِ وَالْجَدِيدَةِ؟! فَهَمَّ فِي  
 الْفُرُوعِ غَيْرُ مُسْتَنْكِفِينَ مِنَ التَّشْرِيفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَلَا  
 مُسْتَكْبِرِينَ مِنَ التَّعْوِيلِ فِي التَّقْلِيدِ عَلَيْهِ، وَهَمَّ فِي  
 الْعَقِيدَةِ مَدَّعُونَ لِمُوَافَقَتِهِ دَاعُونَ إِلَى عَقِيدَتِهِ<sup>(3)</sup>،  
 وَكَفَى مَا ذَكَرَهُ عَالِمُهُمُ الْكَبِيرُ أَبُو سَعْدِ الْمُحَسِّنُ بْنُ  
 كَرَّامَةَ الشَّهِيرُ بِالْحَاكِمِ فِي كِتَابِهِ ((شرح العيون)).

رواة حديث  
 رؤية الله -  
 عز وجل -

وَأَمَّا التَّعَرُّضُ لِتَكْفِيرِهِ -صَانَهُ اللَّهُ مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ-  
 لِكُونَ الْقَوْلِ بِالرُّؤْيَةِ رَوِي عَنْهُ، فَهَذِهِ عِلَّةٌ يَلْزَمُ الْمَعْتَزَلُ  
 بِهَا تَكْفِيرَ كَثِيرٍ مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ، وَجَلَّةٌ عِلْمَاءُهُ الْأَعْلَامُ،  
 فَقَدْ رَوَيْتِ الرُّؤْيَةَ مِنْ<sup>(4)</sup> الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللَّهُ  
 تَعَالَى عَنْهُمْ-، عَنْ إِمَامِ الْجَمِيعِ<sup>(5)</sup> عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ،  
 وَإِمَامِ الْمَعْتَزَلَةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ<sup>(6)</sup> -  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحَدِيفَةَ بِنِ  
 الْيَمَانِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي  
 هُرَيْرَةَ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَفَضَالََةَ بْنَ

<sup>1</sup> ( ) فِي (أ) وَ (ي): ((مفصحون)).

<sup>2</sup> ( ) عَبْدِ الْجِبَارِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْجِبَارِ، أَبُو الْحَسَنِ الْهَمْدَانِي  
 شَيْخُ الْمَعْتَزَلَةِ. كَانَ إِمَامَ الْمَعْتَزَلَةِ فِي زَمَانِهِ، وَيَلْقَبُونَهُ: قَاضِي  
 الْقَضَاةِ، وَلَا يَعْنُونَ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ غَيْرَهُ، وَكَانَ يَنْتَحِلُ مَذْهَبَ  
 الشَّافِعِيِّ فِي الْفُرُوعِ، لَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ. ت (415)،  
 ((السيرة)): (17/244)، - (طبقات الشافعية): (5/97)  
 للسبكي.

<sup>3</sup> ( ) أَي: فِي زَعْمِهِمْ وَإِلَّا فَحَاشَاهُ مِنْ ذَلِكَ، انظُر: ((العواصم)): (5/5-  
 فما بعدها).

فَإِذَا كَانَ شَيْوْخُكَ وَسَلْفُكَ أَيُّهَا الرَّبِيدِيُّ الْمَعْتَزَلِيُّ مُعْظَمِينَ لَهُ،  
 خَاضِعِينَ لِعُلُومِهِ، إِلَّا يَكْفِيكَ مُتَابَعَتُهُمْ وَتَقْلِيدُهُمْ، وَقَدْ قَرَّرْتَ  
 لَزُومَ التَّقْلِيدِ وَإِغْلَاقِ بَابِ الْاجْتِهَادِ!!  
<sup>4</sup> ( ) كَذَا فِي الْأَصُولِ.

<sup>5</sup> ( ) أَي: الشَّيْخَةُ وَالسُّنَّةُ، فَكُلُّهُمْ رَضِيَهُ إِمَامًا.

<sup>6</sup> ( ) لِأَنَّهُمْ رَاضُونَ بِخِلَافَتِهِ.



عبيد، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله الأنصاري،  
وكعب الأحبار.

**ومن التابعين وغيرهم:** سعيد بن المسيّب،  
والحسن البصريّ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وعمر  
بن عبد العزيز، والأعمش، وسعيد ابن جبير،  
وطاووس، وهشام بن حسان، والقاضي شريك [و<sup>(1)</sup>]  
ابن أبي نمر، وعبد الله بن المبارك، وأئمة  
المذاهب الأربعة، والأوزاعي، وإسحق بن راهويه،  
والليث بن سعد، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن  
الجرّاح، وقتيبة بن سعيد، وأبي عبيد القاسم بن  
سلام، وغيرهم، فكلُّ هؤلاء روي عنهم القول  
بالرؤية، فإن كان كلُّ من روي عنه ذلك لزم  
الشك في إسلامه، والطرح لمذهبه، وروايته؛ لزم  
المعترض التشكيك في إسلام<sup>(2)</sup> عصاة الإسلام،  
وركن الإيمان: الصحابة والتابعين لهم بإحسان،  
الذين أطبق السلف والخلف عن الاقتداء بهم<sup>(3)</sup>،  
والقبول لقولهم، والانتفاع بمعارفهم ومذاهبهم.

وإن كان المعترض يكذب الرواة لذلك عنهم أو  
يتأول معنى ذلك، وإن صحَّ صدوره منهم، فهلاً فعل  
في حق الإمام الشافعيّ مثل ذلك! وسلك به في  
الحمل على السلامة أوضح المسالك؟!.

**/الوهم الحادي عشر: وهم هذا المعترض**  
**أنه يمكنه التشكيك في علم أبي حنيفة -،**  
**واعتلّ في ذلك بأنه قد رمي بالقصور في**  
**علمي العربية والحديث، أمّا العربية؛ فلقوله:**  
**أبا قبيس، وأمّا الحديث؛ فلأنه كان يروي**  
**عن المضغّين وما ذلك إلا لقلّة علمه**

<sup>1</sup> ( ) زيادة من (س)، وابن أبي نمر هو: شريك بن عبد الله بن  
أبي نمر، أبو عبد الله المدني ت (140هـ).

<sup>2</sup> ( ) ليست في (س).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((بهديهم)).

**بالحديث)) انتهى كلامه.**

وكان قد قدّمه قبل هذا الموضوع في المسألة الأولى: لكّني أحببت<sup>(1)</sup> أن أجمع الدَّبُّ عن أئمة الإسلام<sup>(2)</sup> الأربعة في موضع واحد فأقول:

لا يخلو إمّا أن ينكر صدور الفتوى عنه -،-، وينكر نقل الخلف والسلف لمذاهبه<sup>(3)</sup> في الفقه، أو يقرّ بذلك، إن أنكره أنكر الصّورة، ولم تكن لمناظرته صورة، وإن لم ينكره فهو يدلّ على اجتهاده، ولنا في الاستدلال به<sup>(4)</sup> على ذلك مسالك:

**المسلك الأوّل:** أنّه ثبت بالتواتر فضله وعدالته، وتقواه وأمانته، فلو أفتى بغير علم وتأهّل لذلك وليس له بأهل لكان جرحاً في عدالته، وقدحاً في ديانته وأمانته، ووصماً في عقله ومروءته، لأنّ تعاطي الإنسان ما لا يحسنه، ودعواه لمعرفة ما لا يعرفه، من عادات السّفهاء، ومن لا حياء له ولا مروءة من أهل الخسّة والدّناءة، ووجوه مناقبه مصنونة عن ابتذالها وتسويدها بهذه الوصمة القبيحة، والبدعة<sup>(5)</sup> الشّنيعة.

**المسلك الثّاني:** أنّ رواية العلماء لمذاهبه، وتدوينها في كتب الهداية، وخزائن الإسلام؛ تدلّ على أنّهم قد عرفوا اجتهاده لأنّه لا يحلّ لهم رواية مذهبه<sup>(6)</sup> إلاّ بعد المعرفة بعلمه لأنّ إيهام ذلك من غير معرفة محرّم، لما يتركّب<sup>(7)</sup> عليه من الأحكام الشرعيّة المجمع عليها، كانخرام إجماع أهل عصره

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((أحببت))!.

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((المسلمين)).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((مذاهبه)).

<sup>4</sup> ( ) سقطت من (ي).

<sup>5</sup> ( ) في نسخة ((المذمّة)) كذا في هامش (أ) وفي (س).

<sup>6</sup> ( ) في (س): ((مذهب إمام)).

<sup>7</sup> ( ) في (س): ((يتركّب)).

بخلافه, والمختلف فيها. كانخرام إجماع من بعده  
بخلافه, وجواز تقليده بعد موته.

**المسلك الثالث:** أن نقول: الإجماع منعقد  
على اجتهاده, فإن خالف في ذلك مخالف فقد  
انعقد الإجماع بعد موته, وإثما قلنا بذلك لأن  
أقواله متداولة بين العلماء الأعلام, سائرة في  
مملكة الإسلام, في الشرق والغرب واليمن  
والشام, من عصر التابعين من سنة خمسين ومائة  
إلى يوم الناس هذا وهو أول المائة التاسعة بعد  
الهجرة, لا ينكر على من يرويها ولا على<sup>(1)</sup> من  
يعتمد عليها, والمسلمون بين عامل عليها, وساکت  
عن الإنكار على من يعمل عليها, وهذه الطريقة  
[هي]<sup>(2)</sup> التي يثبت بمثلها دعوى الإجماع في أكثر  
المواضع.

**المسلك الرابع:** أنه قد نصّ كثير من الأئمة  
والعلماء على أن أحد الطرق الدالة على اجتهاد  
العالم /هي: انتصابه للفتيا, ورجوع عامة المسلمين  
إليه من غير نكير من العلماء والفضلاء, وموضع  
نصوص العلماء على ذلك في علم أصول الفقه,  
وهناك يذكر المدليل على أن ذلك كاف في معرفة  
اجتهاد العالم وجواز تقليده.

وممن ذكر ذلك من أئمة الزيدية, وشيوخ  
المعتزلة المنصور بالله في كتابه: ((الصفوة)),  
وأبو الحسين البصري في كتابه ((المعتمد))<sup>(3)</sup>,  
وهذا في سكوت سائر العلماء عن النكير على  
المفتي, فكيف بسكوت ركن الإسلام من عصاة  
التابعين, ونبلاء سادات المسلمين [الذين]<sup>(4)</sup> هم من

<sup>1</sup> ( ) ليست في (س).

<sup>2</sup> ( ) زيادة من (ي) و (س).

<sup>3</sup> ( ) (2/939).

<sup>4</sup> ( ) في (أ): ((أين!!), وفي (س): ((ومن)), المثبت من (ي).

خير القرون بنصِّ سيِّد المرسلين، فقد كان الإمام أبو حنيفة معاصراً  
لذلك الطراز الأوَّل كما سيأتي، وقد تطابق الفريقان من أهل السُّنَّة  
والاعتزال، على التَّعظيم لأبي حنيفة والإجلال؛ أمَّا أهل السُّنَّة: فذلك  
أظهر من الشُّمس، وأوضح من أن يدخل فيه اللبس.

وليس يصحَّ في الأفهام إذا احتاج التُّهَّار إلى  
شيء دليل<sup>(1)</sup>

وأما المعتزلة: فقد تشرَّفوا<sup>(2)</sup> بالانتساب إليه،  
والتَّعويل في التُّقليد عليه، كأبي عليٍّ، وولده أبي  
هاشم من متقدِّمهم، وأبي<sup>(3)</sup> الحسين البصري،  
والزُّمخشريِّ من متأخِّريهم<sup>(4)</sup>، وهم وإن قدَّرونا  
دعواهم الاجتهاد، والخروج من التُّقليد، فذلك إمَّا كان  
بعد طلبهم العلم وطول المدَّة، وهم قبل ذلك وفي  
خلال ذلك معترفون باتِّباع أقواله، وبعد ذلك لم  
يستنكفوا من الانتساب إلى اسمه والمتابعة في  
المعارف لرسمه، وفي كلام علامتهم الزُّمخشريِّ:  
(ويؤدُّ الله الأرض بالأعلام المنيفة، كما وطد  
الحنيفيَّة يعلم أبي حنيفة. الأئمة الجلة الحنيفة،  
أزمة الملة الحنيفة، الجود والحلم حاميِّ وأحنفيِّ،  
والدين والعلم حنفيِّ وحنفيِّ)<sup>(5)</sup>.

وقد عقد الحاكم أبو سعد<sup>(6)</sup> فصلاً في فضل  
أبي حنيفة، وعلمه ذكره في كتابه ((سفينة

<sup>1</sup> ( ) البيت في (س):

وليس يصحَّ في الأذهان شيء متى احتاج التُّهَّار إلى دليل  
والبيت للمتنبِّي، ((ديوانه)): (3/92) مع الشرح المنسوب  
للعكبري.

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((تشرف أكثرهم)).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((أبو)).

<sup>4</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي):

((بل قيل أكثر من هذا، وأنَّ كلَّ معتزلي حنفي إلاقاضي  
القضاة. تمت)) مولانا أحمد بن عبد الله.

<sup>5</sup> ( ) انظر نحوه في ((أطوال الذهب)): (ص/51).

<sup>6</sup> ( ) في (س): ((سعيد))!.

والعلوم))<sup>(1)</sup>، وقد أطبق أهل التاريخ على تعظيمه،  
وأفرد بعضهم سيرته -<sup>٢</sup>- في كتاب سماه  
((شقائق النعمان في مناقب النعمان))<sup>(2)</sup>: ولو  
كان الإمام أبو حنيفة جاهلاً ومن حلية العلم عاطلاً  
ما تطابقت جبال العلم من الحنفية على الاشتغال  
بمذاهبه، كالقاضي أبي يوسف، ومحمد بن الحسن  
الشيباني، والطحاوي، وأبي<sup>(3)</sup> الحسن الكرخي،  
وأمثالهم وأضعافهم، فعلماء الطائفة الحنفية في  
الهند، والشام، ومصر، واليمن، والجزيرة،  
والحرمين، والعراقين منذ مئة وخمسين من  
الهجرة إلى هذا التاريخ يزيد على ستمائة سنة،  
فهم أوف لا ينحسرون، وعوالم لا يحصون من أهل  
العلم /والفتوى، والورع والتقوى، فكيف يجترىء هذا  
المعترض، ويجوز عليهم أنهم تطابقوا على الاستناد  
إلى عامي جاهل لا يعرف أن الباء تجر ما بعدها، ولا  
يدري ما يخرج من رأسه من حديث رسول الله<sup>٢</sup>؟  
ما هذا إلا كلام عامي أو أعمى، يخط من الجهل في ظلماً.

وهبك تقول هذا الصبح      أيعمى العالمون عن  
ليل      الصياء<sup>(4)</sup>

وأما ما قدح به على الإمام أبي حنيفة من عدم  
العلم باللغة العربية فلا شك أن هذا كلام متحامل،  
متنكب عن سبيل المحامل، فقد كان الإمام أبو

<sup>1</sup> ( ) قال الزركلي في ((الأعلام)): (5/289): ((مخطوط في  
التاريخ، إلى زمانه، أربعة مجلدات كبار)) اهـ.  
<sup>2</sup> ( ) من تأليف جار الله الزمخشري (538)، ذكره في ((كشف  
الظنون)): (ص/1056)، وسمّاه: ((شقائق النعمان في حقائق  
النعمان)).

<sup>3</sup> ( ) في (أ) و (ي): ((أبو)).

<sup>4</sup> ( ) البيت لأبي الطيب المتنبّي ((ديوانه)): (1/10) مع شرح  
العكبري والرواية فيه: وهيني قلت...  
وتكرر الشطر الأول في (أ).

حنيفة من أهل اللسان القويمة<sup>(1)</sup> واللغة الفصيحة.

وليس بنحوي يلوك      ولكن سيلقي يقول  
لسانه                      فيعرب

وذلك لأنه أدرك زمان العرب، واستقامة اللسان، فعاصر جبراً والفرزدق، ورأى أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ مرتين، وقد توفي أنس بن مالك سنة ثلاث وتسعين من الهجرة<sup>(2)</sup>، والظاهر أن أبا حنيفة ما رآه وهو في المهدي، بل رآه بعد التمييز، يدل على ذلك أن<sup>(3)</sup> أبا حنيفة كان من المعمّرين، وتأخرت وفاته إلى سنة خمسين ومائة، وقد جاوز التسعين<sup>(4)</sup> من العمر، وهذا يقتضي أنه بلغ الحلم، وأدرك بعد موت رسول الله ﷺ بقدر الثمانين [سنة]<sup>(5)</sup> لأنه - - توفي بعد مضي عشر من الهجرة، وهذا يدل على تقدم أبي حنيفة وإدراكه زمان العرب، وهو أقدم الأئمة وأكبرهم سنّاً، فهذا مالك على تقدّمه توفي بعده بنحو ثلاثين سنة، ولا شك أن تغير اللسان في ذلك الزمان كان يسيراً، وأنه لم يشتغل في ذلك الزمان بعلم اللغة وفنّ

<sup>1</sup> ( ) في (ت): ((القوية)) وفي (س) ((القديمة))!. وانظر ((العواصم)): (2/86).

<sup>2</sup> ( ) في هامش (ي) ما نصّه:

((أو قريب من هذا، وذكر العيني وغيره: أن أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - رأى ستة من الصحابة، واختلفوا في الأخذ عنهم)).

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((فدل على أن أبا...)).

<sup>4</sup> ( ) في (ي) و (س) وهامش (أ)، و((العواصم)): (2/86): ((التسعين))، وفي (أ) و (ت): ((السبعين)).

ولم أبق على ((التسعين)) لأنه الصواب، وإنما لأنه كلام المؤلف - رحمه الله -، وقد ذكر المؤلف في ((الأصل)): (2/86) أنه أخذ هذا عن أبي طالب ذكره في كتاب ((الأمالي)).

أقول: والصواب أن أبا حنيفة لم يجاوز السبعين. قال الذهبي في الصحابة... توفي... في سنة خمسين ومائة. وله سبعون سنة) اهـ.

<sup>5</sup> ( ) في (أ): ((السنة))! وليست في (ي).

الأدب أحد من مشاهير العلماء المتبوعين المعتمد عليهم في التقليد، لعدم مسيس الحاجة إلى ذلك في ذلك العصر كما أشار إلى ذلك أبو السَّعادات ابن الأثير في ديباجة كتابه: ((التهاية))<sup>(1)</sup>، وكما لا يخفي ذلك على من له أنس بعلم التاريخ، فلو أوجبنا قراءة علم العربيَّة في ذلك الزَّمان على المجتهد لم تقتصر على أبي حنيفة، ولزم أن لا يصحَّ احتجاج<sup>(2)</sup> علماء العربيَّة بأشعار جرير والفرزدق، وهذا ما لم يقل به أحد، وإِنَّمَا اختلَّ اللسان الاختلال الكثير في حقِّ بعض النَّاس بعد ذلك العصر، وقد سلم من تغيَّر اللِّسان من لم يخالط العجم في الأمصار من خلص العرب، وأدرك الرَّمخشري كثيراً منهم ممن لزم البادية، وأكثر ما أسرع التَّغيُّر إلى العامَّة ومن لا تمييز له، وقد قال الأمير العالم الحسين بن محمد في كتاب ((شفاء الأوام)): /إِنَّ الإمام يحيى بن الحسين -ؑ- كان عربيَّ اللسان حجازيَّ اللُّغة<sup>(3)</sup> من غير قراءة، وروى [علامة الشيعة]<sup>(4)</sup> عليَّ بن عبد الله بن أبي الخير أنَّه قرأ في العربيَّة أربعين يوماً، وهذا وهو<sup>(5)</sup> توفي على رأس ثلاث مائة من الهجرة.

وأما سنة ثمانين من الهجرة، فليس أحد من أهل التَّمييز يعتقد أنَّ أهل العلم في ذلك الزَّمان كانوا لا يتمكنون من معرفة معاني كلام الله ورسوله إلا بعد ((قراءة في علم العربيَّة، ولو كان ذلك منهم لنقل ذلك، وعرف شيوخ التَّابعين فيه، وليت شعري من

1 ( ) (1/5).

2 ( ) في (س): ((استشهاد)).

3 ( ) في ((العواصم)): (2/87) و (ت): ((اللهجة)).

4 ( ) زيادة من (ي) و (س).

5 ( ) في (س): ((قد)).

كان شيخ<sup>(1)</sup> علقمة بن قيس، وأبي مسلم الخولاني، ومسروق [بن] الأجدع، وجبير بن نغير، وكعب الأحبار، أو من كان شيوخ من بعدهم من التابعين؟ كالحسن، وأبي الشعثاء<sup>(2)</sup>، وزين العابدين، وإبراهيم التيمي، والنخعي، وسعيد بن جبير، وطاووس، وعطاء والشعبي ومجاهد، وأضرابهم، فما خصّ أبا حنيفة بوجود تعلم العربيّة، وفي أيّ المصنّفات البسيطة يقرأ في ذلك الزّمان؟.

وأما قوله: بأبا قيس فالجواب عنه من وجوه:

**الأول:** أنّ هذا يحتاج إلى طرق صحيحة، والمعترض قد شدّد في نسبة الصّحاح إلى أهلها مع اشتهار سماعها، والمحافظة على ضبطها، فكيف بمثل هذا<sup>(3)</sup>!.

**الثاني:** أنّه<sup>(4)</sup> إن ثبت بطرق صحيحة، فإنّه لم يشتهر، ولم يصحّ مثل شهرة صدور الفتيا، ودعوى الاجتهاد عن الإمام أبي حنيفة، وقد تواتر علمه وفضله، وأجمع عليه، وليس يقدر في المعلوم بالمظنون، بل بما لا يستحق أن يسمّى مظنوناً.

**الثالث:** أنّا لو قدرنا أنّ ذلك صحّ عنه بطريق معلومة لم يقدر به لأنّه ليس بلحن بل هو لغة صحيحة، حكاهما الفراء عن بعض العرب وأنشد:

إنّ أباه وأبا أباه      قد بلغا في المجد  
غابتها<sup>(5)</sup>

<sup>1</sup> ( ) العبارة في (س): ((من كانوا في ذلك شيوخ)).

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((الشعث)).!

<sup>3</sup> ( ) في (س): ((فكيف بهذه الرواية)).

<sup>4</sup> ( ) في (أ): ((أنه الآن)) وضرب على كلمة ((الآن)) في (ي) وليست في (س).

<sup>5</sup> ( ) اختلف في قائل هذا البيت، انظر: ((شواهد العيني)): (1/133).



**الرَّابِع:** سلّمنا أنّ هذا لحن لا وجه له، فإنّه لا يدلّ على عدم المعرفة، فإنّ كثيراً من علماء العربيّة يتكلّم بلسان العامّة ويتعمّد النّطق باللّحن، بل قد يتكلّم العربي بالعميّة ولا يقدر ذلك في عربيّته، وعلى الجملة؛ فكيف ما دارت المسألة فإنّ ذلك لا يدلّ على قصور الإمام أبي حنيفة، بل يدلّ على غفلة المعترض به وتغفيله، وجرأته على وصم هذا الإمام الجليل وتجهيله.

وأما قدحه عليه بالرواية عن المضعفين، وقوله: إنّ ذلك ليس إلا لقلّة معرفته بالحديث؛ فهو وهم فاحش، لا يتكلّم به منصف.

### والجواب على ذلك يتبيّن بذكر محامل:

**المحمل الأول:** أنّه قد علم من مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - أنّه يقبل المجهول، وإليّ ذلك ذهب كثير من العلماء كما قدّمناه<sup>(1)</sup>، ولا شك أنّهم إنّما يقبلونه حيث لا يعارضه حديث الثّقة المعلوم العدالة، لأنّ التّرجيح بزيادة الثّقة والحفظ عند التّعارض أمر مجمع عليه، ولا شك أنّ الغالب على حملة العلم الثّبويّ في ذلك الزّمان العدالة، ويشهد لذلك الحديث الثّابت المشهور: ((خيركم القرن الذي أنا فيهم، ثمّ الذين يلونهم ثمّ الذين يلونهم؛ ثمّ يفسو الكذب من بعد))<sup>(2)</sup>، وقد تقدّم الكلام على الحديث، وقد كان عليّ - - يتّهم بعض

ب/60

وهو شاهد للثّقة في إعراب الأسماء الخمسة إعراب المقصور نحو فتى وعصى، مع استيفائها للشروط.

انظر: ((التصريح على التوضيح))؛ (1/65) - (شرح ابن عقيل)؛ (1/51).

<sup>1</sup> ( ) (ص/37، 43).

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري ((الفتح))؛ (5/306)، ومسلم برقم (2535) من حديث عمران بن حصين - -، وغيره.

الرّواة فيستحلفه ثمّ يقبله<sup>(1)</sup>، وهذا إنّما يكون في حديث من فيه جهالة أو نحوها، ولذا لم يستحلف المقداد لما أخبره بحكم المذي<sup>(2)</sup>، وقد روى الحافظ ابن كثير في ((جزء جمعه في أحاديث السباق))<sup>(3)</sup> عن الإمام أحمد بن حنبل أنّه كان يرى العمل بالحديث الذي فيه ضعف إذا لم يكن في الباب حديث صحيح يدفعه<sup>(4)</sup>، وأنّه روى في المسند أحاديث كثيرة من هذا القبيل، وذلك على سبيل الاحتياط من غير جهل بضعف الحديث، ولا بمقادير الضّعف، وما يحرم معه قبول الحديث بالإجماع، وما فيه خلاف.

وقال الحافظ أبو عبد الله بن منده<sup>(5)</sup>: إنّ أبا داود يخرج الإسناد الضّعيف إذا لم يجد في الباب غيره لأنّه أقوى عنده من رأي الرّجال. انتهى. وفي هذا شهادة واضحة على أنّ رواية الحديث الضّعيف لا تستلزم الجهل بالحديث، فأحمد وأبو داود من أئمة علم الأثر بلا مدافعة، وهذا الحديث الضّعيف الذي ذكروه، ليس حديث الكذّابين، ولا الفسّاق المصّرّحين، فذلك عندهم لا يستحق اسم الضّعف، وإنّما يقال فيه: إنّه باطل، أو موضوع، أو ساقط، أو متروك، أو نحو ذلك، وإنّما الضّعيف حديث الرّاوي

<sup>1</sup> ( ) تقدّم تخريجه.

<sup>2</sup> ( ) أخرجه البخاري ((الفتح)): (1/277)، ومسلم برقم (303). من حديث علي -رضي الله عنه-.

<sup>3</sup> ( ) ذكر ابن كثير في ((إرشاد الفقيه)): (2/86)، فقال بعد أن ذكر حديث: ((من أدخل فرساً بين فرسين...)): ((وقد جمعت جزءاً في هذا الحديث، وذكرت شواهد وطرقه، وبيان وجه الدلالة منه في اشتراط المحلل)) اهـ.

<sup>4</sup> ( ) انظر: ((المسوّدة)): (ص/273) لآل تيمية، و((إعلام الموقعين)): (1/81).

<sup>5</sup> ( ) ((شروط الأئمة)): (ص/73) لابن منده، وقد ذكر ذلك أبو داود في ((رسالته إلى أهل مكة)): (ص/30).

الصّدوق الذي ليس بحافظ، أو المعلول<sup>(1)</sup> بالاختلاف في رفعه وإسناده، والمضطرب<sup>(2)</sup> اضطراباً يسيراً، أو نحو ذلك مما اختلف العلماء في التعليل للحديث به، أو الجرح للزاوي به، ولا تظهر قوّة في دليل ردّة، ولا دليل قبوله، وأكثر التّضعيف إنّما يكون من جهة الحفاظ، وعند الأصوليين: أنّه لا يقدر به حتى يكون الخطأ راجحاً على الصّواب، أو مساوياً له، وفي المساوي خلاف عندهم، وقد تقدّم ذكر هذه المسألة، وهي مقرّرة في كتب ((علوم الحديث)) وكتب ((الأصول))، فعلى هذا الوجه تكون رواية الإمام أبي حنيفة عن بعض الصّعفاء مذهباً واختياراً، لا جهلاً واغتراراً.

**المحمل الثّاني:** أن يكون ضعف أولئك الرّواة الذين روى عنهم مختلفاً فيه، ويكون مذهبه وجوب قبول حديثهم، وعدم الاعتداد بذلك التّضعيف؛ إمّا لكونه غير مفسر لسبب، أو لأجل مذهب، أو غير ذلك، وقد جرى ذلك لغير واحد من العلماء والحفّاظ، بل لم يسلم من ذلك صاحباً ((الصّحيح)) كما قدّمنا ذلك، وكذلك أئمة العلم.

هذا الإمام الشّافعيّ - - أكثر من الرّواية عن إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، ووثّقه، وقد خالفه الأكثرون في ذلك. وقال ابن عبد البرّ في ((تمهيدته))<sup>(3)</sup>: أجمعوا على تجريح ابن أبي يحيى، إلّا الشّافعيّ.

**قلت:** أمّا الإجماع على تجريحه فليس بمسلّم، فقد وافق الشّافعيّ على توثيقه أربعة من

<sup>1</sup> ( ) في (س): ((المعلوم))!.

<sup>2</sup> ( ) في (س): ((واضطرب))!.

<sup>3</sup> ( ) (20/65).

كبار الحفّاظ<sup>(1)</sup> وهم: ابن جريج, وحمدان بن محمد الأصبهاني, وابن عدي, وابن عقدة<sup>(2)</sup>, وقال الذهبي في ((التذكرة))<sup>(3)</sup>: ((لم يكن ابن أبي يحيى في وزن من يضع الحديث)) انتهى, ولكن تضعيفه قول الجماهير. وهو المصحح عند أئمة الحديث من الشافعية/كالنوّوي, والذهبي, وابن كثير, وابن التّحوي وغيرهم.

وكذلك روى الشافعي عن أبي خالد الزنجي المكي<sup>(4)</sup>, وهو مختلف في توثيقه, وكذلك الإمام أحمد يروي عن جماعة مختلف فيهم<sup>(5)</sup> كما تقدّم, وكذلك القاسم بن إبراهيم, ويحيى بن الحسين الهادي -رضي الله عنهم- قد روي عن ابن أبي أويس, وهو مختلف فيه<sup>(6)</sup>, وقد ذكر أهل علم الرجال ذلك الاختلاف, وبيّنوا في ((علوم الحديث))

<sup>1</sup> ( ) انظر ((تهذيب الكمال - مخطوط)): (64-1/63), و((تهذيب التهذيب)): (1/158), و((الكامل)): (1/217) وللشيخ عبد الرزاق أبو البصل رسالة ماجستير عنونها: ((الرواية على الإبهام عند الإمام الشافعي)) بحث هذا الموضوع بتوسّع.

<sup>2</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصه: ((أما الشافعي وابن الأصبهاني؛ فصرحا بتوثيقه, وأمّا ابن عدي وابن عقدة؛ فغاية ما قالوا: لم نجد له حديثاً منكرًا, ولم يصرّح عنهما في ((الميزان)) بغير هذا, تمت شيخنا أحمد بن عبد الله -رحمه الله-)).

<sup>3</sup> ( ) (1/247).

<sup>4</sup> ( ) وهو: مسلم بن خالد الزنجي أبو خالد المكي المخزومي, فقيه مكة في زمنه ت (179) أو بعدها.

<sup>5</sup> ( ) مثل: عامر بن صالح القرشي, وعبد الله بن واقد, وعمر بن هارون البلخي, ومحمد بن القاسم الأسدي.

وانظر ((معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند)): (ص/28-33).

<sup>6</sup> ( ) في هامش (أ) و (ي) ما نصه: ((ابن أبي أويس فيه مقال منجبر)).

ما يقبل من الجرح والتعديل، ومراتبهما، وكيفية العمل عند تعارضهما.

**المحمل الثالث:** أن يكون إنما روى عن أولئك الضعفاء على سبيل المتابعة والاستشهاد، وقد اعتمد على غير حديثهم من عموم آية، أو حديث، أو قياس، أو استدلال.

مثل: ما صنع مالك في الرواية عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، قال ابن عبد البر في ((تمهيده))<sup>(1)</sup>: كان مجمعا علي تجريحه، ولم يرو عنه مالك إلا حديثاً واحداً معروفاً من غير طريقه وهو حديث: وضع اليمين علي الشمال في الصلاة، وقد رواه مالك في ((الموطأ))<sup>(2)</sup> من طريق صحيحة من رواية أبي حازم التابعي الجليل عن سهل بن [سعد] الصحابي<sup>(3)</sup> - -.

وكذلك القاسم بن إبراهيم، وحفيده يحيى بن الحسين من أئمة الزيدية قد أكثر من رواية أحاديث الأحكام، والاحتجاج عليها من حديث ابن أبي ضميرة<sup>(4)</sup> وأهل الرواية متفقون على تجريحه، والقدر في روايته<sup>(5)</sup>.

وهما اثنان: إسماعيل، وأبو بكر، والذي أكثر عنه القاسم - - هو أبو بكر، وروى عنه البخاري في ((صحيحه))، وذكر المصنف في ((التنقيح)): أنهما روبا عن ابن ضميره، وابن علوان.

<sup>1</sup> ( ) (20/65).

<sup>2</sup> ( ) (1/159).

<sup>3</sup> ( ) في (أ): ((بن عبد الله)) والتصويب من (ي) و (س).

<sup>4</sup> ( ) هو: الحسين بن عبد الله بن أبي ضميرة، كذبه عدد من النقاد.

انظر: ((الميزان)) (2/61).

<sup>5</sup> ( ) في هامش (ي) ما نصّه:

((هو الحسين بن عبد الله بن ضميرة، ذكره المصنف -رحمه الله- في ((تنقيحه)) قال: ((وكذلك عن أبي خالد الواسطي، وروى السيد أبو طالب عن ابن الأشعث، وأبو عبد الله

وكذلك قد روى شعبة على جلالاته<sup>(1)</sup> وتشدده عن أبان بن أبي عيَّاش مع قول شعبة فيه: لأن أشرب من بول حمار حتى أروى أحب إلي من أن أقول: حدَّثنا أبان بن أبي عيَّاش، رواه شعيب بن جابر عنه، وروى ابن إدريس وغيره عن شعبه<sup>(2)</sup> أنه قال: لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن أبان.

فإن قلت: فكيف روى عنه مع اعتقاده تحريمها؟.

قلت: إنما أراد تحريم ذلك على من لا يعرف الحديث الباطل من غيره<sup>(3)</sup>، وتحريم رواية العارف عن المتروكين في حضرة من لا يعرف واجب، فإنَّ التَّورِيَّ نهى عن الرواية عن بعض المتروكين، فقل له: ألسنت تروي عنه؟ فقال إنِّي أروي ما أعرف<sup>(4)</sup>.

وهذا من لطيف علم الحديث. وقد قدّمنا<sup>(5)</sup> عن مسلم أنه ربّما أخرج الإسناد الضَّعيف لعلّوه واقتصر عليه، وترك إيراد الإسناد الصَّحيح لنزوله، ومعرفة أهل الشَّان له، روى ذلك النَّوَوِيَّ عن مسلم تنصيماً كما تقدّم، وفيه دلالة على أنَّ رواية العالم لحديث

---

الجرجاني، عن أبي الدنيا الأشَّجَّ، انتهى.

**قلت:** هذا شيء كثير، من اطلع على كتب المتأخرين وجدها مشحونة بالرواية عمَّن دَبَّ ودرج، هذا المرشد بالله على جلالاته روى عن ميسرة الأكل، ونوح الجامع، وإسحاق بن بشر، وكم أعدّ! فانظره! شيخنا حفظه الله).

<sup>1</sup> ( ) **في هامش (ي) ما نصّه:**

((كان شعبة يشدّد في أبان جدّاً، فقل له: لم كتبت عنه؟ فقال: من ذا يصبر عن ذا؟! يعني: حديث القنوت، ولم يرو عنه غيره، تمّت شيخنا))

<sup>2</sup> ( ) تحرفت في (س) إلى ((شعيب)).

<sup>3</sup> ( ) في (ي) و (س): ((الحق من الباطل)).

<sup>4</sup> ( ) **في هامش (ي) ما نصّه:**

((يعني ما يعرف أنه حديث، وفي رواية عن سفيان أنه قال: أنا أعرف صدقه من كذبه. تمّت شيخنا حفظه الله)).

<sup>5</sup> ( ) (ص/167).

الرَّجُلُ الضَّعِيفُ لَا تَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِ بِضَعْفِهِ.

وكذلك البخاريّ قد ضَعَّفَ هو بعض من روى عنه في ((الصَّحِيحِ))، ذكر ذلك الدَّهَبِيُّ في ((الميزان))<sup>(1)</sup>، وهذا يدلُّ على أنَّه لم يعتمد على ذلك الرَّاوي الذي ضَعَّفَهُ، لولا شواهد لحديثه ومتابعات.

وهذا من لطيف علم الحديث، ولذا قال الإمام التَّوَوِيُّ<sup>(2)</sup>: ((إِنْ مِنْ صَحَّحَ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ لِكُونَ رَاوِيَهُ مِنْ رِوَاةٍ صَحِيحٍ مُسْلِمٍ؛ فَقَدْ وَهَمَ فِي ذَلِكَ)).

**المحمل الرَّابِعُ:** أن تكون رواية الإمام أبي حنيفة من قبيل تدوين ما بلغه من الحديث صحيحه وضعيفه، كما هو عادة كثير من مصنِّفي الحَقَّاطِ أَهْلِ السُّنَنِ والمسانيد، وغرضهم بذلك حفظ الحديث للأُمَّة لينظر في توابعه وشواهد، فإن صحَّ منه شيء عمل به وإن بطل شيء حذَّر من العمل به، وإن احتمل شيء الخلاف كان للتَّائِبِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ بِاجْتِهَادِهِ.

وفي الرَّوَايَةِ المشهورة عن البخاريّ أنَّه كان حفظ ثلاث مئة ألف حديث، منها: مئتا ألف غير صحاح<sup>(3)</sup>.

وقال إسحاق بن راهويه<sup>(4)</sup>: أحفظ مكان مئة ألف حديث كأبي أنظر إليها، وأحفظ سبعين ألف حديث صحيحة عن ظهر قلبي، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزوَّرة. ف قيل له في ذلك؟ فقال: لأجل إذا مرَّ بي منها حديث في الأحاديث الصَّحِيحَةِ فليته فلياً.

<sup>1</sup> ( ) تقدّم ذكر بعض المواضع.

<sup>2</sup> ( ) ((شرح مسلم)): (1/26).

<sup>3</sup> ( ) انظر: ((السير)): (12/415).

<sup>4</sup> ( ) انظر: ((السير)): (11/373).

